جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر

دراسات في التنمية والمجتمع

مجلة دولية محكمة يصدرها
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر
جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف

Revue du Laboratoire de Société & Problèmes
du Développement Local en Algérie

العدد الثامن – ديسمبر 2017

رقم الإيداع: 2014–4343
ISSN 2437-0436

دار التل للطباعة

مجلة دراسات في التنمية والمجتمع

مجلة دولية محكمة يصدرها

مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر

جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف

العدد الثامن/ ديسمبر 2017

رقم الإيداع: 4343–2014

ISSN 2437-0436

رقم الإيداع: 2014–4343
ISSN 2437-0436

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير: ا. د. ضامر وليد عبد الرحمن

نائب رئيس التحرير: أ. د. بوبكر جيلالي

أعضاء هيئة التحرير: د. زيان محمد د. يخلف رفيقة أ. طياب خالد
أ.فاطمة الزهراء زاوي ا. شالي خيرة ا. حمّار سامية
أ.أسماء سعدي

مدير المجلة المسئول عن النشر : د. تقية محمد المهدي حسان

اعضاء الهيئة العلمية لمجلة دراسات في التنمية والمجتمع	
أ.د. عبد الوهاب جودة الحايس	جامعة عين شمس / مصر
ا.د. محمد الدقس	الجامعة الاردنية / الاردن
أ.د.فاتن مبارك	جامعة صفاقس/ تونس
أ.د. ضامر وليد عبد الرحمن	حامعة شلف/ الجزائر
أ.د محمد طه	جامعة عين شمس / مصر
أ.د. زمام نور الدين	جامعة بسكرة/ الجزائر
ا.دنبيل نعمان	جامعة بغداد/ العراق
أ.د تقية محمد المهدي	جامعة شلف / الجزائر
ا.د. يعرب قحطان الدوري	جامعة مالايا / ماليزيا
أ.د نقاز سيد أحمد	جامعة البليدة 2/ الجزائر
ا.د. فتيحة كركوش	جامعة البليدة 2 / الجزائر
أ.د الفضيل رتيمي	جامعة البليدة 2 / الجزائر
ا.د. قاسم محمد الدليمي	جامعة النهرين / العراق
ا.د. ماهر فرحان مرعب	جامعة قالمة / الجزائر
د. كويحل فاروق	جامعة البليدة 2/ الجزائر
د.منصور مرقومة	جامعة مستغانم/ الجزائر
د. سعداوي زهرة	جامعة شلف / الجزائر
د. زيان محمد	جامعة شلف / الجزائر

تخلي هيئة التحرير والهيئة العلمية مسئوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
الآراء الواردة في المقالات لا تعبر عن سياسية المجلة وتوجهاتها الفكرية

قواعد النشر

1. تنشر المجلة الابحاث باللغة العربية والفرنسية والإنكليزية

2. ان يكون الموضوع ضمن أحد محاور التنمية (الاجتماعية السياسية، الاقتصادية)

3. ان لا يتجاوز عدد صفحات المقال 25 صفحة كحد اقصى.

4. يُشترط أن لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.

5 . تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة العلمية للمجلة ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.

6. يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.

7. تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

8 .تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Simplified Arabic مقاسه 14 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسي Simplified Arabic 16 Gras، العناوين الفرعية Simplified Arabic 14 Gras، أما الفرنسية أو الانجليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12.

9. التهميش والإحالات بطريقة الية Note de fin على أن تعرض في نهاية المقال وفق الترتيب التالي : المؤلف، عنوان الكتاب أو ألمقال عنوان المجلة أو المؤتمر، الناشـر، البلـد ، ألطبعة ألسنة و الصفحة.

11. ان يرفق المقال بملخص باللغة الانكليزية.

12. ترسل المقالات عير البريد الالكتروني : developmentr@yahoo.com

أو revudevelopment@gamil.com

للاتصال:

الهاتف: 21 71 72 27 213+

مقدمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يأتي إصدار العدد الثامن من مجلة دراسات في التنمية والمجتمع ضمن النشاط العلمي لمخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلة في الجزائر كمساهمة علمية في المشروع العلمي للمخبر والذي يقوم على البحث في عوائق تطبيق التنمية في المجتمع، لقد أثبتت لنا تجربتنا المتواضعة أن الفعل التنموي في المجتمع، ليس حصرا بحقل معرفي معين، أو حقل علمي. فهو ليس حصرا بالعلوم الاجتماعية وليس حصرا بالعلوم الإنسانية وليس حصرا بالعلوم التطبيقية والطبيعية، بل هو نتاج لتضامن معرفي وتوحد أبستمولوجي بين كل تلك التخصصات، وان من يبحث عن نجاح عملية التنمية يجب عليه أن يبحث عنها في كافة الحقول العلمية ، وان حاول اختصارها في حق واحد فان مصيره لن يكون ألا الفشل، حتى وان نجح فعلا في البحث في نجاح عملية التنمية في ذلك التخصص.

أن العملية التنموية ليست فعلا اقتصاديا آو ثقافيا آو سياسيا بل هي كل تلك العمليات وأكثر، فلا يمكن أن تحدث تنمية بقطاع واحد، وان حدثت تلك العملية فان تأثيراتها السلبية قد تكون كبيرة على المجتمع أكثر من فوائدها.

لقد شبه الرواد الأول لعلم الاجتماع المجتمع البشري بالكائن العضوي وهو ما عرف بالمماثلة البيولوجية، فهل يمكن لكائن أن ينمو احد أجزائه دون الأخر، وهل يمكن لعملية النمو في احد الجوانب أن تكون مفيدة، نفس الشيء ينطبق على المجتمع، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن نركز على عملية التنمية في قطاع واحد بل يجب أن تكون العملية شمولية ومخططة بأحكام في كافة قطاعات المجتمع، حتى تضمن نمو متزن في كافة القطاعات دون أحداث أي خلل في أي جانب.

لقد تضمن العدد الثامن مجموعة من المقالات العلمية في اختصاصات مختلفة، ونسجل في هذا العدد نشرنا لمقال علمي ضمن التخصصات الفيزيائية في سياق العملية التنموية، وجل هذه الأبحاث توضح لنا إشكالية اجتماعية بفهمها العام، لكنها في نفس الوقت توضح لنا مدى تعقيد عملية بناء وتنمية المجتمع،

والأخير نسال الله أن يوفقنا لما يساهم في تطوير المشروع التنموي في المجتمع الجزائري

ا.د ضامر وليد عبد الرحمن

رئيس هيئة التحرير

فهرس العدد

أثر النانوتكنولوجي في تنمية المجتمع	ا . د يعرب قحطان الدُّوري جامعة مالايا – ماليزيا	9
الاستثمارات الخليجية في أفريقيا جنوب الصحراء : بين الفرص الواعدة و المعوقات المؤسساتية	د. ابراهيم المرشيد د. هند حرمة الله جامعة القاضي عياض، مراكش	27
الترجمة وحوار الحضارات والثقافات في زمن العولمة	د. رقية بوقراص جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم – الجزائر	53
التجربة التنموية التركية الواقع والأفاق	د. قورين حاج قويدر د. ترقو محمد جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	77
البعد البيئي في مشاريع التنمية المحلية (دراسة ميدانية بولاية بسكرة)	د . سالم نصيرة جامعة زيان عاشور الجلفة	101
المحددات الرئيسية للتشغيل ما بين اقتصاديات العرض و المدارس الكلاسيكية – حالة الجزائر–	د/ حمود سعيدة جامعة زيان عاشور . الجلفة	117
الهجرة اليهودية بين مفهوم الهجرة والتهجير دراسة سسيو تاريخية	ا.د علي العبيدي جامعة تلمسان	141
واقع علم الاجتماع في الجامعات العربية	أ.د.ماهر فرحان مرعب جامعة قالمة	159
تحليل سوسيولوجي لظاهرة الأطفال غير الشرعيين في المجتمع الجزائري	د: لعاقل محمد أستاذ مساعد .جامعة الشلف د: بوزار يوسف . باحث جامعي	169
إشكالية الفلسفة التربوية في التعليم الرسمي بالجزائر.	ا.ربيعة بن خروف جامعة ابو القاسم سعد الله الجزائر2	181

السلوك العدواني لدى المراهق –دراسة مقارنة بين الجانحين والعاديين–	ا . راحيس براهيم باحث دكتوراه جامعة أحمد بن أحمد وهران 2 ا . د بختاوي بوجلجراف جامعة أحمد بن أحمد– وهران–2	195
الحوافز وتأثيرها على الرضا المهني دراسة ميدانية بشركة نافطال.	أ.عبابو اليزيد جامعة حسيبة بن بوعلي أ.د. بشلاغم يحي –جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان	213
علاقة المراهقة بجنوح الأحداث	د. محمد شعيبي، جامعة زيان عاشور بالجلفة	233
اتجاهات الجماعات الإنحرافية نحو المجتمع و القانون و أهم المعايير و القيم المكونة له – دراسة ميدانية لمجموعة من المنحرفين في الجزائر العاصمة –	د. خالد زعاف، جامعة البويرة. الجزائر	249
ظاهرة انحراف الأحداث كمشكل اجتماعي في المجتمع الجزائري	أ/ سمير فارح علم الاجتماع الجنائي جامعة الجزائر 2	263
مساهمة كل من الانبساطية والعصابية والجنس والمستوى التعليمي في التنبؤ بالوحدة النفسية(الاجتماعية، العاطفية) لدى مرضى القصور الكلوي المزمن	أ.عدة بن عتو، جامعة الشلف، ا.د: ماحي إبراهيم ،جامعة وهران، الباحثة: دالي مريم جامعة الشلف	281
Accompagnement de la politique d'insertion internationale de l'Algérie.	M. NAIT ABDESSELAM Hakim Étudiant doctorant Ecole Nationale Supérieure des Sciences Politiques - Alger	324
French colonization impact on dismantling the socio-economic structure and blockingdevelopment in Algeria between 1919-1945 (Historicaland Social study)	Dr :Djilali Tekrane Universty of Hassiba Ben Bouali-Chlef.	360
Small and Medium Sized Enterprises in Algeria: sources of integration and economic growth	Nassima BOURI University of Oran 2	382

أثر النانوتكنولوجي في تنمية المجتمع
Nanotechnology: Its influence on society development

ا . د يعرب قحطان الدُّوري
جامعة مالايا – ماليزيا

الملخص

يعتبر النانوتكنولوجي أحدث العلوم وأهمها في الوقت الراهن. ونظراً لأهميته النظرية والتطبيقية فقد ظهرت فوائده المتميزة لخير البشرية. نستعرض في مقالتنا نظرة عامة عن النانوتكنولوجي تمهيداً للتعريف به، ثم تفصيلاً لأهم التطبيقات النانونية في مختلف مجالات الحياة، منها الطبية، والطاقة، والفضاء، والانشاءات والمصانع وتصنيع المركبات، واستهلاك السلع، والأدوات المنزلية والبصريات، والأنسجة ومستحضرات التجميل، والزراعة. ثم تناولنا عرض للفوائد المتوقعة للنانوتكنولوجي والمخاطر المحتملة بما فيها الآثار الصحية والاجتماعية.

Abstract

The nanotechnology has proved it is an important invention for the two decades ago. Due to its theoretical and application studies, its advantages have been arisen. This study presents an overview of nanotechnology, followed by its applications in different fields of medicine, energy, space, constructions, factories, manufacturing, consumption, housewares, optics, tissues, cosmetics, agriculture. Finally, the advantages and disadvantages .including healthy and society affects have been presented

أولاً: المقدمة

يظهر التقدم التكنولوجي عبر موجات متتالية، ويعتبر النانوتكنولوجي التجسيد العلمي الأبرز في الحضارة الانسانية المعاصرة. بل تمثل بؤرة اهتمام مراكز البحث العلمية والجامعات العالمية. يتبين ان للنانوتكنولوجي فوائد جمة غير أن معارضوه يتخوفون من مخاطره، فقد كثرت الأبحاث العلمية الخاصة بالنانوتكنولوجي تأخذ مجالاً متسارعاً في

شقيه النافع للانسانية ومخاطره التي لا تخطر بالبال. لكن ما يبرز أهمية النانوتكنولوجي هو خدمة الانسانية في مجلات عدة منها تنقية وتحلية المياه، والطاقة البديلة، والصناعة، والطب، والصحة، والزراعة وغيرها من مجالات الحياة العديدة[1-3].

تشتق كلمة النانو وهي أغريقية الأصل من شيء صغير جداً، علماً أن النانومتر يساوي جزء من مليار جزء من المتر، بحيث لا يرى بالعين المجردة. فمجرد معرفة أن شعرة الانسان لها سمك يساوي مليون نانومتر، نعرف مدى صغر القياس النانومتري. فعلى افتراض جسيم نانوي قطره 30 نانومتر، فاذا ضاعفنا قطره مائة مليون ضعف فسنحصل على ملعب كرة قدم، واذا ضاعفنا هذه الكرة مائة مليون ضعف فسنحصل على حجم القمر[4-6].

تعتبر المجاهر الضوئية التقليدية مناسبة لرؤية شعرة على ساق ذبابة مثلاً، لكن يصعب رؤية شيء على المقياس النانوي. لذا وجب استخدام المجهر النفقي الماسحSTMالذي يظهر صوراً ثلاثية الأبعاد لجميع الأجسام على المقياس النانوي. تخيل 1 سم من مكعب السكر، فأن حوالي 1 من 10 ملايين من الذرات على سطح المكعب، (1 سم يساوي 10 ملايين نانومتر). واذا تخيلنا 1 نانومتر من السكر فستوجد ٪80 من الذرات على السطح. يتطلب منا 34 مليون سنة لحل حبة رمل في كوب من الماء. أما اذا تعلق الأمر بنانومتر مكعب من الرمال فستسغرق العملية 1 ثانية. وفي الواقع تحدث تطورات هائلة في الخصائص الفيزيائة للمواد منها الوزن، والمقاومة، والتوصيلية، والانعاكاسية الضوئية، والامتصاصية وغيرها من الصفات[7-8].يحاول العلماء اليوم نشر التطبيقات النانوية لفائدة البشرية والانسانية وخدمة للتنمية والمجتمع.

ثانياً: تعريف النانو

كلمة «نانو» مشتقة من لفظة «نانوس» الإغريقية، ومعناها: القزم، وبالتالي فعلم النانو، بداية، يهتم بالمقاسات الصغيرة للمواد والتي تسمى بالمواد النانومترية – Nan materials هذا من الناحية اللغوية والتاريخية ، اما من الناحية العلميةفان مصطلح نانو يعني جزءاً من المليار، فالنانومتر هو واحد من على المليار من المترm^{-9}10ولكي نتخيل صغر النانو متر نذكر ما يلي:

أصغر الأشياء التي يمكن للإنسان رؤيتها بالعين المجردة يبلغ عرضها حوالي 10000 نانو متر، وعندما تصطف عشر ذرات من الهيدروجين فإن طولها يبلغ نانو متر واحد، فيا له من شيء دقيق للغاية.والعلم الذي يتعامل مع هذه المواد ودراسة خصائصها هو علم النانو Nanoscinceاما تطبيق هذه العلوم وهندستها لانتاج مخترعات مفيدة فهو تقنية النانو Nanotechnology والذي يتعامل مع المواد ذات الابعاد التي لاتتجاوز 100 نانومتر. الشيء الفريد في مقياس النانو أو الـNano Scale هو أن معظم الخصائص الأساسية

للمواد والآلات كالتوصيلية الحرارية أو الكهربائية، والصلابة ونقطة الانصهار والخواص الفيزيائية أتعتمد على الحجم size dependent بشكل لا مثيل له في أي مقياس آخر أكبر من النانو، فعلى سبيل المثال السلك أو الموصل النانوي الحجم لا يتبع بالضرورة قانون أوم الذي تربط معادلته التيار والجهدوالمقاومة، فهو يعتمدعلى مبدأ تدفق الالكترونات في السلك كما تتدفق المياه في النهر؛ فالإلكترونات لا تستطيع المرور عبر سلك يبلغ عرضه ذرة واحدة، بل يمُ عبره إلكترونا بعد الآخر.وكذلك فان لون المواد يتغيرفالذهب بحجم النانو سيكون مائلا للاحمرار على غير الطبيعي الذي يكون اصفر، وقد يكون الكربون النانوي Nano carbon فائق التوصيل للكهربائية super conductiveعلى عكس الكريون قي حالته الطبيعية.إن أخذ مقياس الحجم بعين الاعتبار بالإضافة إلى المبادئ الأساسيةللك يمياء والفيزياء والكهرباء هو المفتاح إلى فهم علم النانو الواسع[9].

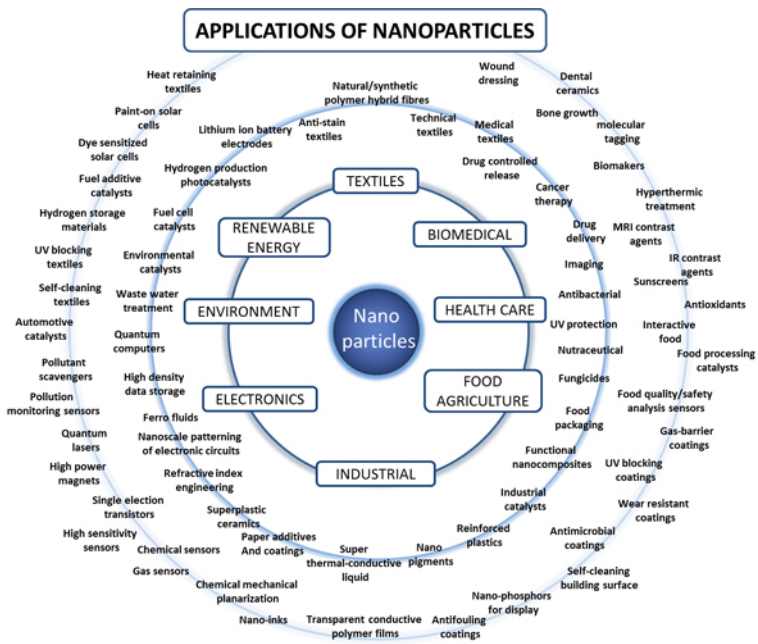

الشكل (1): تطبيقات النانوتكنولوجي في مختلف مجالات الحياة.

ثالثاً: تطبيقات النانوتكنولوجي

سنتطرق لهذا التطبيقات التي سنواجهها في حياتنا اليومية بما يعود بالنفع للجميع حيث بدأت تطبيقاته في حدود العام 1991، حيث يوضح الشكل (1) تطبيقات موسعة للنانوتكنولوجي في مختلف مجالات الحياة.

1. الطب

استفادت المجموعات البحثية الحيوية والطبية الخصائص الفريدة من المواد النانوية المرتبطة بالتطبيقات المختلفة مثل عوامل التباين لتصوير الخلية وعلاجات السرطان. فقد بدأ استخدام مصطلحات ومنها النانوتكنولوجي البيوطبيةوالنانوتكنولوجي الحيوية وطب النانو بهدف وصف ذلك المجال الواسع. كما يمكن إضافة الوظائف للمواد النانوية من خلال تواصلها وتفاعلها مع غالبية الجزيئات والتركيبات الحيوية. ويعد حجم المواد النانوية متماثل مع حجم غالبية الجزيئات والتركيبات الحيوية، ومن ثم قد تعد المواد النانوية مفيدة لمجالي الأبحاث والتطبيقات الحيوية والصناعية. وقد أسفر دمج وتكامل المواد النانوية مع الأحياء عن تنمية الأجهزة التشخيصية، عوامل التباين، الأدوات التحليلية، تطبيقات العلاج الطبيعي وأدوات توصيل الدواء.

تستخدم الجزيئات النانوية والمرتبطة بالجسم المضاد الملائم من أجل تصنيف بعض الجزيئات والجسيمات المحددة والكائنات الدقيقة. كما يمكن استخدام جزيئات الذهب النانوية والموسومة بالشرائح القصيرة للحامض النووي بهدف التعرف على التسلسل الجيني لعينة ما. وتسفر عملية تضمين النقاط الكمومية مختلفة الحجم داخل الكريات البوليمرية الدقيقة عن وقوع ترميز متعدد الألوان للفحوصات الحيوية. وتحول تكنولوجيا المسام النانوية الخاصة بتحليل الأحماض النووية سلاسل النيوكليوتيدات مباشرة إلى توقيعات إليكترونية.

يعد النانوتكنولوجي ضرباً من الازدهار والتقدم في المجال الطبي مع إمكانية توصيل الدواء إلى خلايا محددةٍ باستخدام الجزيئات النانوية. ويمكن تقليص عملية الاستهلاك الكلية للدواء بالإضافة إلى الأعراض الجانبية بشكل واضح من خلال إيداع العامل النشط في المنطقة المريضة فقط وبدون أية جرعات أعلى مما هو مطلوب. حيث يقلل هذا الأسلوب الانتقائي من التكلفة والمعاناة البشرية كذلك. ويمكن التعرف على أحد تلك الأمثلة في المواد النانوية المسامية. ومثالاً آخراً من خلال استخدام بوليمرات الكتلة المشتركة، والتي تشكل مركب ميسليس (micelles) المستخدم في تغليف الدواء[10]. والتي تستخدم في الحفاظ على جزيئات الدواء الصغيرة للمساعدة في انتقالها إلى وجهتها المقصودة. هذا بالإضافة إلى رؤية أخرى مبنية على الأنظمة الإلكتروميكانيكية الصغيرة، حيث تم البحث في مجال النظم الكهروميكانيكية النانوية والتي تعد الجيل الأضغر من النظم الكهروميكانيكية الصغرى بغرض الإطلاق النشط للأدوية. وتتضمن بعض التطبيقات الهامة في المجال علاج السرطان باستخدام جزيئات الحديد النانوية أو دروع الذهب. ويقلل الدواء المستهدف أو الشخصي من عملية استهلاك الدواء ونفقات العلاج كذلك

تحقيق فائدة اجتماعية شاملة من خلال تقليص التكلفة لنظام رعاية الصحية العامة. كما تفتح النانوتكنولوجي فرصاً جديدة في أنظمة توصيل الدواء القابلة للزرع، والتي غالباً ما يفضل استخدامها مع الأدوية المحقونة، نتيجة أن الأخيرة غالباً ما تستعرض حركات من الدرجة الأولى (حيث يرتفع تركيز الدم بسرعة، ولكنه ينخفض بشكل ضعيف مع مرور الزمن). وقد يسبب الارتفاع السريع ذلك صعوباتٍ مع السمية وكفاءة الدواء قد تتلاشى نتيجة انخفاض تركيز الدواء عن المعدل المطلوب له.

2. الطاقة

وتتمثل أكثر المشروعات تقدماً والمرتبطة بمجال الطاقة في: التخزين، التحويل، تحسينات التصنيع بالإقلال من المواد المستخدمة ومعدلات العملية التصنيعية، توفير الطاقة (من خلال أفضل طريقة للعزل الحراري)، وكذلك توفير مصادر متجددة للطاقة.

يمكن التوصل إلى تقليص أقل للطاقة من خلال تطبيق أفضل لأساليب العزل، وذلك من خلال استخدام الإضاءة الكافية أو أساليب الإحراق، بالاضافة إلى استخدام مواد أقوى إضائياً تستخدم في قطاعات النقل. وتحول اللمبات الضوئية المستخدمة حالياً نحو 5٪ فقط من الطاقة الكهربائية إلى ضوء. إلا أن الأساليب النانوتكنولوجية ومنها المصباح الثنائي الباعث للضوء والتي يرمز لها بـ (LED) أو الذرات المحددة كمياً والتي يرمز لها بالرمز (QCA) قد تؤدي إلى ترشيد استهلاك الكهرباء لأغراض الإضاءة.

تحتوي أفضل الخلايا الشمسية المستخدمة في يومنا هذا على طبقاتٍ للعديد من أشباه الموصلات المكدسة معاً وذلك بهدف امتصاص الضوء في صورٍ عدةٍ للطاقة، إلا أنها ما زالت مصنعة بأسلوب لا يسمح سوى باستخدام 40٪ فقط من طاقة الشمس. وللخلايا الشمسية المتوافرة حالياً كفاءات منخفضة تتراوح بين (15–20 ٪). إلا أن النانوتكنولوجي قد تساعد على زيادة كفاءة تحول الضوء من خلال استخدام الهياكل النانوية ذات استمرارية من الحزم ذات الفجوات.

لقد وصلت درجة كفاءة محرك الاحتراق الداخلي لما يتراوح بين 30– 40٪ في الوقت الحالي. إلا أن النانوتكنولوجي قد تحسن من معدل الاحتراق من خلال تصميم محفزات خاصة ذات مساحة سطحية أعظم. ففي عام 2005، قام العلماء بتطوير مادة جزيئية نانوية قابلة للرش والتي عندما تتم رشها على السطح، تحوله في التو واللحظة إلى مجمع للطاقة الشمسية[11].

وتتمثل إحدى نماذج الطاقة الصديقة للبيئة في استخدام خلية وقود تشتعل بواسطة الهيدروجين، والتي تنتج بصورة مثالية من الطاقات المتجددة. ولعل أفضل مادة نانوية مستخدمة بخلية الوقود تتمثل في المحفز المكون من جزيئات المعادن النبيلة المدعومة

بالكربون ذات قياسات 1–5 نانومتر. وتحتوى المواد المناسبة لتخزين الهيدروجين على عدد ضخم من المسام النانوية الصغيرة. ومن ثم يتم الاستفادة من العديد من المواد النانوية ومنا الأنابيب النانوية والزيولايت والألانيت في مجال البحث والتحقيق. كما قد تساهم النانوتكنولوجي في زيادة تقليص الملوثات المنبعثة من محرك الاحتراق من خلال استخدام مرشحات المسام النانوية، والتي تستطيع تنقية وتنظيف العوادم ميكانيكياً من خلال المحولات المحفزة والقائمة على جزيئات المعادن النبيلة النانوية أو من خلال المغلفات المحفزة على جدران الاسطوانة والجزيئات النانوية المحفزة والتي قد تستخدم كذلك كإضافات للوقود.

نتيجة قلة كثافة الطاقة بالبطاريات بصورة نسبية فإن وقت التشغيل محدود بالإضافة إلى الحاجة إلى إعادة الإحلال أو الشحن مرة أخرى. هذا بالإضافة إلى أن العدد الضخم للبطاريات والمجمعات المستنفذة تخلق مشكلة في التخلص منها. ومن ثم فإن استخدام البطاريات ذات كمية الطاقة الأعلى بداخلها أو تلك القابلة لإعادة الشحن مرةً أخرى أو حتى استخدام المكثفات الفائقة ذات معدلات إعادة الشحن العالية باستخدام المواد النانوية قد تكون مفيدة بصورة واضحة لحل مشكلة التخلص من البطاريات المستهلكة.

تقوم عمليات إنتاج التكنولوجيا العالية حالياً على الاستراتيجيات التقليدية من أعلى إلى أسفل، حيث تم تقديم ودمج النانوتكنولوجي بصورةٍ صامتةٍ. ويصل مقياس الطول الحرج للدوائر المتكاملة إلى 50 نانومتر فما أقل مراعاة لطول البوابة الخاص بالترانزستورات. اعتمدت تصميمات الذاكرة الإلكترونية فيما مضى على بنية الترانزستورات. إلا أن البحث في مجال الإلكترونيات القائمة على شكل أنبوب قد وفرت بديلاً من خلال استخدام الربطات الداخلية المعاد تشكيلها فيما بين حزم وصفائف الأسلاك العمودية والأفقية وذلك بهدف إنتاج ذاكرة مرتفعة الكثافة. اعتمدت إحدى تلك الأجهزة المستخدمة حديثاً على حقل البحث التجريبي الفيزيائي الدوران الالكتروني. حيث يُطلق على اعتماد مقاومة المادة (بسبب دوران الإلكترونيات) على المجال الخارجي المقاومة المغناطيسية. وقد يتم تضخيم ذلك التأثير بصورة كبيرة (المقاومة المغناطيسية الهائلة) في حالة الأجسام النانوية، وعلى سبيل المثال عندما يتم فصل طبقتين من الحديد الممغنط باستخدام طبقة نانوية مغناطيسية، والتي يتسم سمكها بأنه نانوي المقياس ومنها (Co–Cu–Co). وقد أسفرت المقاومة المغناطيسية الهائلة (GMR) عن زيادة قوية في كثافة تخزين البيانات على الأقراص الصلبة وأتاحت الفرصة لاستخدام مدى الغيغا بايت. ويعد نفق المقاومة المغناطيسية (TMR) شبيه الحال بدرجة كبيرة بالمقاومة المغناطيسية الهائلة (GMR) وهو قائم على النفق الناتج من دوران الإلكترونات عبر الطبقات الحديدية الممغنطة المتجاورة. وقد تستخدم نتائج

وتأثيرات كلاً من GMR وTMR في إنتاج ذاكرة كمبيوترية غير متقلبة، ومنها ما يطلق عليه ذاكرة الوصول العشوائي المغناطيسية[11].

لقد طُور بمعمل الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات بغرينوبل بفرنسا، حدود المباديء الخاصة بترانزستور موسفت ذات قياس 18 نانومتر (و التي وصلت إلى 70 ذرة تقريباً وضعت بجانب بعضها البعض). حيث كان حجم ذلك الترانوستور غالباً عُشر حجم أصغر ترانزستور صناعي صُنع عام 2003 م (130 نانومتر عام 2003، 90 نانومتر في 2004، 65 نانومتر في 2005، و 40 نانومتر في 2007). حيث مكَّن التكامل النظري لسبعة بلايين تقاطع على عملة الواحد جنيه إسترليني.تحل الأجهزة البصرية محل الأجهزة التناظرية الإلكترونيّة التقليدية في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة نتيجة عرض نطاقها الترددي وتزايد قدرتها وكفاءتها على التوالي. ومن الأمثلة الواعدة هي البلورات الضوئية والنقاط الكمومية. حيث تعد البلورات الضوئية مواداً ذات اختلاف دوريفي معامل الانكسار مع شعرية ثابتةيصل طولها إلى نصف الطول الموجي للضوء المستخدم. مما يجعلها تسمح بتوفير وعرض فجوة حزمية اختيارية لانتشار طول موجة محدد، ومن ثم فهي تتشابه مع شبه الموصلات، ولكن في مجال الضوء أو الفوتونات بدلاً من الالكترونات. في حين تعد النقاط الكمومية أجسام نانوية والتي يمكن استخدامها فيما بين العديد من الأشياء الأخرى لإنتاج أشعة الليزر. وتتسم ميزة استخدام ليزر النقاط الكمومية عن ليزر شبه الموصل التقليدي في أن طول الموجة المنبعثة يعتمد على قطر النقطة. كما أن الليزر المنتج بواسطة النقاط الكمومية يكون أرخص في سعر التكلفة ويوفر جودة إشعاع أفضل وأعلى من ثنائيات الليزر التقليدية.

3. الفضاء

ستمثل المواد الأخف والأقوى فائدة هائلة في مجال تصنيع الطائرات، مما يزيد من كفاءة الأداء. كما ستستفيد مركبات الفضاء من تلك المواد حيث يلعب الوزن عاملاً حيوياً. كما ستساعد النانوتكنولوجي من تقليص حجم المعدة ومن ثم تقليص استهلاك الوقود المطلوب لتحليقها في الجو.

ولربما يسفر استخدام تكنولوجيا المواد النانوية عن تقليل وزن الطائرة بدون محرك إلى النصف تقريباً في حين يتم زيادة قوتها ومتانتها. هذا بالإضافة إلى أن النانوتكنولوجي تقلل من كتلة المكثفات الفائقة والتي ستستخدم بصورة متزايدة في توفير القوة للمحركات الكهربائية المساعدة وذلك بهدف إقلاع الطائرة بدون محرك عن الأرض المنبسطة إلى التحليق في الأجواء العالية[12].

4. الانشاءات والمصانع وتصنيع المركبات

للنانوتكنولوجي القدرة على زيادة معدل الإنشاءات وجعلها عملية أسرع وأرخص وأكثر تنوعاً. حيث قد تسمح عملية التشغيل الآلي للنانوتكنولوجي للإنشاءات إلى إنشاء هياكل وبنايات تتنوع من المنازل المتقدمة إلى ناطحات السحاب الهائلة وذلك بصورة أسرع وبتكلفة أقل بكثير.

نتيجة استخدام تطبيقات النانوتكنولوجي، ستكون للمصانع المنتجة للمواد ومنها الصلب والألومونيوم القدرة على إزالة والتخلص من أية شوائب في المواد التي تقوم إنتاجها[13]. تماماً كما هو الحال في مجال تصنيع مركبات الفضاء، فإن المواد الأخف والأقوى تمثل مصدر إفادة كبيرة في تصنيع المركبات والسيارات والتي تتسم بأنها أسرع وأكثر أمناً. كما تستفيد محركات الاحتراق من الأجزاء التي تتسم بالصلابة والمقاومة للحرارة.

5. استهلاك السلع

تؤثر النانوتكنولوجي بالفعل في وقتنا الحاضر على مجال استهلاك السلع المختلفة، حيث توفر منتجات ذات وظائف جديدة تتراوح من السهلة- إلى النظيفة – إلى المقاومة للخدش. حيث تقاوم المنسوجات الجديدة الانكماش بالاضافة إلى أنها طاردة للبقع؛ حيث تصبح الملابس بالمعنى المتوسط «ذكية»، وذلك من خلال دمج «إلكترونيات قابلة للارتداء». وتتوافر في متناول الاستخدام بالفعل العديد من السلع المحسنة باستخدام الجزيئات النانوية. وبخاصة في مجال مستحضرات التجميل، حيث أن للمنتجات الجديدة قدرات واعدة في مجال الاستهلاك.

توفر النانوتكنولوجي حلولاً لمجموعة مركبة من التحديات الهندسية والعلمية في مجال الأغذية والصناعة الحيوية لتصنيع أغذية آمنة عالية الجودة من خلال استخدام وسائل لها القدرة على التحمل. وتعد عمليات ضبط جودة الأغذية والتعرف على البكتريا باستخدام المستشعرات الحيوية ومنها؛ أنظمة حفظ الغذاء الذكية والنشطة؛ وكذلك عملية التغليف النانوية لمكونات الأغذية أمثلة قليلة لعمليات دمج النانوتكنولوجي في مجالات تصنيع الأغذية[14]. ومن ثم يمكن تطبيق النانوتكنولوجي في مجالات إنتاج وتجهيز وسلامة وتعبئة الأغذية. حيث قد تحسن عملية التغطية والتغليف باستخدام المكونات النانوية في تحسين تعبئة الغذاء من خلال إضافة عوامل مضادة للبكتريا مباشرة على سطح الشريط المغلِف. كما قد تزيد المكونات النانوية أو تقلل من عملية نفاذ الغاز في طبقات الحشو المختلفة وفقاً لما هو مطلوب في المنتجات المختلفة. هذا بالإضافة إلى أنها تحسن من خصائص المقاومة للحرارة والخصائص الميكانيكية كذلك كما أنها تقلص من معدل انتقال الأكسجين. وتجرى

العديد من الأبحاث بهدف تطبيق النانوتكنولوجي في عملية الكشف عن المواد الكيميائية والحيوية لـ (sinsanges) في الإغذية المختلفة.

تعد عملية إنتاج الأغذية الجديدة ضمن مجال المنتجات الاستهلاكية القائمة على النانوتكنولوجي والتي تظهر بالأسواق بمعدل من 3 إلى 4 سلع أسبوعياً، وهذا بناء على ما أورده مشروع النانوتكنولوجي الناشئة (PIN)، والذي اعتمد في تقريره هذا على جرد أُجري على نحو 609 منتج نانوي سواء معروف أو مذعوم[15].وتتضمن قائمة (PIN) ثلاثة أطعمة – وهي نوعاً من زيوت الكانولا ويطلق عليه (كانولا أكتف أويل)، ونوعاً من الشاي يطلق عليه (نانو تي) بالإضافة إلى موجة من شكولاته الحمية يطلق عليها (نانوسيوتيكال سليم شيك شوكلات).

وبناء على معلومات لشركة نشرتها على موقع (PIN) الإلكتروني، فإن زيت كانولا والذي تنتجه شركة شيمن الصناعية بإسرائيل يحتوي على مادة مضافة تسمى "نقاط نانوية" والتي صممت لحمل الفيتامينات والمعادن والمواد الكيميائية النباتية عبر الجهاز الهضمي واليوريا.كما أنه بناء على معلومات من مصنع شركة "آر بي سي علوم الحياة" الأمريكية الصناعية، فإن الموجة تستخدم مكسب الكوكا "كتل نانوية" بهدف دعم وتحسين المذاق والفوائد الصحية للكوكا بدون الحاجة إلى إضافة المزيد من السكر.

6 .الأدوات المنزلية والبصريات

لعل أشهر تطبيقٍ للنانوتكنولوجي في مجال الأدوات المنزلية هو التنظيف الذاتي أو الأسطح "سهلة التنظيف" على السيراميك أو الزجاج. حيث حسنت جزيئات السيراميك النانوية من نعومة ومقاومة الحرارة للأجهزة المنزلية العامة ومنها المكواة[16].

تتوافر بالأسواق الآن أول نظارة شمسيةتستخدم طلاءات البوليمر الراقية جداً والحامية والمضادة للانعكاس. كما توفر النانوتكنولوجي في مجال البصريات طلاءات سطحية مقاومة للخدش باستخدام مكونات نانوية. هذا بالإضافة إلى بصريات النانوقد تسمح بزيادة دقة تصحيح بؤبؤ العين والأشكال الأخرى من جراحات ليزر العين أ وايضا تستخدم في صناعة قرنية للعين[17].

7. الأنسجة ومستحضرات التجميل

تستخدم الألياف النانوية بالفعل في تصنيع أقمشةطاردةللمياه والبقع بالإضافة إلى كونها مقاومة للانكماش والتجعد. كما قد يتم غسل الأقمشة ذات التشطيب النانوي مرات أقل وعلى درجات حرارة أكثر انخفاضاً. في حين استخدمت النانوتكنولوجي لتكامل ودمج أغشية جزيئات الكربون الصغيرة وكذلك ضمان حماية كامل السطح من التغيرات الكهربائية الساكنة بالنسبة لمرتدي تلك الأقمشة.

تتمثل أحد مجالات تطبيقات النانوتكنولوجي في الواقيات من أشعة الشمس. حيث تعاني طريقة الحماية التقليدية من الأشعة فوق البنفسجية من افتقارها إلى الاستقرار على المدى الطويل. إلا أن الواقيات من الشمس القائمة على جزيئات النانو المعدنية ومنها ثاني أكسيد التيتانيوم توفر المزيد من المزايا، حيث يكون لجزيئات أكسيد التيتانيوم النانوي تاثيراً مقارناً في خاصية الحماية من أشعة الشمس فوق البنفسجية كما هو الحال في المواد السائبة ولكنها تفقد عملية التبييض الغير مرغوبة للمستحضرات الأخرى حيث أن حجم الجزيء يتناقص[18].

8. الزراعة

لتطبيقات النانوتكنولوجي القدرة على تغيير قطاع الزراعة وسلسلة إنتاج الغذاء بالكامل، من عملية الإنتاج وحتى عملية الحفظ، التجهيز، التعبئة، النقل وحتى معالجة النفايات. حيث يكون لأفكار علوم النانو وتطبيقات النانوتكنولوجي القدرة على إعادة تنظيم دائرة الإنتاج، إعادة بناء التجهيزات وعمليات الحفظ كذلك، بالإضافة إلى إعادة تعريف المستهلكين بعادات الغذاء. هذا بالإضافة إلى أن بعضاً من التحديات الرئيسية والمرتبطة بمجال الزراعة ومنها انخفاض الكفاءة الإنتاجية في المساحة المزروعة، كبر حجم المساحة الغير مزروعة، تقليص الأراضي القابلة للزراعة، فقدان الموارد ومنها المياه والمخصبات ومبيدات الحشرات وضياع المنتجات. هذا بالإضافة إلى الأمن الغذائي للأعداد النامية، يمكن مواجهتها من خلال التطبيقات المختلفة للنانوتكنولوجي[18].

رابعاً: الفوائد المتوقعة

يرى العديد في تطبيقات النانوتكنولوجي أن لها العديد من الفوائد ومنها[19]:

* وفرة المواد الحميدة بيئياً والمستخدمة لتوفير موارد نظيفة للمياه.
* المحاصيل والأغذية المهندسة وراثياً تسهم في وفرة وزيادة الإنتاجية الزراعية بأقل متطلبات للعمل.
* تعزيز ودعم الناحية التغذوية التفاعلية الذكية للأغذية.
* توليد الطاقة الرخيصة والقوية.
* زيادة القدرة التصنيعية النظيفة وذات الكفاءة العالية.
* تحسين صياغة وتركيبات الأدوية بصورة جذرية بالإضافة إلى عمليات التشخيص واستبدال الأعضاء.
* زيادة سعة تخزين المعلومات وإمكانيات الاتصال.

* تصنيع الأجهزة التفاعلية الذكية: بزيادة الأداء البشري من خلال التكنولوجيات المتقاربة.

خامساً: المخاطر المحتملة

يمكن إجمال مخاطر تطبيقاتالنانوتكنولوجي بشكل واسع ضمن الأربعة مجالات التالية[20]:

* تأثيرات المواد النانوية على حيوية الجسم البشري.
* تأثيرات المواد النانوية على البيئة.
* التأثيرات الناجمة عن إمكانية استخدام الأجهزة النانوية على الشؤون السياسية والتفاعل البشري.
* المخاطر الخاصة المصاحبة للرؤية المتوقعة للنانوتكنولوجي الجزيئية.

1 .الآثار الصحية

لا يمثل التواجد البحثي للمواد النانوية أي تهديدٍ في حد ذاته. إلا أنه هناك سمات معينة تجعل منها محفوفة بالمخاطر، وعلى الأخص حركتها تفاعلها المتزايد. وأنه فقط في حالة أن خصائصاً معينة لبعض الجزئيات النانوية كانت ضارة للكائنات الحية أو البيئة فن ذلك سيسفر عن مواجهتنا لخطر جل. وفي هذه الحالة يمكن أن نطلق علي ما الناتج تلوث نانوي.

كما أننا في حاجة إلى التمييز بين نوعين للبنية النانوية وذلك عند مواجهة التأثير البيئي والصحي للمواد النانوية ويتمثلان في: (1): مركبات النانو والأسطح النانوية ومكونات النانو، حيث يدمج الجزئيات على صعيد النانو ضمن خلاصة المادة أو المادة نفسها أو حتى الأجهزة (الجزئيات النانوية "الثابتة")؛ و(2): الجزئيات "الحرة"، حيث تتواجد جزئيات النانو الفردية لمادةما ضمن بعض مراحل عملية الإنتاج والاستخدام. وقد تندرج جزئيات النانو تلك ضمن أحد أصناف نطاق النانو للعناصر أو المركبات البسيطة وكذلك المركبات المعقدة حيث يكون الجسيم النانوي مطلياً بمادة أخرى (جسيم نانوي "مطلي" أو جسيم نانوي "جوهري القشرة").و من ثم فهناك إجماع للرأي أن: على الرغم من أنه يجب على المرء أن يكون واعياً بالمواد المحتوية على جزئيات نانوية ثابتة، إلا أن القلق الحالي يتمثل في الجزئيات النانوية الحرة.

هذا بالإضافة إلى أن الجزئيات النانوية مختلفة بصورة كبيرة عن نظرائها الحاليين، ومن ثم لا يمكن اشتقاق تأثيراتها المتنوعة والمتعددة من السمية المعروفة للمواد دقيقة- الحجم. وتسفر تلك النقطة عن إثارة قضايا هامة لمواجهة التأثيرات الصحية والبيئية للجزئيات النانوية الحرة.و لتعقيد الأمور أبعد من ذلك، فمن الضروري عند التحدث عن الجزئيات

النانوية ألا يكون المسحوق أو السائل المحتوي على جزئيات نانوية أحادي التشتت[21]، ولكنه يحتوي بدلاً من ذلك مدى متنوعاً من أحجام الجزيئات. ويسفرذلك عن تعقيد للتحليل التجريبي حيث أن الجزئيات النانوية الأكبر في الحجم قد يكون لها خصائص مختلفة عن تلك الأصغر في الحجم. هذا بالإضافة إلى أن الجزئيات النانوية تظر توجهاً للتجمع، ومثل تلك التجمعات غالباً ما يكون أداؤها مختلفاً عن الجزئيات المتفردة. وقد تميزت جرعة الإيثيل والمشتملة على أنواعٍ مختلفةٍ من الجزئيات النانوية والتي كان يتم إعطائها لفئران المعامل على مدى ستة أشهرٍ، بمؤشر سكوفكجائير، تيمناً باسم العالم كاسبر سكوفكجائير[22].

كما تركز اهتمامات المدى الأطول على التأثيرات الخاصة بالتكنولوجيات الجديدة على المجتمع بقطاعاته العريضة، وكذلك على ما إذا كان من الممكن لتلك التأثيرات أن تؤدي إلى ظهور اقتصاد ما بعد الندرة، أو قد تؤدي إلى تفاقم فجوة الثروة فيما بين الأمم المتطورة والنامية. هذا بالإضافة إلى أن تأثيرات النانوتكنولوجي على المجتمع ككل وعلى صحة البشر والبيئة كذلك، بالاضافة إلى تأثيراتها على التجارة والأمن وأنظمة الغذاء، بل حتى على تعرف مصطلح «البشري» لم يتم تحديد ملامحها بعد أو تسييسها كذلك.

تتمثل التأثيرات الصحية للنانوتكنولوجي في تلك الآثار المحتملة للمواد والأجهزة النانوية على صحة الانسان. وبما أن النانوتكنولوجي هي مجال مستحدث، فقد أسفر ذلك عن قيام جدال واسع حول المدى الذي يمكن عنده الاستفادة أو التعرض للمخاطر الخاصة بالنانوتكنولوجي على الصحة الإنسان. ويمكن تقسيم التأثيرات الصحية للنانوتكنولوجي إلى قدرة أو إمكانية الاختراعات النانوية على أن يكون لها تأثيراتها الطبية في علاج الأمراض، وكذلك المخاطر الصحية المحتملة عند التعرض للمواد النانونية.

ويُعرف علم السموم النانوي على أنه ذلك المجال الذي يهتم بدراسة المخاطر الصحية المتوقعة للمواد النانوية. ويعني الحجم المتناهي الدقة والصغر للمواد النانوية أن لها القدرة على النفاذ داخل الجسم البشري عن غيرها من الجسيمات كبيرة الحجم. كما أن كيفية تحرك وتفاعل تلك الجسيمات النانوية داخل الكائن الحي تعد من القضايا الكبيرة والتي هي في حاجةٍ ليتم حلها والتعامل معها. ويعد سلوك الجسيمات النانوية مدلولاً لوظيفتها وحجمها وتفاعلها السطحي مع النسيج المحيط. وتتجمع الجسيمات النانوية داخل الأعضاء كجزءٍ ناتج عن كونها لا تتحلل أو تتحلل بصورة بطيئة، ومما يدعو أيضاً للقلق هو تفاعلها المتوقع مع العمليات الحيوية داخل الجسم، حيث أنه بسبب سطحها الضخم، وبمجرد تعرض الجسيمات النانوية للنسيج والسوائل، يتم امتصاص بعض الجزيئات الدقيقة التي تحتوي عليها على أسطح تلك الأنسجة. كما أن العدد الضخم للمتغيرات المؤثرة على التسمم

يعني أنه من الصعب تعميم القضايا المرتبطة بالمخاطر الصحية المرتبطة بالتعرض للمواد النانوية – حيث يجب تقييم كل مادة نانوية بصورةٍ فرديةٍ كما أنه يجب وضع خصائص المواد جميعها في الاعتبار. كما أنه يتم دمج كلٍ من القضايا الصحية والبيئية في بيئة عمل الشركات ذات الصلة بعمليات إنتاج واستخدام المواد النانوية بالإضافة إلى بيئة عمل المعامل المرتبطة بالعلوم النانوية والأبحاث في مجال النانوتكنولوجي. ومن الآمن أن نقول أن معايير التعرض للغبار ببيئة العمل الحالية لا يمكن تطبيقها بصورةٍ مباشرةٍ على غبار جسيمات النانو.

ويُعبر مصطلح طب النانو عن التنطبيقات الطبية للنانوتكنولوجي[23]. وتتنوع أساليب طب النانو من الاستخدام الطبي للمواد النانوية إلى أجهزة استشعار العوامل البيولوجية المرتبطة بالالكترونيات النانوية وكذلك التطبيقات المستقبلية للنانوتكنولوجي الجزيئي. ويهدف طب النانو إلى التوصل إلى مجموعة قيّمة من الأدوات البحثية بالإضافة إلى الأجهزة المفيدة في عيادات العلاج في المستقبل القريب. وتتوقع مبادرة النانوتكنولوجي القومية أن يتم التوصل إلى تطبيقاتٍ تجارية جديدة في مجال توصيل الدواء والتي قد تشتمل على أنظمة متقدمة لتوصيل الدواء، بالإضافة إلى علاجاتجديدة. كما أن واجهات التفاعل العصبية الإلكترونية والمحسات الأخرى المرتبطة بالالكترونيات النانوية تمثل هدفاً نشيطاً آخر للبحث في ذلك المجال. ويؤمن المجال التنبؤي للنانوتكنولوجي الجويئي أن آلات إصلاح الخلية قد يكون لها القدرة على إحداث ثورة في مجال الطب والأدوية كذلك[24].

2 .الآثار الاجتماعية

وبعيداً عن المخاطر المصاحبة للجيل الأول من النانوتكنولوجي والتي تؤثر على كل من الصحة البشرية والبيئة المحيطة، توجد مجموعة أوسع من التأثيرات الاجتماعية والتيتفرض المزيد من التحدياتالإجتماعية عريضة المدى. حيث اقترح علماء الاجتماع أن يجب فهم وتقييم القضايا الاجتماعية المصاحبة للنانوتكنولوجي بشكلٍ ليس بالبسيط؛ حيث لا يُنظر إليها على أنها مجموعة من التأثيرات أو المخاطر الجارية فقط. وبدلاً من ذلك، يجب أن توضع مثل تلك التحديات في الحسبان على أنها أبحاث وصناعة قرارات «ضد التيار» وذلك بهدف التأكد أن تنمية وتطوير تلك التكنولوجيا تتماشى وتتوافق مع الأهداف الاجتماعية[25].

وقد افترض العديد من علماء الاجتماع بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني أن عملية تقديم التكنولوجيا والإدارة لابد أن تتضمن المشاركة العامة للمواطنين.ومن هنا فقد ظهرت قضية المخاطر الاجتماعية لاستخدام النانوتكنولوجي. وعلى المستوى الأساسي، تشتمل تلك المخاطر على إمكانية التطبيقات العسكرية للنانوتكنولوجي مثل ما يحدث من استخدام الزراعات والوسائل الأخرى لتدعيم وتعزيز المجندين كما هو الحال في معهد

مجندي التكنولوجيا النانوية بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا هذا بالإضافة إلى زيادة إمكانيات المراقبة المعززة من خلال استخدام المحسات النانوية[26].

وقد شهدت الأعوام الماضية دفعة مميزة إلى الحصول على براءات اختراع في مجال النانوتكنولوجي. حيث تسعى الهيئات المختلفة حالياً للحصول على براءاتٍ اختراع واسعة المجال بالإضافة إلى الاكتشافات النانوية المتنوعة كذلك. ومثال على ذلك، حصول براءات الاختراع الرئيسية في مجال الأنابيب النانوية الكربونية، والتي تعد إحدى أعمدة الأساس التي تقوم عليها النانوتكنولوجي. وللأنابيب النانوية الكربونية مجال واسع من الاستخدامات، وشارفت أن تصبح حيوية في مجال العديد من الصناعات المختلفة؛ من الإلكترونيات وصناعة الكمبيوتر إلى المواد المدعومة في صناعة الدواء والتشخيصات. كما تستعد أنابيب الكربون النانوية كذلك لتصبح مجتمعاً تجارياً رئيسياً مع قدرتها على أن تحل محل المواد الخام التقليدية التقليدية. وبالرغم من ذلك، ومع توسع مجال استخدامها، فيجب على كل فردٍ يسعى (بصورة مشروعة) ليصنع أو يبيع الأنابيب النانوية الكربونية، بغض النظر عن نوع التطبيق المستخدمة لأجله، أن يشتري أولاً رخصة لذلك إما من شركة (إن إي سي) أو شركة (آي بي إم)[27].

وغالباً ما تعاني حماية البيئة وصحة البشر وسلامة العاملين بالدول النامية من مجموعة مركبة من العوامل والتي قد تشتمل على سبيل المثال وليس الحصر، نقص التشريعات القوية لحماية البيئة والصحة البشرية وسلامة العاملين؛ عمليات سوء التنظيم أو التنظيمات الغير مطبقة والمرتبطة بنقص القدرة المادية والبشرية. وغالباً ما تحتاج تلك الدول للمعونة وبصورةٍ خاصةٍ المعونة المالية، بهدف تنمية القدرات العلمية والمؤسسية وذلك لتقييم ومواجهة المخاطر بصورة كافية، ومنها على سبيل المثال الحاجة لبنية تحتية ضرورية كالمعامل والتكنولوجيا المساعدة على الكشف والاستنتاج.

على الرغم من ذلك، فكثيراً ما تثار المخاوف حول مسألة أن فوائد النانوتكنولوجي لا يمكن حتى توزيعها، ومن ثم فأية فوائد (سواءً أكانت تكنولوجية أو اقتصادية) والمصاحبة للنانوتكنولوجي لن تستفيد منها سوى الدول الغنية [28]. ونلاحظ أن غالبية الأبحاث في مجال النانوتكنولوجي وصور التنمية وبراءات الاختراعات الخاصة بالمواد والمنتجات النانوية مقتصرةً فقط على الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وكندا وفرنسا. هذا بالإضافة إلى أن براءات الاختراعات المرتبطة بمجال النانوتكنولوجي متركزةً فقط لدى مجموعة قليلة من الشركات متعددة الجنسيات[29-30]. مما أسفر عن إثارة المخاوف كذلك بأن الدول النامية قد لا تتمكن من الوصول إلى تلك البنية التحتية المطلوبة،

وكذلك التمويل المطلوب والموارد البشرية اللازمة كذلك لدعم وتعزيز البحث والتنمية في مجال النانوتكنولوجي ومن المرجح أن تتفاقم أزمة عدم المساواة نتيجةً لكل ذلك.

كما أن المنتجين بالدول النامية قد يعانون من خسائر عملية إحلال المنتجات الطبيعية مثل المطاط والقطن والقهوة والشاي بسبب التنمية النانوية. حيث تمثل تلك المنتجات الطبيعية حاصلات مهمة للتصدير بالدول النامية، كما أن متطلبات معيشة العديد من الفلاحين تعتمد على تلك الحاصلات. وقد تم توضيح أن عملية استبدال تلك المنتجات الطبيعية بالمنتجات النانوية الصناعية قد تؤثر سلباً على اقتصاديات الدول النامية والتي اعتمدت بصورةيتقليدية على تصدير تلك الحاصلات[31-32].

مراجع الدراسة

1- يعرب الدوري، فوائد ومخاطر النانوتكنولوجي، جريدة العرب اليوم، العدد 5395، ص 40، 24/ 4/ 2012

2- يعرب الدوري، مبادئ وتطبيقات النانوتكنولوجي، جريدة العالم، العدد 1109، ص 10، 23/ 9/ 2014

3- يعرب الدوري، الأنسجة النانونية، جريدة بانوراما، العدد 322، ص 30، 14/ 5/ 2015

4- يعرب الدوري، الحشرات النانوية، جريدة بانوراما، العدد 330، ص 30، 9/ 7/ 2015

5- يعرب الدوري، عالم النانو، شبكة الجزيرة، 14/ 7/ 2015

6- يعرب الدوري، الأنسجة النانوية بلا قيود، شبكة الجزيرة، 7/ 1/ 2016

7- يعرب الدوري، عالم الغرافين، جريدة العالم، العدد 1512، ص 4، 7/ 6/ 2016

8- يعرب الدوري، الجسيمات النانوية لعلاج السرطان، جريدة العالم، العدد 1585، ص 11، 6/ 10/ 2016

9- عبدالسلام كردي المحمدي، النانوتكنولوجي بين الواقع والخيال، المنتدى العراقي للنخب والكفاءات، http: / /iraqi-forum.net/ .

10-P. Boisseau, B. Loubaton, Nanomedicine, nanotechnology in medicine, Comptes Rendus Physique 12 (2011) 620-636

11-A. K. Hussein, Applications of nanotechnology in renewable energies—A comprehensive overview and understanding, Renewable andSustainable Energy Reviews 42 (2015) 460-476

12-M.L. González-Rodríguez, A.M. Fernández-Romero, A.M. Rabasco, Towards the antioxidant therapy in Osteoarthritis: Contribution of nanotechnology, Journal of Drug Delivery Science and Technology 42 (2017) 94-106

13- T. Hillie, M. Hlophe, Nanotechnology and the challenge of clean water, Nature Nanotechnology 2 (2007) 663-664

14- M. L. Soriano, M. Zougagh, M. Valcárcel, Á. Ríos, Analytical Nanoscience and Nanotechnology: Where we are and where we are heading, Talanta177 (2018) 104-121

15- X. He, H-M. Hwang, Nanotechnology in food science: Functionality, applicability, and safety assessment, Journal of Food and Drug Analysis 24 (2016) 671-681

16- C. H. Choi, D. J. Lee, J-H. Sung, M. W. Lee, S-G. Lee, S-G. Park, E-H. Lee, B-H. O, A study of AFM-based scratch process on polycarbonate surface and grating application, Applied Surface Science 256 (2010) 7668-7671

17- K. Subannajui, The study of thermal interaction and microstructure of sodium silicate/bentonite composite under microwave radiation, Materials Chemistry and Physics 184 (2016) 345-350

18- A. Mihranyan, N. Ferraz, M. Strømme, Current status and future prospects of nanotechnology in cosmetics, Progress in Materials Science 57 (2012) 875-910
19- J. Paull, Nanotechnology: No Free Lunch, Platter1 (2010) 8-17
20- P. D. Sia, Nanotechnology Among Innovation, Health and Risks, Procedia-Social and Behavioral Sciences 237 (2017) 1076-1080
21- V. Wagner, A. Dullaart, A. K. Bock, A. Zweck, The emerging nanomedicine landscape, Nature Biotechnology 24 (2006) 1211-1217
22- R. A. Freitas, What is Nanomedicine?, Nanomedicine: Nanotech. Biol. Med. 1 (2005) 2-9
23- J. E. Contreras, E. A. Rodríguez, Nanostructured insulators – A review of nanotechnology concepts for outdoor ceramic insulators, Ceramics International 43 (2017) 8545-8550
24- G. Scrinis,Nanotechnology and the Environment: The Nano-Atomic reconstruction of Nature, Chain Reaction 97 (2006) 23-26
25- D. Bowman, G. Hodge, A Small Matter of Regulation: An International Review of NanotechnologyRegulation, Columbia Science and Technology Law Review8(2007)1–32
26- D. Bowman, M. Fitzharris,Too Small for Concern? Public Health and Nanotechnology, Australian and New Zealand Journal of Public Health31 (2007) 382-384
27- D. Bowman, G. Hodge, Nanotechnology: Mapping the Wild Regulatory Frontier, Futures 38(2006) 1060–1073
28-C. Tahan, Identifying Nanotechnology in Society, Advances in Computers 71 (2007) 251-271
29-F. Munari, L. Toschi, Running ahead in the nanotechnology gold rush. Strategic patenting in emerging technologies, Technological Forecasting and Social Change 83 (2014) 194-207
30- T. Monahan, W. Tyler, Somatic Surveillance: Corporeal Control through Information Networks. Surveillance & Society 4 (2007)154-173
31- N. Invernizzi, G. Foladori, D. Maclurcan, Nanotechnology›s Controversial Role for the South, Science Technology and Society 13 (2008)123–148
32- I. Iavicoli, V. Leso, D. H. Beezhold, A. A. Shvedova, Nanotechnology in agriculture: Opportunities, toxicological implications, and occupational risks, Toxicology and Applied Pharmacology 329 (2017) 96-111

الاستثمارات الخليجية في أفريقيا جنوب الصحراء : بين الفرص الواعدة و المعوقات المؤسساتية

Gulf Investments In Sub-Saharan Africa: Promising Opportunities versus Institutional Constraints

د. ابراهيم المرشيد
د. هند حرمة الله
جامعة القاضي عياض، مراكش

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع و محددات الاستثمارات الخليجية في أفريقيا جنوب الصحراء. و قد توصلنا إلى نتيجتين أساسيتين. فمن جهة أولى، و اعتمادا على المنهج الوصفي، بينا أنه وبالرغم من الأفضلية الجغرافية و التاريخية والثقافية، والسياسية التي يتوفر عليها رجال الأعمال الخليجيون مقارنة بنظرائهم من قارات أخرى، فان حضورهم داخل القارة الإفريقية ما زال دون الطموحات المأمولة. و من جهة ثانية، واعتمادا على منهج الاقتصاد القياسي، قدمنا دليلا إحصائيا مقنعا لدعم الرأي القائل بان ضعف المؤسسات الاقتصادية و السياسية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يشكل العقبة الكبرى أمام جذبها للاستثمارات الخليجية. فبالرغم من المجهودات التي بُذلت خلال السنوات الأخيرة، لا تزال غالبية هذه البلدان غير قادرة على سن قوانين و تشريعات فعالة لبناء دولة المؤسسات و مكافحة الفساد و خلق ظروف مُواتية لتحسين مناخ الأعمال بما في ذلك حماية حقوق الملكية و تقوية اقتصاد السوق.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الخليجية، أفريقيا جنوب الصحراء، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات السياسية.

Abstract

The main objective of this paper is to characterize and analyze the reality and the determinants of the investments of Gulf countries sub-Saharan Africa. Two main results have been highlighted. First, using the descriptive method, we have shown that despite the geographical, historical, cultural and political advantages that the Gulf countries entrepreneurs have compared to their counterparts of other continents, their presence in sub-Saharan Africa is still below the desired ambitions.

Second, using the econometric approach, we have provided convincing statistical evidence to support the view that the weakness of economic and political institutions in sub-Saharan Africa is a major obstacle to attracting investment from the Gulf countries. Despite the efforts made in recent years, the majority of these countries are unable to pass laws and regulations that help to build a state of institutions, but also to fight corruption and create favorable conditions for improving the business environment, including protection of property rights and the strengthening of the market economy

Keywords: Gulf Investments, Sub-Saharan Africa, Economic Institutions, Political Institutions

مقدمة

منذ حوالي عقدين من الزمان، و في إطار نظام دولي مُتغير و أكثر توازنا، عاد التنافس من جديد على القارة الإفريقية و خاصة البلدان الواقعة جنوب الصحراء. فإذا كان التواجد الأجنبي سابقا في هذه المنطقة يهدف إلى استغلال بل و سلب خيراتها، فإن الاهتمام الحالي تهيمن عليه سيادة المصلحة المتبادلة المبنية على مبدأ «رابح – رابح". و في هذا الإطار، وبالإضافة إلى القوى التقليدية المعروفة (الولايات المتحدة الأمريكية و بعض بلدان غرب أوروبا)، ازداد التغلغل الاقتصادي الصيني و الهندي و التركي و الروسي، بل وحتى الإيراني و الإسرائيلي، في عدة بلدان افريقية. و من شأن هذا الواقع الجديد أن يهدد المصالح الاقتصادية الإستراتيجية لدول الخليج العربي الطامحة لاقتناص الفرص الواعدة التي تُتيحها القارة السمراء.

فعلى الرغم من هشاشة مؤسساتها و ضعف بنيتها التحتية، شهدت البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء في السنوات الأخيرة أعلى معدلات نُمو الناتج المحلي الإجمالي و تتمتع اقتصادياتها بنوع من المرونة في مواجهة الأزمات، كما أن معظم هذه البلدان بِكر وتزخر بإمكانات هائلة خاصة الموارد الطبيعية و البشرية، والتي لا تزال في معظمها غير مستغلة بالشكل الأمثل. و أمام ضعف الادخار المحلي الكفيل بضمان تمويل برامج التنمية، التجأت هذه البلدان إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في ظل مسلسل الإصلاحات الهيكلية الذي انطلق منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي بمساعدة المؤسسات المالية الدولية.

و تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بوضع أفضل يؤهلها لاغتنام جزء من هذه الفرص الاستثمارية خاصة في ظل رغبتها المُعلنة في تنويع اقتصادياتها و تعزيز ثقلها الاستراتيجي في عالم متغير. فبالإضافة إلى القرب الجغرافي، و مقارنة مع باقي القوى الكبرى، تستفيد دول الخليج من الروابط القوية والمتينة التي تجمعها بأفريقيا، وهي روابط تستمد جذورها من

التاريخ، و تشمل الجانب الثقافي والروحي و السياسي. إلا أن الجانب الاقتصادي كان دائما الحلقة الأضعف في هذه الروابط، و يرجع السبب في ذلك أساسا إلى غياب خُطط استثمارية واضحة و حكيمة، و الخوف الذي كان ينتاب غالبية المستثمرين الخليجيين إزاء الحالة السياسية المضطربة، الهشة والمتغيرة التي توجد عليها غالبية دول القارة الأفريقية.

و انطلاقا مما سبق ارتأينا طرح إشكالية تنمية الاستثمارات الخليجية في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال دراسة المحددات المؤثرة على تدفقاتها، حيث استندنا على فرضية رئيسية مفادها أن ضعف المؤسسات الاقتصادية و السياسية يشكل العائق الرئيسي أمام تدفق الاستثمارات الخليجية نحو هذه المنطقة "الغنية" من العالم. و بهدف التحقق من صحة هذه الفرضية، ارتأينا استخدام المنهج القياسي الكمي، حيث تم بناء نموذج ديناميكي باستخدام الطريقة العامة للعزوم آخذين بعين الاعتبار نوعين من المحددات : المحددات الاقتصادية (حجم السوق حاليا و مستقبلا في الدول المضيفة والبنية التحتية و الرأسمال البشري) و المحددات المؤسساتية)جودة المؤسسات السياسية و جودة المؤسسات الاقتصادية).

وقد قمنا بتنظيم ورقتنا البحثية على الشكل التالي. يتناول الفصل الأول جردا لأهم الأدبيات المتعلقة بتدفق الاستثمارات الأجنبية و خاصة من الدول الناشئة نحو الدول النامية. وفي الفصل الثاني، نلقي نظرة عامة على واقع الاستثمارات الخليجية في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. آما الفصل الثالث فيذكر بالإطار المنهجي للدراسة و يتناول أهم النتائج التي تم التوصل إليها. وفي الأخير، تناقش الخاتمة أبعاد هذه النتائج وتقدم مقترحات عملية لغرض صياغة استراتيجيات أكثر ملائمة تمكن دول الخليج من استغلال أمثل لفرص الاستثمار المتاحة في القارة السمراء.

الفصل الأول : لمحة عن محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

على الرغم من الأهمية الإستراتيجية للاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها محركا للتنمية، لا يوجد إطار نظري موحد وشامل لفهم محدداتها. وتعود أول محاولة لبناء هذا الإطار إلى سنوات السبعينات من القرن الماضي من خلال نظرية الموقع و النظرية الانتقائية لصاحبهما دانينغ (Dunning) الذي أكد أن توجه الشركات العالمية إلى التوطن في الخارج هو بمثابة عملية تحددها ثلاثة شروط. يكمن الشرط الأول في ضرورة أن تتمتع أية شركة بإمكانات خاصة تميزها عن باقي الشركات المنافسة مثل المزايا التكنولوجية، و اقتصاديات الحجم، وسهولة الدخول إلى الأسواق. أما الشرط الثاني فيتمثل في مدى إدراك الشركات المعنية للمصلحة في التدويل والاستخدام الأمثل للموارد الخاصة بها، الإضافة إلى الإمكانات المتوافرة لدى الدول المضيفة. و أخيرا، يتجلى الشرط الثالث في

كون التدويل يرتبط بالعوامل التي يجب أن تتوفر في الموقع و التي تُمكن الشركة من المفاضلة بين مجموعة من الخيارات الممكنة (تكاليف النقل، القيود على الواردات، السياسات الضريبية، الاستقرار السياسي في البلد المضيفة، الخ.)

و بالرغم من أهمية هذه التفسيرات، إلا أنها لا تتماشى دائما مع الواقع الجديد الذي فرضته العولمة، خاصة إذا علمنا أن هذه الظاهرة تركز بشكل واضح على دمج الأسواق و حرية انتقال السلع و الخدمات و رأس المال. وعلى هذا الأساس سنحاول فهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عرض نوعين من المحددات: المحددات المؤسسية والمحددات الاقتصادية، معتمدين في ذلك على نتائج الدراسات التجريبية السابقة.

1 .المحددات المؤسسية

يُعَرِّف دوغلاس نورث (Douglas North) المؤسسات على أنها القيود التي صممها الإنسان وتؤطر التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الناس داخل المجتمع[1]. و يمكن التمييز بين نوعين من المؤسسات : المؤسسات الرسمية و المؤسسات غير الرسمية.

وتشمل المؤسسات الرسمية ثلاثة مكونات و هي: (أ) القواعد الأساسية (الدساتير والقوانين و التشريعات) و هي التي تحدد دور كل من الدولة والأفراد والمنظمات داخل المجتمع، و كذا الشكل الهرمي للنظام السياسي، (ب) حقوق الملكية (حقوق الأفراد و الدولة و المجتمع في الممتلكات والأراضي والمياه، الخ) و هي ضرورية لوجود الأسواق وأداءها السليم، و (ج) العقود الفردية التي تعكس شكل الحوافز المدرجة في حقوق الملكية. أما المؤسسات غير الرسمية، فهي غير مكتوبة ولكنها متجذرة في المجتمع. فهي تستمد مشروعيتها من الثقافة والأعراف والتقاليد ومنظومة الأفكار والتَمَثُّلات. فسلوك الإفراد و علاقتهم عادة ما تكون نتيجة لقيم مشتركة نابعة من التطور الطبيعي لمختلف مكونات المجتمع.

قدمت العديد من الدراسات التجريبية أدلة جد مقنعة لدعم الرأي القائل بأن الاختلافات في جودة المؤسسات تؤثر بشكل واضح على جذب الاستثمارات الأجنبية. فبحسب منظمة التعاون والتنمية (OECD) ، تساعد جودة المؤسسات، متمثلة في احترام حقوق الملكية و الشفافية و نظام قضائي مستقل و فعال و الاستقرار السياسي على تحسين مناخ الأعمال و خفض تكاليف المعاملات، مما يؤدي إلى الرفع من الإنتاجية و بالتالي تحريك عجلة الاقتصاد .فعدم الاستقرار السياسي و التشريعي مثلا يشكل مصدر قلق كبير للمستثمرين في البلدان النامية، وغالبا ما يؤدي إلى تراجع الثقة و تفكك هياكل الإنتاج و مصادرة الممتلكات و التغيير السريع والغير المجدي في السياسات الماكرواقتصادية[2]. كما أن الفساد يزيد من التكاليف الإدارية، مما يعرقل تراكم الرأسمال المادي[3]. و يرى ميشاليت

(Michalet) أن عدم استقرار و شفافية التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة يضطر معظم الشركات الأجنبية للحد أو تعليق مستوى استثماراتها[4].

و في دراسة شملت منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا توصل الباحثان شان وجيماجيل (Chan et Gemajel) إلى أن رداءة المؤسسات وعدم الاستقرار السياسي يعتبران المحددان الأساسيان لضعف الاستثمار الأجنبي[5]. وفي دراسة أخرى لعينة مكونة من 133 بلدا، كشف هول وجونز (Hall et Jones) أن المؤسسات الجيدة تعظم الإنتاج وتحمي الملكية الخاصة، كما تشجع على تراكم الرأسمال البشري والمادي وتحسين مستوى الإنتاجية[6].

ومن ناحية أخرى، يرى أسيموغلو وآخرون (Acemoglu and al.) أن المؤسسات الجيدة تحفز وترفع من وتيرة الاستثمار الأجنبي وتعزز التقدم التكنولوجي، مما يؤدي إلى الرفع من مستويات الدخول[7]. أما دجانكوف وآخرون (Djankov and al.)، وباستخدام حواجز الدخول عبر البلدان كمقياس للمؤسسات، فأكدوا وجود علاقة قوية بين هذا المتغير و النتائج الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك مستوى الاستثمارات الأجنبية[8]. و هي نفس الفكرة التي تبناها رودريق و آخرون (Rodrik and al.)). فقد أكد هؤلاء الباحثون أن جودة المؤسسات لها تأثير أقوى على جذب هذا النزع من الاستثمارات مقارنة مع باقي المحددات بما في ذلك الانفتاح التجاري و الجغرافيا و توافر الموارد، فهي العامل الوحيد الذي يفسر الفجوة الكبيرة بين شرق آسيا و أفريقيا فيما يخص تدفق الاستثمارات الأجنبية[9].

من جانبه، يرى مايسلاند (Maseland) أن المجتمعات التي يشعر فيها الفاعلون الاقتصاديون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية و قلة تفشي الفساد و سيادة القانون، تكون العقبات البيروقراطية فيها محدودة مما يساعد على ازدهار الأعمال. أما المجتمعات التي يواجه فيها الفاعلون الاقتصاديون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية و محدودية اللجوء إلى القانون فهي اقل جذبا للاستثمارات الأجنبية بسبب انعدام الثقة و تقويض نشاط السوق، و يبدو هذا الاستنتاج صحيحا بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي[10]. فعلى الرغم من القيود التي يمكن أن تفرضها الأنظمة الديكتاتورية على العوامل الاقتصادية، فمن الممكن أن تكون المؤسسات الاقتصادية التي تختارها و تدافع عنها تلك الأنظمة ذات جودة اكبر مقارنة مع ما هو عليه في الأنظمة الديمقراطية، والتي يمارس فيها الأفراد أنشطتهم بكل حرية[11].

و في دراسة شملت 22 بلدا أفريقيا، توصل أسيدو (Asiedu) إلى نتيجة مفادها أن جذب رؤوس الأموال الأجنبية يتوقف على مدى فعالية المؤسسات و مستوى الاستقرار

السياسي والاقتصادي وانخفاض مستويات الفساد[12]، و هي النتيجة نفسها التي أكدها بيناسي- كيري و آخرون (Benassy-Quéré and al.) لدى تقييمهم لأثر جودة المؤسسات على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموعة مكونة من 52 دولة. وتشير النتائج إلى أن جودة مؤسسات البلد المضيف تؤثر على مستوى هذه الاستثمارات، مع أو من دون إدراج الناتج المحلي الإجمالي للفرد في النموذج المستعمل. و قد سلط هؤلاء الباحثون الضوء على الدور الرئيسي الذي يجب أن يلعبه واضعو السياسات العمومية من أجل تحسين جودة المؤسسات، بما في ذلك الحد من حجم الفساد وتحسين النظام الضريبي وإدخال الشفافية و حماية حقوق الملكية وتحسين فعالية العدالة[13].

و إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإطار التشريعي والتنظيمي للتجارة الخارجية كأحد مكونات جودة المؤسسات، يبدو أن تأثيره على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبير جدا، و هذا ما أكدته مجموعة من الدراسات التجريبية. ففي دراسة شملت منطقة ميركوسور (السوق المشتركة لدول أميركا الجنوبية) توصل كاستيلهو و زيكناكو (Castilho and Zignagou) إلى نتيجة مفادها أن تشجيع التجارة و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبطان بشكل وثيق في إطار إقليمي متكامل. أما بالاسوبرامانيان (**Balasubramanyan**) فقد قدم دليلا إحصائيا على أن الدول التي تتبنى سياسة تجارية مبنية على إحلال محل الواردات هي أقل جاذبية للمستثمرين من التي تطبق سياسة موجهة نحو التصدي[14]. وفي دراسة أجريت على عينة مكونة من 72 بلدا ناميا، خلص السقاط و فارواكيس (Sekkat and Varoudakis) إلى أن الإصلاحات التي تركز على تحرير التجارة يكون لها تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبحسب هذين الباحثين، فإن أغلبية بلدان منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا تبدوا أقل جاذبية مقارنة ببلدان جنوب شرق آسيا و ذلك بسبب التأخر المسجل في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية و السياسة[15].

وأخيرا، و بالاعتماد على نموذج ديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية، توصل كارستنسن و توبال (Carstensen and Toubal) إلى أن المتغيرات المؤسسية، وخاصة مستوى وإجراءات تفعيل الخصخصة، تلعب دورا أكثر أهمية من المتغيرات الاقتصادية التقليدية في شرح تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية[16].

2. المحددات الاقتصادية

تشمل المحددات الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة عدة عوامل أساسية يمكن إجمالها في ثلاثة أنواع: المحددات المرتبطة بالسوق (حجم السوق و نموه)، المحددات المرتبطة بالموارد (الموارد الطبيعية و تكلفة الرأسمال البشري و المادي) و أخيرا، المحددات

المرتبطة بالكفاءة (جودة العمالة و توافر و جودة النقل والاتصال).

و يتفق معظم الباحثين أمثال دانينغ (Dunning)، و وانغ وسوين (Wang et Swain)، و مالامبالي وسوفانت (Mallampally et Sauvant)، و باسل (Basile) ، وكروغر (Kruger) و أوتاما و بيريدي (Uttama and Peridy) على أن حجم السوق و نموه يُعد من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما اتسع حجم السوق، زادت وُفورات الحجم و اتسعت قاعدة العملاء، مما يسمح بتدفق اكبر للاستثمارات الأجنبية. و غالبا ما يتم قياس حجم السوق المحلى بالاعتماد على عدد السكان أو حجم الإنتاج الوطني، غير أن معدل النمو الاقتصادي يبقى الأكثر استعمالا في الدراسات القياسية، فقد أظهرت دراسة قياسية قام بها موسى (Moosa) أن تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي (كمقياس لحجم السوق) على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر دلالة من باقي المحددات الاقتصادية[17]. و هي نفس الخلاصة النى توصلت إليها دراسة استقصائية أجراها هاسنات Hasnat)) و شملت استثمارات الشركات الأمريكية في خمسة دول نامية خلال الفترة الممتدة من العام 1975 إلى العام 1997 [18].

و في نفس السياق، أكد لي و جيسينجر (Li and Guisinger) في دراسة شملت 725 شركة متعددة الجنسيات خلال الفترة الممتدة من العام 1980 إلى العام 1986 أن حجم السوق يبقى المحدد الرئيسي لقرار الاستثمار أو التوطين خارج الحدود[19]. و هي نفس الخلاصة التي توصل إليها بوش وآخرون (Buch and al.) باستعمال نموذج الجاذبية و تطبيقه على الاقتصاد الألماني خلال الفترة الممتدة ما بين العام 1990 و العام 2000. و في دراسة أخرى أجراها ديبوش و وميلان (Dupuch and Milan) على محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلدان أوروبا الشرقية، ثم التأكيد على دور حجم السوق والقرب الجغرافي في قرار ترحيل أنشطة بعض الشركات من الجانب الغربي نحو الجانب الشرقي من أوروبا خلال ثلاثة فترات: 1993-1995 و 1996-1998 و 1999-2001[20].

و تشير بعض الأدبيات الاقتصادية إلى أن وفرة الموارد الطبيعية، و خاصة المعدنية منها، تعتبر من المحددات البديهية و المهمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فهي تضفى على البلدان المضيفة ميزة نسبية تجعلها أكثر جذبا للشركات المتعددة الجنسيات.[21] و هذا ما أكده ليم (Lim) في دراسة تحليلية شملت 27 بلدا غنيا بالموارد الطبيعية[22]. و خلافا لذلك، أوضح جيلفاسون (Gylfason) أن الموارد الطبيعية قد تخلق مفعولا إقصائيا للاستثمارات الأجنبية في إطار ما يصطلح عليه ب «لعنة الموارد»[23].

ومن ناحية أخرى، تعتبر عناصر الإنتاج و خاصة وفرة الأيدي العاملة و انخفاض

تكلفتها من أهم العناصر التي يعتمد عليها المستثمرون الأجانب في اختيار البلد المضيف. إن توافر عنصر العمالة الرخيصة مثلا يساعد الشركات متعددة الجنسيات على دعم قدرتها التنافسية، و تُعد بلدان جنوب شرق أسيا مثل بنغلاديش و فيتنام نموذجا ناجحا في هذا الشأن. ففي دراسة شملت قطاعي الصناعة التحويلية و الإلكترونيك في 42 بلدا، وجد ويلر ومودي (Wheeler and Mody) أن زيادة معدل الأجور تشكل عائقا حقيقيا أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية، في حين يبدوا تأثيرها محدودا في البلدان الصناعية[24].

و بينما يتفق معظم الباحثين الاقتصاديين على الدور الفعال لوفرة و جودة الرأسمال البشري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن الغموض يكتنف دور تكلفة الرأسمال المادي و المكونة أساسا من أربعة عناصر: الضريبة على الشركات و معدل التضخم و معدل الفائدة و سعر الصرف. ففي دراسة اعتمدت على تحليل بيانات فردية تم جمعها في الولايات المتحدة، أكد كومينس وهاسيت (Commins and Hassett) أن زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة من تكلفة الرأسمال المادي يمكن أن تخفض معدل الاستثمار بنفس المقدار[25]. و تدعم هذا الاتجاه دراسات أخرى قام بها شيرينكو و آخرون (Chirinko and al.)[26]. و على العكس من ذلك، لم يجد المرشيد و المنصوري (Elmorchid and Mansouri) أية علاقة إحصائية معنوية بين تكلفة الرأسمال المادي و مستوى الاستثمار في القطاع الصناعي المغربي[27].

و إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الحوافز الضريبية كمخفف للتكاليف (إعفاءات، تخفيضات، نظام الاهتلاك، إمكانية ترحيل الخسائر، الخ) ، نلاحظ أن دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية محدود جدا، و هذا ما توصلت إليه بعض الدراسات مثل الدراسة التي أعدها طانزي و زي (Tanzi and Zee)[28]. بل إن دراسات أخرى ذهبت أبعد من ذلك حين أكدت وجود علاقة عكسية بين الحوافز الضريبية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة[29] . فهذه الحوافز تُستعمل غالبا في بعض الدول النامية كستار لتغطية النقص الموجود في عوامل أخرى لها دور أكبر في قرار المستثمرين الأجانب (سياسة التعويض الوهمي)، كما أن تطبيقها في كافة دول المعمور يفقدها نوعا من المصداقية، فهي لا تضمن آية ميزة نسبية للبلد المضيف.

أما فيما يخص معدل التضخم، فقد اتفق معظم الباحثين على أن ارتفاعه يشكل معيقا لجذب الاستثمارات الأجنبية، فهو يرفع من تكلفة الإنتاج و يشوه هيكل الاقتصاد و ذلك بتوجيه المستثمرين صوب الأنشطة ذات الربح السريع، كما يشكل مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي و عجز الحكومة على ضبط التوازنات الكبرى. و قد أكدت

العديد من الدراسات على الارتباط القوي بين هذا المتغير (معدل التضخم) و مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر دراسة دجوكوتو (Djokoto)[30] و دراسة ليديافا (Ledyaeva)[31].

وخلافا لما هو شائع، تبدو طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة و تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة غامضة. فمن جهة أولى، أكد بعض الباحثين انعدام أي ترابط بين هذين المتغيرين. و يمكن تفسير ذلك بالاعتماد على نظرية التماثل لمعدل الفائدة، إذ غالبا ما يتبدد أي مكسب يحققه مستثمر أجنبي بسبب تمايز معدل الفائدة الناتج عن التعديل في سعر الصرف عند نهاية زمن الاستثمار[32]. و من جهة ثانية، خلصت دراسة قام بها كفالاري و دادونا (Cavallari and D'addona) إلى أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك من خلال أفضلية الاقتراض من مؤسسات مالية محلية و الرفع من العائد الاستثماري[33]. و من جهة ثالثة، يرى باحثون آخرون أن ارتفاع معدل الفائدة في الدولة المضيفة يؤدي إلى خفض قيمة العملة الوطنية مما ينعكس إيجابا على مناخ الأعمال و بالتالي على الطلب الاستثماري الخارجي[34].

و بالإضافة للعوامل المرتبطة بالسوق و بالموارد، تعد الكفاءة عنصرا مهما ومؤثرا في قرارات الشركات الكبرى المتعلقة باختيار بلد الاستضافة. فالعمالة المؤهلة والمدربة تساهم بشكل ايجابي في تحسين مناخ الأعمال و الرفع من الجاذبية تجاه المستثمرين الأجانب. **ويعتبر الاستثمار في العنصر البشري وسيلة أساسية لتحقيق هذه الغاية، فهو يعني توفير مستلزمات تطوير قدرة الأفراد من خلال تعليم هادف وصحة جيدة وتدريب مستمر و فعال. و هناك العديد من الدارسات التي بينت أهمية هذا النوع من الاستثمار في تحسين و تنافسية جاذبية مناخ الأعمال. فقد بين لوكاس (Lucas)** أن نقص الموارد البشرية المؤهلة يضعف قدرات الدول النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[35]. و قد دافع عن نفس الفكرة نوربخش و آخرون (Noorbakhsh and al.) في دراسة شملت 36 بلدا ناميا، إذ بينوا أن الرأسمال البشري يؤثر بشكل ايجابي على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن أهمية هذا النوع من الرأسمال تكبر عبر الزمن[36].

كما أن توافر و جودة البنية الأساسية، و خاصة وسائل النقل و المطارات و وشبكات الاتصال و الطرق و شبكات الكهرباء و الخدمات اللوجيستية، تعتبر من العناصر المؤثرة إيجابا في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فهذه العناصر مجتمعة تساهم في تخفيض تكاليف المعاملات، وبالتالي تعظيم أرباح المستثمرين. فالبلدان ذات البنية التحتية الضعيفة غالبا ما تواجه صعوبات جمة في استقطاب المستثمرين الأجانب[37].

الفصل الثاني : واقع الاستثمارات الخليجية في أفريقيا جنوب الصحراء

ابتداء من تسعينيات القرن الماضي أصبحت أفريقيا قبلة للعديد من رجال الإعمال والشركات الكبرى من مختلف الجنسيات (الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و الهند و تركيا و البرازيل، الخ) الباحثين عن فرص استثمارية واعدة في بيئة تتسم بنمو مضطرد و مستدام، و كذا ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة القدرة الاستهلاكية للفرد. و سريعا التحقت بهم شركات تنتمي لمناطق أخرى، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

وبالرغم من الأفضلية الجغرافية، و التاريخية والثقافية، و السياسية التي يتوفر عليها رجال الأعمال الخليجيين مقارنة بنظرائهم من قارات أخرى، فان حضورهم داخل القارة الإفريقية ما زال دون الطموحات المأمولة.

1 .مبررات التواجد الخليجي في أفريقيا جنوب الصحراء

بالإضافة إلى الاعتبارات التاريخية والثقافية و القرب الجغرافي، تتشابك عدة عوامل أخرى لتفسير الاهتمام الذي ما فتئت تحظى به دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء من طرف المستثمرين الخليجيين. و تشمل هذه العوامل الخصائص الطبيعية و الديموغرافية و المؤسساتية.

ففيما يخص الجانب الطبيعي، تزخر المنطقة بثروات هائلة. فهي موطن لحوالي 30 في المائة من الموارد المعدنية المطلوبة عالمياً،و تتكون أساسا من البوكسايت والكوبالت والنحاس واليورانيوم والبلاتين والكروم والذهب والماس، ناهيك عن البترول و الغاز. صحيح أن بعضا من هذه المعادن كان سببا مباشرا في اندلاع نزاعات مسلحة كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية و أنغولا، إلا أن الأوضاع تحسنت تدريجيا بفضل جهود و التزام كافة الأطراف المعنية.

وتمتلك دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء أكثر من 500 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، أي حوالي 25 في المائة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في العالم مما يؤهلها لتصبح سلة الغذاء العالمي بامتياز، وتساهم المنطقة بحوالي 60 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من الكاكاو و 12 في المائة من إنتاج الشاي، و 22 في المائة من إنتاج البن، و 40 في المائة من زيت النخيل و نحو 10 في المائة من قصب السكر. و خلال السنين الأخيرة التجأت العديد من الدول مثل إثيوبيا، و السودان، و مدغشقر، و جمهورية الكونغو الديمقراطية، و زامبيا، و كينيا، و تنزانيا إلى تأجير أو بيع جزء من أراضيها إلى مستثمرين أجانب خاصة الصينيين و السعوديين و الإماراتيين. و تأتي هذه الظاهرة الجديدة في ظل تراجع مساحة الأراضي الزراعية في البلدان المتقدمة و تزايد الطلب العالمي على المواد الغذائية.

أما فيما يتعلق بالجانب الديموغرافي، فيبدو أن أفريقيا جنوب الصحراء تعرف توجهات جد ايجابية. فمعدل النمو السكاني في المنطقة يقارب 2.7 بالمائة، في حين لا يتجاوز المعدل العالمي 1 بالمائة. كما أظهرت آخر توقعات الأمم المتحدة حول السكان ارتفاع عدد سكان الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من 962 مليون نسمة في عام 2015 إلى حوالي 1.4 مليار نسمة مع نهاية القرن الواحد و العشرين لتضم بذلك أزيد من ثلث سكان العالم.

و مع تطور المجتمع و تحسن خدمات القطاع الصحي، عرف معدل الوفيات انخفاضا محسوسا. و قد نجم عن ذلك تغيير جذري في التوزيع العمري للسكان، فحصة السكان القادرين على العمل (15 إلى 64 سنة) يميل إلى تجاوز نسبة السكان غير النشيطين (اقل من15 سنة وأكثر من 64 سنة). و هكذا أصبح وسط الهرم السكاني (ارتفاع نسبة متوسطي الأعمار) أكثر اتساعا على حساب كل من القاعدة والقمة. و يشكل هذا الانتقال الديموغرافي فرصة حقيقية للنمو وتحسين الأداء الاقتصادي في الدول الإفريقية، و هو ما يصطلح عليه ب"الهبة الديموغرافية ".

و تشير التوقعات إلى أن الطبقة الوسطى في أفريقيا جنوب الصحراء ستشهد في أفق العام 2030 ارتفاعا بنحو 300 مليون نسمة، و هذا من شأنه الرفع من مستوى الاستهلاك و بالتالي خلق سوق واعدة للمستثمرين الأجانب. كما أن النشاط الاقتصادي في معظم دول جنوب الصحراء شهد خلال العقدين الأخيرين نموا مضطردا مدعوما أساسا بقوة القطاع المعدني و البنية التحتية وزيادة الإنتاج الزراعي وتوسع قطاع الخدمات، و كان من نتيجة ذلك ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي و تحسن أوضاع الاقتصاد الكلي.

وأخيرا، و وفقاً للبيانات الصادرة عن معظم المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، و البنك الإفريقي للتنمية، و بعض المؤسسات البحثية المستقلة كهيريتاج و فريدوم هاوس، فقد تحسن مستوى الحرية الاقتصادية و السياسية في معظم الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، مما سمح بتحسن مناخ الأعمال و الرفع من التنافسية الاقتصادية. فمن جهة، لجأت هذه الدول إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والتي همت بالخصوص حماية حقوق الملكية و تبسيط إجراءات إنشاء الشركات و تحرير التجارة و الرفع من القيود عن تحويلات رؤوس الأموال و تخفيف الأعباء الضريبية. و تعتبر موريشيوس وبوتسوانا وناميبيا وجنوب إفريقيا و وتنزانيا وإثيوبيا من الدول الرائدة بهذا الخصوص، حتى أن بعضها أصبح على وشك الدخول إلى نادي الدول الصاعدة.

و من جهة أخرى، انحصرت النزاعات المسلحة و عم الأمن نسبيا في معظم المناطق، كما بدأت القوة والاستقرار يدبان تدريجيا في المؤسسات الوطنية و الإقليمية، خاصة مع

بزوغ موجة من التحول الديمقراطي في دول كانت معروفة بأنظمتها الاستبدادية كتنزانيا وإثيوبيا و الكونغو و نيجيريا. و بفضل التمرين الديمقراطي و تقوية صوت المجتمع المدني، أصبحت هذه الدول على أعتاب مرحلة جديدة تحظي فيها القيادات السياسية بنوع من الشرعية علي المستويين الداخلي والخارجي، مشفوعة بالإرادة في إحداث إصلاحات اقتصادية كبرى وهيكلية غير مسبوقة.

و علاوة على ذلك، استطاعت معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء تطوير علاقات متينة و متوازنة مع دول مجلس التعاون الخليجي في إطار شراكات إستراتيجية و نافعة مبنية على مبدأ «رابح رابح». فإذا كانت دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء بحاجة لتنمية اقتصادياتها فإن دول الخليج في حاجة ماسة لتنويع وتقوية اقتصادياتها، خاصة في ظل تدهور أسعار النفط و إكراهات الأمن الغذائي. و قد ساعد العامل الجغرافي و أحيانا الثقافي على تسهيل هذا النوع من التقارب. كما أن مرونة الاقتصاد الأفريقي التي تُمكنه من الصمود في فترات الركود تزيد من ثقة مختلف الفاعلين الخليجيين في الاقتصاديات الإفريقية.

واعتمادا على مؤشرات علمية (دراسة أعدتها غرفة تجارة دبي حول الاستثمار الخليجي في أفريقيا سنة 2015) ومعطيات مستقاة من الواقع الإفريقي، تُوفر دول إفريقيا جنوب الصحراء فرصا واعدة للمستثمرين الخليجيين في عدة قطاعات أساسية. و تأتي الزراعة والطاقة والصحة و البنية التحتية و الصناعة الغذائية و النقل بمختلف أشكاله و التمويل وتكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية على رأس هذه قطاعات.

2. حضور محتشم للمستثمرين الخليجيين في أفريقيا جنوب الصحراء

بالرغم من المزايا العديدة التي تُوفرها دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، إلا أن الاستثمارات الخليجية في هذه المنطقة الغنية من العالم لم ترق بعد إلى المستوى المنشود مقارنة مع الاستثمارات المباشرة التي تنفذها الصين والولايات المتحدة و دول الاتحاد الأوروبي. فخلال العشر سنوات الأخيرة، لم تتجاوز قيمة تلك الاستثمارات 10 مليارات دولار أمريكي، أي بمعدل مليار دولار كل سنة، و هي في الغالب مشاريع قصيرة الأمد و يطغى عليها الطابع الأفقي حيث تقوم الشركات الخليجية بإنشاء وحدات إنتاجية تابعة لها في البلد الإفريقي المضيف لإنتاج نفس السلع أو الخدمات المُنتجة في البلد الأم بهدف خدمة السوق الإفريقية[38]. و إذا أخذنا على سبيل المثال الاستثمارات السعودية في المنطقة، فهي لا تمثل سوى 3 في المائة من إجمالي الاستثمارات السعودية في العالم.

و على الرغم من السياسة الحمائية التي ما زالت تتبعها بعض الدول الإفريقية، فإن معظم الشركات الخليجية المهتمة بالأسواق الإفريقية ما تزال تفضل فكرة التصدير على فكرة

إنشاء فروع إنتاجية جديدة أو الاستحواذ على مؤسسات قائمة سلفا. فبِحسب بيانات صندوق النقد الدولي نَمت الصادرات الخليجية نحو دول جنوب الصحراء الكبرى بشكل مضطرد مقارنة مع نُمو الاستثمارات المباشرة، إذ تجاوزت قيمتها سنة 2015 مبلغ 20 مليار دولار. صحيح أن هذا المبلغ لا يمثل سوى حوالي 2 في المائة من مجموع صادرات دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه يعطي إشارة واضحة عن سلوك المقاول الخليجي والذي يتسم بنوع من النفور من المخاطر.

و تتخذ الاستثمارات الخليجية في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء أربعة أشكال رئيسية و هي :

*الاستحواذ الكلي أو الجزئي على مؤسسات قائمة عن طريق الشراء المباشر أو عن طريق الحصول على حصص الأقلية.

*إنشاء مؤسسات جديدة مملوكة بالكامل أو توسيع أخرى قائمة سلفا في الدولة المضيفة، وهو من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا من طرف الشركات الخليجية العاملة في القطاعات التي لا تشملها أية معوقات قانونية كالتجزئة و السياحة و البناء.

*الاستثمارات المشتركة، و هي الأكثر شيوعا في الدول المضيفة التي تلجأ عادة إلى وضع معوقات قانونية تحول دون التملك الكامل للمشروع الاستثماري من طرف المؤسسات الخليجية.

*الاستثمار في صناديق حقوق الملكية الخاصة، وهو برنامج استثماري مشترك يتماشى في الغالب مع مبدأ الشريعة الإسلامية و يتخصص في الاستحواذ على حصص ملكية في شركات إفريقية غير مدرجة في البورصة سواءً كانت شركات ناشئة أو شركات تمر في مرحلة نمو أو توسع، أو شركات مستقرة في مرحلة النضج.

و تتوزع الاستثمارات الخليجية في أفريقيا جنوب الصحراء على قطاعات عدة و تتمركز جغرافيا بحسب القرب من الخليج، و حجم و طبيعة السوق، و مستوى المخاطر، و الموارد المتوفرة. و على هذا الأساس، يُلاحظ أن بلدان شرق و جنوب أفريقيا هي الأكثر جذباً للاستثمارات الخليجية في قطاع الخدمات كالمصارف و السياحة و التجزئة والمراكز التجارية الكبرى، وهي أنشطة قليلة المخاطر و تتمتع فيها المقاولات الخليجية بتجربة عالية تمنحها قدرة تنافسية و بالتالي إمكانية الصمود في وجه المقاولات الصينية. و تتصدر جنوب إفريقيا و إثيوبيا و كينيا والسودان و وتنزانيا وأوغندا و موريشيوس قائمة الدول التي استقطبت أكبر عدد من الشركات الخليجية العاملة في قطاع الخدمات. ومن بين أبرز هذه الشركات نذكر مجموعة "ماجد الفطيم" الرائدة في عالم مراكز التسوق والتجزئة والترفيه، و "مجموعة فنادق الخليج" البحرينية، و شركة "المملكة القابضة"، و "مجموعة الخرافي"

الكويتية، و الاتحاد للطيران، و "مجموعة ميدروك" السعودية . كما تُعد إدارة الموانئ أحد الركائز الأساسية للوجود الخليجي في شرق القارة السمراء من خلال أنشطة شركة موانئ دبي العالمية التي تُدير محطة حاويات "دوراليه" في جيبوتي و محطة حاويات ميناء مابوتو بجمهورية موزامبيق.

و بالإضافة إلى قطاع الخدمات، يحظى القطاع الزراعي في شرق القارة السمراء خاصة في السودان وأثيوبيا باهتمام استثنائي من طرف المستثمرين الخليجيين الباحثين عن تلبية الطلب المتزايد على السلع الغذائية في شبه الجزيرة العربية. و قد أثار هذا النوع من الاستثمارات انتقادات واسعة في صفوف بعض الناشطين السياسيين الأفارقة، خاصة و أنه اتخذ في البداية طابع الاستحواذ على الأراضي، و هذا ما دفع بعض الدول الإفريقية إلى سن قوانين على شكل اتفاقات لتأجير الأراضي وتقاسم الإنتاج، و أيضا تخصيص جزء من الإيرادات لمساعدة صغار المزارعين. وتتكون المحاصيل أساسا من الحبوب، و خاصة القمح والأرز والذرة.

و تستحوذ بلدان غرب أفريقيا على استثمارات خليجية في قطاعات إستراتيجية مثل الاتصالات و الصناعة و الطاقة والخدمات المالية. و على الرغم من تواضع قيمتها مقارنة مع نظيرتها الصينية، إلا أن هذه الاستثمارات تساهم بشكل كبير في خلق الثروة و توزيعها على كافة الأطراف. و تأتي نيجيريا و السنغال و غانا و ساحل العاج على رأس الدول التي يقصدها أكبر عدد من الشركات الخليجية في المنطقة، و منها شركة "اتصالات الإماراتية" من خلال فرعها "اتصالات المغرب"، و "شركة أبراج كابيتال" الإماراتية، و مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، و شركة موانئ دبي العالمية، و شركة "طاقة" الإماراتية.

أما دول وسط أفريقيا فتبدو أقل جذبا للاستثمارات الخليجية في ظل الهشاشة وضعف الحوكمة و ارتفاع حدة المخاطر السياسية التي تُميز معظم اقتصاديات المنطقة. و تشكل الخدمات الفندقية والمجمعات التجارية الكبرى و الخدمات المالية و التجزئة المجالات الأبرز لهذه الاستثمارات. و على الرغم من أهميته الإستراتيجية في المنطقة و الفرص الجديدة التي توفرها الدول المنتجة كجمهورية الكونغو، لا يحظى قطاع استخراج المعادن بالاهتمام اللازم من لدن الشركات الخليجية. و تأتي الشركات الكويتية و الإماراتية على رأس المستثمرين في هذا القطاع من خلال أنشطة الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبيك) و شركة استثمار رأس الخيمة للمعادن.

الفصل الثالث : محددات الاستثمارات الخليجية في أفريقيا جنوب الصحراء

كما اشرنا إلى ذلك من قبل، تهدف هذه الدراسة إلى فهم نوعية المحددات التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من دول مجلس التعاون الخليجي و المتجهة

نحو البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء. و لهذا الغرض تم بناء نموذج قياسي و ذلك بالاعتماد على الدراسات النظرية و التطبيقية السابقة، و خاصة الدراسة التي أعدها السقاط و فارواداكيس ((2004 Sekkat and Varoudakis.

1. النموذج القياسي المستخدم

شملت دراستنا التطبيقية عينة مُكونة من 17 بلدا أفريقيا واقعا جنوب الصحراء خلال الفترة الممتدة من العام 1995 إلى العام 2015. و تتكون العينة من البلدان التالية : غانا و موريشيوس وكينيا و السنغال و السودان و موزامبيق وجنوب إفريقيا و وتنزانيا وإثيوبيا و زامبيا و أوغندا و مالاوي و نيجيريا و مدغشقر و أنغولا و جمهورية الكونغو و ساحل العاج. و يمكن تبرير هذا الاختيار بالمكانة المحترمة التي تحظى بها هذه البلدان من قبل المستثمرين الخليجيين مقارنة بباقي دول المنطقة.

و من أجل اختبار العلاقة بين تدفق الاستثمارات الخليجية في البلدان الإفريقية موضوع الدراسة ومحدداتها قمنا بصياغة النموذج اللوغاريتمي التالي :

$$log(FDI_{it}) = \alpha_i + \beta_{1i}.log(Eco_{it}) + \beta_{2i}.log(Pol_{it}) + \beta_{3i}.log(GDP_{it}) +$$
$$+\beta_{4i}.log(GDPpc_{it}) + \beta_{5i}.log(Enrol2_{it}) + \beta_{6i}.log(Phone_{it}) + \varepsilon_{it}$$

و يمثل FDIit المتغير التابع أو المتأثر أي تدفق الاستثمارات الخليجية إلى البلد الإفريقي i خلال السنة t. و لقياس هذا المتغير، تم الاعتماد على البيانات المنشورة من طرف الهيئات الحكومية للدول المُكونة لعينة الدراسة. أما المتغيرات المفسرة أو المستقلة، فتشمل العناصر التالية:

- Eco_{it} يمثِّلُ جودة المؤسسات الاقتصادية في البلد الإفريقي i خلال السنة t
- Pol_{it} يمثِّلُ جودة المؤسسات السياسية في البلد الإفريقي i خلال السنة t
- GDP_{it} يمثِّلُ الناتج المحلي الإجمالي في البلد الإفريقي i خلال السنة t مقاسا بالدولار الأمريكي
- $GDPpc_{it}$ يمثِّلُ متوسط الدخل الفردي في البلد الإفريقي i خلال السنة t مقاسا بالدولار الأمريكي
- $Enrol2_{it}$ يمثِّلُ نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي في البلد الإفريقي i خلال السt
- $Phone_{it}$ يمثِّلُ عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة في البلد الإفريقي i خلال السنة t
- ε_{it} يرمز إلى الخطأ العشوائي و الذي يمثل خطأ المشاهدة والحساب

و بهدف قياس جودة المؤسسات الاقتصادية في البلدان الإفريقية المكونة لعينة الدراسة، تم الاعتماد على المقاربة التي طورتها مؤسسة إيريتاج الأمريكية[39]. وقد بنت هذه المؤسسة مؤشرا مركبا لجودة المؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على عشرة متغيرات و هي: حرية الأعمال (عدد وسرعة وتكاليف الإجراءات)، حرية التجارة (الحواجز الجمركية و غير الجمركية)، الحرية الضريبية (العبء الضريبي)، حجم الحكومة (ثقل الإنفاق العمومي)، الحرية النقدية (مراقبة الأسعار ومستوى التضخم)، حرية الاستثمار (حدة القيود على تدفقات الرساميل الأجنبية)، الحرية المالية (القيود على الخدمات المالية، مدى صعوبة الاشتغال في المجال المصرفي، إلخ)، حقوق الملكية (تدخل الدولة في القضاء، عدم احترام قانون الملكية، نزع الملكية، إلخ)، الفساد (مؤشر الفساد الذي يتم نشره سنويا من طرف منظمة الشفافية العالمية) وحرية العمالة (الحد الأدنى للأجور، درجة مراقبة الدولة لسوق العمل، إلخ). وبعد العملية التقييمية، تُمنح نقطة معينة لكل متغير على مقياس يبدأ من صفر (حيث انعدام أو قمع الحرية) إلى مائة (حيث مستوى الحرية عالي جدا). وانطلاقا من النقط المحصل عليها يتم احتساب نقطة متوسطة تُستعمل كمؤشر لقياس جودة المؤسسات الاقتصادية .

أما جودة المؤسسات السياسية، فقد تم قياسها بالاعتماد على مؤشر تقويم المخاطر السياسية الصادر عن مؤسسة خدمات المخاطر السياسية (ICRG). و تقوم هذه المؤسسة بتقييم مدى الاستقرار السياسي اعتمادا على 21 متغيرًا و هي : الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، الاستقرار الحكومي، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، خريطة الاستثمار، الفساد، التوترات العرقية، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، مصداقية الممارسات الديمقراطية و أخيرا جودة الجهاز البيروقراطي. وتتراوح نتيجة احتساب مؤشر تقويم المخاطر السياسية في بلد معين بين صفر (أكبر قدر ممكن من المخاطر) و مائة (أقل قدر ممكن من المخاطر)، أي أن درجة المخاطر تنخفض كلما ارتفع المؤشر.

و بالإضافة إلى هذين المتغيرين ذوا الطابع المؤسساتي، تم اعتماد أربعة متغيرات اقتصادية لتفسير حدة تدفق الاستثمارات الخليجية إلى أفريقيا جنوب الصحراء. و هكذا تم اختيار الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الإفريقية المضيفة لقياس حجم السوق، و متوسط الدخل الفردي في كل بلد إفريقي مضيف لقياس دينامية هذا البلد وحجم سوقه في المستقبل. كما تم اختيار نسبة التحاق التلاميذ بمرحلة التعليم الثانوي في كل بلد إفريقي كمؤشر لقياس مستوى الرأسمال البشري. و أخيرا، و نظرا لغياب معطيات مضبوطة حول مؤشرات أكثر مصداقية (نسبة الطرق المعبدة مثلا)، تم اعتماد عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة لقياس توافر البنية التحتية في كل بلد إفريقي مضيف.

2. نتائج تقدير النموذج القياسي

بعد تجميع بيانات الدراسة الخاصة بعينة مكونة من 17 بلدا إفريقيا من العام 1995 إلى العام 2015، وهي بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو بيانات متجمعة (Data Panel)، قمنا باختبار نموذج الدراسة و ذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ضمن الانحدار المتعدد. إلا أن هذه الطريقة الإحصائية الكلاسيكية لم تكن ملائمة نظرا لعدم تجانس البيانات الخاصة بكل متغير على مستوى البلدان المشكلة لعينة الدراسة، و هذا ما أكده اختبار F (اختبار فيشر) الخاص بتحديد الفروق على مستوى الثوابت α_i وأيضا على مستوى المعلمات β_i، بحيث تم رفض فرضية العدم ($\beta_i = \beta$ و $\alpha_i = \alpha$: H_0) وقبول الفرضية البديلة ($\beta_i \neq \beta$ و $\alpha_i \neq \alpha$: H_1)، أي أن هناك خصوصية تجعل كل بلد يختلف عن الأخر.

وبما أن هناك تأثير خاص بكل بلد (Individual Effect)، كان من الضروري اعتماد نموذج يأخذ بعين الاعتبار اختلاف الأثر الفردي، و هو ما يتوفر في نموذجين اثنين :

* نموذج التأثيراتِ الثابتة، والذي يفترض تغير المعلمات بشكل ثابت و يَعتبرها عبارة عن مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.
* نموذج التأثيرات العشوائية، و الذي يتعامل مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها عشوائية وليست ثابتة.

و قد جرت العادة أن يتم الاعتماد على اختبار هوسمان للمقارنة بين هذين النموذجين، و بالتالي اختيار الأنسب. و يبين الجدول رقم 1 النتائج المُحصل عليها .

الجدول 1 نتائج اختبار هوسمان

الاختبار	قيمة الاختبار Chi-Sq. Statistic	قيمة الاحتمال
التأثيرات العشوائية المقطعية	26.42	0.0002 *

*دالة إحصائية عند مستوى 0.05

و يتضح من خلال قراءة نتائج اختبار هوسمان أن القيمة الإحصائية (Chi-Sq. Statistic) مرتفعة (26.42)، وبعد مقارنتها بالقيمة الجدولية عند درجة حرية 6 (عدد المتغيرات المفسرة) ومستوى معنوية 95 في المائة، تم رفض الفرضية العدمية (H0)، مما يعني وجود ارتباط بين تأثيرات البلدان المُكونة لعينة الدراسة والمتغيرات المستقلة. و بِناء

عليه، يكون نموذج التأثيراتِ الثابتة هو الأكثر ملائمة لتحليل البيانات المستعملة في هذه الدراسة.

وعلى ضوء النتائج المعروضة في الجدول رقم 2، يتضح أن تدفق الاستثمارات الخليجية المباشرة إلى أفريقيا جنوب الصحراء مرتبط بشكل ايجابي و وثيق بثلاثة متغيرات خاصة بالبلدان المضيفة و هي جودة المؤسسات السياسية و جودة المؤسسات الاقتصادية و الناتج المحلي الإجمالي، إذ حققت معنوية إحصائية تصل إلى واحد في المائة فأقل . و بعبارة أخرى، يمكن القول أن المستثمرين الخليجيين يولون أهمية قصوى لحجم السوق الإفريقية و طبيعة القيود السياسية والاقتصادية التي تؤثر في مناخ الأعمال.

الجدول 2 نتائج تقدير نموذج التأثيراتِ الثابتة لمحددات تدفق الاستثمارات الخليجية المباشرة إلى أفريقيا جنوب الصحراء

المتغيرات التفسيرية	الرمز	المعامل oefficient	الانحرافات المعيارية Std. Error	احصاءية t-Statistic	القيمة الاحتمالية .Prob
قيمة الثابت	β_i	15.629 –	2.419	6.459 –	0.0000
جودة المؤسسات السياسية	Ecoit	2.442	0.265	9.200	0.0000
جودة المؤسسات الاقتصادية	Polit	1.077	0.219	4.908	00.000
الناتج المحلي الإجمالي	GDPit	0.877	0.142	6.173	0.0000
متوسط الدخل الفردي	GDPpcit	0.201 –	0.427	0.471 –	0.6375
نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي	Enrol2it	0.180	0.536	0.337	0.7360
الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	Phoneit	0.083–	0.096	0.857–	0.3919
عدد المشاهدات	357				
معامل التحديد	0.831				
معا مل التحديد المُعدل	0.820				
إحصائية ديربن واتسون	0.562				
معامل فيشر	74.673				

المصدر: إنجاز الباحثان

و من أجل الحصول على نتائج أفضل، ارتأينا اللجوء إلى نموذج ديناميكي عن طريق استخدام الطريقة العامة للعزوم (The Generalized Method of Moments). وهذا يتطلب بداية القيام باختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Stationary) لأنه في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه يكون في الغالب زائفا.

و بما أن حجم العينة صغير نسبيا (17 بلدا إفريقيا)، قمنا باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من أجل اختيار فترة الإبطاء الملائمة. و من خلال قراءة النتائج يتضح أن فترة الإبطاء الملائمة لغالبية المتغيرات هي فترة واحدة، و هو ما الجدول رقم 3 يوضح ذلك.

و من أجل الحصول على نتائج أفضل، ارتأينا اللجوء إلى نموذج ديناميكي عن طريق استخدام الطريقة العامة للعزوم (The Generalized Method of Moments) المُقترحة من طرف أريلانو و بوند (Arellano et Bond 1991). وهذا يتطلب بداية القيام باختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Stationary) لأنه في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه يكون في الغالب زائفا.

و بما أن حجم العينة صغير نسبيا (17 بلدا إفريقيا)، قمنا باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع من أجل اختيار فترة الإبطاء المثلى (الفترة الزمنية التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي). و من خلال قراءة النتائج يتضح أن غالبية المتغيرات لها درجة إبطاء واحدة، و الجدول رقم 3 يوضح ذلك.

الجدول 3 نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

FDI	Eco	Pol	GDP	GDPpc	Phone	Enrol2
I(1)	I(1)	I(0)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر: إنجاز الباحثان

و يعرض الجدول رقم 4 النتائج النهائية لتقدير النموذج الديناميكي باستخدام الطريقة العامة للعزوم.

و من خلال قراءة النتائج المُحصل عليها، نلاحظ أن النموذج الديناميكي أعطى نتائج أفضل، إذ أصبح تدفق الاستثمارات الخليجية المباشرة إلى أفريقيا جنوب الصحراء مرتبطا معنويا بخمسة متغيرات عوض ثلاثة كما هو الحال بالنسبة لنموذج التأثيراتِ الثابتة.

الجدول 4 نتائج تقدير النموذج الديناميكي عن طريق استخدام الطريقة العامة للعزوم

المتغيرات التفسيرية	الرمز	المعامل Coefficient	الانحرافات المعيارية Std. Error	احصائية t-tatistic	القيمة الاحتمالية .Prob
جودة المؤسسات الاقتصادية	Ecoit	2.823	0.273	10.349	0.0000
جودة المؤسسات السياسية	Polit	1.915	0.219	8.710	0.0000
الناتج المحلي الإجمالي	GDPit	1.319	0.187	7.063	0000.0
متوسط الدخل الفردي	GDPpcit	−4.918	0.805	6.109 −	0.0000
الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	Phoneit	0.510	0.158	3.315	0.0010
عدد المشاهدات	340				
تباين المتغير التابع	0.163				
الخطأ المعياري للانحدار	0.580				
إحصائية هانسن (J-statistic)	235.54				
انحراف المتغير التابع	0.481				
مربع انحرافات المتغير العشوائي	112.858				

المصدر: إنجاز الباحثان

إن أهم محدد لتدفق الاستثمارات الخليجية المباشرة إلى أفريقيا جنوب الصحراء هو جودة المؤسسات الاقتصادية الإفريقية. فكلما تحسن مستوى هذه المؤسسات (بمعنى الإصلاحات التشريعية و التنظيمية الكفيلة بالرفع من مستوى الحرية الاقتصادية) ب واحد في المائة، كلما زادت الاستثمارات الخليجية ب 2.823 في المائة. و على هذا الأساس نفهم أن سبب ضعف تواجد الشركات الخليجية في أفريقيا جنوب الصحراء يعود بالأساس إلى استمرار المعوقات التنظيمية التي تؤثر على مناخ الأعمال مثل البيروقراطية و تفشي الفساد و القيود على الخدمات المالية و ثقل الإنفاق العمومي و ارتفاع مستوى التضخم و عدم نزاهة القضاء.

في نفس السياق، يتضح أن جودة المؤسسات السياسية الإفريقية، مُجسدة في الاستقرار السياسي و الاجتماعي، لها تأثير موجب و معنوي على تدفق قسط أوفر من الاستثمارات الخليجية نحو بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، فكلما تحسنت جودة المؤسسات السياسية في هذه البلدان ب واحد في المائة، كلما زادت حظوظها في استقطاب الاستثمارات الخليجية ب 1.915 في المائة. و على هذا الأساس، يبدو أن هشاشة البيئة السياسية و الاجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء تعتبر أحد العوامل المفسرة لتقاعس معظم المستثمرين الخليجيين عن انجاز مشاريع استثمارية في هذه المنطقة.

و يكتسي حجم السوق الذي تم قياسه بالناتج المحلي الإجمالي أهمية إضافية في فهم تدفق الاستثمارات الخليجية المباشرة إلى إفريقيا جنوب الصحراء. فبناء على النتائج المعروضة في الجدول رقم 4 ، يتضح أنه كلما زاد حجم السوق الإفريقية ب واحد في المائة، كلما زادت الاستثمارات الخليجية في المنطقة ب 1.319 في المائة، و هي نتيجة تتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية وكذا النتائج التطبيقية التي توصلت إليها غالبية الأبحاث الأخرى في هذا المجال. و على الرغم من ذلك، يبدو أن درجة التفاعل بين هذين المتغيرين ليست بالقوة المُنتظرة، مما يعني ضمنيا أن حجم السوق الإفريقية لا يرقي لتطلعات المستثمرين الخليجيين .

و على صعيد آخر، يبدو أن البنية التحتية في البلدان الإفريقية موضوع الدراسة والتي تم قياسها بعدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة تعتبر عاملا مساعدا على جذب الاستثمارات الخليجية. فكلما تحسنت البنية التحتية ب واحد في المائة، كلما زادت الاستثمارات الخليجية في المنطقة ب 0.51 في المائة، و يمكن تفسير هذا التفاعل المتواضع بطبيعة المشاريع المُنجزة و التي تتركز أساسا في قطاع الخدمات.

و أخيرا، تثير القيمة السالبة لمتوسط الدخل الفردي نوعا من الانزعاج، خاصة و أن معظم الدراسات السابقة أكدت أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتأثر إيجابا بهذا المتغير. و يمكن تفسير هذا التناقض بانعدام بُعد النظر لدى المستثمرين الخليجيين و حيادهم نسبيا إزاء ما سيؤول له حجم السوق الإفريقية في المستقبل.

خاتمة

في الماضي القريب، كان يُروج للاستثمار الخليجي في إفريقيا جنوب الصحراء على أنه مغامرة غير محمودة العواقب نظرا للهشاشة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي كانت تتخبط فيها أغلب دول القارة. أما اليوم و بالرغم من استمرار بعض من هذه العراقيل، ازداد وعي المستثمرين الخليجيين تدريجيا بأهمية الانفتاح على أفريقيا في ظل تهافت الدول الصناعية والدول الناشئة على حد سواء على تقاسم أسواق القارة الواعدة ومواردها الطبيعية المتنوعة. صحيح أن مستوى المخاطر يبقى مرتفعاً، إلا أن المستثمر الناجح هو من يستطيع التعايش مع هذا المُعطى عِلما أنه لا يوجد استثمار مُربح دون مخاطر، كما أن اللجوء إلى وكالات ضمان الاستثمار يُساعد كثيرا على التقليل من هذا النوع من القيود.

وبالرغم من الأفضلية الجغرافية و التاريخية والثقافية و السياسية و المالية و المعرفية التي تمتلكها الشركات الخليجية مقارنة بنظيراتها من قارات أخرى، فإن حضورها في أفريقيا جنوب الصحراء ما زال ضعيفا، و هذا ما دفعنا للتساؤل عن المحددات الحقيقية التي تُؤثر في تدفق الاستثمارات الخليجية إلى هذه المنطقة، و هو تساؤل شرعي في ظل سعي

دول الخليج العربي إلى تنويع اقتصادياتها و تحقيق أمنها الغذائي وكذا فتح أسواق جديدة لمنتجاتها الصناعية.

و لقد توصلت الدراسة القياسية إلى ثلاث نتائج مهمة؛ و تتعلق الأولى بالدور الحاسم الذي تلعبه جودة المؤسسات الإفريقية في جذب الاستثمارات الخليجية، إذ قدمنا دليلا إحصائيا مقنعا لدعم الرأي القائل بان ضعف المؤسسات الاقتصادية و السياسية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يشكل العقبة الكبرى أمام جذبها للاستثمارات الخليجية. فرغم المجهودات المبذولة، لا تزال غالبية هذه البلدان غير قادرة على سن قوانين و تشريعات فعالة لبناء دولة المؤسسات و مكافحة الفساد و خلق ظروف مُواتية لتحسين مناخ الأعمال بما في ذلك حماية حقوق الملكية و تقوية اقتصاد السوق. أما النتيجة الثانية فتخص مكانة حجم السوق الإفريقية في جذب الاستثمارات الخليجية المباشرة. فمن خلال النتائج التي توصلنا إليها يبدو أن هذا المتغير يؤثر إيجابا في قرارات المستثمرين الخليجيين، و لكن ليس بنفس الحدة التي تُؤثر بها جودة المؤسسات. و أخيرا، يبدو أن البنية التحتية لا تساهم إلا بقسط ضئيل في تفسير تدفق الاستثمارات الخليجية المباشرة إلى البلدان الإفريقية موضوع الدراسة. أما متغير الرأسمال البشري فهو غير معنوي، مما يعني أنه لا يدخل بتاتا في حسابات المستثمرين الخليجيين.

وتتمثل أهم استنتاجات الدراسة في ضرورة انتهاج سياسة ذكية تعتمد بالأساس على مقاربة تشاركية و مندمجة تتفاعل فيها كافة الأطراف المعنية بالعلاقات الإفريقية الخليجية (الحكومات و القطاع الخاص و مجلس التعاون الخليجي و كذا المجموعات الاقتصادية الإفريقية الفاعلة في المنطقة). و تشمل هذه المقاربة تدخل الحكومات الخليجية، عبر القنوات الرسمية، لمساعدة دول أفريقيا جنوب الصحراء ماديا و تقنيا من أجل تفعيل الإصلاحات السياسية و الاقتصادية اللازمة. و بهدف التميز عل التجربة الصينية، يُستحسن تمكين القدرات المحلية الإفريقية من المشاركة المباشرة في التخطيط لبعض المشروعات وتنفيذها من خلال تشجيع الاستثمارات المشتركة.

و على صعيد آخر، يمكن الاعتماد على الذكاء الاقتصادي من اجل مساعدة المستثمرين الخليجيين الراغبين في الاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء على صياغة إستراتيجياتهم الاستثمارية على الوجه الأفضل، و يمر ذلك عبر إنشاء خلية على صعيد مجلس التعاون الخليجي تهتم بتحديد حاجيات هؤلاء المستثمرين و جمع المعلومات المفيدة و معالجتها و بثها من أجل اتخاذ القرارات الصائبة. و من شأن مثل هذه التدابير وغيرها إزالة الأحكام المسبقة للمخاطر العالية في أفريقيا جنوب الصحراء بين المستثمرين الخليجيين والتي تُقوض رغبتهم في استكشاف هذه المنطقة و الاستثمار فيها.

الهوامش و المراجع

1 North, D. (1990). ”Institutions, Institutional Change and Economic Performance“. Cambridge University Press.

2 Lucas, R. (1993). ”On the Determinants of Direct Foreign Investment: Evidence from East and Southeast Asia“. World Development 21 (3), 391-406.

3 Morisset, J. & Lumenga Neso, O. (2002). ”Administrative barriers to foreign investment in developing countries“. Washington, D.C. : World Bank and International Finance Corporation, Foreign Investment Advisory Service, May.

4 Michalet, C.A. (1999). »La séduction des nations ou comment attirer les investissements«, Economica, Paris.

5 Chan, K.K. & Gemayel, E.R. (2003). „Macroeconomic Instability and the Pattern of FDI in the MENA Region“. Preliminary Draft Working Paper FMI.

6 Hall, R., and Ch. Jones (1999) “Why Do Some Countries Produce So Much More Output Per Worker Than Others?” The Quarterly Journal of Economics, Vol. 114, No. 1, pp. 83□116

7 Acemoglu, D. Johnson, S. & Robinson, J. (2005). ”Institutions as the Fundamental Cause of Long- Run Growth“. Handbook of Economic Growth, 1, 385–472.

8 Djankov S., La Porta R., Lopez-de-Silanes, F. &, Shleifer, A. (2002). »The Regulation of Entry“. Quarterly Journal of Economics, 117, 1-37

9 Rodrik, D. & al. (2002). ”Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development“. NBER Working Paper 9305 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research)

10 Maseland, R. (2013). ”Parasitical cultures? The cultural origins of institutions and development“ . Journal of Economic Growth, 18, 109-136.

11 Flachaire, E. Penalosa, C. & Konte, M. (2014). »Political versus economic institutions in the growth process“ . Journal of Comparative Economics, 42(1), pp.212-229.

12 Asiedu, E. (2002). ”On the Determinants of Foreign Direct Investment to Developing Countries: Is Africa Different?” , World Development, .30 (1), 107-119.

13 Bénassy-Quéré, A., Coupet, M. & Mayer, Th. (2007). ”Institutional determinants of foreign direct investment“. The World Economy 30 (5), 764-782..

14 Balasubramanyan, V.N. (1984). ”Incentives and Disincentives for Foreign Direct Investment in less Developed Countries ,“Weltwirtschaftliches Archive, 120, 720-53.

15 Sekkat, K. & Varoudakis, A. (2004). ”Trade and Foreign Exchange Liberalization, Investment Climate and FDI in the MENA Countries“. Working Paper CEB 04-023. RS. Université Libre de Bruxelles, Solvay Business School, Centre Emile Bernheim (CEB).
16 Carstensen, K. & Toubal, F. (2003). ”Foreign Direct Investment in Central and Eastern European Countries: A Dynamic Panel Analysis“. Kiel Institute for World Economies, mimeo.
17 Moosa, I.A. (2009). ”The determinants of foreign direct investment in MENA countries: an extreme bounds analysis“. Applied Economics Letters, 16, Issue 15
18 Hasnat, B. (1997). ”Determinants of Capital Expenditures by Foreign Affiliates of United States Transnational Corporations“ . Transnational Corporations, Vol. 6, pp. 101 -116.
19 Li, J. & Guisinger, S. (1992). ”The globalization of service multinationals in the ‘triad’ regions: Japan, Western Europe and North America“. Journal of International Business Studies, 23, 675-696.
20 Dupuch, S. & Milan, C. (2002). »les déterminants des investissements directs Européens dans les Pays d’Europe Centrale et Orientale«. CNRS UMR21-48, août 2002.
21 Caves, R.E. (1982). ”Multinational enterprise and economic analysis“. Cambridge University Press, Cambridge, MAJ.
22 Lim, D. (1983), ”Fiscal Incentive and Direct Foreign Investment in Less Developed Countries“. The Journal of Development Studies, 19, 207- 212.
23 Gylfason, T. (2001). ”Natural Resources, Education, and Economic Development“. European Economic Review 45, May, 847-859.
24 Wheeler, D. & Mody A. (1992). ”International Investment Location Decisions: the case of U.S. firms“. *Journal of International Economics*, 33 (1/2): 57-76.
25 Cummins, J., & Hassett, K. (1992). ”The Effects of Taxation on Investment: New Evidence From Firm Level Panel Data“. National Tax Journal, 45, 243-251.
26 Chirinko, R. S., Fazzari, S. M. & Peyer, A.P. (1999). ”How responsive is business capital formation to its user cost? An exploration with micro data“. Journal of Public Economics, 74, 53-80.
27 Elmorchid, B. & Mansouri, B. (2003). ”The User Cost of Capital and Behavior of Private Investment in Morocco: Measurement Issues and Econometric Analysis10 .“th Economic Research Forum (ERF) Conference, 16-18 December, 2003, Marrakech, Morocco.
28 Tanzi, V. & Zee, H. (2001). ”Tax Policy for Developing Countries“. Working Paper, Economic, Issues No. 27.
29 Boadway R. & A. Shah. (1995). ”Perspectives on the Role of Investment Incentives in Developing Countries“. in A. SHAH (ed.), Fiscal Incentives

for Investment and Innovation, Oxford University Press, Oxford, 31-136.
30 Djokoto, J. G. (2012). ”The effect of Investment Promotion on Foreign Direct Investment Inflow into Ghana‖“. International Business Research, 5 (3), 46-57.
31 Ledyaeva, S. (2008). ”Determinants of Economic Growth: Empirical Evidence from Russian Regions“. The European Journal of Comparative Economics, 5(1), 87-105.
32 Bevan, A. A., & Estrin, S. (2004). »The determinants of foreign direct investment into European transition economies“. Journal of comparative economics, 32(4), 775- 787.
33 Cavallari, L. & D’addona, S. (2013). ”Nominal and real volatility as determinants of FDI“. Applied Economics, 45, 2603-2610.
34 Arbatli, E. (2011). ”Economic policies and FDI inflows to emerging market economies“. IMF Working Papers; Washington, International Monetary Fund.
35 Lucas, R. (1993). ”On the Determinants of Direct Foreign Investment: Evidence from East and Southeast Asia“. World Development 21 (3), 391-406.
36 Noorbakhsh, F. & Polani, A. (2001). ”Human capital and FDI inflows to developing countries: New emperical evidence“. World Development, 29 (9), 1593-1610.
37 Shah, Z. & Ahmed, Q.M. (2003). ”The Determinants of Foreign Direct Investment in Pakistan: An Empirical Investigation“. The Pakistan Development Review, 42(4), pp. 697-714.
38 معطيات منشورة علي بوابة بنك المعلومات ; FdiMarkets, www.fdimarkets.com
39 مؤسسة إيريتاج، www.heritage.org

الترجمة وحوار الحضارات والثقافات في زمن العولمة

Translation and dialogue of civilizations and cultures in a time of globalization

د. رقية بوقراص

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم – الجزائر

ملخّص :

تشكل الترجمة جسرا للتواصل والتفاعل والتلاقح بين اللغات، ورحلة في الثقافات والحضارات المغايرة، سعيا نحو ارتياد آفاق جديدة وأسئلة وجود وهويات متنوعة ومختلفة، وقد دفعت أهميتها المهتمين إلى إنتاج خطابات متنوعة حولها، تعاين الدراسة دور الترجمة في خلق حوار وتواصل ثقافي، في زمن العولمة، في مجتمع تميزه النمطية التي تفرضها العولمةّ، وكيف يكون التنوع والاختلاف أداة للاستمرارية في سياق دولي ينفي الأخر ان لم يكن متميّزا وقادرا على الاستمرار.ترمي الترجمة الى بناء جسور التواصل بين الأنا و الآخر في الخطاب الثقافي وتحرص على ابراز الخصوصية الثقافية والذات اللغوية، بما يسهم في تقريب الحضارات والثقافات، فتكون الترجمة اداة تضمن التعدد والنوع و الاحترام المتبادل في عولمة وحّدت معايير التواصل وقلّصتها . وعليه تهدف الى تسليط الضوء على دور الترجمة في ترسيخ التبادل الثقافي والمعرفي في عصر العولمة والتقدم التكنولوجي، بحيث تكون اداة لنقل الأفكار والمعارف والثقافات بين الأمم.

Abstract :

Translation is a bridge for communication and interaction between languages, and a journey in different cultures and civilizations, seeking new horizons and questions of different and diverse identities. It also aims at bringing together the ego and the other in the cultural discourse, and is keen to highlight the cultural and linguistic specificity, thus contributing to the rapprochement of civilizations and cultures. Translation is a tool that ensures pluralism, kinds and mutual respect in a globalization unified and reduced the communication's standards.

The study aims to shed light on the role of translation in the establishment of cultural and cognitive exchange in the era of globalization and technological progress, so as to convey the ideas, knowledge and cultures among nations and as a means of developing societies.

مقدمة :

تَحضُر الترجمة بقوة في الكثير من مظاهر الحياة اليومية، بدءا من الأوراق والبيانات المصاحبة للأدوية إلى تلك التي تُبيِّن كيفية استعمال الآلات المنزلية والأخبار الصحافية، و التلفزيونية والسينما والمسرح والروايات والنصوص القانونية والتقنية أو الدينية والترجمة الفورية في المؤتمرات وكتب الأطفال وغيرها . ويعتبر هذا الحضور الطاغي، في حد ذاته، دليلا على مجتمع مفتوح على رياح العولمة الثقافية واللغوية الذي تتناسل داخله التبادلات الدولية في مختلف الميادين.

فقد أصبحت في العصر الحديث ضرورة حاسمة للانفتاح والتطور الذي يمكن لمجتمع ما أن يعيشه في مختلف المجالات التقنية والعلمية والاجتماعية والثقافية، بل أصبحت العنصرَ الحاسم في تحقيق «مجتمع المعرفة»، الذي يستطيع، عبر امتلاك لغات عديدة، تحقيق التنمية، الثقافية والحضارية والعلمية، عن طريق الاطّلاع على ما ينتجه الآخرون. لم تعد الترجمة مجردَ مسألة أسلوبية ولغوية، بل صارت مسألة حضارية وثقافية، بدونها لا يمكن الانفتاح على الآخر ولا معرفته، بقصد التعايش معه.

الترجمة إذن هي عملية تحويل النص الاصلي المكتوب او المصدر الى لغة اخرى بهدف نقل الحضارة والثقافة والفكر واللغة. اذ تعد العضد والساعد في مد جسور التواصل بين الشعوب والمساعدة على إزالة أسباب الصراع بين الثقافات[1].

تتساءل الدراسة :

عن مكانة الترجمة في تفعيل حوار الثقافات والحضارات ؟ في عصر تميّزه عولمة متسارعة وشاملة ؟

ومن أجل الاجابة عن هذا التساؤل تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان تاريخ الحضارات ماهو إلا تاريخ اقتراض كل حضارة من غيرها عبر قرون مع محافظة كل حضارة على هويتها الأصلية،في ظل اجماع من الخبراء والمختصون بأن قريتنا الكونية لن تستمر إن لم تتعلم البشرية أن تعيش مع بعضها البعض وأن تحطم الحواجز التي خلقتها حول المجتمعات هنا وهناك. ولعل من سمات العولمة الإيجابية تقبل فكرة التعايش السلمي بسهولة أكثر مما مضى .

أ- الترجمة كدافع للحضارة:

لم تكن الكثير من النماذج الحضارية المتقدمة ممكنة بدون الترجمة، لاعتبارات ترتبط أصلا بمتطلبات التطور الحضاري، إذ كلما بلغ هذا الأخير أوجَه، كلما زادت عوامل الانفتاح اللغوي والثقافي على الآخر، المتعدد، وعلى ثقافته، لأن الحضارات المتطورة جدا لا تترجم

نصوص ومعارف حضارات أخرى إلا من موقع قوة. لقد كتب غوته، الأديب الألماني في إحدى رسائله الموجهة إلى كارلايل، سنة 1828، قائلا بصدد الترجمة:

«مهما قلنا عن عدم اكتمال عملية الترجمة، فإن هذا النشاط يظل، على الأقل إحدى المهمات الأساسية والأكثر جدارة بالاحترام في سوق التبادل الدولي»

لقد حصل الوعي، منذ البداية، أن الترجمة مسألة لا تتعلق فقط بأذواق وقدرات ورغبات فردية، لأن لها دورا هاما وحاسما في التبادلات الثقافية الكونية وفي جعل المجتمعات والحضارات مُساوِقة لزمنها وفي إغناء أنماط الوجود الاجتماعية، التي تحدد طرق عيشها.

تظهر أهمية الترجمة في زمن العولمة من خلال الإحصائيات التي وضعتها منطقة «اليونسكو»، حيث أنتج العالم سنة 1982، على سبيل المثال لا الحصر، مائة وخمسين مليون صفحة مترجمة، مستعملا في ذلك مائة وخمسة وسبعين مترجما محترفا، وتوافق كل ذلك مع رقم أعمال بلغ ثلاثة مليارات. و يمكن التذكيربالدور الذي تلعبه الترجمة في السياسة الفرنسية للنشر، عند كل دخولٍ ثقافيٍّ وأدبي.

تشير إحصائيات سنة 1990، مثلا، إلى أن عدد الأنواع الأدبية واللغات المترجمة قد بلغ أربعة عشر ألفا، من ضمنها أربعة آلاف كتاب مترجمة، أي نحو ثلث الإنتاج الأدبي والثقافي لتلك السنة. تشير هذه الإحصائيات لوحدها إلى الأهمية القصوى التي تكتسيها الترجمة في حقل التداول الفرنسي، حيث إنها صارت، مع الوقت، إحدى دعائم سياسية النشر التي تؤكد انفتاح الثقافة الفرنسية على مختلف ثقافات العالم، خصوصا مع وجود مترجمين محترفين وميزانيات خاصة بالترجمة، ولولا ذلك لما اطّلع الكثير من القراء المغاربيين على الأدب العالمي، لأن كم المترجَم منه عربيا محدود جدا ولا يرقى، في جودته الترجمية، إلى مستوى الترجمات الفرنسية.

ب- الترجمة وعاء لممارسة العنف بين اللغات :

اللغة هي وسيلة انتقال المعلومة من مكان الي آخر[2]، أيا كانت أداة هذا النقل. وإذا تم نقل المعلومة بلغة البلد الذي نشأت فيه هذه المعلومة الي بلد آخر يتكلم لغة أخري، فهناك ثلاثة خيارات لا رابع لها يجب أن يحدث أحدها:

* الخيار الأول فهو أن تنتقل المعلومة بلغتها الأصلية، وبالتالي لا يفهمها في البلد المتلقي سوي من يعلم هذه اللغة، وقد يترجمها بعض هؤلاء الي لغتهم ؛
* الخيار الثاني يكمن في أن تتم ترجمة هذه المعلومة الي لغة البلد المتلقي بواسطة مصدر هذه

المعلومة لضمان أن تحمل الترجمة نفس الرسالة والمضمون اللذين تحملهما المعلومة في لغتها الأصلية ؛

*الخيار الثالث والأخير هو أن يتم نقل المعلومة عبر طرف ثالث له لغته المختلفة عن لغة الطرفين، المصدر والمتلقي علي حد سواء، وفي هذه الحالة فإن المعلومة تتم ترجمتها الي لغة الطرف الثالث أولا ثم تترجم من هذه اللغة الي لغة الطرف المتلقي لاحقا.

حتى إذا افترضنا نظريا ان الطرف الثالث المشار اليه في آخر الخيارات في الفقرة السابقة ليس لديه أي تحيزات مسبقة أو وجهات نظر ذات طبيعة قيمية أو افتراضات قائمة علي اعتبارات عقائدية أو فكرية، وهو افتراض من الصعب حدوثه علي أرض الواقع انسانيا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، فإن مجرد نقل رأي او معلومة أو تغطية خبرية او تحليلية من لغة إلي أخري عبر لغة ثالثة سيكون محملا بالضرورة بالمرجعيات والمعايير الثقافية والمجتمعية والدلالات التاريخية التي تحملها رموز لغة هذا الطرف الثالث، حتي بدون افتراض أي عمد أو سوء قصد.

هنا تكمن أهمية الترجمة كضمان لأن يكون التواصل بين الثقافات والعقائد والأديان المختلفة مباشرا عبر نقل ما يدور في إعلام دولة عن اوضاعها وتطوراتها ومواقف مجتمعها تجاه قضاياه وقضايا العالم من حوله، الي وسائل إعلام مجتمعات أخري لها لغات وثقافات وعقائد ومخزون فكري وإرث تاريخي مختلف، ويتطلب هذا الأمر بدوره تبادل الترجمة المباشرة للمقالات والتعليقات المنشورة بلغاتها الأصلية في وسائل إعلام بلادها لعرضها في صحف ووسائل إعلام دول أخري لها لغات أخري وخلفية حضارية أو ثقافية أو دينية مختلفة.

الواقع أن الترجمة المباشرة تتطلب نشر تعلم اللغات الاجنبية في الدول المختلفة، وبحيث لا يكون تعليم هذه اللغات الاجنبية مقصورا علي المدارس الخاصة أو الدولية ذات المصروفات المرتفعة التي عادة ما لا تكون في متناول يد الفئات الوسطي من المجتمع، بل يتعين أن ينتشر تعليم اللغات الاجنبية في المدارس العامة أو الحكومية بالمستوي الذي يسمح لمن يتلقي تعليمه في هذه المدارس بمتابعة ما يكتب علي الاقل بلغة أجنبية واحدة يكون لها طابع دولي.

لكن الترجمة وأهميتها في تيسير حوار الثقافات والأديان لا تقتصر علي تأثيرها الإيجابي في التناول الإعلامي فقط، بل تمتد إلي أبعاد أخري نذكر منها هنا الترجمة للكتب فيما بين اللغات المختلفة، والمقصود هنا تحديدا ليس ترجمة الكتب ذات التوجهات الأيديولوجية أو السياسية، ولكن الأهم هو ترجمة الكتب الأدبية والفنية أو كتب النقد الاجتماعي أو الكتب التاريخية بالاضافة الي كتب الاطفال.

لكن يجب الوعي بأن عملية الترجمة تلك يجب أن تتسم بالانتظام والدورية من جهة وبالاستمرارية والاستدامة من جهة أخري، بحيث لا تقتصر علي عمليات ترجمة عبارة عن مبادرات فردية وعلي فترات متباعدة، ولا أن تتسم بالعشوائية وعدم الانتظام، وعلي أن تشمل عملية الترجمة تلك عددا معقولا من الكتب سنويا في المجالات التي أشرنا إليها، وأن تكون حركة الترجمة ذات اتجاهين وليست مقصورة علي اتجاه دون آخر.

من المهم أن تتسم عملية الترجمة تلك بالانتقائية فيما يتصل بطبيعة الكتب المختارة للترجمة وموضوعاتها، وبحيث تعكس الكتب المترجمة طبيعة المجتمع الذي صدرت عنه أصلا هذه الكتب وسياقه التاريخي وثقافته وعاداته وتقاليده، وتقوم بتوصيلها الي المجتمع او المجتمعات الأخري التي تترجم هذه الكتب الي لغتها او لغاتها، وكذلك من المتعين أن يتم اختيار الكتب التي ستتم ترجمتها بناء علي اهتمامات المجتمع المتلقي وذوقه الثقافي والفني، بحيث تشهد رواجا لدي ترجمتها ونشرها في المجتمع الآخر، وبحيث يتم الأخذ في الاعتبار أيضا معايير الطباعة والتسويق والتوزيع السائدة في المجتمع المتلقي حتي تكون الترجمات صديقة للعين بالنسبة للقارئ في المجتمع المتلقي.

بالتأكيد فإن عملية الترجمة تلك تتطلب تفاهمات فيما بين الدول والمجتمعات يجب ان يندرج فيها أكثر من طرف، في مقدمتها الجهات المعنية بالثقافة في الحكومات وتلك المعنية بالنشر، سواء كانت من القطاع العام أو الخاص، وبالضرورة ايضا المثقفون من الجانبين، بمن فيهم الكتاب والنقاد والشعراء والفنانون والرسامون و غيرهم.

لكن لا يمكن للترجمة أن تتم بدون تعريض اللغة لعنف اللغة الأجنبية المترجَم عنها، خصوصا حين تتم الترجمة من لغة مغايرة في سياقاتها التأويلية ومعجمها وتركيبها اللساني والنحوي للغة الترجمة. هنا بالذات، يقول والتر بنيامين إن مهمة المترجم هي أن يترك بذرة اللغة تنضج على مهل. ليست الترجمة مسألة بسيطة أبدا، لأنها ترتبط بمناطق فكرية ووجودية وبممارسات جماعية وذاتية، لأنها هجرة للنصوص من لغة إلى أخرى، تماما كما هي هجرة للذوات والجماعات من مناطق وجودية وفكرية إلى مناطق أخرى مغايرة. وحين يهاجر النص، يفقد لسانه.

لقد أنجزت الحداثة الكولونيالية تقسيما للعلوم الإنسانية منحت الترجمة موقعا داخله، لأن هذه الحداثة انبنت بالذات على صراع طبقي لا نهائي بين جماعات بشرية وقوميات، يوازيه صراع لغوي بين أقنومات وسنَن لسانية متنوعة، كل واحدة تروم أخذ حصتها داخل «السوق» اللغوية والثقافية الدولية، عبر التنافس. تتموقع الترجمة،هنا، في نقطة الربط بين ما هو داخلي خاص بجماعة بشرية محددة وما هو خارجي يربطها بجماعات ثقافية وبشرية أخرى، انطلاقا من المبادئ المتناقضة التي تتحكم في مسألة السيادة الوطنية، من

جهة، وفي السوق، من جهة أخرى. يبرز، هنا، منطق السيادة داخل بنية محددة للمعرفة، لأن هذا المنطق متعلق بشرعيتها.

نرى كيف أن ميتافيزيقا الترجمة، تجمع بين مناطق جيو - سياسية في العالم وبين التقسيمات الانتظامية الخاصة ببناء المعرفة، لأن المتون القابلة للترجمة ترتبط، عموما، بتصورات وبتمثلات لعلاقة الذات بالآخر لا تُعبِّر عن نفسها بواسطة التخيل واللغة فقط، بل أيضا عبر إطارات معرفية تكون واعية أو لا واعية، وهذا، بالتحديد، ما يجعل الترجمةَ ممارسةً اجتماعية كفيلة بمد الجسور مع الآخر وبالحد من اللغة والعلاقة الصدامية معه، لأنه -بكل بساطة- ممكنٌ تاريخي.

إن السياسة الحيوية للترجمة تتجسد هنا، بالضبط، في العلاقة الدينامية مع «الآخر»، الذي لا يُنظَر إليه كاستثناء أو كممانعة، ومع الذات، التي لا ينبغي تمثُّلها انطلاقا من مركزية لاهوتية ميتافيزيقية، كذات مكتفية بنفسها وهويتها المغلقة. إن مهمة المترجم، هنا، والوضع الاعتباري للغة أساسيان لتجاوز النظر إلى الترجمة كمجرد تقنية أو كتجسيد للهيمنة العالمية.

ج- الترجمة و العولمة :

تقتضي علاقة الترجمة بالعولمة أن نعاين مفهوم العولمة، إذ أن الترجمة تنهض بأبجديات التواصل الثقافي الكوني وتحافظ على الخصوصية الثقافية بكل أطيافها الفلكلورية والوطنية والدينية، بل إن الترجمة تشكل حافزا للإبداع الحضاري أما العولمة فهي تحقق التواصل الثقافي الكوني ولكنها لا تضمن الحفاظ على الخصوصية الثقافية على اعتبار أنها تسعى إلى توحيد المفاهيم والقيم وإلغاء التمايز والتفرد والتعدد في السياق الثقافي العالمي .

وما يشجع على معاينة مفهوم العولمة أن الخطاب الثقافي قد توزع بين مؤيد يرى أن العولمة،لا تهدد الهوية أو الهويات الثقافية بالفناء أو التذويب، بل تعيد تشكيلها أو تطويرها للتكيف مع العصر أو هي إكساب الشيء طابع العالمية، وما يشترك فيه كل الناس باعتباره مشكلا من أشكال توحد العالم المفضي إلى سعادة البشر ومعارض يرى أن العولمة تفضي إلى الاستلاب الثقافي وتدمير الهوية الوطنية وأنبياء العولمة وفلاسفتها لا يكنّون سوى الاحتقار للثقافات الأخرى غير الغربية وهم يصفونها بأنها مناقضة للتقدم وللعلم.

لعل من البداهة القول إن الشعوب غير متطابقة ثقافيا، ولكل شعب خصوصيته التي تمايزه عن غيره. لكن التمايز الثقافي ليس امتيازا، والاختلاف لا يلغي وجود أواصر إنسانية مشتركة[3]. وإذا كان هناك اليوم توجه لقيام ثقافة عالمية، فإن دعوة كهذه قد تشكل خطرا في ظل عصر العولمة، الذي وإن كان يمتاز بسرعة هائلة على مستوى انسياب المعلومات وتدفق المعارف، فإنه مع ذلك يسهم في تكريس عدم التكافؤ التكنولوجي والإعلامي، ويوجهها في اتجاه تقليص الهوة بين الثقافات المتنوعة، وبالتالي محاولة صهرها داخل الثقافة

العالمية الواحدة، هي ثقافة القطب الواحد، ثقافة الآخر الغربي الذي بدأت أسهمه ترتفع على حساب أسهم الثقافات الأخرى، ومن ضمنها الثقافة العربية.

فالعولمة باعتبارها « حصيلة المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد»، تسعى إلى محاولة إلغاء خصوصيات الثقافات، أي باختصار إلغاء للهوية التي تميز شعبا عن شعب آخر، إلغاء للحضارة والفكر واللغة لصالح اللغة والثقافية الإنجليزية، أي لغة وثقافة القطب الواحد الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما حدا بالبعض إلى اعتبار العولمة مرادفا للأمركة (في إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية).

في ظل هذه العولمة، فإن المعطيات الراهنة تؤشر إلى أن الوضع بات يتجه أكثر نحو ثقافة الهيمنة والاختراق في الوقت الذي كان فيه الوضع سابقا متجها إلى ثقافة المثاقفة والتعايش ... وأصبحت الترجمة تنتقل هي الأخرى من التعريف بالثقافات المتنوعة والمتعددة إلى الاقتصار فقط على تعميم ثقافة القطب الواحد ولغته. وهذا ما حدا بالرئيس الفرنسي شيراك إلى الدعوة لدى افتتاحه منتدى حول تحديات العولمة في مارس 2001 للتصدي لهيمنة اللغة الإنجليزية.

وإذا كان الوضع بهذه الصورة السلبية التي تهدد فيها بعض اللغات والثقافات الأخرى والتي تحسب مع ذلك في عداد اللغات والثقافات التي لها حضور متميز، ليس فقط داخل المشهد الغربي، بل وحتى ضمن المشهد العالمي، فإن الأمر بالنسبة للغة والثقافة العربية يزداد سوءا نظرا لتقلص دورها في السياق الحضاري. ويعزى ذلك إلى ما هو مرتبط بالثقافة العربية ذاتها وعجزها عن مواكبة التراكم العلمي والفكري الإنساني نظرا لتقلص الترجمة، باعتبارها مفتاح المثاقفة، في المساهمة في تطعيم اللغة والثقافة العربية بما يختزنه التراث الإنساني.

كما أن هناك قصد أو دون قصد عملية إقصاء اللغة العربية كآلية أساسية في عملية الترجمة، لاسيما «الترجمة الآلية» في شبكات الانترنيت، حيث إن حضورها محتشم إن لم نقل شبه غائب. فلا مجال إلا للغات التي لها حضور قوي في المشهد الغربي. وهذا يكرس بطبيعة الحال التوجه الذي أخذته العولمة في تكريس سيادة بعض اللغات والثقافات على حساب أخرى. في هذا السياق، أفادت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نشرت في سنة 2001 أن نصف اللغات المحلية في العالم في طريقها للزوال، وحذرت الدراسة من أن تسعين بالمائة (90٪) من اللغات المحلية سوف تختفي في القرن الحادي والعشرين.

وإذا كانت اللغات في حد ذاتها تمثل وجها آخر لكل مظاهر الثقافة والهوية ورؤية العالم، فإن تقليص دورها في عملية التعايش الحضاري أو تهميشها أو حتى إقبارها هو بمثابة تهميش

أو إقبار لثقافة ولهوية ولرؤية العالم، وهو ما ترتب عنه تقليص لدور الترجمة، باعتبارها رديفة التعددية، والتنوع، التعددية بأوجهها المختلفة: التعدد الثقافي، تعدد اللغات، تعدد المعاني والدلالات، تعدد التأويلات والقراءات، تعدد الترجمات، إلخ. وعليه فإن الترجمة باعتبارها الوجه الآخر للمثاقفة نجدها على طرفي نقيض مع منطق العولمة الرامي إلى تأليف ثقافة ذات بعد واحد .

تأسيسا على ما سبق، يتبين أنه إذا كانت الترجمة ولقرون طويلة، قد دشنت سلسلة من الحوارات الحضارية عبر آلية المثاقفة، فإن دورها في الوقت الراهن بدأ يتقلص تدريجيا مع تقلص نفوذ وحضور لغات وثقافات متعددة في المشهد العالمي بفعل موجة العولمة التي تصادر حق التعايش وحق الاختلاف والتنوع. بمعنى أن الترجمة وهي تطمح إلى خلق ثقافة المثاقفة تسعى إلى أن تحقق التعددية، هذا في الوقت الذي تحاول فيه العولمة تقليص هذه التعددية وإرجاعها إلى وحدة، أو اختزال التعدد داخل الوحدة.

وإذا كانت الترجمة في ظل المثاقفة تمثل إضافة، فإنها في حضن العولمة تنحو لأن تصير استيلابا. لذلك، إذا كان هناك اليوم « توجه لقيام ثقافة عالمية، فإن دعوة كهذه قد تشكل خطرا في ظل عدم التكافؤ التكنولوجي والإعلامي والمعرفي، ولا يتحقق التفاعل الثقافي بين الحضارات المختلفة والمتنوعة لإغناء الثقافة العالمية إلا بقبول التكافؤ الثقافي وضمانه ورعايته «، لأن ذلك كفيل بالنهوض بالترجمة لأن تلعب الدور المنوط بها في ضوء الاعتراف بالتنوع الثقافي الذي تحاول العولمة أن تحوله إلى ثقافة عالمية موحدة.

ه- الترجمة وحوار الثقافات والحضارات :

الترجمة فعل ثقافي لغوي حضاري والرابط بين الحضارات، والمترجمون رسل التنوير وخيول بريد التنوير، من قديم الزمان وحتى يومنا هذا لم تفقد الترجمة أهميتها أو ضرورتها أو فاعليتها، فهي الوعاء الذي تنقل من خلاله المعرفة من بلد إلى آخر ومن لغة إلى أخرى. فهي نافذة فكرية ومدخل حضاري، يضمن لهويتنا القومية المزيد من التواصل مع الآخر في كل مجالات إبداعه[4].

لذلك فهي تكتسب مكانة هامة في مجال انتقال العلوم والفكر والأدب من مجتمع إلى آخر، لأسباب كثيرة أهمها انها :

1-محرض ثقافي، إذ تقدم الأرضية المناسبة التي يمكن للمبدع والباحث والعالم أن يقف عليها ومن ثم ينطلق إلى عوالم جديدة ويبدع فيها ويبتكر ويخترع.

2-تجسر الترجمة الهوة القائمة بين الشعوب الأرفع حضارة والشعوب الأدنى حضارة.

3-هي الوسيلة الأساسية للتعريف بالعلوم والتكنولوجيا ونقلها وتوطينها.

4-عنصر أساسي في عملية التربية والتعليم والبحث العلمي.
5-هي الأداة التي يمكننا عن طريقها مواكبة الحركة الثقافية والفكرية في العالم.
6-وسيلة لإغناء اللغة الأم وتطويرها وعصرنتها.

لهذا تعد الترجمة الخيط الناظم الذي يربط بين المجتمعات ويدعم نسيج الحضارة الإنسانية والجسر الذي يربط الشعوب المتباينة المتباعدة ويقربها، و يهدف الحوار إلى تقوية التواصل في فهم الحضارة في إطار من التعاون المبني على الاحترام المتبادل والأمانة والدقة، كوسيلة لفتح الباب للمزيد من المنافسة المعرفية والاستفادة من تجارب الحضارات في شتى الميادين على اعتبار أن القواسم المشتركة بين الناس أكثر من أوجه الاختلاف، ما يقتضي ضرورة تعاون الحضارات فيما بينها والتحاور بهدوء بعيدا عن أشكال الصدام والأحكام المسبقة والانفتاح على ثقافة الآخر من خلال بوابة الترجمة التي هي نتيجة حتمية لهذا التواصل الكوني. لأن التفاعل بين الثقافات والحضارات المختلفة يعتمد على الترجمة، ليس باعتبارها ترفاً فكرياً، بل باعتبارها حاجة إنسانية ملحة، أملتها شروط الاختلاف والتعددية القائمة بين الأمم والشعوب[5].

من جهة أخرى، يفرض حوار الثقافات نفسه كضرورة ملحة لاستمرار العطاء والتعايش الإنساني. أما الكلام عن صراع الحضارات الذي تبرره أهداف أيديولوجية فلا معنى له إلا في حدود فترة زمنية تظل محددة مهما طالت؛ لأن الأصل بين الحضارات هو التعايش والسلم، أما الصراعات والحروب فهي استثنائية.

حيث تؤدي الترجمة إلى إحداث نهضة ثقافية واقتصادية، تظهر من خلال التناسب الطردي بين التقدم الحضاري وكمية الترجمة، ولذا فالترجمة هي الوسيلة الأساسية في التفاعل الثقافي مع الآخر واكتساب المعرفة منه، وهي قاعدة انطلاق النهضات الحضارية الكبرى، لدرجة أن تأثير الترجمة في الثقافة المتلقية قد يبلغ شأواً عالياً، لدرجة أنه ربما يصبح صدى للثقافة الأصلية، ولا يتوقف أثر الترجمة في التفاعل الثقافي عند إثراء الثقافة المتلقية بمعارف الآخر وعلومه، وإنما تميل إلى تطوير اللغة المتلقية ذاتها، فالترجمة عملية حوار بين المؤلف والمترجم، أي هي عملية حوار بين لغتين، بل بين ثقافتين، ويؤدي كل حوار فعال إلى تغيير وتبديل وتعديل في مواقف المتحاورين[6].

لذا، يصبح واجباً على كل المفكرين والمثقفين أن يحملوا مشعل التنوير ويبحثوا في الأسباب الحقيقية التي تجعل الحوار بين الثقافات مستحيلاً، بل وأن يعملوا جاهدين على تقريب المسافات الفاصلة بين الحضارات والتي تجعل كلاً منها في عزلة عن الآخر[7].

«هذه النظرة التفاؤلية تتأسس على اعتبار أن الإنسان تعتريه حالات من العدوانية والعنف، ولكن قوة العقل التي يتحلى بها وما يترتب عنها من قيم أخلاقية هي التي ستتغلب

في النهاية. وحين يعم الوعي بهذه الحقائق، ويفعل هذا الوعي فإن الإنسانية تتجاوز حالة الاصطدام والصراع إلى الحالة الأصلية التي هي السلام والتعايش»[8]

هناك أشياء كثيرة تساهم في تفكك التلاحم الاجتماعي وعلى رأسها ذلك التدخل الاعتباطي غالباً باسم توفير الأمن للأقليات الدينية والعرقية، مما يقتل التضامن الاجتماعي، غافلاً بأن زرع الحكمة والتعقل هو أهم حماية للتعايش بين الأديان والأجناس المختلفة، وليس نشر الخوف والتوجس، وإشعار الآخر باستمرار بأنه مختلف عنك في كل شيء، ولا بد من أن تحيط نفسك بمجموعة من القوانين لحماية نفسك منه. هذا هو عين الخطأ، أن تعيش مع الآخر وأنت توجه له باستمرار نظرات الريبة التي تشعرك وتشعره بالغربة التي تمنع كلاكما من التعايش كما يجب مع بعض[9].

عندما نتكلم عن حوار الحضارات، نعني بهذا حواراً بين ثقافاتها وليس بين الجماد كأشكال هندسية وتضاريس جغرافية. والحوار بين الثقافات يتم طبعاً بطرائق متعددة، منها دور الترجمة. فهي تلعب دوراً كبيراً في التواصل بين الحضارات، من ثم أضحى التعاطي لتعلم اللغات شرطاً من شروط اقتحام الثقافات؛ إذ لا بد من معرفة لغة قوم ما حتى نتمكن من فهم ثقافتهم والتواصل معهم بطريقة سليمة.

إن المستشرقين مثلا عندما رغبوا في دراسة المجتمع العربي الإسلامي لجؤوا أولاً إلى تعلم لغته، وكلما برعوا فيها فهموا ثقافته أكثر. كذلك نرجع خطوات إلى الوراء لنقف عند عصر النهضة في العالم العربي وبالذات في مصر، حيث تنبه المصريون بعد حملة بونابرت على بلادهم للفوارق الشاسعة بين المجتمع العربي والمجتمع الغربي ؛ فصاروا يتوقون إلى اللحاق بركب التطور الحضاري، لذا رأى محمد علي أنه من الضروري السفر إلى الغرب ومحاولة إتقان لغته والتعرف إلى علومه وفنونه وآدابه[10].

ومن جملة من سافر في البعثات، كان رفاعة الطهطاوي الذي بعد أن تشبع بالثقافة الغربية عاد إلى بلده وشارك في حركة الترجمة العلمية. ومع ذلك ظل الجانب الأدبي معتماً :

« وقد يرجع ذلك إلى طبيعة النوعين من العلم والأدب. فإن العلم من السهل نقله ونقل قوانينه وقضاياه، أما الأدب فمن الصعب أن ينقل أو أن تفيد منه أمة، إلا إذا وضحت بينها وبين الأمم التي تنقل عنها علاقات أدبية تساعد على النقل وأن تتبادل معها آدابها التي تعبر عن روحها وبيئتها ومزاجها وذوقها. إذ تخضع الآداب لهذه العناصر كلها خضوعاً شديداً، ومن هنا كان عسيراً أن يتذوق المصري مع نهضته العلمية حينئذ الأدب الغربي، وأن يصدر عنه في أدبه، فذلك يحتاج إلى آماد وجهود أوسع، ولا بد أن نتأنى حتى تصطبغ طبقة من المصريين بالأدب الغربي والروح الغربية، أو حتى تصبغ حياتنا نفسها بهذا الأدب وتلك الروح »[11]

بالفعل تطلب اندماج العرب والمصريين بالخصوص في الحياة الأدبية الغربية وقتاً ليس بالهين، والفضل طبعاً يرجع للبعثات التي جلبت أشياء كثيرة من الحياة الغربية ووضعتها في متناول العرب عن طريق الترجمة. ونذكر على سبيل المثال جهود محمد عثمان جلال الذي ترجم لموليير، ونجيب حداد ترجم لكورني وشكسبير، كما :

« ترجم سليمان البستاني الإلياذة لهوميروس مزاوجاً فيها بين البحور العربية ومبقياً على كل سماتها وخصائصها الملحمية. وكثرت حينئذ الترجمة للمسرحيات والقصص الغربية، حتى بلغت مئات.. ومن غير شك كانت هذه الروايات المترجمة والمعربة تغير في ذوق الجمهور، وتصله بالآداب الأوروبية، وتعده لكي يقتحم ميادينها مؤلفاً كما اقتحمها مترجماً ومعرب »[12]

الحديث عن الترجمة يصل بنا إلى جهود أتت في ما بعد ومن مختلف أنحاء العالم العربي لتساهم في ربط الثقافات مع بعضها عن طريق نقل العلوم والفنون فيما بينها. نذكر من بينها ترجمة علي القاسمي لـ«الوليمة المتنقلة» للكاتب الأمريكي الشهير آرنست همنغواي الذي وفّر للمكتبة العربية معلومات مهمة عن أشهر الأدباء، والتي ما كانت لتوفرها لهم المراجع الخاصة بالإعلام[13].

وجهود المترجمين لم تقف عند نقل حضارة الغرب إلينا، بل تعدتها إلى نقل حضارتنا وطرائق تفكيرنا إليهم؛ من ذلك المؤلفات التي أصدرها أصحابها باللغات الأجنبية، كمؤلفات فؤاد العروي ورشيدة يعقوبي وغيرهم كثير.

لاتزال حركة الترجمة وسيلة فعالة لمعرفة الآخر التي هي في حد ذاتها محاولة لمعرفة الذات وتنوير ما بها من مناطق معتمة تتضح من خلال محاورتها للآخر.

وعن طريقها يظهر لنا ذلك (الآخر) إنساناً يسهل التواصل معه بمجرد فهم لغته وحضارته واحترام مقدساته واعتقاداته، وعدم الإساءة إلى حرماته. ومن المستشرقين من تنبه إلى هذا فكسب من وراء محبة الشرق، ومن لم يفهمه تابع اعتقاداته المغلوطة عن الأمة العربية أو الإسلامية عامة، فاختلط لديه الشعور بالاحتقار مقابل الزهو، مع الشعور بالخوف مقابل الاستكانة والتربص، مع الشعور باستغراب الآخر مقابل عدم الإحساس بالأمان.

هذا عن الآخر (الأمة العربية الإسلامية) مع (الأنا الغربية) ؛ أما إذا عكسنا الآية فسنجد نفس الشيء تقريباً ؛ وهذا مرده طبعاً لقلة المحاولة للتواصل، لأن الآخر ليس دائماً عدواً، فقد يكون أحسن صديق إذا عرفت كيف تستميله، وكيف تجعله يطمئن إليك، ثم وإن افترضنا الآخر عدواً، لا يعني هذا الابتعاد عنه، بل ذاك سبب أقوى وأدعى للتقرب منه

والتعايش معه كي تفهمه وتعلم طرائق تفكيره، وتختبر قدراته وتستفيد من علومه وثقافاته؛ حتى إذا كان ولا بد من محاربته فستعرف على الأقل من تحارب، وما هو مقدار قوته.

إن الاستشراق والترجمة ساعدا على إظهار الآخر كطرف مقابل للأنا يتحاوران معاً ويستفيدان من بعضهما بعضاً من خلال التعرف إلى حضارتين مختلفتين ونقل كلتاهما عند الثانية. ولأن العلاقات بين الجماعات البشرية على نوعين، إما أن يسودها التفاهم والسلام، وهنا تسعى الجماعات لمعرفة الآخر ومقارنته بالذات، والإفادة مما لديه من معارف وعلوم وتقنيات ومفاهيم وأفكار، وإما أن يسودها النزاع والخصام، تبرز الحاجة إلى الحوار والتفاهم من أجل إحلال السلام ونبذ العنف، والحوار بحاجة إلى الترجمة ليتم التواصل والتفاهم بين المتحاورين أطراف النزاع، وهذا يقتضي اعتماد قاعدة القبول بوجود الآخر واحترامه، والاعتراف بأن الحقيقة الفكرية ليست مطلقة وإنما نسبية، وأن لا أحد يمتلك الحقيقة كاملة، والترجمة ذات أثر نفسي إيجابي في هذا المجال، إذ تقربنا من الآخر في تعبيراته المختلفة وتجلياته المتعددة، وتساعدنا على رؤية آفاق جديدة وقيم جمالية متباينة في عالمنا المشترك مما يساعدنا على قبول الآخر، واحترام الاختلاف والاحتفاء بالتعدد.

لذا يجب أن يكون الحوار الذي نريده بين الحضارات قائماً على تأكيد المشترك الإيجابي بين الحضارات، وأن ينطلق من استعداد كل حضارة لفهم الأخرى، والاتفاق على إعادة صياغة الآخر في إطار من التسامح، لأن من فوائد الحوار وغاياته إبطال المناخات المفعمة بالمخاوف ومشاعر العنصرية والكراهية، وتوفير المناخ الملائم لتبادل الوافد النافع من الثقافة والعلم والخبرة، فهي تهب النص الأصلي وجهاً جديداً وحياة جديدة في محيط ثقافي جديد، ليصبح النقل اللغوي انتقالاً وتحولاً وتلاقحاً وتناسلاً للمفاهيم والأفكار في أفضية متجددة وعوالم متكاثرة، ولهذا فالمترجم لا يسدي خدمة لأمته ولغته فحسب، وإنما كذلك للغة التي نقل منها النص الأصلي وأهلها.

كما تلعب دورا هاما في اضاح هذه الثقافة التي تقوم بدور على التواصل الالكتروني اليوم بين الشعوب، ومن اجل سهولة التفاهم والتعلم، وخاصة بظل التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يسيطر على العالم، والترجمة الفعالة هي التي تترك بصماتها على مسار العمل الابداعي، ففي ظل عصر الترجمات يمارس الجيل الجديد عملية هذا الابداع .[14]

و- أثر العولمة على الثقافة والترجمة :

لقد أدت العولمة[15] إلى تزايد التفاعل فيما بين شعوب العالم وثقافاتهم مما أدى إلى تعاظم الحاجة للمترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين وهو أمر شكل نذير خير لصناعة الترجمة من سائر أوجهها. هذا إذن هو الجانب الإيجابي الذي تركته العولمة فيما يخص المترجمين.

وقد أفضى مثل هذا التفاعل فيما بين الثقافات الذي حفزته العولمة إلى ترك آثار جلية على التغييرات التي طرأت على المفردات اللغوية في اللغات المتفاعلة مع بعضها الأمر الذي أدى إلى زيادة (الاقتراض اللغوي) أي تبني مفردة ما في اللغة المترجم اليها دون أي تغيير أو تعديل عليها أو في صيغة مطوّعة قليلا وفق استخدام اللغة الأصلية. ومثل هذه العملية يطلق عليها في بعض الأحيان (التغريب) وهي عملية متواصلة منذ زمن بعيد وربما جعلت عمل المترجمين أكثر سلاسة.

ورغم أن مفهوم العولمة يتجه في معظمه صوب مجال الأعمال فإن هناك جوانب أخرى للعولمة من خلال علاقتها بصناعة الترجمة فانتشار اللغة الإنكليزية على سبيل المثال مرتبط على نحو وثيق بنمو العولمة رغم أن لغات أخرى استفادت من هذه العملية أيضا.

من جانب آخر وجدت آداب مكتوبة بلغات غير معروفة جمهورا أوسع لقراءتها من خلال العولمة كما أن دخول الأنترنت أضاف حافزا جديدا لهذه العملية. غير أن الأمر يحتاج إلى المزيد من الجهد والعمل مما يعطي المترجمين المزيد من الفرص الهائلة. كما أن هناك فرصا سانحة لفتح مزيد من الآفاق والتفاعلات بين الكتاب والقراء من مختلف أرجاء العالم يؤدي المترجمون من خلالها دورا أساسيا في تعضيد مثل هذه العملية وتعميقها.

ومنذ ما ينيف قليلا عن عقد من السنين وتزامن ذلك مع ظهور الأنترنت وإزالة الحواجز التجارية عبر الحدود بدأت المشاريع الصغيرة تتعرض للضغوط لتأخذ صفة عالمية وهو أمر أرتبط بتزايد الحاجة للإعلان بلغات مختلفة كثيرة حيث بدأت صناعة الإعلان تستفيد من خدمات المترجمين الاختصاصيين. كما بدأت الكثير من الشركات العالمية تشعر بحاجتها الماسة لوكالات الترجمة مما جعل الترجمة تؤدي دورا حاسما في عمل تلك الشركات. ومع توسع آفاق الترجمة بدأت الحاجة لخدماتها تتزايد بشكل متناسب. وهناك توقعات بأن تؤثر العولمة على الترجمة بشكل أعمق قياسا بالصناعات الأخرى.

فتتواتر مؤشرات في تجليات العولمة، توحي بتأثيرها في تشظي عملية الترجمة وتوجيه مدلولاتها، وتمظهرها كعامل توجيه سياسي، وارتباطها بالآليات التي تقوم عليها، من شركات كونية واطار مؤسسي (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للانشاء والتعمير، ومنظمة التجارة الدولية) وطفرة تكنولوجية ومنظومة ثقافية. وتمثل هذه المؤشرات مجتمعة، السياق الحالي لتوجيه نشاط الترجمة[16]، يمكن تفصيلها كالتالي:

1 – تزايد احتكار السوق اللغوي الكوني:

حيث يتم في اطار أوضاع العولمة، تبنيّ مصطلحات جديدة، تحل محل ما كان سائدا من مصطلحات اعتبرت قديمة وغير مناسبة[17]، واستبدالها بأخرى[18]، وكلها تمتلك معاني فضفاضة وحمولات متباينة، تتبدل أو تؤول دلالاتها لتوجهات واضعيها، كي تصل الى

أهدافها العملية، على غير حقيقتها، في مجتمع دولي تعوز معظمه المعرفة، وشدة قابليته لاستهواء الفكرة، ترويجا لصلاحية النظام العالمي الجديد، وتصويره على انه الخيار الوحيد الممكن.

ذلك أن «ثقافة» هذا النظام، تبتدع لغة خاصة بها، تتظاهر بالعلمية وبالقدرة على فتح آفاق التقدم والرّفاه، فيما هي في الحقيقة تمتلك مراوغتها الدلالية . ويعاين شريف حتاتة هذه اللغة، حيث:

« **في العالم الثالث، يطلق على عملية تسليم الاقتصاد للشركات المتعددة الجنسيات، تخلص من احتكار الدولة. وتعني اعادة الهيكلة، خلق اقتصاد يخدم على الديون الخارجية بتكوين احتياطي للنقد، وتقليص الانفاق العام على الخدمات، وتوجيه الاقتصاد نحو التصدير، وليس لسد احتياجات الناس، بينما كانت تعني في الماضي اعادة توزيع الدخل مع زيادة الإنتاج والإصلاح الزراعي وتوسيع الخدمات. وتعني الهيكلة، انتقال السيطرة الكاملة على الاقتصاد الى الشركات المتعددة الجنسيات. وأصبحت الشفافية هي حرية رأس المال الأجنبي في أن يطلع على كل ما يحدث في بلادنا دون قيود، مع احتفاظ الشركات المتعددة الجنسيات بأسرارها خلف سياج من الكتمان. وأصبحت مقاييس السوق هي التي تحدد ما هو خير وما هو شرّ، ما هو مفيد وما هو ضار، وما هي نماذج السلوك والأخلاق التي يجب اتباعها**»[19].

ويتم هذا التشظي في اطار ما يشير اليه عالم الاجتماع الفرنسي بيربور ديو P.Bourdieu بتوسع نطاق «السوق اللغوي الكوني» بما يشمله من احتكارات وعلاقات قوى واشكال من السيطرة، لها منطق نوعي، يسعى نحو احتواء التصورات التي تبني الوعي بالآخر، بل وبالعالم ومعرفته بما يستتبعه من اغفال الخصوصيات وردم الحدود[20].

2 – تنامي السطوة المتزايدة للغة الانجليزية:

ويعد تنامي سطوة هذه اللغة من أهم مؤشرات توجيه الترجمة، رغم ما يسود حاليا من نشاط متزايد لاحياء تحالفات لغوية أخرى (الفرانكفونية، الاسبانوفية وغيرها)، فبواسطة الانجليزية، تم احراز تقدم هائل في العديد من الصناعات الثقافية، مثل هندسة اللغة وتكنولوجيا المعلومات، مما جعلها تمتلك مزايا تنافسية، بحكم مكانتها التاريخية وضخامة حجم الجماعة الناطقة بها، في سيطرتها على بعض المجالات، كالعلاقات الدولية والسياحة والنقل والتعليم والبحث العلمي ووسائل الاعلام والاتصال[21] .

ويبدو تأثير طغيان هذه اللغة، في تقليص دور اللغات الأخرى، وضمنيا للرؤى والتحليلات الصادرة عن دولها، والتي نادرا ما تستطيع اختراق حدودها الضيقة، كالحال

مثلا فيما يتعلق بالتحليل الفرنسي الناقد للعولمة، ناهيك عن ان نشاط الترجمة يرتبط بوجود تعددية لغوية، تسعى الى التواصل بينها، ما قد يطرح تساؤلات حول تدني دور الترجمة، مع تراجع هذه التعددية أمام سيادة لغة القطب الواحد.

3 – تقييد الترجمة وتسليعها:

ذلك انه، وفي اطار تقنين عمليات الاتصال الراهنة، لم تعد الترجمة، وخاصة العلمية منها، في المتناول، الا بشروط منظمة التجارة العالمية، كما ورد في اتفاقية «برن»، وصادقت عليه اتفاقية «الجات»، التي شددت على اجراءات عنيفة تتخذها حيال من تسوّل له نفسه ترجمة ما يعنّ له. ويتم ذلك، برغم الحفاظ على حق المؤلف، أو ما أطلقت عليه هذه الاتفاقيات «حق الملكية الفكرية».[22]

والأمر هنا يتعلق بالتمييز بين نظريتين للترجمة: الأولى، تصوّب نحو تواصل انساني، يقوم على قاعدة الندّية بين كافة المجتمعات والثقافات، ويتعلق بالتنوع الثقافي والانفتاح على مختلف التجارب الحضارية، والتبادل الحرّ لمنجزات العلوم والتكنولوجيا والفنون، فيما تقوم النظرة الأخرى على صيغة برجماتية، منطقها محاصصة بين المؤلف والمترجم، وبينهما دار النشر، وهدفها الاستئثار بالمنجزات الانسانية واحتكارها، عن طريق تقييد الترجمة وتسليعها.

4 – استخدام لغة تقنية ومعقدة:

ويتم ذلك عبر احلال اللغة التقنية المعلوماتية الواحدة، التي توحّد بين البشر جميعا، كما قد يقع في الظن، بما يبدو انه معجم تكنوقراطي محايد، لتغليف ما تنطوي عليه من امور، والمصادرة على اية أسئلة محتملة، بواسطة استخدام قياسات كمية وجداول رقمية واحصاءات بيانية.

ففي عالم يقوم على السرعة والكفاءة والفعالية، تتميز اللغة في بعض من استخداماتها بابتعادها عن الكتابة، وبالتالي انخفاض القراءة بفعل الكمبيوتر، واستسلامها للنظام الرقمي Digital، القادر على تحويل النص والصوت والصورة الى علامات رقمية، يمكن نقلها من خلال الحاسب الالي وأجهزة المعلومات والأقراص المدمجة والبرمجيات، وكلها أوضاع تقتصر على المنتفعين بهذه اللغة وحدهم، وتزيد من تعقيد عملية ترجمتها.

5 – التهوين من علوم المجتمع:

تمثل الحاضنة المعرفية لرعاية المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالتاريخ والمجتمع والثقافة، بحجة ان هذه العلوم لم تعد تمتلك امكانية مقاربة ملابسات الحاضر، حين لم تستطع ان تتنبأ بسقوط المعسكر الاشتراكي مطلع تسعينيات القرن العشرين، او انتعاش، «الصحوة»

الاسلامية، مع افتقارها لوجود تطورات جذرية مماثلة لما يسود في علوم الطبيعة، ذات التطور اللافت في منجزاتها ودقتها ومقدرتها التنبؤية.

الحضارة العالمية حصيلة جهد إنساني مشترك، أسهمت فيه جميع الشعوب، واضطلعت فيه الترجمة بدور الوسيط الفاعل المؤثر في التعارف والتعاون بين مختلف الجماعات البشرية، وتخصيب معارفها وتلاقحها. فبالترجمة تمكّنت الأفكار من التحليق في عوالم جديدة وكُتب لها البقاء والانتشار والنماء. وبالترجمة استطاعت شعوب كثيرة أن تواكب تطور المعرفة وتقف على عتبة الحداثة، وتحقق تقدّمها ورفاهيتها. وبالترجمة نقدر أن نعرف الآخر وندرك الذات ونقيم حواراً بناء ينهي التنازع ويؤسس سلاماً ينعم فيه الجميع.

ولكن ينبغي التنبيه إلى أن قدرة الترجمة على تحقيق التفاعل الثقافي المنشود يتوقف على كميتها ونوعيتها وانتقائيتها وغائيتها، وعلى رغبة المجتمع في الانفتاح على الآخر والإفادة منه وإرادة قياداته في التغيير والتطوير. وهذا ما يجعل الترجمة من أهم بنود السياسة اللغوية للأمة وإستراتيجياتها الثقافية والتنموية. وكثيراً ما تبقى الترجمة مجرد كتابات معزولة لا تؤطرها منظومة فكرية فتعجز عن بلوغ المراد.

وعلاوة على ذلك، فإن الترجمة الجيدة لا تحقق التفاعل الثقافي بطريقة متساوية وتلقائية، وإنما قد ينتج عنها تغلغل ثقافي في اتجاه واحد، لأن الثقافة المُنتِجة تكون أبعد أثراً في الثقافة المُستهلكة. وثقافتنا العربية في الوقت الراهن هي ثقافة مستهلكة، ولا أثر يُذكر للترجمة، من العربية إلى اللغات الأوربية، في الفكر الغربي المعاصر.

ليس مُمكنا في كلّ ما يُترجَم أن تكون عمليّة التّرجمة «علميّة وأمينة ونزيهة» في كلّ مرّة، مثلما أنّه لا مَعنى لأن تُحمَّل التّرجمةُ ما لا تحتمل، فاستنادا إلى المقاربة السّوسيولوجيّة تظلّ الكلمات ذات طابع اجتماعيّ وأنّ صراع الكلمات إنّما هو وجْه من وجوه الصّراع الاجتماعي بأبعاده المختلفة (الثقافية والسياسية والاقتصادية..)، وبالتّالي تستحيل اللّغة ذاتها إيديولوجيا، أيْ نسَقا من الأفكار والقناعات والتصوّرات التي قد لا تنسجم مع الدّاخل الثقافيّ للمجتمع[23].

فإذا كانت العولمة الثقافيّة انتقالا لتركيز اهتمام الإنسان ووعيه من الفضاء المحلّي إلى الفضاء العالمي، ومن الداخل الثقافي إلى الخارج الثقافيّ باعتبارها تنشد ثقافة كونيّة مشتركَة ووعيًا إنسانيّا موحَّدا، فإنّ ما يخشاه الكثير هو أن تذوب الهويّات المحليّة في أتُّون هويّات تستمدّ انتشارها من استنادها إلى مؤسّسات وقوى ماديّة وتقنيّة رهيبة تستثمر فنون التّرجمة في تعميق المسافات بين الشعوب من ناحية وبين الثقافات من ناحية أخرى. وحينها تجد العديد من الثقافات نفسها أمام منافسة غير متكافئة وتدفع بذلك بوعي منها أو بدون وعي ضريبة منطق أنّ المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب.

لقد صور بعضهم الترجمة بالسحر الحلال لقدرتها على نقلنا من عالم إلى آخر ومن حضارة إلى أخرى في غمضة عين، والواقع أن الترجمة تمثل حركة أخذ عطاء وتبادل في جميع المجالات بإتاحة اللقاء بين الثقافات والتفاعل بينها، وللترجمة أهمية كبيرة في تحقيق التقدم الحضاري والاقتصادي والاجتماعي وقد باتت نشاطاً مؤسسياً يومياً في حياة الأمم والشعوب الراقية يؤثر في كل أعمالها وخططها.

أي دور للترجمة في الجزائر في زمن العولمة والحوار؟

ان وضع الثقافي العام من أهم الأسباب التي أثرت على عدم وجود حركة للترجمة في الجزائر، إضافة إلى عدم وجود إستراتيجية وطنية تحدد أولويات الترجمة. مع ضعف دور الطبقة المثقفة ودور النشر الخاصة في الترجمة والترويج للكتاب الأدبي، فهي تبقى فعلا فرديا، يحتكم إلى الهواة والصداقات أكثر مما يحتكم إلى الاحترافية وعمل المؤسسات، ما يتطلب ضبط أولويات تتمثل في إيجاد هيئة رسمية تهتم برسم سياسة للترجمة والمترجمين.

أزمة الترجمة في الجزائر تعود إلى غياب قانون أساسي للترجمة والمترجم الذي من شأنه أن ينظم محيط الترجمة في الجزائر. وحسب واسيني الأعرج (اديب جزائري) فقد خسرنا كثيرا، ومشكلة الترجمة في الجزائر معقدة كثيرا، وتطرح عدة مشاكل مثل الحقوق الأدبية . ولحل هذه المشاكل، يرى أنه لابد من إيجاد بنك للمعلومات خاص بالمترجمين، وهو نظام موجود في كل دول العالم، مؤكدا أن القانون الأساسي للمترجم يمكن أن يفرضه واقع الحركة الترجمية في أي بلد، والجزائر لا تتوفر على هذا النوع من الحركة، ما خلق خطا وهميا بينها وبين دول حوض المتوسط، بدعوى الدفاع عن الثوابت، ووهم لا وجود له . وبهذا خسرت الجزائر موقعها كدولة، حيث كان يمكن أن يكون لها دور كبير كجسر ثقافي بين الشرق والغرب. ويرى واسيني أن حركة الترجمة لا يمكن بعثها إلا ببعث سياسة واضحة للترجمة تحدد وتخطط الأولويات على المدى القصير والمتوسط.

ويعتبر كل من عبد الحميد بورايو وأحسن تليلاني أن بعث هيئة وطنية تعنى بالترجمة وتسطر سياسة واستراتيجية تعيد الاعتبار للترجمة ضرورة كأولوية وطنية، مثل ما هو موجود في باقي الدول الأخرى كمصر التي استحدثت المركز الوطني للترجمة، من أولوياته رسم سياسة على المديين المتوسط والبعيد، لأنه من الضروري أن نقول كيف ومن ولماذا نترجم ومن يترجم. كما أنه لا بد من التنسيق بين الهيئات الإقليمية والعربية حتى لا نكرر ما يترجمه الآخرون، وإن كان واسيني لا يتفق تماما مع هذه الفكرة، حيث ركز على ضرورة توفير الروح الجزائرية في الترجمات الجزائرية، رغم كون أعمال ديب ترجمت من قبل المشارقة لكنها تبقى في حاجة إلى ترجمة جزائرية تحمل روح الثقافة الجزائرية .

الترجمة من والى العربية في العولمة :

من ناحية أخرى يتباين الموقف الحاضر للغة العربية في ظل العولمة، رغم دخولها منذ منتصف السبعينيات المجال الدولي كلغة رسمية من لغات العمل الست في منظمة الامم المتحدة، وهو تباين يراوح بين عولمة تمارس على هذه اللغة ضغوطا هائلة وتفرض عليها أقصى درجات المرونة وسرعة الاستجابة للمتغيرات العالمية، وبين فكر محافظ يتخذ موقفا حذراً من العلم والتكنولوجيا، لاعتقاده أن استيراد هذه «البضاعة الدخيلة» القادمة من الغرب لن يترتب عنه إلا غربة الثقافة العربية بما يحيل قصارى جهد هذا الفكر في الترجمة إلى الاكتفاء بما ذكره أئمة العرب القدامى حول الدخيل والمعرّب، بدعوى الحفاظ على الطهارة اللغوية والأصالة الفكرية، ومن ناحية أخرى تتباين كذلك حركة الترجمة، أن فيما يتصل بضعف النقل إلى العربية أو بالاهتمام بما يترجم منها.

شاهدُ ذلك، ما يورده تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول لعام 2002، من ضعف حركة الترجمة بعامة في الأقطار العربية وضمورها الفادح ممّا يكاد يقضي على دورها المأمول في نقل المعرفة وتوطينها باللغة العربية، وتكشف الإحصاءات في هذا الصدد أن ما يترجم في هذه الأقطار من كتب لا يزيد عن 5 ما يترجمه بلد أوروبي صغير مثل اليونان، يقل عدد سكانه عن 5 بالمائة من السكان العرب وأن إجمالي ما يترجم منذ إنشاء بيت الحكمة في عهد الخليفة العباسي «المأمون» حتى الآن يوازي ما تترجمه اسبانيا في عام واحد حاليا.

وبالنسبة للترجمة من العربية، يلاحظ اهتمام لافت من قبل جهات أجنبية عديدة بها، عن طريق المتابعة الفورية لكل ما يصدر عن العالم العربي من نشر طباعي وإلكتروني، وذلك بهدف تعريته معلوماتيا وإبقائه تحت الرقابة الدائمة، أما جهود ترجمة متن العولمة إلى العربية فالملاحظ توزعها وتشتتها بين الأقطار العربية بل وداخل كل قطر منها، بما يضعف فاعلية هذه الجهود ويقلّص أثرها، وما يوضح ذلك التركيز على ترجمة نصوص الخطابات الكونية أعمال «ليوتار»، «كينيدي»، «توفلر»، «فوكوياما»، «هنتنجتون»، وإن غلب عليها الالتقاط الموسمي لأعمالها الأكثر شهرة والاقتصار غالبا على مرجعيتها الأثيرة في اللغة الانجليزية والترجمات المتكررة وتصاعد الترجمات عبر لغة وسيطة، وإذا كان منطقيا أن تتفاوت درجات الدقة والأمانة في الترجمات المتكررة، أو تتناءى العلاقة بالأصل حال اعتماد بعض الترجمات على لغة وسيطة فإن التباين في دقة ترجمة المصطلح، والاختلاف في التعامل معه، يمكن أن يؤدي إلى فوضى مصطلحية واستتباعا لهذه الوضعية.

تعاني الترجمة العربية لمتن العولمة قصورا واضحا، يقف على رأسه عدم التدقيق التعبيري حول مصطلحات العولمة، ومن ثم عدم اتفاقها على استخدامات لها واضحة، توضحها المؤشرات التالية:

- تعدد المصطلح اللساني العربي :

وهو تعدد ناجم عن استبداد ظاهرة الترادف، أي كثرة استخدام المترادفات، التي تصل في أحيان إلى حدّ الهجانة والمسْخ، مثال ذلك وقوع لفظ «العولمة» أسير فائض مترادفات عربية عديدة راوحت بين التسمية اللغوية والاصطلاح «الكونية، الكوكبة، التكوكبية، تدويل العالم، الكوْننة، الكونائية، الشمولية، التكوّر، السلعْنة، الكابتالية الجديدة، الجلوبالية، الليبرالية المعلومة»، فيما آثر آخرون «العولمة» باعتبارها أكثر دلالة من الكوكبة، لأن حقيقة العولمة لا تقف عند حدود كوكب الكرة الأرضية، ما دامت السيطرة على الكواكب الأخرى أحد مطامحها.

وهو ما جعل الغلبة للفظ العولمة رغم احتكام المترادفات الأخرى إلى الأفضل والأقدم وربما الأكثر سلاسة، على أن الأمر لا يقتصر فحسب على مصطلح «العولمة»، بل يمتد ليشمل كافة المصطلحات الأخرى المتصلة بها، والتي يتم نقلها إلى العربية بصورة مشوّهة ومبتسرة، إذْ يلاحظ كذلك تعدد التسميات التي تطلق على الشركات الكونية «الشركات متعددة الجنسية، الشركات متعددة القوميات، الشركات العالمية، الشركات فوق الكونية، الشركات عابرة القوميات، الشركات دولية النشاط، الشركات العابرة للقارات، الشركات متعدية الجنسيات، الشركات الخارقة لحدود الأوطان، الشركات المتخطية القوميات، الشركات متعدية القوميات، الشركات الكوكبية»، على ما بين بعض هذه التسميات من تمايز.

ويبدو التراوح التعبيري أيضا حول ترجمة المصطلح الأجنبي «Privatization» «الخصخصة، التخصيص، الخوصصة، التحول إلى القطاع الخاص، التفويت، التخاصيّة، الاستخصاص»، والأمر ذاته بالنسبة لكلمة «Computer» التي ترجمت إلى أكثر من كلمة «كمبيوتر، حاسب آلي، محْساب، عقل إلكتروني، محيسب كهربائي، حيْسوب، محسبة، حاسوب، نظامة، رتابة».

- عدم التّمييز بين المصطلحات

ومع كثرة هذه المترادفات ثمة خلط يسود الترجمات العربية مع عدم تمييزها بين المصطلحات، والمثال الأشهر هنا ما يتصل بمصطلحي العالمية والعولمة، فرغم تقاربهما في اللفظ واشتقاقهما من كلمة «العالم»؛ فالعالمية تمثل نزوعا لحلم مثالي قديم ومتجدد يصوّب نحو بناء مجتمع إنساني، يقوم على قاعدة الندّية بين كافة الامم والشعوب دون اعتبار للعرق أو الثقافة أو الطبقة أو بناء القوة، ويتصل بالتنوع الثقافي وتقبل ثقافات الغير وتفهمها والتوجه والرغبة في مشاركة الآخر والانفتاح على مختلف التجارب الحضارية والتبادل الحرّ بينها لمنجزات العلوم والتكنولوجيا والفنون، انطلاقا من قيم الديمقراطية وحقوق

الإنسان واحترام القانون وحماية البيئة وتحسين ظروف المعيشة لكل البشر.

العولمة، فهي النقلة النوعية الحالية في تطور النظام الرأسمالي كواقع اقتصادي تكنولوجي معلوماتي سياسي أقرب إلى المصلحة والبرجماتية منطقتها إمبراطورية على امتداد الأرض والفضاء الذي تتحكم فيه القوة الكبرى، وهدفها الهيمنة على اقتصاد العالم وجعله سوقا واحدة مفتوحة لإنتاج الدول المتقدمة ووسيلتها الانفتاح الاقتصادي والشركات الكونية والخصخصة والفيض الحرّ للمعلومات والإعلام.

قائمة المراجع:

1. بورديو، بيير. مسائل في علم الاجتماع، تر. هناء صبحي . أبو ظبي : هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2012 .
2. حام د، مهند . « الترجمة بوابة للتسامح وجسر للتعريف بالآخر،» قنطرة . https: / /ar.qantara.de
3. حتاتة، شريف. العولمة والاسلام السياسي . القاهرة : كتاب الاهالي، 2001 .
4. الحوار المتمدن .ع. 4038، 21 مارس 2013 .
5. الحياة . ع 18539 (6 جانفي 2014)،.
6. دياب، محمد حافظ . « الترجمة ورهان العولمة، « أنفاس . http: / /www.anfasse.org
7. ضيف، شوقي . الأدب العربي المعاصر في مصر . مصر : مكتبة الدراسات الأدبية، ط 4 .
8. عبد الغني، مصطفى . الجات والتبعية الثقافية . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999.
9. عطية،عبد الله . « الترجمة في زمن العولمة،» أنفاس . http: / /www.anfasse.org
10. عمراني، المصطفى. « الترجمة بين المثاقفة والعولمة، « ديوان العرب. http: / /www.diwanalarab.com
11. غوادرة، فيصل حسين . « دور الترجمة بين الذات والآخر، « . https: / /scholar.najah.edu
12. القباج، محمد مصطفى . «حوار الثقافات وحقوق الإنسان في زمن العولمة،» المعرفة للجميع،ع 30، 2005.
13. الكفري، مصطفى العبدالله .» التواصل بين الشعوب بواسطة الترجمة،» الألوكة الثقافية. http: / /www.alukah.net
14. الماموني، نزهة . « حوار الثقافات ايديولوجيا الصراع بين الترجمة والإستشراق،» الرافد . http: / /www.arrafid.ae
15- Holborow. M. . The Politic of English . London : Sage Publications , 1999 .

الهوامش

1 – عَرَف العرب الترجمة حين احتكاكهم بالشعوب الثلاثة المحيطة بهم، الروم من الشمال والفرس من الشرق والاحباش في الجنوب، اذ كان من الصعوبة بمكان ان تكوّن علاقات اقتصادية او اجتماعية دون وجود لغة مشتركة ولسان يجمع الاثنين، وبدأت حركة الترجمة في الدولة الاموية عند الامير خالد بن يزيد بن معاوية بن ابي سفيان ومن ثم ازدهرت الترجمة في الدولة العباسية بعد اتساع الفتوحات والتوجه نحو الشرق والغرب وازدادت الحاجة للترجمة في العصر العباسي لنقل علوم اليونان في الطب والفلك والرياضيات والموسيقى والفلسفة والنقد، وحينما اسس المأمون دار الحكمة في بغداد واستقطاب المترجمين اليها كحسن بن اسحاق ويحيى بن البطريق وابن الحمصي وابو بكر بن متّا واغداق المترجمين بالأموال لإدراكه بأهمية الترجمة في بناء الحضارات وتواصل الشعوب، فلا تلاقح افكار، ولا تبادل رؤى، ولا حوار فرديا او جماعيا بدون ذلك العامل المشترك وهو التحول الى لسانٍ واحد ليفقه كلٌ منهما الاخر. وحينما تهتم المملكة العربية السعودية بهذا الفن وبهذا الفكر وبهذه الثقافة انما جاء من ادراكها بأهمية حوار الحضارات وتبادل الثقافات والاطلاع على فكر الاخر ونقل المعلومة من مصدرها الاساس. وما يحتمه عليها دينها الاسلامي الداعي الى التفكر في ملكوت السموات والارض والدعوة الى الله على بصيرة واعمال القلم فيما يخدم الانسانية ويرقى به وتحقيق العدل والمساواة.

2 – تميّز بربارة كسان، بين لغة الخدمة ولغة الحياة اليومية ولغة الثقافة، وتعتبر أن الإنكليزية تصلح لأن تكون لغة نقل وليس لغة ثقافة لشعوب العالم أجمع. ذلك أن لكل شعب ثقافته التي تعبّر عنها لغة خاصة به. ولقد عبّر عن ذلك الكاتب الإيطالي أمبرتو إيكو عندما قال:»إن لغة أوروبا هي الترجمة»، وآية ذلك أنه لا يمكن المرء في زمن العولمة، أن يتعلّم كل اللغات التي يتكلمّها مواطنو الاتحاد الأوروبي، لذلك يلجأ إلى الترجمة.

3 – المصطفى عمراني، « الـترجمـة بين المثاقـفـة والعـولـمـة، « ديوان العرب في:
http//:www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article٦٨٢١=

4 – ظلت الترجمة من أهون وسائل الانتقال الفكري والمعرفي بين مختلف شعوب العالم وعلى مر العصور. وكان من اهم أسباب تقدم العرب وتطورهم في عصر الإمبراطورية العربية الإسلامية؛ قيامهم بالتعرف إلى حضارات الشعوب التي سبقتهم بوساطة الترجمة والتعريب. فوضعوا المصطلحات العلمية، وتمكنوا من الانتقال من استيعاب العلوم وتوظيفها إلى تطويرها والإبداع فيها. وقد سعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) للحصول على البيانات العلمية الموثقة حول حركة الترجمة في الوطن العربي. ثم تبنت المنظمة في عام 1978م اقتراحاً سورياً لوضع برنامج عربي لترجمة أبرز الكتب الأجنبية في مختلف المعارف والعلوم الحديثة. وأوصت بإعداد قوائم ببليوغرافية بما أنجزت الدول العربية في ترجمة العلوم والمعارف

العالمية. وفي عام 1979م وافقت المنظمة على مشروع اقتراح ليبي بضرورة الاهتمام بالترجمة في الوطن العربي. أنظر: مصطفى العبدالله الكفري،» التواصل بين الشعوب بواسطة الترجمة،» الألوكة الثقافية، في : 0/ culture/ www.alukah.net/ :http/ 62902/ .

5 – مهند حامد،» الترجمة بوابة للتسامح وجسر للتعريف بالآخر،» قنطرة، في :
https: / /ar.qantara.de /content /dwr-ltrjm-fy-hwr-lhdrt-ltrjm-bwb-lltsmh-wjsr-lltryf-blakhr .

6 – فيصل حسين غوادرة، دور الترجمة بين الذات والآخر، في :
https: / /scholar.najah.edu /sites /default /files /conference-paper / summary-research-role-translation-between-self-and-other

7 – نزهة الماموني، « حوار الثقافات ايديولوجيا الصراع بين الترجمة والإستشراق،» الرافد، في: 6_11p/ arrafid/ www.arrafid.ae/ :http-2012.html.

8 – محمد مصطفى القباج، «حوار الثقافات وحقوق الإنسان في زمن العولمة،» المعرفة للجميع (عدد 30/ 2005)، ص 94.

9 – الماموني، مرجع سبق ذكره .

10 – المكان نفسه .

11 – شوقي ضيف، الأدب العربي المعاصر في مصر (مصر : مكتبة الدراسات الأدبية، ط 4)، ص. 23 .

12 – المرجع نفسه، ص ص. 25 – 24 .

13 – الماموني، مرجع سيق ذكره .

14 – خالد ممدوح العزي ،» للترجمة دورا مميزا في التواصل وتعزيز الثقافة بين الشعوب واثراء الحضارة واتبات الهوية، « الحوار المتمدن،ع. 4038، 21 مارس 2013 .

15 – العولمة، على خلاف ما يعتقد بعض المثقفين، هي ثلاث عولمات: سياسية، وهي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة، واقتصادية بدأت مع عملية انفتاح الاقتصادات الوطنية على سوق أصبح كونياً في نهاية القرن العشرين، والثالثة هي عولمة ثقافية نعيشها اليوم في إطار مصطلحات كحوار الحضارات، وحوار الثقافات، والتعدّدية اللغوية. وطرحت العولمة بمجالاتها الثلاثة تحديّات على شعوب العالم المتقدّم والمتخلّف على السواء، والترجمة هي واحدة من بين هذه التحديّات التي تسهّل سبل التواصل بين البشر، وتساعد في نقل المعارف والتقنيات والأفكار، وتقرّب بين عادات مختلف شعوب العالم. أنظر : موريس أبي ناضر، « «الترجمة والعولمة» معربا . لماذا تراجع العرب في حقل الترجمة المعاصرة ؟ ،» الحياة، ع 18539 (6 جانفي 2014)، ص. 18.

16 – محمد حافظ دياب، « الترجمة ورهان العولمة، « أنفاس، في :

-30-12-2010 /49-25-18-29-12-http: / /www.anfasse.org /2010
00-59-15-01-07-2010-3680 /04-59-15

17 - الاعتماد على الذات، القطاع العام، العدالة الاجتماعية، استغلال الموارد الطبيعية، استصلاح الأراضي، السيادة الوطنية .

18 - نهاية الايديولوجيا او التاريخ، آلية السوق، التكيف الهيكلي، الشراكة، حقوق الانسان، صدام الحضارات، حرية الأديان، حق الاقليات، المجتمع المدني، تداول المعلومات، الفرص والتحديات، لا جنوب او شمال بعد الآن، الأجندة المستقبلية، ثقة المستثمرين، بنية اقتصادية صديقة للاستثمار

19 - شريف حتاتة، العولمة والاسلام السياسي (القاهرة : كتاب الاهالي، 2001)، ص. 73 .

20 - بيير بورديو، مسائل في علم الاجتماع، تر. هناء صبحي (أبو ظبي : هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، 2012)، ص ص. 139 - 149.

21 - 65 ٪ من برامج الاذاعة، 70 ٪ من الأفلام، 85٪ من المكالمات الهاتفية الدولية، و82٪ من الوثائق المخزنة في الانترنت، وكتب مترجمة من الانجليزية اكثر من نظيرتها في اللغات الأخرى، أنظر:

M. Holborow. The Politic of English (London : Sage Publications (1999)p61.

22 - مصطفى عبد الغني، الجات والتبعية الثقافية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999)، ص ص. 45 - 46 .

23 - عبد الله عطية، « الترجمة في زمن العولمة،» أنفاس، في :

-05-12-2010 /59-33-01-27-12-http: / /www.anfasse.org
19-03-11-23-08-2014-5559 /21-31-18

التجربة التنموية التركية الواقع والأفاق

Turkish development experience reality and prospects

د. قورين حاج قويدر

د. ترقو محمد

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

ملخص:

لقد حاولنا في هذا البحث تناول حقيقة نجاح التجربة التنموية التركية من خلال التطرق إلى شقين أساسيين، الشق الأول يتناول التنمية البشرية وكيف استطاعت تركيا في وقت وجيز أن تحقق قفزة نوعية في هذا المجال من خلال الاهتمام بالفرد من الناحية الروحية والمادية، أما الشق الثاني والمتعلق بالتنمية الاقتصادية، والذي حاولنا من خلاله إبراز بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تعكس واقع التنمية في تركيا ومن ثم تطرقنا إلى بعض القطاعات الإستراتيجية التي ساهمت في تحقيق التراكم الاقتصادي مع عرض بعض الحقائق والإحصائيات.

Abstract :

In this research,we have tried to deal with the fact ofTurkish development experience success through two basic strands, the first part dealing with human development and how Turkey could shortly achieve a qualitative leap in this field through material and spiritualindividual concern, the second on economic development, which we have tried to highlight some of the macroeconomic indicators, which reflect the realities of development in Turkey and then referred to some of the strategic sectors that have contributed to the achievement of economic cumulation with some facts and statistics.

مقدمة:

شكل الوضع الاقتصادي البائس والانهيار التجاري والمالي لتركيا في نهاية القران الماضي التحدي الرئيسي لحزب العدالة والتنمية عند تسلمه لمقاليد السلطة، حيث استطاع الحزب النهوض بالاقتصاد التركي بما يشبه المعجزة، بعد عقود طويلة من فضائح الفساد والرشاوى والبؤس المالي الذي عاش فيه الأتراك.

ولقد مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع سنوات الواقعة في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة 2001 والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008. أما

الآن فيعتبر الاقتصاد التركي واحداً من أقوى 16 اقتصادا في العالم، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في تركيا إلى حوالي تريليون دولار سنويا.

ولا تقتصر مفاعيل النجاح الاقتصادي في تركيا وتأثيراته على الداخل التركي فقط بل تتعداه إلى الإطار الإقليمي والدولي وهو الذي قد يسمح لها في الأجل القريب بلعب أدوار إقليمية كبيرة، يكون الاقتصاد العامل الأول وراء تحريكها.

ويعود هذا النهوض إلى الإصلاحات التي بدأت بها تركيا منذ سنة 1999 والتي قادت الاقتصاد في اتجاه اقتصاد السوق برعاية من صندوق النقد الدولي، والتي ترافقت بشكل متوازي مع وجود مشاكل اقتصادية أدت إلى إضعاف الاقتصاد التركي، وبالرغم من وجود بعض الإشارات التي دلت على أن الأمور تسير على ما يرام في مطلع سنة 2000، إلا أن هذه السلسلة من الإصلاحات قد انتهت بأزمة عميقة سنة 2001، وكان من مظاهرها: انخفاض معدل النمو ، وزيادة معدلات التضخم ، وارتفاع العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها، وارتفاع سعر الفائدة، وعدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه التغيرات وتردي أوضاعها، وبعد مجيء حزب العدالة والتنمية تم تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولي، ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت عوضا عن نظام الصرف المرن، وتم التزود باحتياطي خارجي بلغ ما يقارب 25 مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرنامج، ومن هنا بدأت موجه كبيرة من الإصلاح تجتاح القطاعات المالية والإدارية.

وفي هذه البحث سنحاول تسليط الضوء على التجربة التركية في مجال التنمية ومقومات نجاحها، لذا ومن أجل الإلمام بجوانب هذا البحث عمدنا إلى تقسيمه كمال يلي:

- **مقدمة**
- **المحور الثاني**: واقع التنمية البشرية في تركيا
- **المحور الثالث**: حقيقة التنمية الاقتصادية في تركيا.
- **خاتمة و نتائج البحث**

المحور الأول: واقع التنمية البشرية في تركيا

مؤشر التنمية البشرية هو مقياس مقارن لمتوسط العمر المتوقع ، ومحو الأمية والتعليم ومستويات المعيشة بالنسبة للبلدان في جميع أنحاء العالم. بل هو وسيلة لقياس مستوى الرفاهية، والرعاية الاجتماعية وخاصة الأطفال. يستخدم المؤشر للتمييز بين ما إذا كان البلد بلد متقدم، أو نامي أو من البلدان الأقل نموًا، وكذلك لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة. وقد تم تطوير هذا المؤشر في عام 1990 من قبل الخبير الاقتصادي

الباكستاني محبوب الحق والاقتصادي الهندي أمارتيا سن.

الجدول رقم 01: تطور مؤشر التنمية البشرية في تركيا (2008-2014)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	0.71	0.72	0.74	0.75	0.76	0.76	0.76
التغير	0.51٪	0.91٪	3.14٪	1.89٪	0.49٪	0.33٪	0.33٪

http://ar.knoema.com/HDR2015/human-development-report-1980-2014

الشكل رقم 01: تطور مؤشر التنمية البشرية في تركيا (2008-2014)

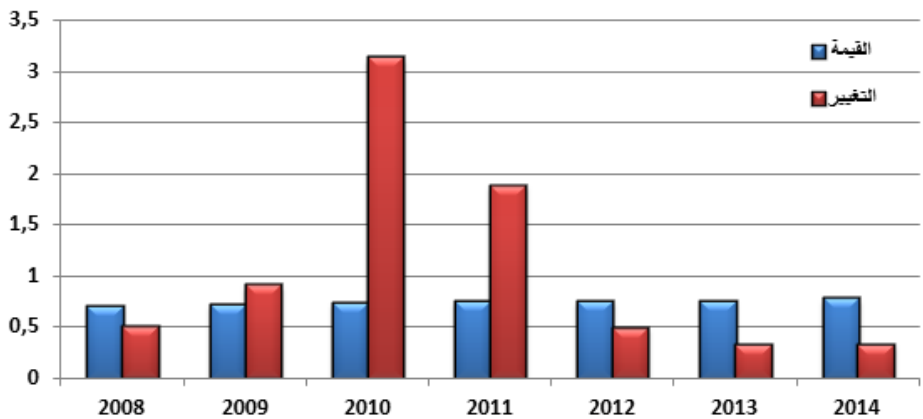

سجّل مؤشر التنمية البشرية لتركيا تقدماً بحوالي ٪50: من 0.5 عام 1980 إلى 0.76 عام 2014. لكن مع هذا التقدم المدهش، تحتل تركيا، التي تنتمي إلى مجموعة العشرين، المرتبة 90 على مؤشر التنمية البشرية. متوسط العمر المتوقع 74.2 عاماً. ويحصل البالغون على معدل 6.5 سنة من التعليم. والدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد هو 13.710 دولار[1].

أولاً- الرعاية الصحية في تركيا

أصبحت سوق الأدوية التركية هي سادس أكبر سوق في أوروبا، كما أنها في المرتبة رقم 16 على مستوى العالم من حيث المبيعات في عام 2012. وقد وصلت مبيعات الأدوية إلى معدل مذهل بلغ 12.5 بليون دورلار أمريكي، وهي ما يعني معدل نمو سنوي مركب (CAGR) بمقدار ٪10 بين عامي 2003 و2012.[2]

وقد قام المستثمرون المحليون والدوليون بزيادة استثماراتهم الجديدة في قطاع الصناعات الدوائية للاستفادة من جاذبية السوق التركية، حيث نما قطاع الرعاية الصحية وقطاع الصناعات الدوائية بنسبة ٪5.8 و ٪8.9 على التوالي من عام 2012 إلى عام 2013، في حين كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) هو ٪3.5 لنفس الفترة.

و شهد نظام الرعاية الصحية التركي أكبر تحول في تاريخه. وقد ساهمت نجاحات الإصلاح الصحي، أي برنامج الإصلاح الصحي (HTP)، في تحسين نظام الرعاية الصحية بشكل ملحوظ، وتعزيز الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية.

كما تم وضع برنامج للتأمين الصحي الشامل (UHI) لتوفير الرعاية الصحية لكل فرد. ونتيجة لذلك، أصبحت مؤسسة الضمان الاجتماعي (SGK) المشتري رقم واحد على الجانب الشرائي لخدمات الرعاية الصحية.

و تشهد تركيا توسعًا اقتصاديًا مستمرًا وارتفاعًا في مستويات الدخل، والذي بدوره سوف يؤدي إلى المزيد من الطلب على الخدمات والمنتجات الصحية. وتنعكس هذه الزيادات في توقعات الإنفاق على الرعاية الصحية. ووفقًا لتوقعات وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، فمن المتوقع أن يشهد قطاع الرعاية الصحية في تركيا ازدهارًا كبيرًا بمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) مقداره ٪5.6 بين عامي 2013 و 2017، في حين أن معظم البلدان المتقدمة سوف تشهد معدلات نمو أقل نسبيًا. ومن المتوقع أيضًا أن تتخطى تركيا المتوسط العالمي المتوقع بهذا المعدل للنمو.

ويغطي نظام الضمان الاجتماعي الآن ما يقرب من ٪99 من مجموع السكان والذي يبلغ حولي 78 مليون نسمة، حيث شهد هذا العدد زيادة بنسبة ٪29 منذ عام 2002.

ومن المتوقع أن تستمر الاستثمارات في قطاع الرعاية الصحية، وذلك لأن الحكومة تسعى إلى زيادة عدد الأَسِرَّة في المستشفيات لكل 10.000 شخص والوصول به إلى 32 سريرًا في عام 2023، بزيادة عن العدد الحالي وهو 26.5 . وقد بدأت الحكومة التركية أيضًا في برنامج الرعاية الصحية الطموح (PPP).

وتخطط وزارة الصحة لفتح «مناطق حرة» للصحة، والتي سوف تشمل المستشفيات، ومراكز التأهيل، ومرافق السياحة الحرارية، ومراكز التمريض، والمدن التكنولوجية الصحية ومراكز البحث والتطوير. وسوف يتم إنشاء هذه «المناطق الحرة» للصحة في المدن الكبرى التي تتوافر فيها إمكانيات الانتقال بسهولة نسبية.

ويهدف المسؤولون إلى اعتماد وتطوير أنظمة صحية إلكترونية توفر فرصًا استثمارية كبيرة لشركات البنية الأساسية للعلاج التقليدي المكثف (ICT).

وهناك خطط لزيادة عائدات السياحة العلاجية إلى 20 بليون دولار أمريكي بحلول عام 2023. ونتيجة لذلك، فمن المستهدف زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية للفرد الواحد إلى ثلاثة أضعاف تقريبًا بحلول عام 2023، ليصل إلى 2٬000 دولار أمريكي.

ثانياً- الدخل الفردي في تركيا

وضع النمو المطرد الذي تحقق على مدى العقود الماضية تركيا على أعتاب التحول إلى بلد مرتفع الدخل، وتقاسمت كافة شرائح الدخل في المجتمع على نطاق واسع ثمار هذا الرخاء، وزاد حجم الطبقة المتوسطة بمقدار الضعف.

ولقد عمل الاقتصاد التركي المتنامي بسرعة على رفع دخل الفرد إلى مستويات يتم تسجيلها في دول ذات ثقل مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. وبحسب وحدة المعلومات الاقتصادية، أصبحت تركيا سادس أكبر بلد في العالم يبلغ دخل الفرد فيه أكثر من 10.500 دولار أمريكي[3].

وقد شهد متوسط دخل الفرد في تركيا، المحسوب بطريقة تعادل القوة الشرائية زيادة بنسبة ٪102.8، في السنوات العشر الممتدة من 2001 إلى 2011[4].

ووفقاً للإحصاءات التي نُشرت في البرنامج الاقتصادي التركي لعام 2014، وصل متوسط دخل الفرد في تركيا عام 2012 إلى 17 ألفاً و468 دولاراً، ووفي 2013 إلى 18 ألفاً و92 دولاراً، في حين وصل عام 2014، 18 ألفاً و834 دولارا[5].

وبهذا يكون متوسط دخل الفرد في تركيا قد شهد ارتفاعاً بحوالي ٪118.6 في السنوات بين 2001 و2014. والجدول التالي يبين لنا تطور الدخل الفردي في تركيا خلال الفترة 2008 إلى 2014.

الجدول رقم 02: الدخل الفردي في تركيا (2008-2014)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدخل الفردي $	9.340	8.561	10.008	10.428	10.459	10.822	10.404

المصدر: معهد الإحصاء التركي (TurkStat)

الشكل رقم 02: الدخل الفردي في تركيا (2008-2014)

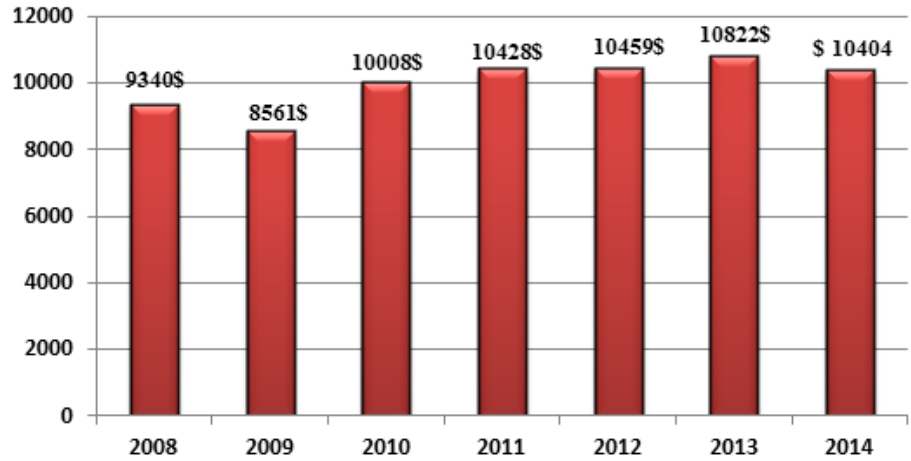

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الدخل الفردي التركي حقق قفزة نوعية خلال الثمن سنوات الأخيرة حيث فاق 10.500 دولار أمريكي، رغم بعض التقلبات البسيطة في سنة 2009 و2014 وهذا بسبب الأزمات المالية التي عصفت بالعالم خاصة في 2008 والتي تسببت في انخفاض الدخل الفردي، حيث وصل في سنة 2009 إلى 8.561 دولار أمريكي في حين كان في 2008 دخل الفرد 9.340 دولار أمريكي.

إن ارتفاع الدخل الفردي يعتبر من أهم مقومات التنمية البشرية في تركيا، لأنه ينعكس بشكل إيجابي على نوعية التعليم، الصحة، الاستقرار الاجتماعي للمجتمع التركي... وهذا بالطبع يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تجعل من تركيا في مصف الدول الكبرى في العالم.

ثالثاً- التربية والتعليم في تركيا

لقد كانت السياسة التعليمية التي طبقتها تركيا في العشر سنوات الأخيرة من تاريخ تركيا عاملا أساسيا في النجاح والتقدم الذي تمتع به الشعب التركي وكان عاملا قويا في بناء مجتمع متعلم مثقف يحمل مشروع دولته بوعي. فقلد أعطت الحكومة أولوية في تخصيص الموارد البشرية العامة للاستثمار في مجال التعليم، لأن أي ضعف يقع في مجال التعليم لا يمكن التغلب عليه بأي تقدم يتم تحقيقه في مجلات أخرى، وبالمقابل كلما حدث تطور ملموس في مجال التعليم والارتقاء به، فإن ذلك ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع وتتحقق الجودة الشاملة في كل المجالات[6].

1 – التعليم الابتدائي

. لقد أقرَّت الحكومة التركية مشروع إصلاحات في قطاع التعليم الهدف منها هو تربية «جيل متديِّن». هذا النظام الذي يعبر عنه بـ "4+4+4" وهذه ليست مجرَّد معادلة رياضية بسيطة، بل هو اسم مشروع إصلاحات تم اعتماده قبل فترة قصيرة في قطاع التعليم التركي. وفي المقابل يهدف هذا الإصلاح إلى تمديد مدة التعليم الإلزامي إلى 12 عامًا يتم تقسيمها إلى أربعة أعوام للمدرسة الابتدائية وأربعة أعوام للمدرسة المتوسطة وأربعة أعوام للمدرسة الثانوية ومن الممكن دراسة الثلث الأخير في مدرسة ثانوية أو مدرسة مهنية أو من خلال التعلم عن بعد[7]. وهناك تغيير آخر يتعلَّق بالمناهج الدراسية ويشمل موادًا يمكن اختيارها بعد الصف الخامس من بينها "مادة القرآن" و"السيرة النبوية".

وتشير الإحصائيات إلى أن حوالي 25٪ من سكان تركيا هم في سن التعليم الإجباري، الذي ارتفع من سن الخامسة لحد سن الثامنة عشرة في عام 1997. بعد ذلك يدخل الطلاب مرحلة ثانوية تتكون من أربع سنوات. أصبح بإمكان طلاب المدارس ابتداء من العام الدراسي 2004/ 2005 اختيار لغة أجنبية ثانية[8].

2 – التعليم العالي:

أصبحت كافة المدن التركية تضم جامعات ومعاهد وكليات بفضل ارتفاع عدد الجامعات من 76 جامعة قبل 10 سنوات إلى 146 جامعة. وقد بلغ عدد الطلاب الجامعيين 3 مليون 107 ألف طالب سنة 2010 بينما كان 2 مليون 949 فيما مضى، وقد تم تخصيص مبلغ 11.5 مليار ليرة للجامعات لسنة 2011. يبلغ تعداد طاقم التدريس الجامعي حوالي 77.1. يتم مراقبة وإدارة التعليم العالي من قبل مجلس التعليم العالي (YÖK)، الذي تم إنشاءه عام 1981 [9].

ويجب على الطالب الراغب في تكملة تعليمه الجامعي في تركيا في أحد الجامعات الحكومية تأدية امتحان قبول للجامعات ونجاحه فيه، إلى جانب درجته في امتحان الشهادة الثانوية، ذلك يحدد الجامعة والتخصص التي سيدرسه. هناك حوالي 16 ألف طالب أجنبي يدرسوا في تركيا، معظمهم يأتي من دول آسيا الوسطى، المتأثرة بالثقافة التركية.

وتم اختيار ستة جامعات تركية ضمن قائمة الجامعات الـ 500 الجيدة التي تقوم «اونيفرسيتي رانجنك باي اكاديميك بيرفورمانس» التي تم تشكيلها ضمن معهد اينفورماتك في جامعة الشرق الأوسط كل سنة، جامعة الشرق الأوسط التقنية 375، جامعة ايجة 467، جامعة حجة تبة 489، جامعة غازي 493، جامعة انقرة 496، جامعة إسطنبول 497.[10]

وتتميز الجامعات التركية (خصوصا العلمية منها) ببرامج التبادل العلمي مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حيث يتم تبادل أعضاء هيئات التدريس والطلاب بين الطرفين. ونتيجة لهذه البرامج أقر المجلس الأكاديمي الأمريكي للعلوم والتقنية بمضاهاة الجامعات التركية العلمية والتقنية للجامعات العلمية الأمريكية على صعيد البرامج الأكاديمية والمخرجات. وقد تم استحداث برنامج الإبتعاث المتبادل، حيث ترسل الجامعات التركية عددا من طلابها لاستكمال دراستهم في الجامعات الأوروبية وتقوم الجامعات الأوروبية في المقابل بإبتعاث عدد من طلابها للجامعات التركية مميزات التعليم في تركيا.

وتستقبل تركيا أكثر من 130 ألف طالب سنويا للدراسة في جامعاتها وكلياتها ومعاهدها، وهذا الرقم لا يشمل من يأتون لتعلم اللغة الإنجليزية أو الفرنسية كلغة ثانية. وتولي تركيا أهمية كبيرة لجذب الطلاب الأجانب لإثراء مؤسساتها العلمية بالتعددية الثقافية وتبادل الخبرات[11].

وتخضع المدارس والمؤسسات العلمية التركية بشتى اختلافاتها لضوابط تضعها كل مقاطعة على حدة، كما تتحمل كل مقاطعة مسؤولية الرعاية الصحية والخدمات الطبية للطلبة الأجانب.

رابعاً- الفقر في تركيا

على الرغم من الانخفاض الشديد في معدلات الفقر في كافة أنحاء تركيا، إلا أن منطقة البحر الأبيض مازالت المنطقة الأكثر انخفاضاً في معدل الفقر بين المناطق التركية؛ حيث وصلت أعداد الفقراء في منطقة فيها بالعام الماضي، من مليون و 298 ألف إلى مليون و 73 ألف.

ووفقاً للمعلومات التي نشرتها هيئة الإحصاء التركية حول دخل المواطنين وظروف معيشتهم للعام 2013، فقد ثبت انخفاض معدلات الفقر والثراء بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة في تركيا. حيث بلغ متوسط دخل الأسرة 13.250 ليرة.

وتصل نسبة المواطنين ممن يعيشون تحت خط الفقر في تركيا ٪15؛ ومن ضمن أكثر المناطق انخفاضاً في معدل الفقر في تركيا هي منطقة "البحر الأبيض"، تليها العديد من المناطق التركية.[12]

المحور الثانية: حقيقة التنمية الاقتصادية في تركيا

النظام الاقتصادي والسياسة الاقتصادية المحكمة يمثلان الركائز الأساسية لبرنامج تركيا الاقتصادي، وقد أسهما بصورة جوهرية في خفض معدلات التضخم، إلى جانب قوة الأداء التنموي. وفضلاً عن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، طبقت تركيا جدول

أعمال شاملاً وبعيد المدى للإصلاحات الهيكلية. وقد حققت تركيا نجاحًا ملحوظًا مقارنة بتجارب الدول الأخرى، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى سرعتها في تطبيق التغييرات الهيكلية والمؤسسية. وبالفعل، أحرزت تركيا تقدما هائلا في إعادة هيكلة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني (القطاع الصناعي، القطاع السياحي، القطاع التجاري والمالي، قطاع التكنولوجيا...).

أولاً- مؤشرات الاقتصاد العام في تركيا

أثمرت السياسات الاقتصادية السليمة والإصلاحات الاقتصادية القوية نتائج مبشرة بالنجاح، حيث شهد الاقتصاد نموًا قويًا ومطردًا خلال العقد الماضي. وبفضل المضي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بخطى ثابتة وانتهاج سياسات الاقتصاد الكلي بنجاح، أصبح الاقتصاد التركي من أسرع الأنظمة الاقتصادية نموًا في المنطقة.

حيث أنه بين عامي 2004 و2014[13]:

ارتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٪105 ليصل إلى 800 مليار دولار أمريكي.

1. حقق المتوسط السنوي لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبة ٪4.2.

انخفضت حصة الدين العام من ٪74 من إجمالي الناتج المحلي إلى ٪5.33 من إجمالي الناتج المحلي.

2. انخفض عجز الموازنة من ٪10 من إجمالي الناتج المحلي إلى 0.8 ٪ من إجمالي الناتج المحلي .

تدفق إجمالي للإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014، وصل 12.5 مليار دولار أمريكي.

عدد الشركات الأجنبية بنهاية عام 2014، وصل 41397 شركة.

ارتفع إجمالي الصادرات في تركيا من 152.5 مليار دولار[14] سنة 2012 ليصل لإلى 158 مليار دولار أمريكي سنة 2014 .

الشكل رقم 03: صادرات تركيا (بالمليار دولار)

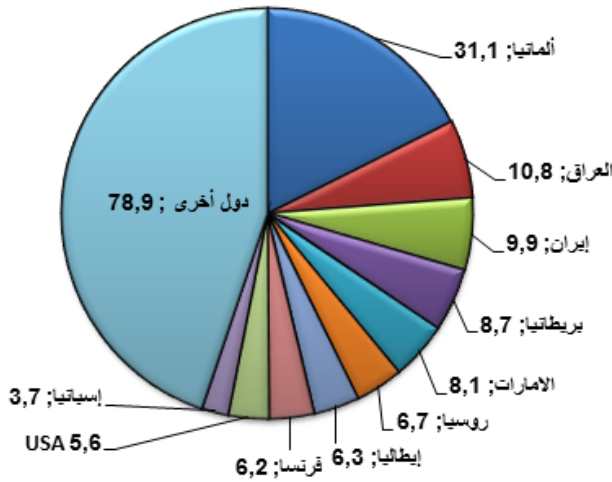

المصدر: معهد الإحصاء التركي (TSI)

وتتمثل أغلب الصادرات في المنسوجات والألبسة، قطع غيار السيارات، الحديد والصلب، المواد الكيماوية، والمواد الصيدلانية والأدوية.

تطور ملحوظ في معدل النمو المركب خلال الفترة (1995-2014) والذي يبينه الشكل التالي[15]:

الجدول رقم 04: معدل النمو السنوي المركب (CAGR) لإجمالي الناتج المحلي (بالنسبة المئوية) والأسعار الثابتة

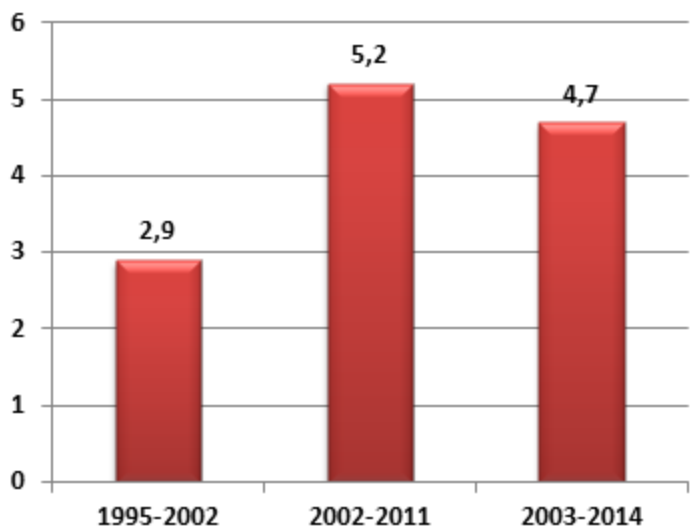

المصدر: معهد الإحصاء التركي (TSI)

8- استطاعت تركيا أن تخفض حصص ديونها، مما جعل اقتصادها أحد أفضل الأنظمة الاقتصادية الأوروبية فيما يتعلق بخفض الدين الحكومي. وتوافقت نسبة حصة الدين الحكومي العام مع معايير ماستريخت للاتحاد الأوروبي - والتي تبلغ 60٪ منذ عام 2004.[16]

الجدول رقم 05: حصة الدين الحكومي العام المحددة من قِبل الاتحاد الأوروبي (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)

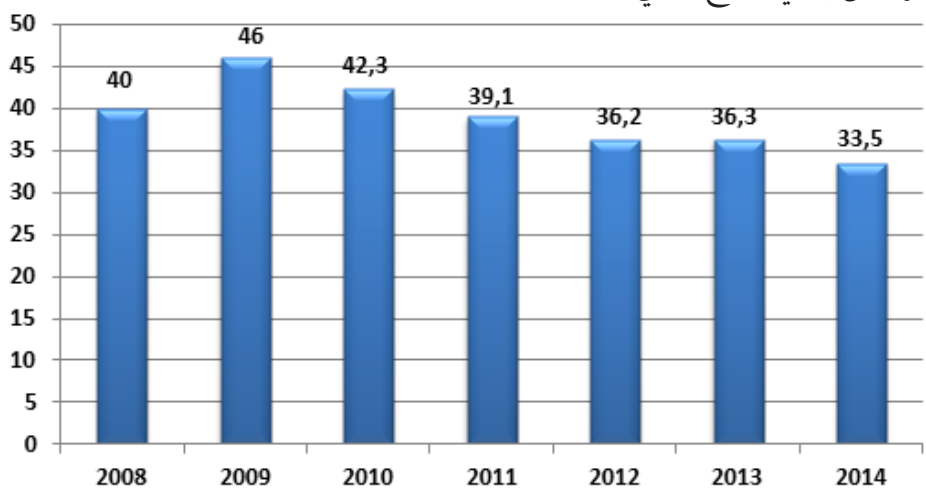

المصدر: الإدارة العامة للشؤون المالية والاقتصادية في المفوضية الأوروبية (ECFIN)-2015

ثانياً- قطاع الاتصالات والمعلومات في تركيا.

أصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) يشكل ضلعًا أساسيًا من أضلاع الاقتصاد، لا سيما الحياة الاجتماعية، حيث يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على عالم الأعمال الذي يشهد تغيرات دائمة. وتدرك تركيا جيدًا حقيقة أن هذا القطاع سيكون له دور مؤثر في المستقبل أكثر بكثير من الدور الذي يلعبه في الوقت الحاضر. وتشكل عمليات البحث عن حلول يوفرها هذا التطور والنمو، تناسب متطلبات اليوم، بالإضافة إلى الجهود المبذولة من أجل تمكين الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم من اقتناء هذه الحلول الحديثة والسريعة على الفور، معًا الأساس الذي تقوم عليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ تتطلب عمليات البحث عن الحلول هذه في الأساس الاستغلال الأمثل لكل من الوقت والموارد المادية. وفي هذا الصدد، عملت تركيا على زيادة اهتمامها بقطاع

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أكبر، وشرعت في إجراء الدراسات الضرورية لكي تتمتع بتواجد ملموس في القطاع في المستقبل. ومن المتوقع أن:

يصل عدد مشتركي الهواتف الجوالة 75 مليون مشترك بحلول عام 2017 في ظل زيادة السكان الذين يغلب عليهم عنصر الشباب واتساع السوق الإلكترونية.

يزيد إنفاق تكنولوجيا المعلومات الموجه إلى الأجهزة والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعومات وخدمات الاتصال في تركيا ليصل إلى 25 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2016.

ينمو الإنفاق على تكنولوجيا المعومات والاتصالات في تركيا بوتيرة أسرع من المتوسط العالمي. فيما يتعلق بالسوق المحلية التركية الضخمة بقدراتها الهائلة في قطاع تكنولوجيا المعومات والاتصالات، فمن المتوقع أن ينمو القطاع بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٪7.4 خلال المدة من 2012 إلى 2017.

* أكثر من نصف القطاع العائلي في تركيا يمتلك حاسبات آلية مجهزة للاتصال بالإنترنت، وهذا الرقم مرشح للزيادة إلى ٪65.6 خلال السنوات الخمسة المقبلة.

تقترب نسبة مستخدمي الإنترنت في تركيا من ٪42 ، ومن المتوقع أن ترتفع إلى أكثر من ٪47 في عام 2017.

ووضع رؤية تركيا الطموحة لعام 2023، الذي يواكب الاحتفال بالذكرى السنوية المئوية لتأسيس جمهوريتها، أهدافًا عظيمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تركيا. وتتضمن هذه الأهداف[71]:

الوصول بعدد المشتركين في خدمات الإنترنت السريع إلى 30 مليون مشترك.

توفير اتصال بالإنترنت لـ14 مليون منزل بسرعة 1000 ميجابت/ ثانية.

* زيادة حصة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي من ٪2.9 إلى ٪8.

الوصول إلى قائمة أكبر 10 دول في التحوُّل الإلكتروني.

الوصول بنسبة من يجيدون الحاسب الآلي إلى ٪80 من عدد السكان.

* زيادة عدد الشركات إلى 5500، والموظفين إلى 65000، وحجم الصادرات إلى 10 مليارات دولار أمريكي في مناطق التطوير التكنولوجي.
* زيادة حجم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى 160 مليار دولار وتحقيق معدل نمو للسوق يقارب ٪15 سنويًا.
* زيادة نسبة مصاريف البحوث والتطوير إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٪3 من ٪0.85.

ثالثاً- الصناعة الالكترونية في تركيا

تنمو صناعة الإلكترونيات في تركيا نموًا مطردًا على مدى السنين. وفي عام 2012، زاد الإنتاج في القطاع بنسبة ٪4.1 ، ليصل إلى 12.4 بليون دولار أمريكي، في حين زادت الصادرات بنسبة ٪5.2، لتصل إلى 6.8 بليون دولار أمريكي. وفي الوقت نفسه، انخفضت الواردات بنسبة ٪3.7 لتصل إلى 16.1 بليون دولار أمريكي خلال نفس العام.

ويدعم قطاع الإلكترونيات التركي أكثر من 2.000 شركة تصنيع ويعمل فيه أكثر من 30.000 شخص. كما أن قطاع الإلكترونيات التركي يمثل ٪2 من الناتج المحلي الإجمالي، ويقدم إمكانات هائلة للمستثمرين.

وفي سوق الإلكترونيات التركية، شكلت الإلكترونيات الاستهلاكية أكبر حصة في الإنتاج بنسبة ٪34.8 في عام 2012، لتصل إلى 4.4 بليون دولار أمريكي، وتلتها معدات الاتصالات اللاسلكية بنسبة ٪19، والمعدات المهنية الأخرى بنسبة ٪17، وأجهزة الحاسوب بنسبة ٪15، والإلكترونيات الدفاعية بنسبة ٪9، والمكونات بنسبة ٪5.

وباعتبارها ثاني أكبر قطاع ثانوي في الإنتاج، فقد نمت معدات الاتصالات اللاسلكية بنسبة ٪1.7 في عام 2012، لتصل إلى 2.3 بليون دولار أمريكي. ورغم أن معدات الاتصالات اللاسلكية استحوذت على نصيب الأسد في الصادرات الإلكترونية الإجمالية بمبلغ 2.62 بليون دولار أمريكي، فقد وصل معدل نموها إلى ٪5.4، لتأتي بعد معدل نمو صادرات الإلكترونيات الاستهلاكية.

وتعلق تركيا أهمية كبيرة على مراكز البحث والتطوير، إلى جانب مع مجموعات العمل. ويوجد حاليًا 35 مركز بحث وتطوير يعمل في قطاع الإلكترونيات و 16 مجموعة عمل ذات صلة بهذا المجال، وهي تربط بين الصناعة والأوساط الأكاديمية لمشاريع تطوير التكنولوجيا المبتكرة.

جدير بالذكر أن النمو المستمر في صناعة الإلكترونيات يتيح لتركيا جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلاد. وفي عام 2011، حصل قطاع الإلكترونيات في تركيا على 442 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

رابعاً-الصناعات التحولية في تركيا

على الرغم من النكسات التي تعرض لها النمو الصناعي، والتي أدى إليها بصورة كاملة تقريباً الركود الاقتصادي العالمي، فقد شهد الإنتاج الصناعي التحويلي ارتفاعاً سريعاً لعقود من الزمن بفضل طاقتها التصديرية إلى أوروبا الغربية، وخاصة بسبب انخفاض تكاليف النقل، وتحسن البنية التحتية في أوروبا الشرقية[81].

وتعتبر الصناعات التحويلية أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد التركي، فهي تمثل ٪24.2 من الناتج المحلي الإجمالي. حيث تزايد معدل نمو الصناعات التحويلية التركية خلال العقد الماضي، ويتزايد بمعدل سنوي مركب نسبته ٪12 منذ عام 2003. في عام 2012، تجاوزت مستويات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصلت إلى نحو 103 مليار دولار.

بعد الركود الاقتصادي العالمي عام 2009، استردت الصناعات التحويلية عافيتها بسرعة وتجاوزت مستويات ما قبل الأزمة بنمو سنوي مركب ٪8 بين عامي 2009 و2012. خلال الربع الأول من عام 2013، حققت تركيا معدلاً كبيرًا في نمو الناتج الصناعي حيث بلغ ٪4، في حين عانت البلدان الصناعية الأخرى إلى حد كبير[19].

وليس من الغريب أن يظهر دور تركيا في المنطقة باعتبارها مركزًا للتصنيع. وفقًا لمؤشر التنافسية العالمية الصناعية (GMCI) لديلويت، على مدى الخمس السنوات المقبلة سوف تصعد تركيا من المركز رقم 20 في عام 2013 إلى المركز رقم 16 في عام 2018 وهذا وفقًا للقدرة التنافسية الحالية والمستقبلية في التصنيع. وهذا يعني أنه بعد ألمانيا، ستصبح تركيا ثاني أكبر محطة تنافسية للصناعات التحويلية في منطقتها والتي تغطي (أوروبا، الشرق الأوسط وإفريقيا)، فضلاً عن آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز.

وتقع تركيا في مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. يتيح هذا الموقع الفريد للمستثمرين الوصول إلى الأسواق المحيطة والتي بها 1.5 مليار نسمة، وذات ناتج محلي إجمالي 25 تريليون دولار، وأكثر من 8 تريليون دولار أمريكي من التجارة الخارجية، والذي يعادل ما يقرب من نصف إجمالي التجارة العالمية.

وبفضل اتصالاتها وشراكاتها التجارية، قامت العديد من الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء قواعد التصنيع الخاصة بها في تركيا أو قامت بنقل مقارها إلى تركيا، وذلك لأن البلاد تمثل قاعدة قوية للتوسع الاقتصادي على المستوى الإقليمي. على سبيل المثال، أنشأت شركة كوكا كولا بالفعل مقرها الإقليمي في تركيا، والتي تدير منه عملياتها في 94 بلدًا، كما نقلت جنرال إلكتريك للرعاية الصحية مقرها الإقليمي إلى اسطنبول من أجل إدارة عملياتها في 80 بلدًا في أربع مناطق – آسيا الوسطى والشرق الأوسط وروسيا وأفريقيا. كما تدير مايكروسوفت أيضًا عملياتها في 80 دولة من تركيا. تدعم الحكومة التركية بقوة الشركات العالمية لنقل مقارها الإقليمية إلى تركيا.

وقد وضعت تركيا أهدافًا كبيرة لمختلف القطاعات، بدءًا من الآلات والمعدات حتى الالكترونيات، وتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2023. مع بيئة تركيا الاستثمارية المواتية والملائمة للأعمال التجارية، والأيدي العاملة المنتجة الشابة والقوية، ومع التحسين المستمر

للبنية التحتية، سوف تستمر تركيا في أن تكون الملاذ الآمن للمستثمرين الدوليين في المنطقة.

خامساً- صناعة السيارات في تركيا

من خلال الاستفادة من الأسعار المنخفضة والمهارة العالية للقوى العاملة، والسوق المحلية الديناميكية وموقعها الجغرافي المتميز، استطاعت تركيا أن تزيد معدل إنتاج السيارات لديها من 374000 سيارة في عام 2002 إلى أكثر من 1125534 وحدة في عام 2013. خلال نفس الفترة، ارتفع إنتاج السيارات سنويا بنسبة ٪10.53 في المتوسط[20].

وبهذا الأداء، أصبحت تركيا في المرتبة رقم 16 بين أكبر مصنعي السيارات في العالم. كما أصبحت تركيا بالفعل مركزًا للريادة، وخاصةً فيما يتعلق بإنتاج المركبات التجارية. وبحلول نهاية عام 2013، كانت تركيا أكبر منتج للمركبات التجارية الخفيفة في أوروبا.

ويتزايد إقبال شركات صناعة السيارات على اختيار تركيا كقاعدة إنتاج لمبيعات صادراتها؛ حيث إن نحو ٪73 من الإنتاج في تركيا مخصص للأسواق الخارجية. وفي عام 2013، تم تصدير أكثر من 828.000 سيارة من تركيا إلى الأسواق المختلفة.

ولقد تم بناء قوة تركيا في مجال صناعة السيارات على معدل الطلب المحلي المتزايد لديها، وهو ما دفع عجلة الاستثمار في هذه الصناعة عن طريق كبرى شركات تصنيع السيارات العالمية. وبفضل دعم الأداء الاقتصادي القوي للبلاد، فقد شهدت مبيعات السيارات نموًا ملحوظًا في السنوات الماضية. وبين عامي 2003 و 2013، نما سوق السيارات التركية بمعدل ٪11.48 في المتوسط (معدل نمو سنوي مركب).

وفي عام 2013 وصلت مبيعات السيارات إلى 888.571 وحدة. ولقد كانت تركيا خامس أكبر سوق للسيارات مقارنةً مع الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية عام 2013.

سادساً- قطاع المنسوجات في تركيا

يشكل قطاع المنسوجات أحد أهم أعمدة الاقتصاد التركي وخاصة في السنوات الأخيرة. وتعتبر المنسوجات والملابس التي تنتجها المصانع والورشات التركية من الأجود في العالم، ويتهافت المشترون على المنتجات التركية في مختلف بقاع العالم رغم ارتفاع أسعارها نوعا ما ويرونها أحسن بديل عن المنتجات الصينية التي غزت العالم، وقد حصلت تركيا على المرتبة الثالثة[21] (03) عالميًا في تصدير المنسوجات بعد ألمانيا وإيطاليا، وتسعى تركيا في أفاق 2023 أن تكون الأولى عالميا .

وارتفع معدل تسويق المنسوجات والملابس التركية بشكل كبير في السنوات الأخير، بسبب الربيع العربي الذي طال سوريا منذ 2011 إلى يومنا هذا، والتي كانت تعتبر من أهم منافسي تركيا ومن أهم مسوقي المنسوجات والملابس في الدول العربية ودول شمال

إفريقيا خاصة في مجال الملابس النسائية، ملابس الأطفال وحتى الملابس الرجالية وهي حصة سوقية معتبرة استطاعت تركيا بشكل سريع السيطرة عليها رغم المنافسة الشرسة التي يعرفها هذا القطاع مع الشركات الصينية.

والجدول التالي يبين لنا تطور صادرات منتجات النسيج والملابس الجاهزة في تركيا بين 2011-2013.

الجدول رقم 06: صادرات منتجات النسيج والملابس الجاهزة (مليار دولار)

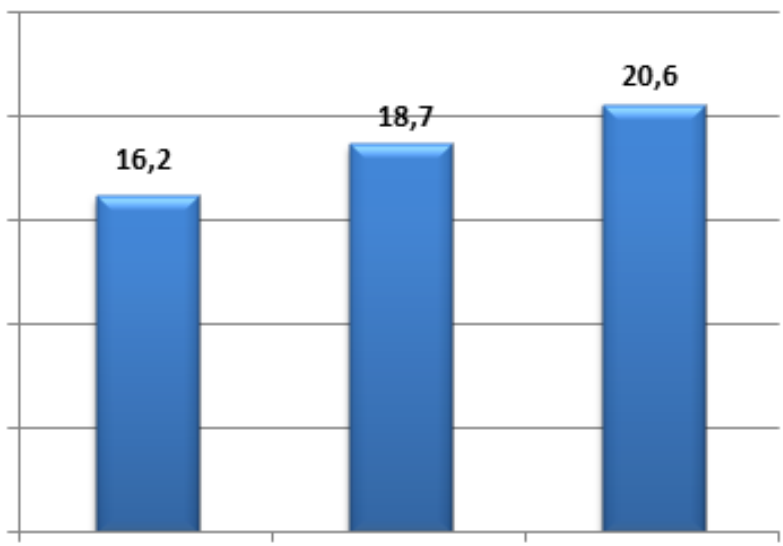

https://chronicle.fanack.com/ar/turkey/economics

سابعاً- قطاع الخدمات المالية

حقق الاقتصاد التركي أداءً مميزاً مع نمو مطرد خلال العقد الماضي. تكاملت إستراتيجية الاقتصاد الكلي الراسخة، مع السياسات المالية الحكيمة، والإصلاحات الهيكلية الرئيسية السارية منذ العام 2002، مع الاقتصاد التركي في السوق العالمي، مع تحويل الدولة إلى الانفتاح لاستقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقتها. بفضل برنامج النمو الطموح الذي شرعت به الحكومة، أصبحت تركيا وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر[22].

بعد العام 2002، شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة تدريجية ووصل إلى مستوى قياسي لها عند 22 مليار دولار في العام 2007. وقد ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4٪ في العام 2014 و 2015، بينما تتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية معدل متوسط نمو سنوي بنسبة 5٪ حتى العام 2017. بعد هذا التحول الاقتصادي

العميق خلال العقد الماضي والأسس الاقتصادية المتينة، أصبحت تركيا تحتل المرتبة 17 في قائمة أكبر الاقتصاديات في العالم، والسادسة في أوروبا[23].

قطاع الخدمات المالية هو أحد المجالات الأكثر شيوعاً للاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا. في العام 2013، وصل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات المصرفية إلى 3.42 مليار دولار، والذي يمثل حوالي ٪26 من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا.

واصل قطاع الخدمات المالية التركي النمو الصحي مع توسيع قاعدة القروض وظروف السيولة المواتية. ارتفع حجم إجمالي الأصول بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة ٪19 بين 2008 والربع الثالث من العام 2012، ليتجاوز حجم الأصول الإجمالية 2.140 مليار ليرة تركية. أصبحت تركيا أيضاً احد الوجهات الرئيسية في العالم لأنشطة الأسهم الخاصة.

بالرغم من الأزمة التي تشهدها منطقة اليورو، استمر أيضاً توسع تركيا في القروض في النمو إلى جانب الاقتصاد. تجاوزت إجمالي القروض 794 مليار ليرة تركية في العام 2012، بينما تجاوزت نسبة القروض إلى الودائع نسبة ٪103 في العام 2012[24].

القطاع المصرفي التركي من بين القطاعات الأفضل في العالم مع حجم أصول في تزايد مستمر، ومع وجود هيكل أسهم قوي لحمايته ضد الصدمات التي قد تنشأ من القروض أو ظروف السوق المضطربة. تحسنت جودة الأصول للمصارف التركية مع نمو حجم الأصول بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٪21 بين الأعوام 2003 وسبتمبر 2013، ليتجاوز 1.630 مليار ليرة تركية حيث وصلت نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪97 في العام 2012.

ثامناً- القطاع السياحي في تركيا

تشكل السياحة أحد أهم أعمدة الاقتصاد التركي وخاصة في العقود الأخيرة. وذكرت وكالة الأنباء التركية في تقرير لها أن عدد السائحين الوافدين إلى تركيا بلغ 28.6 مليون سائح في 2010. مدخلين إلى البلاد دخلا بقيمة 21.9 مليار دولار أمريكي [25].

وازداد عدد السياح الأجانب بشكل كبير في تركيا بين عامي 2001 و2010، من 10.4 مليون إلى 28.6 مليون، الأمر الذي جعل تركيا في المرتبة العاشرة في العالم كوجهة للزوار الأجانب. وبلغت العائدات السياحية 17.5 مليار دولار أمريكي في عام 2005 مما جعل تركيا أيضا واحدة من كبار الوجهات السياحية (المرتبة العاشرة) لأعلى الإيرادات في العالم.

الجدول رقم 03: تطور عدد السياح في تركيا (2001-2010)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد السياح (بالمليون)	16.8	21.2	18.5	23.34	26.33	27.07	28.63	29.37

DNEM-RETM-YERL-TRBNNDE-RZGAR/haber/com.ahbarturkiye.www//:http

الجدول رقم 07: تطور عدد السياح في تركيا (2001-2010)

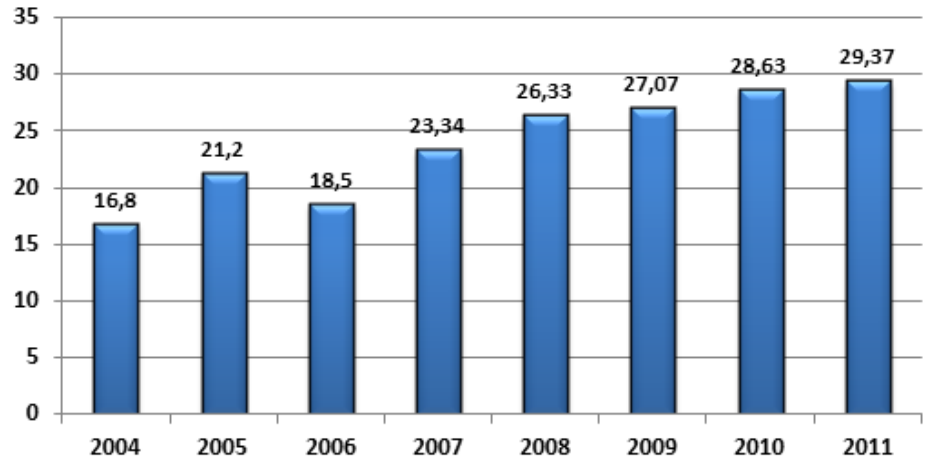

لقد كان نمو وتطور السياحة التركية خلال السنوات العشر الماضية بمثابة معجزة. ففي الوقت الذي ارتفع عدد الأجانب الوافدين لتركيا سنوياً إلى 29.37 مليون عام 2011، يأمل الأتراك بأن يرتفع عدد السياح ليصل 50 مليون سائح سنوياً بحلول عام 2023. ورغم أن الهدف طموح جداً، سيكون مزيد من التخطيط الكبير مطلوباً لإبقاء الإفراط في البناء في حده الأدنى، وإنشاء أبنية جديدة أكثر أماناً واستدامة. وتشكل السياحة حالياً ما يتراوح بين 3 و 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل فيها نحو 1.66 مليون تركي، أو 7٪ من القوى العاملة. وإذا نجح الأتراك في تحقيق أهداف 2023 ، فمن المتوقع أن يصل عدد الوظائف في قطاع السياحة إلى 5 ملايين[26].

و تحتل تركيا حاليًا المركز السادس بين أكثر المقاصد السياحية شهرة في العالم وتجتذب أكثر من 30 مليون سائح سنويًا، ويستمر هذا العدد في الازدياد عامًا بعد عام. وقد نجح النمو القوي والمستمر لصناعة السياحة التركية في أن يبقى بمنأى عن المعوقات التي تفرضها الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية مع الاحتفاظ بقدرات هائلة لم تُستغل بعد

وإمعانًا في المساهمة في النمو الاجتماعي الاقتصادي في البلاد، تعمل وزارة السياحة ومعها أطراف أخرى غير حكومية فاعلة في قطاع السياحة على زيادة أعداد السائحين

الوافدين عن طريق تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص المحتملة المتنوعة التي يذخر بها هذا القطاع المهم. ومن هذا المنطلق، تقوم الحكومة التركية بتبني برامج وانتهاج سياسات من شأنها منح أثمان منخفضة للمرافق وأسعار مُخَفَّضَة للضرائب، والقضاء نهائيًا على أي عوائق بيروقراطية قد تحد من نمو هذا القطاع. إن الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة ومؤسسات هذا القطاع قد سمحت بالفعل بظهور استثماراتٍ في مجالات جديدة مثل إنشاء مركز ضخم للمعارض والمؤتمرات من شأنه تنشيط سياحة المؤتمرات لاسيما في كبرى المدن التركية العالمية ذات العبق التاريخي.

إن القضاء تقريبًا على جميع المعوقات البيروقراطية التي تعترض دخول المرضى الأجانب المستشفيات التركية لتلقي العلاج فيها ساهم في النمو المطرد الذي يشهده قطاع السياحة العلاجية. كما أدى إعادة رسم سياسات الحماية البيئية إلى تعزيز النمو في فرص السياحة البيئية المُكتَشَفَة حديثًا.

وتعتبر تركيا سادس أكثر المقاصد السياحية شهرة في العالم وتشهد أعدادًا متزايدة من الزائرين. زاد عدد السائحين الدوليين الوافدين في المدة من 2007 إلى 2012 بنسبة ٪37 وتجاوز 31.5 مليون زائر[27].

ولقد حقق قطاع السياحة التركي نموًا تجاوز المتوسط العالمي للنمو خلال السنوات القليلة الماضية، وبلغت المساهمة المباشرة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 30 مليار دولار أمريكي في عام 2012. ويستهدف قطاع السياحة الوصول بأعداد السائحين الوافدين إلى 50 مليون والوصول بعائدات السياحة إلى 80 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.

تاسعاً-قطاع الخدمات في تركيا

لتركيا خبرة بارزة في قطاع عريض من خطوط خدمات الأعمال مثل الخدمات الهندسية، والمقاولات، والاختبار والتحليل الفني، ومراكز الاتصال، والتدقيق المالي والمحاسبة، وخدمات القانون والاستشارات، إلى جانب الاستشارات والخدمات المالية.

تشير البيانات العالمية بين يناير 2003 وسبتمبر 2013 لاستثمارات رؤوس الأموال إلى أن خدمات الأعمال لها ثاني أكبر حصة بنسبة ٪16.4، بعد البرمجيات وخدمات نظم المعلومات. عدد المشروعات والتي تشمل التوسعات والاستثمارات المملوكة تزايد بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٪7، ليصل إلى 879 في العام 2013، بينما بلغ أعلى رقم للمشروعات تشهده خدمات الأعمال 1.679 في العام 2012.

وفقاً لوزارة الاقتصاد، فقد عمل قطاع الهندسة وخدمات المقاولات التركي على حوالي 7,000 مشروع في 100 دولار، بإجمالي يزيد عن 242 مليار دولار منذ العام 1972.

سجل قطاع الاختبار والتحليل الفني اتجاهاً صاعداً في حجم أعماله ونما بمُعدل نمو سنوي مركب إيجابي بلغ ٪21 بين عامي 2005 و 2011. من المتوقع أن يستمر قطاع الاختبار والتحليل الفني في النمو ليصل إلى 897 مليون دولار، بالتوازي مع النمو المتوقع في الصناعات ذات الصلة مثل التصنيع والكيماويات.

تطورت مراكز الاتصال في تركيا بشكل ملحوظ في العامين الأخيرين، لتصل إلى قيمة سوقية بلغت 1.4 مليار دولار في العام 2013. لقطاع مراكز الاتصال القدرة على استيعاب قوة عاملة تبلغ 350.000 فرد في العام 2023، مقارنة بـ 70.200 فرد في العام 2013.

سجل قطاع التدقيق المالي والمحاسبة التركي إجمالي حجم أعمال بلغ 3.3 مليار دولار في العام 2012 ونما بمعدل نمو سنوي مركب بلغ ٪15 بين الأعوام 2005 و2012. ومع سن تشريعات جديدة ومع طموح تركيا في وضع معايير متوافقة مع الاتحاد الأوروبي، سيستمر قطاع التدقيق المالي والمحاسبة في النمو.

وفي ذات الوقت، تلعب خدمات الاستشارات القانونية، والاستشارات والخدمات المالية أيضاً دوراً رئيسياً في الاقتصاد التركي. نتج عن اقتصاد تركيا النشط وتحسين بيئة العمل نمواً في خدمات الاستشارات بتركيا. وقد أقامت الشركات العالمية الكبرى في كلا القطاعين الآن مكاتبها في تركيا. وفقاً لجريدة يورومونيتور انترناشيونال، سيصل حجم أعمال خدمات الاستشارات القانونية إلى 3 مليار دولار في العام 2017، بينما ستصل الاستشارات إلى 19 مليار دولار، وذلك في ظل بيئة أعمال النشطة بتركيا.

الخاتمة:

يستفاد من التجربة التركية عدة دروس، أهمها أن نجاح أي تنمية لأي بلد تتوقف على عنصر أساسي تفتقده الكثير من الدول العربية ألا وهو الرغبة السياسية في تحقيق التنمية، فعندما تتوفر هذه الرغبة يمكن الانطلاق في تحقيق أولاً التنمية البشرية باعتبارها اللبنة الأساسية في المجتمع لأن أي ضعف يقع في مجال التنمية البشرية لا يمكن التغلب عليه بأي تقدم يتم تحقيقه في مجلات أخرى، وبالمقابل كلما حدث تطور ملموس في مجال التنمية البشرية، ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع وتتحقق الجودة الشاملة في كل المجالات. وثانياً يمكننا القيام بتنمية اقتصادية حقيقية تحقق الرفاهية للفرد والمجتمع ككل.

نتائج البحث:

1- لقد لعب الحزب الحاكم الحالي الدور الفعال في انطلاق وتحقيق ومواصلة مسيرة التنمية في تركيا، من خلال الرغبة السياسية الحقيقية التي أبداها في قيادة قاطرة تركيا إلى مصف الكبار في العالم.

2- لقد ركزت تركيا في إستراتيجيتها التنموية على الفرد أولا باعتباره صانع التنمية، حيث سخرت إمكانيات كبيرة في مجال بناء مجتمع متعلم ومثقف ومتمكن قادر على حمل راية تركيا والمضي بها قدما، وهذا ما كان ليتم إلا من خلال توفير مجموعة من الأساسيات للفرد التركي على رأسها الرعاية الصحية الجيدة، توفير حياة كريمة للفرد من خلال الرفع من مستوى الدخل الفردي، حيث وصل في عام 2014 إلى 10.404 دولادر أمريكي للفرد ، الاهتمام بالتربية والتعليم وغرس الروح الوطنية والقيم الإسلامية لدى الأفراد منذ الصغر، الاهتمام بالطبقة الفقيرة من خلال تسطير برامج من شأنها خلق نوع من العدالة في المجتمع والقضاء نوعا ما على الطبقية.

3- لقد حققت تركيا تراكما اقتصاديا خلال السنوات الاخيرة جعلها محط إعجاب العالم وتجربة رائدة وهذا يعود إلى حزمة من الإصلاحات المتوازنة التي قامت بها الحكومة خلال القرن الواحد والعشرون والتي تحمل في طياتها الاهتمام بمختلف القطاعات التي من شأنها تحقيق التنمية، مثل قطاع السياحة الذي يتوقع أن يستقطب 50 مليون سائح ويحقق دخل قدره 80 مليار دولار أمريكي، أيضاً قطاع الاتصالات والمعلوماتية الذي من المتوقع أن يكون له نصيب معتبر في الناتج المحلي لتركيا خلال السنوات القادمة، دون أن ننسى القطاعات الأخرى مثل الصناعة، الخدمات، التجارة والمالية ... التي لها دور كبير في تحقيق التراكم الذي وصلت إليه تركيا حاليا .

الهوامش والمراجع

1 Human Development Report, 1980 - 2014

2 وكالة دعم وتشجيع الاستثمار(INVESTMENT SUPPORT AND PROMOTION AGENCY) تركيا، رعاية صحية وأدوية، رابط الكتروني:
http://www.invest.gov.tr/AR-SA/SECTORS/Pages/LifeSciencesAndHealth-care.aspx#PageTop

3 تقرير للبنك الدولي: تركيا تقترب من اللحاق بركب البلدان مرتفعة الدخل، 2014، موقع الكتروني: http://www.albankaldawli.org

4 وكالة أنباء الأناضول، تقرير بعنوان: خل المواطن التركي يرتفع ٪103 في 10 سنوات. 11 نوفمبر 2012.

5 معهد الإحصاء التركي (TSI)

6 محمد راهز جلول، التجربة النهضوية التركية، مركز نماء للبحوث والتطوير، 2013، ص: 100.

7 سونيا غالَر، إصلاحات التعليم في تركيا.....هل هي إصلاحات على الطريقة الإردوغانية؟،2012، رابط الكتروني:
https://ar.qantara.de/comment/3742#comment-3742

8 التعلبم الابتدائي في تركيا، الموسوعة الحرة ويكيبيديا (https: / /ar.wikipedia.org) ، المرجع الكتروني الاصلي:
http://www.buyuyenturkiye.com/ahbarturkiye/haber/KANTNDE-KOLA-YERNE-AYRAN

9 التعلبم العالي في تركيا، الموسوعة الحرة ويكيبيديا (https: / /ar.wikipedia.org) ، المرجع الكتروني الاصلي
http://www.buyuyenturkiye.com/ahbarturkiye/haber/APA-VE-CERRAHPAA-YENDEN-YAPILACAK

10 نفس المرجع السابق ذكره

11 مشعل محمد المرزوقي، سياسة التعليم في تركيا،05/ 05/ 2013، رابط الكتروني:
http://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?f=13&t=37732#p62192

12 مقل تركيا بوست، بعنوان « انخفاض معدلات الفقر والثراء بين المواطنين الأتراك» مقتبس من ، الملتقى الدولي الاول للحضارة العثمانية أيام : 27/ 28/ 29 مارس 2013.

13 الإدارة العامة للشؤون المالية والاقتصادية في المفوضية الأوروبية (ECFIN) ومؤسسة الإحصاءات الرسمية للاتحاد الأوروبي 2015 (Eurostat).

14 معهد الإحصاء التركي (TSI)

15 نفس المرجع السابق.

16 الإدارة العامة للشؤون المالية والاقتصادية في المفوضية الأوروبية (2015-ECFIN)

17 وكالة دعم وتشجيع الاستثمار(IAPA) تركيا ، الاتصالات والمعلومات في تركيا، رابط الكتروني:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/WellnessAndTourism.aspx#PageTop

18 مركز معلومات البلدان ومضة ، تركيا فهم الاقتصاد ، القطاع المالي، لمحة عامة عن العملة والبورصة والقطاع المصرفي في تركيا..

19 وكالة دعم وتشجيع الاستثمار(IAPA) تركيا، الصناعات التحولية في تركيا، رابط الكتروني:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Manufacturing.aspx#PageTop

20 وكالة دعم وتشجيع الاستثمار(IAPA) تركيا، صناعة السيارات في تركيا، رابط الكتروني:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/Automotive.aspx#PageTop

21 الاقتصاد التركي والسيطرة القوية على المنطقة العربية، رابط الكتروني:
http://www.startimes.com/f.aspx?mode=f&fa=40

22 صناعة السيارات في تركيا.. إنتاج عالمي الجودة 25 نوفمبر 2014، رابط الكتروني:
/http://www.turkey-post.net/p-8249

23 وكالة دعم وترقية الاستثمار، الخدمات المالية ، مرجع سابق

24 وكالة دعم وترقية الاستثمار، الخدمات المالية ، نفس المرجع السابق.

25 السياحة في تركيا، الموسوعة الحرة ويكيبيديا (https: / /ar.wikipedia.org) ، المرجع الكتروني الاصلي:
http://www.ahbarturkiye.com/haber/RZGAR-TRBNNDE-YERL-RETM-DNEM

26 مركز معلومات البلدان ومضة ، تركيا فهم الاقتصاد ، القطاع المالي، لمحة عامة عن العملة والبورصة والقطاع المصرفي في تركيا..

27 وكالة دعم وتشجيع الاستثمار(IAPA) تركيا، مقال بعنوان: السياحة في تركيا، رابط الكتروني:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/sectors/Pages/WellnessAndTourism.aspx#PageTop

البعد البيئي في مشاريع التنمية المحلية
(دراسة ميدانية بولاية بسكرة)
environment dimension in local development project

د . سالم نصيرة
جامعة زيان عاشور الجلفة

الملخص :

تتجلى أهمية هذه الدراسة المعنونة ب : واقع الفكر البيئي في مشاريع التنمية المحلية (دراسة ميدانية بولابة بسكرة) في محاولة تعميق الفهم والتحليل لمدى وجود البعد البيئي ضمن استراتيجية التنمية المحلية بولاية بسكرة، من خلال دراسة آراء عينة من الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بالمنطقة، وكذا محاولة الوقوف عن الآثار المترتبة عن إغفال البعد البيئي ضمن هذه الاستراتيجية وعليه فإن هذه الدراسة تندرج ضمن البحوث الوصفية الاميريفية، من خلال جمع أكبر قدر من البيانات الكمية والكيفية عن الظاهرة المدروسة ولتحقيق ذلك اعتماد مجموعة من الإجراءات المنهجية والمتمثلة في المنهج الوصفي التحليلي، مستعينين باستمارة الاستبيان التي طبقت على عينة (قصدية) من الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية «بسكرة

The summery :

This article it calls the" environment dimension in local development project in biskra willaya" , we try make a Deeping analyse about environment dimension in development strategy in biskra .

This study it depend on the sample of people who work in sustainable development , to try know the result about avoid the environment dimension in strategy development, as a result this study is one of descriptive experimental researches , and it needed a method for study them like questionnaire with sample deliberate, it consist of local actors of sustainable development in biskra

أولا: الإطار العام للدراسة

شكل الاهتمام بالبيئة صعودا سريعا على الساحة العالمية وربما يرجع هذا لكونها أصبحت تهدد بقاء الانسان ورفاهيته، إلا أن هذا الادراك الواسع لأهمية البيئة لا يعني أن العلاقة بين الإنسان والبيئة علاقة حديثة العهد فهي علاقة أزلية وأبدية معروفة على مر التاريخ.

فقد كانت هذه العلاقة في البداية تتسم بسيطرة البيئة على الانسان، إلا أنه سرعان ما أصبح هو الطرف القوي في هذه العلاقة وأخضع البيئة له، ووصل الأمر إلى درجة استنزافها، ومن هنا زاد الاهتمام بدراسة هذه القضية بين العلماء والمتخصصين.

فقد ارتبط هذا الاهتمام في البداية بالعلوم الطبيعية كالفيسيولوجيا والبيولوجيا والكيمياء، إلا أن هذا ينبغي أن لا يجعلنا نغفل عن حقيقة هامة، وهي أن الانسان في النظام البيئي يشكل عنصرا أكثر تأثيرا، فهو الذي يقوم بالاستفادة من مواردها، وفي بعض الأحيان يضغط عليها ويستنزفها بل وصل الأمر إلى تلويثها.

ومن هذا المنطلق برزت ضرورة الاهتمام بهذه القضية في علم الاجتماع حيث اهتم الفكر السوسيولوجي بهذه القضية، وبرز ذلك في أعمال الرواد الأوائل أمثال «سبنسر»، «دوركايم» و«ماكس فيبر» و«بارك» وغيرهم من الباحثين ، فكانت معظم أعمال هؤلاء الرواد تتمحور حول توضيح طبيعة العلاقة بين الانسان والبيئة، وكيف أنها علاقة تبادلية وأزلية لا تنتهي إلا بانتهاء الحياة على كوكب الأرض.

ولقد جاء هذا التحول الذي طرأ على اهتمامات علماء الاجتماع بقضية البيئة، نتيجة التدهور البيئي الذي هو مرتبط ارتباطا عضويا ببروز الحضارة الصناعية والثقافية الحديثة، هذه الأخيرة التي فتحت أفاقا وفرصا واسعة أمام الانسانية، هي التي تسببت الآن في تدهور البيئة على الصعيد العالمي والاقليمي والمحلي، وتتحمل مسؤولية تفاقم التلوث وتحوله إلى معضلة تؤرق البشرية في كل أنحاء المعمورة

وتماشيا مع تلك التغيرات البيئية وما افرزته من تكاليف اجتماعية حدث تحول في اهتمام علماء الاجتماع من مجرد الاهتمام بدراسة علاقة الانسان بالبيئة، إلى دراسة التكاليف الاجتماعية المترتبة على تبني سياسة تنموية معينة دون أخرى.

لذلك تم تبني مقاربة جديدة لمعالجة اشكالية البيئة بشكل مندمج مع التنمية، وهذا ما أصبح يعرف بالتنمية المستدامة؛ والذي أدرج في برنامج العمل المعروف بـ «خطة 21» حيث الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو تلبية الاحتياجات الاقتصادية للجيل الحالي، دون إضعاف قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وحماية البيئة في إطار هذا المسعى

والجزائر كغيرها من البلدان تحاول في سعيها الدؤوب أن تفعل وتحقق هذه التنمية المستدامة، التي تمس كامل المناحي الحياتية، بشقيها الاقتصادي وقسمها الاجتماعي

ومناحيها البيئية وكل مجالات العيش، في مسيرة طويلة قصد القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية وتحقيق العدالة بكل معانيها من تشغيل ودخل وصحة وتعليم ومساواة وغيرها ... آخذة في الحسبان مشاكل البيئة التي ما فتئت تهدد التراث الطبيعي من أجل تحقيق هدف الاستغلال الأمثل والرشيد لكل الموارد والمتاحات الطبيعية في بلد حباه الله بكل الخيرات وزينه بكل الثروات.

ومن ثم بدأت الجزائر بالاهتمام بضرورة تقييم البعد البيئي لمشاريع التنمية المحلية، أي وضع التأثيرات البيئية في الاعتبار قبل اتخاذ اي قرار بشأن القيام بهذه الأنشطة.

وينبغي أن نؤكد على أن تقييم أي مشروع تنموي بما في ذلك المشاريع الصناعية، لا ينبغي أن يتم في ضوء اعتبارات اقتصادية فحسب، إذ أن تغطية الآثار الاجتماعية والبيئية لمشروعات التنمية المحلية على قدر من الأهمية؛ وليس هناك أدنى شك في أن عدم أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان كانت السبب في معظم المشكلات البيئية الناتجة عن السياسات التنموية التي تبنتها الجهات المعنية بالتخطيط للتنمية المحلية بولاية بسكرة.

وعلى ضوء ذلك تعد الدراسة من قبل الدراسات التشخيصية التي ترمي إلى محاولة الوقوف عن مدى مراعاة البعد البيئي أثناء القيام بمشاريع التنمية المحلية بولاية بسكرة».

وبهذا تكون وقفتنا البحثية تتمحور بشكل جوهري في التساؤل التالي:

- ما مدى وجود البعد البيئي في استراتيجية التنمية المحلية بولاية «بسكرة»؟

وفي هذا الإطار تم إجراء دراسة ميدانية، لكي يتسنى لنا تشخيص البعد البيئي ضمن المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى تراب ولاية «بسكرة» وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي مستعينين باستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات وقد وزعت الاستمارة على عينة قصدية تكونت من 33 مفردة وزعت على الفاعلين المحللين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة

ثانيا :عرض بيانات الدراسة

جدول رقم «01»: يبين المشاريع التنموية الأكثر انتشارا بولاية بسكرة

الترتيب / الاقتراح	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المرتبة الخامسة		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
مشاريع صناعية	04	12.12	06	18.18	08	24.24	15	45.45	00	00	33	100
مشاريع فلاحية	03	09.09	02	06.06	13	39.39	14	42.42	01	3.03	33	100
مشاريع سكنية	18	54.54	08	24.24	04	12.12	03	09.09	00	00	33	100
مشاريع تجارية	07	21.21	15	45.45	08	24.24	01	03.03	02	06.06	33	100
مشاريع تخزينية	01	03.03	02	06.06	00	00	00	00	30	90.90	33	100
المجموع	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99		

إن الهدف من إدراجنا لهذا السؤال هو الوصول إلى معرفة آراء عينة الدراسة حول المشاريع التنموية الأكثر انتشارا على مستوى تراب ولاية «بسكرة».

وكما يتضح لنا من نتائج الجدول أعلاه (رقم 01) فإن المشاريع السكنية تحتل المرتبة الأولى من بين المشاريع التنموية بالولاية بنسبة ٪54.54، و ذلك لأن حاجة الإنسان إلى مسكن تعد من أهم الحاجات الأساسية التي تلي حاجته إلى الطعام.

فغالبا ما ينظر إلى المسكن باعتباره الإطار الطبيعي لنمو الفرد واستقراره فهو المكان الحقيق الذي يلجأ إليه الإنسان ليحتمي به وليشع فيه معظم حاجاته المادية والعائلية والثقافية والروحية والنفسية... وغيرها من الحاجات الأساسية لبناء حياته.

والواقع أنه اتسعت دائرة معاني السكن ليتحول من مجرد ملجأ يحتمي فيه الإنسان من الوحوش الضارية، ومن الظروف البيئية ليشمل كل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمعنى آخر تطور مفهوم المسكن مع تطور الإنسانية ليعكس المعايير الاجتماعية للشعوب وتقاليدها وأساليب حياتها.

بالإضافة أن يكون متسقا مع بيئة المنطقة، بمعنى آخر يجب أن يتماشى مع مناخ المنطقة، وقد بذلك الدولة الجزائرية جهودا كبيرا في مجال السكن سواء تعلق الأمر بمواد البناء أو بتدعيم المواطنين ماليا من أجل ترميم مساكنهم إلى جانب استفادتهم من قروض بنكية يكون تسديدها بالتقسيط لسنوات عديدة، وذلك بعملها المستمر في تشييد السكنات بأنواعها الاجتماعية والريفية، بالإضافة إلى مساهمة الحكومة بتقديم تسهيلات لرجال الأعمال المهتمين بشؤون العقار من أجل بناء سكنات بصيغتها المختلفة (السكن الاجتماعي التساهمي، والترقوي، السكن الريفي... وغيرها من الصبغ السكنية وذلك من أجل التخفيف من حدة أزمة السكن بالمنطقة

وتأتي في المرتبة الثانية المشاريع التجارية، حيث نجدها تحتل واجهات الشوارع الكبرى، وسط مدينة «بسكرة» وفي وسط الدوائر الكبرى «كأولاد جلال» وطولقة ، سيدي خالد ، سيدي عقبة وغيرهم...، أين تتمركز أكبر كثافة سكانية، وكذلك تتوفر القدرة الاستهلاكية والقوة الشرائية ووسائل النقل وكذلك التمركز الضخم للسيد العاملة والكفاءات الفنية.

ونجد في المرتبة الثالثة المشاريع الفلاحية ، وكما هو معروف فإن «بسكرة» تعد ولاية فلاحية بامتياز، إلا أن التعمير العشوائي غير المنظم والفوضوي الذي أنجز على حساب أحسن الأراضي الفلاحية بهذه الولاية، كما تشير الإحصائيات أنه من الاستقلال 1962 إلى غاية 2002 أهلكت حوالي 160 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية بالجزائر ككل[01]

وبسكرة واحدة من والولايات التي مستها هذه الظاهرة بسبب التعمير غير المنظم والفوضوي الذي أنجز على حساب أفضل الأراضي الفلاحية، كما أنه قري بأكملها هجرت رغم الاستثمار والدعم الكبير الذي وجهته الدولة للجنوب الجزائري.

وما زاد الطين بلة هو إهمال الفلاحين للأراضي الفلاحية مما جعلها في حكم المهجورة كليا وتركها عرضة للخواص والعامة الذين تسببوا في تلويثها بشتى الطرق والوسائل كرمي جميع أنواع الفضلات المنزلية أو المتعلقة بالبناء، أو النفايات الصناعية وغيرها...

وتأتي في المرتبة الرابعة المشاريع الصناعية وهي تتمثل أساسا في الصناعات الغذائية والاستهلاكية وتحول المنتوجات الفلاحية إلى سلع، وكذلك صناعة مواد البناء كصناعة الأجور والإسمنت والمحاجر ...وغيرها.

في الأخير نجد المشاريع التخزينية، حيث تتواجد أغلبها وسط النسيج العمراني، إذ يحول الكثير من المواطنين أجزاء من مساكنهم أو مساكنهم كلها إلى مخازن.

جدول رقم 02: يبين أهمية المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى تراب ولاية بسكرة

الترتيب / الاقتراح	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المرتبة الخامسة		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
توفير فرص العمل	15	45.45	06	18.18	06	18.18	04	12.12	02	06.06	33	100
تحسين الحالة الاقتصادية	07	21.21	07	21.21	05	15.15	13	39.39	01	03.03	33	100
زيادة الاهتمام بالنظافة	00	00	05	15.15	04	12.12	00	00.00	24	72.72	33	100
ارتفاع مستوى المعيشة	04	12.12	03	09.09	14	42.42	11	33.33	01	03.03	33	100
تقديم بعض الخدمات الضرورية	07	21.21	12	36.36	04	12.12	05	15.15	05	15.15	33	100
المجموع	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99		

إن توجيه توطين المشاريع التنموية سواء الخاصة منها أو العامة يتم لتحقيق عدة أهداف منها:

- **الأهداف الاقتصادية**: وذلك إذا كان القصد هو استثمار بعض الموارد والثروات التي تختص بها منطقة معينة، أو كان القصد هو إضافة بعض القدرات الاقتصادية للمنطقة المقصودة أو الاستفادة من بعض المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها تلك المنطقة.
- **الأهداف الاجتماعية** وذلك إذا كان توطين المشاريع التنموية يهدف إلى تحقيق غايات اجتماعية، مثل تحقيق التوازن والاستقرار السكاني والتقليل من درجة الفوارق الاجتماعية والجهوية في الاستفادة من جهود التنمية الوطنية، أو تحقيق بعض التغيرات الاجتماعية في مجالات معينة إلى غير ذلك من الغايات الاجتماعية الكثيرة.
- **الأهداف السياسية**: وقد يتم توطين المشاريع التنموية لتحقيق أهداف سياسية، وذلك إذا كان الأمر يتعلق ببعض المشاريع الصناعية ذات الطبيعة الإستراتيجية، من أجل توطينها

في مواقع آمنة تتمتع بقدر معين من الحماية.

- **الأهداف البيئية**: كما يتم توطين المشاريع التنموية وفق عوامل بيئية بغرض الاستفادة من بعض مزايا المنطقة وإمكانياتها التي تفيد في التقليل من التلوث، خاصة يتعلق ببعض المشاريع الصناعية الملوثة للبيئة.(02)

وإذا قرانا هذا الكلام مع إجابات أفراد عينة الدراسة، نجد أنها ترى أن وجود هذه المشاريع التنموية السابقة الذكر (جداول رقم (1)) أدى بالدرجة الأولى إلى زيادة فرص العمل وذلك بتوفير اكبر عدد ممكن من مناصب الشغل وقد عبرت عن ذلك نسبة ٪45.45من أفراد عينة الدراسة.

تليها في المرتبة الثانية عبارة-تقديم بعض الخدمات الضرورية- بنسبة ٪36.36 وتتمثل أساسا في تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين بولاية بسكرة، وخاصة الاستهلاكية والتجهيزية.

ثم نجد عبارة ارتفاع مستوى المعيشة، في المرتبة الثالثة بنسبة ٪42.42ومن ثم تحسين الحالة الاقتصادية في المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة ٪39.39 في حين تأتي عبارة الاهتمام بالمحيط، في المرتبة الأخيرة بنسبة ٪72.72 ويتضح من خلال هذه النتائج استحواذ العامل الاقتصادي على باقي الأهداف الأخرى للمشاريع التنموية، نظرا لن نتائجه آنية وتتعلق بصاحب المشروع في المقام الأول، هذا الأخير الذي يحكم على نجاح أو فشل مشروعه من خلال أهميته الاقتصادية وقد توافقت هذه النتيجة مع «دراسة إحسان محمد حفظي» حول استراتيجية التنمية في العالم الثالث، دراسة لبعض مشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في -مدينة الإسكندرية- من خلال نتائجها التي تقضي بالأهمية الاقتصادية للمشروعات التنموية في الحكم على نجاح أو فضل المشروع في تحقيق أهدافها التنموية التي حددها مخططو الإستراتيجية التنموية.(03)

جدول رقم 03: يبين الأسس التي تقوم عليها دراسة المشاريع التنموية بالمنطقة

الترتيب / الاقتراح	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
الفوائد المادية المرجوة من المشروع	14	42.42	11	33.33	01	03.03	07	21.21	33	100
مناسبة الموقع لإقامة المشروع	09	27.27	14	42.42	10	30.30	00	00	33	100
أنواع الملوثات التي قد تنشأ من المشروع	02	05.05	05	15.15	10	30.30	16	48.48	33	100
صحة المواطن	08	24.24	03	09.09	12	36.36	10	30.30	33	100
المجموع	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99		

تهدف دراسة المشروع قبل تنفيذه إلى اختيار أمثل لموقع المشروع كما تهدف إلى حماية المحيط بما يحتويه من مساحات طبيعية، ومناظر وحيوانات، وبصفة عامة المحافظة على التوازنات الحيوية، كما تسعى إلى حماية الصحة العامة للسكان والمحافظة على انسجامهم مع محيطاتهم الحضرية والريفية.(04)

إن ما أشرنا في هذه الفقرة لا يتماشى مع رأي أفراد حيث الدراسة إذ كان لهم رأي مخالف فيما يتعلق بالاعتبارات التي درست على أساسها المشاريع التنموية بولاية بسكرة قبل تنفيذها، حيث صنفت هذه الاعتبارات كما يلي:

جاءت عبارة- الفوائد المادية المرجوة من المشروع في المرتبة الأولى بنسبة ٪42.42، يليها مناسبة لإقامة المشروع في المرتبة الثانية وفي المرتبة الثالثة نجد صحة المواطن بنسبة ٪36.36 وفي المرتبة الأخيرة أنواع الملوثات التي قد ينشأ عن المشروع بنسبة ٪48.48 إن هذه النتائج تجرنا إلزاما إلى التفريق بين عهدين متباينين، عهد قديم دام إلى حدود نهاية التسعينات، اتصف بغياب أي اعتبار للمعطيات البيئية في توطين المشاريع التنموية، وعهد جديد بدأ مع صدور قانون رقم 03/ 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث بدأت خلاله البيئة تدخل تدريجيا، لكن بخطى ضئيلة في اختيار موقع المشاريع التنموية.

ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن العامل الأساسي الذي اعتمد في دراسة موقع هذه المشاريع التنموية (القديمة) هو العامل الاقتصادي لأن الهدف الأساسي لهذه المشاريع التنموية، كما سبق وأشرنا في الجدول رقم (02) هو زيادة الإنتاج من أجل تحقيق الربح.

ثم نجد على مستوى الاختيار الثاني (مناسبة الموقع لإقامة المشروع)،وذلك من خلال توفر المادة الخام، سواء كانت مصدرا للطاقة أو مادة خام قابلة للتصنيع، مثل صناعة مشتقات الألبان المنتشرة على مستوى منطقة بسكرة، وكذلك صناعة تعليب الخضر والفواكه وخاصة التمور.

كذلك هناك بعض المواد الخام التي تبلغ تكاليف نقلها أنماط باهظة إذا شحنت إلى أماكن بعيدة ثقلها مثل المواد الخام المستخدمة في صناعة الأجور بمصانع (الإخوة عموري) وبالتالي تقام الصناعة بالقرب من مكان استخراج مادتها الأولية، وكذلك الأمر بالنسبة لمصنع الاسمنت بولاد جلال والمحاجر المنتشرة على مستوى تراب الولاية والملاحظ أم كل هذه المحاجر أقيمت بالقرب من مكان استخراج مادتها الأولية، بغض النظر إلى البيئة المحيطة والأضرار التي تلحقها بها.

كذلك يدخل ضمن مناسبة الموقع لإقامة المشروع التنموي، عامل النقل، وكما أشرنا سلفا يؤثر النقل على توطين المشاريع التنموية، إذ لاحظنا أن أغلب المشاريع التنموية على مستوى ولاية بسكرة، أقيمت في أماكن توفر تكلفة نقل أقل، مثل المحاجر المنتشر على مستوى بلدية لغروس، أو تلك المتواجدة على مستوى طريق شتمة، وكذلك مصنع الكوابل على مستوى طريق الحاجب، ناهيك عن مختلف الصناعات الاستهلاكية والمشاريع التخزينية المنتشرة على مستوى ولاية بسكرة والتي تكون مقامة لمواجهة الشوارع الكبرى، بغرض توفير كل التسهيلات وكل التجهيزات الأساسية التي يحتاجها المشروع بصفة عامة في نشاطه والأمثلة على ذلك كثيرة .

أما العامل البيئي فهو يأتي في المرتبة الأخيرة، وهذا ما يعني أن دراسة المشاريع التنموية (القديمة) كما سبق وأشرنا تمت أساس على عوامل اقتصادية وإستراتيجية، بمعنى آخر لم يكن للاعتبارات البيئية في دراسة هذه المشاريع أي دخل.

التنمية المستدامة، لا يزال البعد البيئي غير واضح المعالم فيها.

جدول رقم 04: يبين ملاءمة موقع الوحدات الصناعية من عدمه وأسباب عدم الملاءمة

البدائل		ت	٪
لا	قربها من المناطق السكنية	02	10.52
	إقامتها على أراضي صالحة للزراعة	16	84.21
	ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للمنتجات	01	05.26
المجموع		19	57.57
نعم		14	42.42
المجموع		33	99.99

بما أن المقصود بالبيئة هو «ذلك الفضاء الواسع الذي تتحرك في نطاقه المنشاة الصناعية وتتفاعل مع عناصره المختلفة؛ الاجتماعية منها والثقافية والاقتصادية والإدارية والسياسية وغيرها، فالمنشأة الصناعية في عملها ونشاطها الداخلي والخارجي تعمل بقدرات محددة، ووفق عقلانية معينة. ولذلك فإن إضافتها إلى بيئة معينة يعني إضافة تلك القدرات لتتفاعل مع القدرات والعقلانيات التي تتوفر عليها تلك البيئة، والسائدة فيها.

ومن هنا تبرز إحدى جوانب الإشكالية السوسيولوجية للتوطين الصناعي، والذي يعني اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وحتى سياسيا، لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وحتى سياسيا لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد، بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات واضحة ومحددة مسبقا.

ومن هنا تبرز إحدى جوانب الإشكالية السوسيولوجية للتوطين الصناعي، والذي يعني اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وحتى سياسيان لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد، بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات واضحة ومحددة مسبقا[05] ولقد أولت الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال أهمية كبيرة لتعدين وتصنيع هذه الخامات، قصد تنمية الثروة الصناعية الوطنية التي تحتوي اليوم على الكثير من الإنجازات الضخمة والأساسية.

ورغم تمركز أغلب الصناعات الضخمة-سابقا- على الحزام الساحلي والمدن الكبرى، لكن بعد الاستقلال عملت الدولة على تدعيم

هذا القطاع الهام وتنويعه ونشره على مختلف ولايات الوطن وولاية «بسكرة» واحدة» من هذه الولايات التي استفادت من العديد من أنواع الصناعات، خاصة الغذائية منها

وصناعة مواد البناء والتي تحتوي على معامل الأجور والاسمنت... وغيرها من الوحدات الصناعية الموزعة على تراب الولاية.

وعند سؤالنا لأفراد عينة الدراسة حول ملاءمة موقع الوحدات الصناعية، من عدمه صرحت نسبة ٪57.57 من أفراد عينة الدراسة سنة بعدم ملاءمة موقع الوحدات الصناعية بولاية «بسكرة».

وأرجعت ذلك إلى عدة أسباب منها:

أولا: إقامتها على أراضي صالحة للزراعة بنسبة ٪84.21.

ثانيا: قربها من المناطق السكنية بنسبة ٪10.52

ثالثا: ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للمنتجات بنسبة ٪05.26 إن القراءة المتأنية لهذه النتائج تستوجب علينا التفريق بين عهدين مختلفين عهد قديم دام إلى حدود أواخر التسعينات أي قبل صدور القانون رقم 03/ 10 القاضي بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فالوحدات الصناعية المقامة قبل هذا العهد كان غرض الدولة الجزائرية منها إقامة صناعات تضمن تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل، وترسيخ أسس قوية، قصد تطوير قطاع صناعي قوي ومتنوع، وفرضت على القطاع العام نوعا من الاستراتيجية فيما يخص التوطين الصناعي تتشابه إلى حد ما استراتيجية القطاع الخاص-حاليا- والتي تعتمد أساسا على الجدوى الاقتصادية وهذا ما أدى إلى تمركز أغلب الوحدات الصناعية بضواحي مدينة «بسكرة» كمصانع الأجور المحاطة بالمدينة، وكذلك مصنع الاسمنت «بولاد جلال» وعشرات المحاجر المنتشرة على تراب الولاية لكي تضمن توفر طرق ووسائل النقل، وتجهيزات عمومية مختلفة.

كما أن الوحدات الصناعية التي أقيمت على مستوى تراب الولاية بعد صدور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 03/ 10 لا يزال البعد البيئي غير واضح المعالم فيها وربما يعود ذلك إلى كون أغلب هذه الوحدات الصناعية تنتمي إلى القطاع الخاص، وكما هو معروف فإن الهدف الأساسي لهذا القطاع هو الربح بغض النظر عن الآثار التي يمكن أن يحدثها على البيئة.

كما أن نقص الكفاءات المختصة بدراسة (الأثر البيئي للمشاريع) بولاية بسكرة- حسب ما توصلنا إليه من خلال الملاحظة المباشرة- للجهات المعنية بمثل هذه الدراسات البيئية جعل هذه الدراسات التي تقام حول مشروع معين تمتاز بالعمومية، وتقتصر على وجهة نظر المتعامل الاقتصادي فقط.

حيث يكون المنطق الراجع هو وضع هذه الوحدات الصناعية بالقرب من المناطق السهلة للتهيئة (بضواحي مدينة بسكرة) والقريبة من مصادر الطاقة وبالقرب من خطوط الاتصال وكل الصلاحيات الخاصة بعمل المشاريع.

جدول رقم 05: يبين الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التخطيط لإنشاء هذه الوحدات الصناعية

الترتيب / الاقتراح	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المرتبة الخامسة		المرتبة السادسة		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪	ت	٪
أن تكون حملة الملوثات الصادرة عنها في الحدود المسموح به دوليا	13	39.39	03	09.09	06	18.18	02	06.06	03	09.09	06	18.18	33	100
بعدها عن المناطق السكنية	10	30.30	14	42.42	05	15.15	02	06.06	02	006.06	00	00.00	33	100
بعدها عن الأراضي الزراعية	05	15.15	09	27.27	09	27.27	06	18.18	03	09.09	01	03.03	33	100
انخفاض تكاليف النقل بالنسبة للمنتجات	00	00.00	01	03.03	05	15.15	15	45.45	08	24.24	04	12.12	33	100
قرب المصنع من خدمات التشغيل	01	03.03	03	09.09	05	15.15	05	15.15	11	33.33	08	24.24	33	100
وجود مساحات شاسعة غير مشغلة	04	12.12	03	09.09	03	09.09	03	09.09	06	18.18	14	42.42	33	100
المجموع	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99	33	99.99		

سبق وأشرنا من خلال نتائج الجدول رقم (03) أن توطين المشاريع التنموية بولاية بسكرة يقوم بالدرجة الأولى على الفوائد المادية للمشروع بالإضافة إلى مناسبة الموقع لإقامة المشروع، من خلال توفر السوق الاستهلاكية، ونقل المواد الأولية، وكذلك اليد العالة.

بمعنى آخر أن المشاريع التنموي بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة-بولاية بسكرة توطنت بناء على العامل الاقتصادي الذي حدده أصحاب هذه المشاريع، وبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (04) نجد أن أغلب أفراد عينة الدراسة بنسبة 57.57 غير راضين بموقع الوحدات الصناعية المقامة على مستوى تراب الولاية.

وعند سؤالنا عن الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند التخطيط لإنشاء الوحدات الصناعية بالولاية- في المشاريع المستقبلية- جاءت إجابتهم مصنفة ما يلي:

جاءت عبارة - يجب أن تكون جملة الملوثات الناتجة عن مجموع المنشآت الصناعية في المنطقة الواحدة في الحدود المسموح بها دوليا- في المرتبة الأولى بنسبة 39.39 ٪؛ ولا يتم ذلك إلا باختيار الموقع الذي تقام عليه المناطق الصناعية إذ يجب أن يكون مناسبا لنشاط المنشأة الصناعية التي ستقام عليه، بحيث يتم مراعاة اتجاه الرياح وانسياب المياه السطحية والجوفية بحيث لا تتجه من المناطق الصناعية للمناطق الأخرى وإنما العكس.

أما العامل الثاني الذي يجب مراعاته عند التخطيط لإنشاء الوحدات الصناعية بالولاية- حسب رأي أفراد عينة الدراسة فهو بعدها عن المناطق السكنية، إذ يتم وضع قواعد تكفل ذلك.

وتأتي في المرتبة الثالثة، عبارة بعدها عن الأراضي الزراعية إذ يجب توطين الوحدات الصناعية بعيدا عن الأراضي المخصصة للنشاط الزراعي والغابات (غابات التمور) بما يضمن عدم توسعها إليها في المستقبل (كما هو ملاحظ اليوم على مستوى تراب الولاية انتشار العديد من الإرشادات الصناعية والوحدات الصناعية ذات الحجم الصغير ضمن المناطق الفلاحية ؛ لأن هذا التوسع في الوقت الذي يحدث فيه تدمير للأراضي الزراعية فإنه يحدث اختلال في النظام البيئي للبيئة المحلية، وطبيعة التكامل في العلاقات المكانية بين عناصر النشاط الاقتصادي، ويعتبر هذا التأثير جزء من عمليات النمو الحضري لمدينة «بسكرة»، ويبرز ذلك في توطن الكثير من الوحدات الصناعية على أطراف المدينة، وعلى حساب أراضي صالحة للزراعة

وباعتبار النقل عامل يؤثر على توطين المنشآت الصناعية على مستويين الأول هو: تكلفه إذ غالبا ما تميل الصناعات إلى التوطن في المواقع التي توفر أقل تكلفة ممكنة للنقل، والمستوى الثاني هو: تسهيلات النقل المتوفرة، فيما يخص الوسائل ومدى كثافة شبكة الطرقات داخل منطقة معينة، وبين هذه المنطقة والمناطق الأخرى، وبقدر ما تكون هذه الشبكة متطورة ووسائل النقل داخل المنطقة وخارجها متوفرة بقدر ما يكون تأثيرها على توطين الصناعة كثيرا.

إلا أن أفراد عينة الدراسة وضعت هذا العامل- انخفاض تكاليف النقل- في المرتبة الرابعة، تليها في المرتبة الخامسة عبارة- قرب المصنع من خدمات التشغيل- كمصادر الطاقة المحركة والطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي ومحطات البنزين...وغيرها، وكذلك المادة الخام سواء كانت مصدرا للطاقة أم مادة قابلة للتصنيع، أما عبارة -وجود مساحات شاسعة غير مستغلة بأنها تأتي في المرتبة الأخيرة. ولعل مقارنة نتائج الجدول رقم (04) مع نتائج الجدول رقم (05) تجعلنا متفائلين نوعا ما، حيث نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة) بولاية بسكرة تسعى إلى بناء إستراتيجية تنموية تعمل على مزيد من الاعتبار للمعطيات البيئية في توطين المناطق الصناعية المستقبلية بالمنطقة.

ثالثا-عرض نتائج الدراسة:

«ما مدى وجود البعد البيئي في المشاريع التنموية بولاية بكسرة؟»

كشفت الدراسة الميدانية عن النتائج التالية:

* تنتشر على مستوى تراب ولاية بسكرة العديد من المشاريع التنموية تأتي في مقدمتها المشاريع السكنية بنسبة ٪54.54 تليها المشاريع التجارية بنسبة ٪45.45 ثم المشاريع الفلاحية بنسبة ٪39.39 إضافة إلى العديد من المشاريع والتي تسعى في مجملها إلى إبراز الجانب الاقتصادي من خلال ما توفره من فرص عمل والخدمات التي تقدمها، علاوة على تحسين مستوى المعيشة للمواطن بالمنطقة.

فمن الناحية الاجتماعية أسهمت المشروعات في إنشاء العديد من الوحدات السكنية والعديد من المؤسسات التعليمية؛ وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة إحسان محمد حفظي بعنوان "إستراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث- دراسة لمشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في المجتمع المصري"، من خلال نتائجها التي تقضي بأهمية الآثار الاقتصادية للمشروعات التنموية في الحكم على نجاح أو فشل المشروعات في تحقيق أهدافها التنموية التي حددها مخططو إستراتيجية التنمية.

توطن المشاريع التنموية بولاية بسكرة اعتمد بالدرجة الأولى على أساس الفوائد المادية للمشروع، بالإضافة إلى مناسبة الموقع لإقامة المشروع، من خلال ما يوفره من سوق استهلاكية وطرق المواصلات، ومادة أولية وغيرها.

* إن المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى تراب ولاية "بسكرة" تنتمي إلى صنفين، مشاريع قديمة تنتمي إلى عهد قديم إلى حدود نهاية التسعينات، أقيمت أساسا بناء على عوامل اقتصادية وإستراتيجية، بمعنى آخر لم يكن للاعتبارات البيئية في إنشائها أي دخل.

ومشاريع حديثة أقيمت بعد ظهور قانون رقم 03/ 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، لا يزال البعد البيئي غير واضح المعالم فيها.

* تتم دراسة المشاريع التنموية المتواجدة على مستوى ولاية بسكرة، عبر عدة جهات رسمية تأتي في مقدمتها مكاتب الدارسات ومدرسة البيئة والبلدية وغيرها.

كما أن كثرة هذه الجهات نتج عنه توزيع في الصلاحيات والمهام بين مختلف هذه الجهات، مما أدى إلى صعوبة التنسيق فيما بينها، الشيء الذي أثر سلبا على صحة ودقة المعلومات والبيانات التي تصل إلى أصحاب القرار.

* كما كشفت الدراسة أن دراسات المردود البيئي للمشاريع يقوم بها -في الغالب- أشخاص غير متخصصين في مجال البيئة وغير مؤهلين، مما يؤثر سلبا على صحة البيانات والمعلومات التي تصل المسؤولين بالمنطقة.

* كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن عدم ملاءمة موقع الوحدات الصناعية المقامة على مستوى تراب الولاية، وقد صرحت بذلك نسبة 57.57٪ من أفراد عينة الدراسة (الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة)، وأرجعت ذلك لعدة أسباب منها:

الاعتماد في توطين المشاريع الصناعية على أساس الجدوى الاقتصادية فقط، بالإضافة إلى كون دراسات المردود البيئي لهذه المشاريع تمتاز بالعمومية، وتقتصر على وجهة نظر المتعامل الاقتصادي.

* يسعى الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة إلى محاولة بناء إستراتيجية تنموية تعمل علة مزيد من الاعتبار للمعطيات البيئية في توطين المشاريع الصناعية بالمنطقة مستقبلا.

حينما أشارت إلى ضرورة وضع إستراتيجية للحفاظ على البيئة من كافة أشكال التلوث والتدمير، ووضع ضوابط لإنشاء المصانع أو تخصيص مناطق صناعية بعيدة عن العمران البشري حتى لا تنشا مجتمعات صناعية كتلك التي تشبه منطقة "شبرا الخيمة".

* يعتبر الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية "بسكرة" (عينة الدراسة) التكامل فيما بين تقييم الآثار البيئية ودراسة الجدوى، ووضع تصاميم المشروعات أمرا ضروريا يجب أن يلتزم به أصحاب المشاريع التنموية قبل تنفيذها ويمكن القول في الأخير، أنه بالرغم من غياب البعد البيئي في المشاريع التنموية السابقة إلا أنه بدأ يدخل ضمن حيز اهتمام الفاعلين المحليين للتنمية المستدامة بولاية بسكرة، لكن بخطى متأنية.

قائمة الهوامش:

03- تقرير تهيئة الإقليم والبيئة لسنة 2003.

02 -محمد محمود بوخلوف، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، ط1/ شركة، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص ص 30-31.

03 -إحسان محمد حفظي، إحسان محمد حفظي محمد صادق: استراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث، دراسة لمشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في المجتمع المصري،جامعة الاسكندرية، مصر ، ص 353.

04- المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، الانسان والبيئة، القاهرة1978، ص 215.

05-محمد محمود بوخلوف، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة ، مرجع سابق، ص25.

قائمة المراجع :

1 - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير تهيئة الإقليم والبيئة لسنة 2003.

2 -محمد محمود بوخلوف،التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، دار الأمة، الجزائر، 2000.

3 -إحسان محمد حفظي محمد صادق، استراتيجية التنمية والبيئة في العالم الثالث، دراسة لمشروعات التنمية وعلاقتها بالبيئة في المجتمع المصري،جامعة الاسكندرية، مصر.

4- المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، الانسان والبيئة، القاهرة ،1978 .

5 -محمد محمود بوخلوف، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة ، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، دار الأمة الجزائر0002.

المحددات الرئيسية للتشغيل ما بين اقتصاديات العرض و المدارس الكلاسيكية
- حالة الجزائر-

د/ حمود سعيدة
جامعة زيان عاشور . الجلفة

الملخص :
إن الحديث عن نمو السكان وعن نمو قوة العمل، يطرح مشكل تشغيل هذه القوى، بحيث أصبح التشغيل أو التوظف الكامل للقوى العاملة المتنامية بعيد المنال، فهو يتوقف على فتح المزيد من مناصب الشغل، إلا أن برامج الانتعاش الاقتصادي و مخططات التنمية و مدى نجاحها هي التي تحدد نسبة التشغيل من مجموع القوى العاملة العاطلة عن العمل .

وهذا ما سنتعرض له في هذا العرض بدءا بمفهوم التشغيل، نظرياته التي تناولته عدة اتجاهات صنفت ما بين الكلاسيكي و الحديث، ثم نتطرق إلى طرح المحددات الرئيسية التي لها تأثير على سياسات التشغيل بالتركيز على الجزائر كحالة .

SUMMERY
WHEN we talk about a grow of people and labor force we should explain how to get a jobs of them as result of that we have a unemployment in youth how ever it have learning or not ' in this article we try to explain how avoid this problem in classical theory and modern theory like marcisime economic and chicago school and display economic and we went talk about labor market in Algeria

أولا:مفهوم التشغيل :

يقصد بعملية التشغيل استخدام القوى العاملة في إحدى القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية أو الإدارية أو التجارية أو الخدماتية فهذه العملية ترتبط بعنصر تخطيط القوى العاملة من خلال تلبية احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية من اليد العاملة المتاحة. كما أنها تربط ارتباطا وثيقا بمفهوم وظاهرة البطالة والتي من أسبابها نمو المتراكم للقوة العمل، ويقابله طلب ضعيف على يد العاملة، فخلق فرص العمل و تحقيق التشغيل الكامل من الأمور التي يجب أن تتكفل بها اقتصاديات الدول وهو أيضا ما حاول علماء الاقتصاد الكلاسيكيين والمعاصرين وضع أطر نظرية من أجل إحداث التوازن بين قوى العرض والطلب والتخفيف من البطالة .

ومن أجل ذلك فإن جل الخطط التنموية تهدف إلى تحقيق الاستخدام الكامل لكل طاقات المجتمع،بجميع فئاته فلذلك فقد عملت الحكومات على تطبيق استراتيجيات تنموية وسياسات تشغيلية لضمان الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد البشرية،ولهذا تعرف سياسة التشغيل على أنها الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص عمل للقوى العاملة المتاحة،وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين وتعكس سياسة التشغيل أيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه .

من خلال هذا التعريف يمكننا أن نحدد الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل والتي تتمثل فيما يلي:

1-**توفير فرص عمل** : تخضع هذه العملية إلى عنصر تخطيط القوى العاملة من أجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة وكيفية توزيعها على القطاعات الاقتصادية وهو ما تطرقنا له في الفصل الخاص بكيفية تخطيط القوى العاملة وطرق تقدير احتياجات مختلف القطاعات والمؤسسات الاقتصادية لقوة العمل من حيث طبيعتها وحجمها .

2-**تكوين و إعداد القوى العاملة** : أن عملية التدريب تمثل كل عملية يتم عن طريقها تنمية أو زيادة كل من المهارة والمعرفة لدى العاملين من أجل تحقيق هدف معين يتمثل في تحقيق تأهيل مهني ومهارة عالية من الدقة في الأداء من حيث الاقتصار في الجهد وفي الوقت وفي الأداء .

كما أن التأهيل المهني يساعد على اكتساب المعارف والمهارات التي يتمتع بها الفرد والتي تسهل عليه دخول سوق العمل [01]وتكمن أهمية التدريب في النقاط التالية:

* النهوض بالإنتاج كما وكيفا.
* تخفيض عدد الحوادث .

* تخفيض الأعباء على المشرفين .
* ازدياد المرونة والاستقرار في المشاريع.
* رفع روح المعنوية لدى العاملين. (02)

أن عملية تدريب القوى العاملة وتكوينها تخضع لعامل الوقت لأنها قد تكون عملية مستمرة وقد تكون عملية مؤقتة وهي تختلف عن عملية التعليم من حيث كون الأولى أي التدريب يتم من خلال العمل في المؤسسات الاقتصادية بينما التعليم فهو يتم عن طريق مؤسسات التعليم وكلا العمليتين تهدف إلى تنمية قدرات الأفراد للوصول إلى مستويات عالية من المهارة والمعرفة .

3-**تنظيم العلاقات العمل** : وتتم من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده المراسيم وتشريعات العمل لكل دولة من أجل تنظيم علاقة أرباب العمل بقوة العمل ضمن إطار قانوني يضمن الحقوق والواجبات لكلا الطرفين .

ثانيا محددات التشغيل :

إن عملية الاستخدام الأمثل للمورد البشري ضمن إطار التشغيل تتحكم فيه عدة عوامل تدخل ضمن إطار الديمغرافي، والإطار الأيدلوجي المنتهج،وكذا الإطار البشري والخاص بعنصر العمالة من حيث طبيعتها وحجمها

1) الإطار الديمغرافي :

*إن العالم اليوم يمر بنوع من الازدواجية السكانية بحيث نجد أن التحول السكاني في الدول المتقدمة ذو نمو طبيعي وذلك في كل من أمريكا وأوربا » بمعدلات حوالي أقل من 20 لكل من الألف من السكان وبمعدل طبيعي أقل من 1 ٪ كما أن درجة الخصوبة في بعض الدول المتقدمة، بمستوى يكاد يكفي فقط للإبقاء على عدد السكان الخالي « (03)

ووصل معدل النمو في الدول النامية إلى 40 لكل ألف من السكان ليكون معدل الزيادة مساويا لـ 3 ٪ في العالم وكون دول العالم الثالث بشكل ثلثي العالم فإن معدل النمو السكاني العالمي يساوي 2 ٪ تقريبا، فالنمو السكاني يستمر في الزيادة ويكون معظمه في دول العالم النامية ليكون نسق سكاني متخلف متميز بـ

* مستوى خصوبة مرتفع مقارنة بالدول المتقدمة .
* هجرة داخلية مكثفة من الريف إلى المدينة .
* توزيع جغرافي غير متوازن .

* تدني الخصائص السكانية الأساسية مثل انخفاض في مستوى الصحة وانتشار البطالة وقلة فرص العمل .

جدول رقم01:يوضح سكان العالم حسب المنطقة وتصنف التنمية عام 1980

	مجموع السكان العدد بالملاين ٪	معدل النمو السنوي 1970-1980	الكثافة السكانية (شخص لكل م مربع)
حسب المنطقة			
إفريقيا	476	2.7	17
أسيا	2345	2.1	95
أندونسيا	169	2.2	16
أوروبا	802	1.6	29
شمال وسط أمريكا	373	2.2	17
جنوب أمريكا	238	0.8	14
حسب تصنف التنمية			
دول نامية	3300	2.2	4.6
منخفضة الدخل	2161	2.1	7.0
متوسطة الدخل	1139	2.5	27
عالية الدخل ومصدرة للنفط	14	5.0	4
دول متقدمة	1068	0.8	20
اقتصاديات السوق	714	0.8	23
اقتصاد لا سوقية	535	0.8	15

المصدر:البنك الدولي 1981

إن الإحصاءات السكانية التي يوضحها الجدول تظهر لنا اختلاف النمو السكاني وفقا لتصنف التنمية لكل منطقة وهو في تناقص تدرجي كلما اتجهنا نحو الدول المتقدمة وعالية الدخل،ونجد الكثافة السكانية المرتفعة يصل أقصاها حسب الجدول إلى 70(سبعين شخص لكل كم مربع) وذلك بالنسبة لدول منخفضة الدخل لسيما في الدول المتقدمة يصل إلى 20(عشرين شخص لكل كلم مربع) وهناك جملة من العوامل أدت إلى تواجد الكثافة السكانية العالية وساهمت في التراجع عن سياسة تحديد الشمل لبعض الدول و الحكومات

* تحريم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية على نصف مليار من أتباعها من استعمال وسائل منع الحمل الصناعية وذلك بالرغم من انخفاض قوة التماسك لتعالم الكاثوليكية.
* ادعاء المراكسيون أن الضغط السكاني قي المجتمع الاشتراكي ليس بمشكلة إذ يمكن تنظيم المجتمع علميا بحيث تتوفر فيه العاملة الكاملة وأن محاولة الدول الرأسمالية تشجيع التخطيط العائلي ما هي إلا محاولة فاشلة من أجل منع الثورة القادمة [04]

كما نجد أن متوسط الدخل للدول عامة والأسر خاصة له دور قي نمط التحول السكاني بحيث نجد أن معدل المواليد يزداد كلما انخفض الدخل وبالمقابل تنخفض معدل الوفيات كلما ازداد الدخل وذلك يرجع إلى ارتفاع مستوى الرعاية الصحية في الدول مرتفعة الدخل وذلك ما يوضحه الجدول التالي :

جـــدول رقم02: إحصاءات السكان حسب الناتج القومي الإجمالي 1980 .

مجموع الدخل	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية
أقل من 200 دولا	43	20	2.3
300-200	43	17	2.6
500-300	47	18	2.9
1000-500	41	12	2.9
2000-1000	35	9	2.6
5000-2000	24	9	1.5
5000 فما فوق	18	10	0.8

المصدر: تقرير التنمية 1982

إن معدل النمو السكاني والذي يسير بوتيرة 2 ٪ سوف يؤدي إلى زيادة مذهلة لعدد السكان والتي تستقرئ النمو السكاني عام 2050 إلى 17 بليون نسمة إن هذه التوقعات توحي بقراءات مخيفة لسبيل الحياة والعيش والمستقبل الإنساني الذي سيتأثر بالزيادة السكانية وتأثيرها على الموارد الطبيعية و المساحة المحدودة، إن هذا الطرح الديمغرافي يطرح إشكالية أخري اقتصادية و اجتماعية في أن واحد وهي إشكالية التشغيل الكامل للقوى العمل المتزايدة وهذه الإشكالية تطرح نوع من التخوف وجدية في الطرح في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة التي تتوفر فيها بعض الخصائص التي تحكم في متغيرات المؤثرة قي نمط العرض والطلب لفرص العمل.

وتتمثل هذه الخصائص في :

* زيادة حجم السكان في البلدان النامية على نظيرها في الدول المتقدمة حوالي بثلاثة أصناف وتدني مستوى المعيشة بها وبالرغم من أن الدول المتقدمة تشهد من حين لأخر نمو سكانيا

إلا أنه لم يقف حائلا دون التحدث وارتفاع مستوى المعيشة.

اختلاف التكوين العمري للسكان بحيث يصل الحد الأدنى العمري للعمل إلى 10 سنوات في الدول النامية فيما يشمل الحد الأدنى العمري لدول المتقدمة إلى 16 سنة [05]

* ارتفاع معدلات التحضير والهجرة الداخلية في البلاد النامية ونمو المناطق الحضرية الناتجة عن الهجرة من الريف تترتب عليها مشاكل اجتماعية إذ أن السكان الحضر في البلاد النامية لا يتوفر على حياة الحضرية مثل توفير وسائل النقل والإسكان و المياه الصالحة للشرب ومجمل الخدمات الاجتماعية .

جدول رقم03: نمو قوة العمل سنويا حسب المناطق 1960-2000 [06]

الأقـاليم	1970-1960	1980-70	1990-80	2000-90
شرق أسيا	2.4	2.6	2.3	2.0
دول منخفضة الدخل	1.7	2.0	2.0	1.9
أمريكا الجنوبية	2.4	2.7	3.0	2.7
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1.9	2.6	2.9	2.2
جنوب صحراء إفريقيا	2.2	2.2	2.5	2.6
أوروبا الجنوبية	0.8	1.3	1.3	1.2
دول نامية	1.8	2.2	2.2	2.1
دول صناعية	1.2	1.2	0.7	0.5

وبالرغم من أن هناك انخفاض ضئيل في نمو قوة العمل إلا أنه تبقى هذه الأرقام مخيفة مقارنة بمحدودية الوظائف .

يعتبر سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أسرع سكان العالم نموا فقد تزايد عدد سكانها منذ عام 1950،ويتوقع أن تتضاعف ورغم ذلك فغن الوظائف لم تزد بنفس السرعة زيادة قوة العمل]...[و قد تفاقم تحدي الزيادة السريعة في سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جراء تنامي مشاركة النساء في قوة العمل فمثلا زيادة ٪6 في الجزائر،٪15الأردن،٪4مصر [07]

2)الإطار الأيدلوجي :

إن معالجة مشكل البطالة و التشغيل يطرح الأطر النظرية التي تحدثت عن معالجة ظاهرة البطالة من منظور اقتصادي واجتماعي،واختلفت هذه الأطر النظرية من حيث نظرتها للعمل وطرق تحقيق التشغيل الكامل وإحداث التوازن في سوق العمل،وتباينت هذه النظريات من حيث كونها كلاسيكية ومن حيث حداثتها ترجع لاقتصاديات العرض والطلب كما أن سياسات التشغيل في لأي دولة لا تخرج عن إطار الاتجاه الرأسمالي أو

الاشتراكي ونستعرض أولا النظريات التشغيلية :

أ-المدرسة الكلاسيكية :

ركز الاتجاه الكلاسيكي على المقاربة بين البعدين الاجتماعي والسياسي فهو اتجاه محافظ يرى أن الرأسمالية هي نظام اجتماعي يتمتع بقدرة على الاستقرار الداخلي وان كل ما يحدث من اضطرابات و اختلالا في التوازن يرجع إلى العوائق التي تحول دون عمل قوانين السوق بحرية والى التدخل الحكومي أيضا .

ترتكز مسألة التشغيل في الاتجاه الكلاسيكي على مبدأ التوافق الموجود بين مصلحة الفرد ومصلحة لجماعة بحيث لا يوجد تعارض بين ذلك أن الفرد حيث ما سعي إلى تحقيق مصلحته الذاتية وتعظيم منفعته الخاصة فانه يحقق مصلحة الجماعة دون علمه وإدراكه. (08)

وانطلاقا من هذا المبدأ أطلق آدام سميث مصطلح «اليد الخفية» التي تحرك شؤون المجتمع وترتب أوضاعه وتعمل على توازنه كما يؤكد على حصر دور الدول في مجال الأمن وتوفير الرعاية الصحية أي القيام بوظائف تقليدية لا تمس بالنشاط الاقتصادي بأي صلة .

وهناك بعض النقاط الرئيسية التي تعبر عن رأي و أفكار الاتجاه الكلاسيكي في مسألة التشغيل :

* فكرة الحرية الاقتصادية والتي اعتبروها الدعامة الأساسية لتطور النشاط الاقتصادي ويتجلى هذا في شعار آدام سميث «دعه يعمل دعه يمر» .
*-يرجع أنصار هذا الاتجاه إلى تحقيق معدلات التشغيل المرتفعة تقليص حجم البطالة يحصل من خلال المرونة في تغيير الأجور بالانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة في سوق الشغل وفسر ذلك من خلال أن البطالة تعمل على تحفيز العمال على -فرص توظيف وبالتالي تخلق جو من المنافسة .
*-إن زيادة الناتج الوطني يمشي جنبا إلى جنب مع زيادة معدل الاستثمار »أي ان الاستثمار هو القوة الدافعة لتكوين راس المال والاستثمار يتطلب ادخار وهذا الأخير يتطلب زيادة الدخل « (09)

كما أن الحديث عن الاستثمار يجرنا إلى التطرق إلى قانون ساي أو كما يدعى قانون المنافذ والذي يتلخص في أن كل ما هو معروض في الأسواق من سلع هو عبارة عن سلع معروضة للمقايضة لامكان فيها للنقود وإذا ما أدخلت النقود فعملية المقايضة ستلغى فيصبح الشراء والبيع عمليتان مستقلتان وهذا يحدث تغييرا بين العرض و الطلب كأن يزيد العرض وينقص الطلب ولهذا يقول سابي »حين يحصل الإنتاج ما يستدعي القيام به هو توزيع الدخول نقدية على عناصر الإنتاج من عمل وراس مال وطبيعة ...وحين

يحصل عناصر إنتاج على هذه الدخول فإنها تنفقها كلها في الحصول على المنتجات التي سبق إنتاجها، بحيث تكون قيمة الطلب على المنتجات مساوية تماما مع نفقة إنتاجها بما فيه ربح المنتجين بحيث نقود الدخول التي وزعت صورة طلب على سلع وهكذا استمر دورة الإنتاج والعرض والطلب بل إنقطاع «[10]

المخطط رقم 02: آليات القضاء على البطالة في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي

النظرية الماركسية :

ارتكزت النظرية الماركسي على ثلاث عناصر أساسية في تحليلها للتطور الاقتصادي والاجتماعي وهي:

* الفلسفة الجدلية.
* المادية التاريخية
* الاقتصاد السياسي

لقد استخدم ماركس هذه العناصر الثلاث في تحليله للنمو و الحراك البشري من خلال تركيزه على نظام الرأسمالي بحيث يرى كارل ماركس » أن التوسع الاقتصادي الرأسمالي عبر الاستثمـــار والتجارة يجلب معه حتما تحويلا للعلاقات الاجتماعية الإنتاجية قبل الرأسماليـة أي العـــلاقات الاجتماعية الإنتاجية قبل الرأسمالية أي العلاقات الطبقية أي إقامة بنية طبقية رأسمالية تقوم بتحطيم التكتلات التقليدية والجامدة ومن جهة أخرى ننشئ نمطا إنتاجيا عصريا وحديثا « [11]

أي أن الرأسمالية تفرز طابعا اجتماعيا لعمليات الإنتاج في امتناع تقسيم العمل وزيادة التخصص وفي المقابل يزداد التركيز الفردي على ملكية وسائل الإنتاج كما أن ماركس يشـــير إلى إنذار بالقضاء على الرأسمالية من خلال الرأي القائل » أن من المحتـم أن يتنـاقص معدل الربح مع استمرار النمو« [12]

أي أن الأرباح التي يحققها العمل والتي تمثل الفائض الذي يستخلص أو تزيـد على الأجور التي تدفع للعمال هذا التناقص في الإرباح يؤدي بالرأسـماليين إلى العمـــل على الضغط على الطبقة البروليتارية أي العمال من اجل تحقيق الأرباح وينتج عن ذلك الثورة التي يقوم بها العمال لإطاحة بالطبقة الرأسمالية يرى ماركس بان البطالة تزداد حدتـها بإعتماد النظام الرأسمالي الآلـــة في العملية الإنتاجية وهذا ما سماه «بالجيش الاحتياطـي للعمال» وفي هذا إشارة إلى أن الإنـــتاج الرأسمالي هو أحد أهم العوامل المؤدية إلى رفع نسب البطالة فالاستخدام الواسع للآلة يؤدي إلى زيادة الرأس مال الثابت الذي ينفق على استخدام الخام والطاقة .

* النظرية الكـنزيـــة :

لقد احتلت مسألة التشغيل مكانة جد هامة وبارزة في تحليلات المدرسة الكنزية تتبناها (جون ماردكينز 1946-1883) وقد تشمل كتابه النظرية العامة في التوظف وسعر الفائدة والنقود يحمل أراءه وأفكاره العلمية والتي وصفها بعض الكتاب والعلماء الاقتصاد بأنها نظرية الكساد والبطالة والتي تدور حول كيـف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من تفـاقم

ظاهرة البطالة وضمان تحقيق التشغيل الكامل وقد اعتمد كينز في تفسيره لمسألة التشغيل على ثلاث تغيرات وهي :

(الادخار –الاستثمار– والطلب على اليد العاملة)، فإذا زاد حجم الادخار وأصبح أعلى من حجم الاستثمار فان الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكل وبالتالي ستتزايد أعداد العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى إحداث مشكلة البطالة .

وفي المقابل فإذا كان حجم الاستثمار كبير الحجم الادخار فان طلب يكون أكبر من العرض وبالتالي ترتفع معدلات التشغيل كما أن كينز ركز في تحليلاته على التحليل الاقتصادي الكلي وذلك حتى تتضح معالم السياسة المالية والنقدية بشكل كلي .

فقد افترض الكلاسيكيون أن العمال ليسوا موضعا لظاهرة الخداع النقدي فهم دائما يقارنون بين أجورهم النقدية وبين مستوى الأسعار ولا تخدعهم الزيادات النقدية في أجورهم إذا قابلتها زيادة كبيرة في الأسعار وذلك يعني انخفاض أجورهم الحقيقية ومن ثم تقل كمية خدمات التي يعرضونها [13]،بينما كينز يرى أن العمال هم يخضعون للخداع النقدي كما أنه يعترف بوجود تنظيمات عمالية وتأثيرها على تحديد الأجور.

ب)النظريات الحديثة :

عجزت المدارس الكلاسيكية عن تحديد سبل المواجهة وتفسير أسباب ارتفاع البطالة وتحديد سبل مواجهتها خصوصا بعد الكساد الذي طبع على اقتصاد البلدان الصناعية بسبب التضخم الذي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة،فلا الكنزية أصبحت قادرة على التفسير ولا باقي السياسات الكلاسيكية قادرة على تجاوز الوضع،فأصبح هناك صراع فكري بين عدة مدارس اقتصادية تعبر عن فكر جديد لواجهة التضخم والكساد في اقتصاد الدول المتقدمة .

– مدرسة شيكاغو :

اعتمد منظرو هذه المدرسة على مفهوم التضخم في تحليلاتهم الاقتصادية واعتبروها ظاهرة نقدية ناتجة عن سوء تسيير النقدي للسلطة،بحيث حدد أصحاب هذه المدرسة الاستقرار النقدي بين 3٪ و5٪ سنويا،وانتظار وتوقع المستوى العام للأسعار على نحو معروف في المستقبل دون حدوث أزمات فجائية لأن الأسعار والأجور إذا استقرت في ضوء التوقعات التضخمية تستمر في الارتفاع ويكون مجموع الطلب الكلي غير كاف للأسعار،وهذا يخلق حالة من البطالة .

* – مدرسة اقتصاديات العرض :

تعتبر أراء هذه المدرسة مناهضة لأراء وأفكار كينز،ويبرز في اعتمادها على تفسير البطالة بإرجاعها إلى نقص قوى عرض وليس نقس الطلب الكلي الفعال وللخروج من أزمة البطالة والركود يجب العمل على تشجيع الحوافز التي تزيد من فرص الاستثمار والادخار والإنتاج وتدعيمها،واعتمدت على عنصر تدعيم الدولة من خلال خفض معدلات الضرائب على الدخل وهذا من أجل تحفيز الناس على الادخار وبالتالي على الاستثمار وهذا يؤدي على زيادة عرض العمل وفرص التوظيف» وهذا ما لجأت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بحيث خفضت من نسب الضرائب على الدخل والثروة إلا أنه لم تكن لهذه السياسة تأثيرا إيجابيا على خفض نسب البطالة إنما حققت عجز في ميزانية الدولة « [14]

3) نوع العمالة:

إن القوى العاملة تمثل العناصر البشرية العاملة من قطاعات الإنتاج كما أنها تمثل جزءا من السكان الذين يعيشون ويعملون بأجر المتعطلين عن العمل.

ولهذا زاد الاهتمام بالقوى العاملة كأسلوب التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي لتوقف عليه النماذج التنموية باعتبار عنصرا من عناصر الإنتاج وذلك فقد ظهرت فكرة الاستثمار في رأس المال البشري ضمن إطار التعليم و التدريب كأفكار واستراتيجيات لا تقل أهمية عن الرأس المال مما أدى إلى التوسيع في عملية التعليم دون تخطيط علمي يدرس بدقة الاحتياجات الفعلية للقوى العاملة و لذلك اعتبرت نوع العمالة من المحددات الرئيسية التي تؤثر على سياسات و برامج التشغيل وذلك من خلال ما يلي

1-تزايد الطلب على العمال الأكثر مهارة وتدريب في جميع التخصصات

2- تغير طبيعة العمل ومستويات المهارة المطلوبة للمهن وهذا فرض أنواعا معينة من عروض العمل لها تأثير مباشر على فرض العمل من حيث نوعيتها أو من حيث كميتها.

3-أدى التطور العلمي و التكنولوجي إلى حدوث تفسير في تركيب المهن والوظائف مما تطلب من التعليم الاهتمام بالتدريب المنظم للحصول على المهارة و الخبرة اللازمة للانتقال بين المهن و الوظائف.[15]

إن طبيعة و نوع المهارات التي توفر عليها قوى العاملة تعمل على تحديد الاتجاه العالم نحو توفير فرص العمل من حيث طبيعتها أو من حيث عددها.

تخضع القوي العاملة أيضا للتخطيط التعليمي السائد بأي دولة استخدام مدخل القوي العاملة يقوي العلاقة بين التعليم و العمالة و العمل المنتج، باعتبار التعليم جزء أصل من عملية التنمية الشاملة و توقف تحقيقها على كفاية النظام التعليمي في تلبية الاحتياجات

من العمالة المؤهلة و المدربة مما يضمن نشر التعليم تحسين نوعيته
و زيادة فاعلية العمل و ضمان أقصى مساهمة للتعليم في عمليات التنمية.[16]

وهذا ما يطلق عليه بمدخل القوى العاملة وستخدم من أجل تقدير احتياجات الاقتصادية للقوة العاملة من حيث طبيعتها وأيضا من حيث حجمها و هذا يتم من خلال مايلى:

1-تركيب السكان وإحصاءاتهم الحيوية .

2-تركيب هيكل القوى العاملة الحالية حجمها توزيعها التغير الذي طرأ عليها .

3-التركيب المهني لقوة العمل و الحالة التعليمة في كل قطاع و مستويات المهنة نظام التعليم و التدريب و كفايته الإنتاجية و مدى ملائمة الخريجين لنوعية المهن .

4- سياسة التوظيف و الأجور و الحوافز.[17]

إن استعمال مدخل القوى العاملة في تحديد الخطط التنموية و خاصة البرامج التشغيلية تساعد في إيجاد نوع من التوازن بين العرض و الطلب كميا أي الوصول إلى حالة التشغيل الكامل وأيضا يساهم في التعرف على طبيعة قوة العمل المتوفرة وما يلائمها من وظائف والعمل على تحسين إمكانياتها و قدراتها المهنية بحث تتلاءم مع التطور التكنولوجي و مع كل تكنولوجيا جديدة تختفي مهن.

وتظهر الحاجة لمهن أخرى ومهارات أخرى، في مجتمع المعلومات تزداد الحاجة إلى العلماء و الباحثين و المطورين ويصل وزن العمالة فيه إلى ٪30 من حجم القوة العاملة، ويتطلب ذلك مستوى رفيعا من التعليم فمثلا المجتمع الزراعي يمثل فيه ٪50 من العمالة فيه هي منخفضة المهارة ويقابلها ٪30عمالة ساهرة صناعية بالنسبة للمجتمعات الصناعية، أما مجتمع المعلومات ٪30 علماء و باحثين و مطورين.[18]

ثالثا:تطور سوق العمل في الجزائر:

إن من بين أهداف التنمية الاجتماعية التي أنتجتها الجزائر بعد الاستقلال وهي إحداث فرص عمل لكل الجزائريين القادرين عليه من أجل القضاء على البطالة خاصة بعد الاستقلال لاستفحال ظاهرة البطالة أولا وكذا ضعف الكفاءة اليد العاملة الجزائرية ثانيا و لذلك فقد كانت السياسة المتبعة للقضاء على هذه الظاهرة تهدف إلى :

أ- توفير فرص العمل لكل السكان القادرين على العمل و السعي لأن تكون فرص العمل الجديدة منتجة قدر الإمكان .

ب-العمل على تغطية حاجات الاقتصاد الوطني من الخبرات و الكفاءات اللازمة لقيام بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية[19]

جدول رقم 07 :**يوضح الاستخدام و البطالة في عام** 1966 [20]

السكان	زراعة	قطاعات أخري	المجموع
عدد السكان	6300	5520	11820
سكان نظريا قادرين على العمل	1300	1180	2480
سكان مستخدمون	870	850	1720
عاطلون عن العمل	430	330	760
نسبة البطالة	33٪	28٪	30.6٪

المصدر الإحصاء العام 1966←الوحدة بالألف

إن سنة 1966 هي بداية مرحلة تنفيذ المخططات التنموية الثلاثة كم أنها تعتبر الفترة بدأت الجزائر تدخل في مرحلة التسير الذاتي وذلك تبعا للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي خلفها الاستعمار،فأول التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة هي التحدي بين الخيار ين الصناعات الثقيلة أو الخفيفة بحيث لم تكن للجزائر قاعدة أيديولوجية غداة الاستقلال سوى بعض البرامج والمواثيق وأهمها:

1-برنامج طرابلس: تم إعداد من طرف مجلس الثورة 1962و الذي ينص على أن التنمية الحقيقية للبلد على المدى الطويل الوثيق الصلة بإقامة الصناعات الأساسية اللازمة لسد حاجيات الزراعية العصرية أي إعطاء الوزن الثقيل للصناعة الثقيلة.

2-ميثاق الجزائر: أعدته جبهة التحرير الوطني في أبريل 1964 و يهدف أساسا إلى تنمية صناعية من خلال خلق مناصب عمل جديدة في حدود الإمكانيات المتاحة

3-الميثاق الوطني 1976 : الاهتمام بالتصنيع سنة 1976 وتم اعتماد الأهداف التالية

-الاهتمام بخلق مناصب شغل.

- إعادة التوزيع العادل للدخل.

- التنسيق بين مختلف الصناعات التقليدية.

4- الميثاق الوطني سنة 1986 : و قد حدد فيه أهداف التنمية الصناعية من خلال تزويد البلاد بصناعة شاملة متوازية من خلال:

- إعطاء الدور الأساسي لصناعة و سائل التجهيز .

- تحقيق التكامل الانسجام بين الصناعة والقطاعات الأخرى.

تطوير قطاع الطاقة ليكون مصدر التراكم العملية الصعبة [21]

وعلى هذا الأساس فقد كان لزاما على الاقتصاد الوطني استحداث مناصب شغل.

جدول رقم 08: يوضح تطور الوظائف الجديدة التي تم إحداثها لعام 1977 [22]

عدد الوظائف	1979-1977	1984-1980	1990-1985
عدد الوظائف المناسبة مع عدد العاطلين بين 15-16سنة	148356	1458310	1876831
	1222681	1458310	1876831
أقل من 21عام	25.8٪	26.6٪	25٪
أقل من 25 عام	45.4٪	46.9٪	45.8٪

المصدر:الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 1977

إن هذه الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي عاشها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال توحي بالحاجة إلى تطوير الاقتصاد الوطني و ذلك باعتماد خلق فرص العمل بنسبة 30.6٪ سنة 1966،فضمن هذا المنظور كان الانشغال الكبير منصبا على اعتماد التنمية قائمة على التصنيع رغم ضعف الإمكانيات المادية و البشرية (الإطارات الكفأة)

جدول رقم 09: يوضح تطور العمال الصناعيين (1966-1985) [23]

االقطاعات	1966	1985	نسبة الزيادة
الصناعة	80.000	470.211	487.7
البناء والأشغال العمومية	55.000	339.631	881.1
المجموع	135.000	1.009.824	648.0

بعيد رحيل الاستعمار لم تكن هناك قاعدة صناعية حقيقية، بحيث كانت المنشآت الصناعية التي تركها الاستعمار ذات طابع استخراجي ولم تكن صناعة تحويلية مما جعل الجزائر تفتقر ليد عاملة صناعية مؤهلة يعتمد عليها التنمية الصناعية كنموذج انتهجته الجزائر لتحقيق التنمية وفتح فرص عمل،وذلك يرجع بالدرجة الأولى بالمستعمر الفرنسي،الذي مارس سياسة التجهيل في الجزائر و حرمان الملايين منهم من حقهم في التعليم و التكوين و هذه البيئة الضعيفة للتأهيل هي ليست القوة العاملة الكفأة عندما نقارنها بنوع التصنيع المراد تطبيقه.

ومن أجل ضمان تغطية كمية و نوعيته لقوة العمل في الجزائر و كذا لتحقيق تنمية أساسها التصنيع ثم خلق برامج تقوم على مبدأ التخطيط و ذلك وفق الأيديولوجية الاشتراكية وذلك ما سنتعرض له في العنصر التالي.

1-**البرنامج الثلاثي** 1967-1969: هذا البرنامج هو الخطوة الأولى للتخطيط في الجزائر و مهد الإعداد الخطط الرباعية وتحديد إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد و لقد ارتكزت على تطوير قطاع المحروقات و توج قطاع النفط و المحروقات فيما بعد سنة 1971 .

من خلال الحرية بالتحكم القانوني لمواردها وتم ذلك بتأميم المناجم سنة 1966،و تأميم الأراضي الزراعية سنة1963، تأميم البنوك سنة 1967 .

و هذا التحكم تطلب من الدولة الجزائرية نفقات كبيرة من أجل الاستثمار في جميع الميادين فمثلا 15 مليار من الدينارات من (1970-1973) [24]،و لقد تميزت مرحلة ما بعد المخططات التنموية بتزايد طلبات العمل، و يقابلها قلة عروض العمل و ذلك بالرغم من ارتفاع معدل التشغيل الذي وصل إلي حد توفير 1117330 منصب عمل خلال 67-978 و 501000، منصب عمل خلال المخططين الخماسين خلال 1980-1989،مما زاد في نسبة ارتفاع معدل البطالة .

خاصة في أوساط الشباب» ففي الوقت الذي لم يستفيد فيه المعدل السنوي لعرض الشغل 75000 منصب خلال الفترة 1985-1990، فإن الطلب التراكمي للشغل لم يتوقف عن الزيادة ليبلغ في نفس الفترة المعدل السنوي المقدار 25000طلب هذا الفرق الشاسع بين العرض و الطلب ازداد اتساعا خلال السنتين الأخريين حيث عرفت عملية خلق المناصب الشغل انخفاضا ملحوظا ووصلت إلى معدل سنوي يقارب 60000 مقابل للطلب يفوق 250000 طلب التي يضاف لها من 25000 إلى 30000 منصب مفقود نتيجة تسريح العمال (25)

إن منهج التخطيط المتبع حقق بالفعل خطوات هامة في مجال التشغيل سواء كمية من حيث معدلات النمو المذكور أو نوعية من خلال التطوير الكفاءات اليد العاملة عن طريق مؤسسات التعليم و التكوين المهني إلا أنه دائما لم يرقى لمستوى القريب من التشغيل الكامل إلا أنه هذا القطاع أي قطاع التشغيل في عهد المخططات حقق ديناميكية لا يستهان بها في سوق العمل الجزائري لما بعد المخططات و ذلك بفضل الاستثمارات المرصودة له. الاستثمار المعتمد الأولى بدأ لمتوسط سنوي نحو3 مليار دج خلال المخطط الثلاثي 67/ 9، لينتقل إلى 9مليار دج خلال مخطط الرباعي الأول 70/ 73 .

جدول رقم 10 : **مناصب العمل المحدثة خلال المخطط الثلاثي الأول**

القطاعات	عدد المناصب المحدثة	٪
الصناعة	48100	44.6٪
البناء والشغال	10730	10٪
التجارة و الخدمات	17240	16٪
النقل	13610	12.6٪
الادارة	18000	16.8٪
المجموع	107750	100٪

من خلال هذا الجدول تبين لنا أنه تم الاعتماد على سياسة التصنيع كدليل على الأيديولوجية المتبعة آنذاك بحيث نجد أن أكبر نسبة جالبة لليد العاملة في القطاع الصناعي 44.6٪.

المخطط الرباعي الأول 1970-1973

إن الاتجاه العام لهذا المخطط كان نحو رفع المستوي الثقافي للبلاد و ذلك تم التفسير عنه من خلال هدفين أساسين :

- تلبية الحاجات الاجتماعية للتربية .
- تلبية حاجات الاقتصاد للعمال المؤهلين

و استناد لهذين الهدفين استهدف المخطط إنشاء 265000 منصب عمل خارج الفلاحة أي بمعدل 68000 استخدام جديد في السنة .

المخطط الرباعي الثاني 1674-1977

فمن خلال هذا المخطط كان العمل على استهداف نمو لمناصب العمل يصل معدلها إلى٪8 و تركيز في، القطاعات المنتجة .فلقد استهدف هذا المخطط (1100000) منصب عمل وقد شكلت فترة بداية المخطط الخماسي الأول مرحلة انتهاء استراتيجية النمو بعيد المدى (67-1980) و التي استهدفت الوصول إلى تحقيق الشغل الكامل لكل الطاقات البشرية .

استهدف المخطط الخماسي الأول (1980-1984) خلق 1177500 وظيفة جديدة موزعة بين القطاعات

جدول رقم 11: **تطور طلبات وعروض الشغل** [26]

السنة	الطلبات	العروض
1973	260000	80000
1974	140000	60000
1945	150000	54000
1976	120000	87000
1977	145000	92000
1978	104000	97000
1979	120000	82000
1980	105000	76000
1981	130000	98000
1982	130000	113000
1983	167000	157000
1984	183000	150000
1985	182000	138000
1986	165000	109000

المصدر: الديوان الوطني لليد العاملة

من خلال الجدول نجد أن حجم الطلبات يفوق عروض العمل المتوفرة و ذلك بالرغم من تبني أهداف المخططات التنموية هو القضاء على البطالة واستحداث فرص عمل تتناسب مع الطلبات العمل،» فبرغم من المعدل المرتفع لنمو التشغيل فإن العرض الطلبات العمل أحدث عجزا معتبرا في هذا الميدان ففي الوقت الذي ينمو إجمالي السكان النشيطين بمعدل نمو قدره40 ٪ كان معدل التشغيل قدره بحوالي ٪4.6الأمر الذي يؤكد وجود تباعد بين نمو السكان النشطين و عملية خلق العمل الجديدة «.[27]

إن المتوسط السنوي لعدد مناصب الشغل التي تم خلقها بفضل هذه الاستثمارية في الفترة المذكورة هو 144500 منصب عمل، بينما كان المتوسط السنوي الحجم الاستثمار هو 42.2 مليار دج.[28]

و على العموم فإن مشروع التنمية و المخططات التنموية منذ بدأها في سنة 1967 استندت إلى إطار نظري وفق أيديو لوجية اشتراكية، مستلهمة من أعمال الاقتصادي الفرنسي

دي برنيس G.DeBerni، إذ تشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى أن أية محاولة جدية للتخلص من وضعية التخلف و الاستعمار الجديد لابد أن تعتمد استراتيجية

اقتصادية و اجتماعية شاملة، وتوفير هذه الأخيرة الشروط الضرورية للتحقيق و يكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذ لك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي بمخطط طويل المدى يتضمن إحداث تحولات اجتماعية و اقتصادية جوهرية و شكل ما يسمى الصناعات المصنعة (29)

الإصلاح الاقتصادي و تطور سوق العمل

إن تحقيق معادلات عالية في تشغيل القوى العاملة المتعطلة هو أحد أهم المكاسب الكبرى لسياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خاصة في عهد ما بعد التخطيط أو المخططات التنموية الرباعية و الخماسية .

فالقفزة التي حققها قطاع التشغيل منذ سنة 1967 وهي سنة بداية تنفيذ المخططات، خلفت ديناميكية جديدة بفضل حجم الاستثمارات في هذا القطاع و الذي بدوره حقق نمو في عدد العمال .

إن النتائج الرقمية التي تبرز هذا الارتباط متمثلة في قفزة عدد العمال المشتغلين عام من 1.75مليون عامل إلى 2.65مليون عامل سنة 1977، ثم إلى أكثر من 4مليون عامل سنة1987 و هو تطور سريع و قوى جعل معامله يرتفع في فترة عشرين سنة برقم 2.3مليون مرة أي أكثر بنسبة 30٪ من معامل مضاعفة السكان إلا أن الجم الاستثماري الصافي الذي تم إنجازه، خلال نفس الفترة، كان قويا أيضا وعرف تدفقا يبلغ 844 مليار دج (30)

لقد كانت أولى خطوات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر هو الاهتمام بقطاع التعليم والتكوين لتأهيل القوى العاملة من أجل تحقيق التنمية،بحيث تم ربط مؤسسات التعليم والتكوين بالمؤسسات الاقتصادية أي عملت الدولة على الاهتمام بالموارد البشرية وتطويرها وهذا ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون المخطط الخماسي الأول

رقم (80-11) بتاريخ 12ديسمبر 1980بحيث نص على أن الهدف الرئيسي هو تعبئة الطاقات الوطنية و كفاءاتها، هذا الهدف تضمن تحسين مستوى استغلال الموارد البشرية والمادية وذلك لنقص و ضعف الإطارات الجزائرية وكذا جهلها بالتنظيم والتسيير الإداري و الاقتصادي و ذلك من أجل أن تجد الجزائر مكانا لها في ظل التحديات الاقتصادية والثقافية ولهذا فقد وجدت المؤسسات الوطنية نفسها مضطرة إلى إتخاذ أحد هذين الإجرائيين أو الأخذ بهم معا:

أولا: مراجعة سياسة التشغيل على حساب الجانب الاجتماعي بحيث و جدت المؤسسات الوطنية نفسها تعاني من بروز حالات في فائض التشغيل وهذا ناتج عن سوء أو عدم

التسير العقلاني الناتج عن قلة الخبرة ذو التجربة في ميدان التنظيم و التسيير وهذا اقتضى تخفيض حجم التشغيل ونجم عنه إخراج عدد من العمال الذين قدر أنهم في الحقيقة غير منتجين في أعمالهم، وأن خروجهم لن يؤثر على الإنتاج، بل ينقص على المؤسسة فائض البطالة المقنعة،لأنهم عمال يسترون ببطالتهم بقناع ظاهري وهو العمل هو و كانت نتيجة هذا تسريحهم تخفيض من نسبة البطالة المقنعة من 63000عامل (٪9.5) سنة 1980إلى 21000 عامل (٪2.7) سنة 1985 فإلى 4000 عامل 0.4 ٪ سنة 1987 [31]

ثانيا:عدم إدخال قوى عاملة جديدة في المؤسسات الوطنية حتى يتم التخلص من فائض الأيدي العاملة (البطالة المقنعة) .

هذين الإجرائين زادا من حجم البطالة الصريحة – السافرة – خصوصا مع تناسي قوة العمل التي تبلغ 4 ٪ سنويا في هذا الوقت أصبح من الضروري البحث عن حلول تجنب الاقتصاد الوطني المزيد من البطالة السافرة فلجأت السياسة المالية للدولة نحو تفعيل مجال الاستثمار من أجل خلق المزيد من فرص العمل.

و بدأت تدريجيا بالتنازل على فرص الاستثمار للقطاع الخاص مع الاحتفاظ احتكار الدولة على التجارة الخارجية و عدم رفعها للدعم الاقتصادي على بعض المستهلكات والتجهيزات.

و يمكننا ملاحظة تطور اليد العاملة في القطاع الخاص من خلال المؤشرات التالية:

جدول رقم 12 : **تطور الشركات الخاصة (1966 – 1980)**

الحجم	1966	1969	1974	1977	1980
1 – 4 عمال	–	2201	3201	3339	5000
أكثرمن5عمال	–	1845	2618	2731	4387
المجموع	3358	4046	5819	0670	9387

D.Liabes.capital privé et patron d'industrie en Algerie.CREAD .Alger.1984 p 419

نلاحظ أنه تدريجيا تم رفع عدد المؤسسات الخاصة و التي وصلت كأقصى حد سنة 1980 إلى 5000 مؤسسة التي تضم عمالها 4 عاملين،و هذا كاستجابة مبدئية لفتح مجال الاستثمار للخواص، و رغم التوسع السريع في توفير مناصب الشغل و ارتفاع نسبة التشغيل من المجموع الكلي للقوى العاملة إلا أنها لم تكن تحقق معدلات تؤكد حقيقة أنها قريبة من مستوى التشغيل الكامل.

« فتم رفع الرقم الاستثماري تقديري لسنة 1988 إلى مليار دج إلا أنه أقل من حجم تطور القوة العاملة الذي هو نحو 200000 شخص في العام و قابله رقم مناصب العمل إلى 116000 منصب جديد» [32]

إن الهدف من رفع معدلات الاستثمار هو خلق ديناميكية في قطاع التشغيل في الجزائر الذي يعاني في وقت واحد من فائض في اليد العاملة في المؤسسات الوطنية – ناتج عن سياسة تطبيق التشغيل الكامل مما خلق قوة عمل غير منتجة – و نمو في في قوة العمل المتعطلة إلا أن مستويات هذا الاستثمار بقيت عاجزة أمام هذا التحدي الاقتصادي و الاجتماعي الخطير المتزامن مع أحداث أزمة 5أكتوبر 1988 الناتجة عن الخلل في النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري أفرزته الاختلالات الاقتصادية الهيكلية التي أدت إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن، انتشار البطالة،و البيروقراطية، وأيضا تدهور المستوى المعيشي للمواطن .

«بحيث وصل عدد الذين يعيشون تحت مستوى الفقر في الجزائر في أول السداسي من سنة 1988 حسب تقديرات المجلس الوطني للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية حوالي 6 مليون شخص ما يعادل ٪22 من السكان الجزائر، ونسبة معتبرة من البطالة وصلت إلى ٪28.26سنة 1998مقابل ما يقدر ٪9 سنة 1986» [33]

جدول رقم 13 : توسع التشغيل1967-1985 (34)

الحجم	1967	1973	1978	1982	1985
القادرين على العمل	2.5	2.8	3.5	4.3	4.5
المشتغلون	1.72	2.18	2.83	3.4	3.9
نسبة التشغيل	75	76.5	81	80	86.3

المصدر: الديون الوطني الاحصاء، العدد5 1986ص 34.

نلاحظ في كل مرة في قوة العمل و يقابلها نمو في الوظائف لكنها تصل لمستوى عال من التشغيل لقوى عمل " قدرت طلباتها سنة 1985 ب 182827 طالب عمل يقابلها عرض 138.511عرض للوظيفة و تم توظيف 102.873عامل» [35]

فالرغبة في تطوير الاقتصاد الوطني و إنعاشها جعل المسؤولين على التسير في البلاد على اتباع نمط جديد من التسير اعتمد على إعادة الهيكلة لجميع القطاعات الاقتصادية من خلال اعتماد اللامركزية في التسير و اعتماد سياسة التطهير المالي من أجل تخفيف الخزينة المالية أعباء الخسارة الناتجة سوء تسير المؤسسات العمومية الاقتصادية، فشجعت كمرحلة أولية على التنازل على المؤسسات العمومية الخاسرة لصالح القطاع الخاص الجزائري أو فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي، أو ما سمي بالخوصصة و التي أدت إلى حل الكثير من المؤسسات العمومية و ذلك من أجل تشجيع الاستثمار.

فلقد أدت سياسة الاستثمار إلى رفع الإنتاج و تحسين نوعيته من خلال روح المنافسة التي تنشأ بين المؤسسات الاقتصادية هذا من جانب اقتصادي، أما اجتماعيا فقد أدت

الخوصصة إلى تسريح العمال و هذا عملا بتوصيات البنك الدولي الذي يرى أنه يتعين على الحكومات أن تقوم بتسريح العمال الزائدين عن الحاجة قبل البدء في عملية خصخصة المؤسسات، وذلك للسماح لأصحاب المؤسسات إعادة هيكلتها و إنعاشها من جديد،هذا التسريح للعمال زاد من الاختلالات في سوق العمل الجزائري بحيث " أوضح وزير المساهمات وترقية الاستثمار السيد عبد الحميد طمار أن عملية الخوصصة التي انطلقت بها الحكومة قد أفضت إلى خوصصة 333 مؤسسة عمومية خلال سنة 2005 .70 ٪ هي هذه المؤسسات كانت تعاني من أزمة مالية في مختلف المجالات، وهي العمليات التي سمحت بجمع 91 مليار دينار و الحفاظ على 9000 منصب عمل و خسارة ما يقارب 23 ألف منصب عمل "[36]

رغم ذلك فإن المدير العام لصندوق النقد الدولي السيد رودريغو راتو أبدى عدة تحفظات على برامج الاستثمارات التي تعتمدها الجزائر كونها لم تساهم بشكل فعال في التغلب على نسب البطالة، فهو يرى أن معدل النمو الاقتصادي السنوي الذي تسجله الجزائر ما زال متوسطا حيث تدحرج من مستوى قريب من 7 ٪ عام 2003 إلى 5.5 ٪ عام 2004،جراء تراجع الاستثمارات العمومية و هو ما يدل على أن الهيكلة الاقتصادية في الجزائر بحاجة إلى إعادة النظر بما يسمح بالانتقال إلى تحقيق معدلات نمو أكثر ارتفاعا حتى يتم مواجهة البطالة بكفاءة تؤدي إلى الالتحاق بمعدلات البطالة المقبولة عالميا والتي تتراوح في الاقتصاديات الأكثر ديناميكية و نمو في العالم في مستويات ما دون 10 ٪ (37) وهذا ما استدعى طرح 145 مؤسسة كبرى مثل صيدال، مركب سوناكوم، فنادق الأوراسي السفير و غيرهم للخوصصة ضمن استثمار أجنبي.

و قد تم تحديد أهم معالم الإصلاح المؤسسات الهيكلي ضمن ندوة بحث حول ملف الإصلاح الاقتصادي بالجزائر من أجل إنشاء نظام اقتصادي قوي لا يهتز تحت تأثير المنافسة،و كان عنوان هذه الندوة " الإصلاحات الاقتصادية رهانات و ضغوطات " و قد نشط هذه الندوة الخبير الاقتصادي الجزائري بكندا الطيب حفصي بمشاركة عدة مختصين جزائريين و فرنسيين .

و تم تحديد أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في ملف الإصلاح :

1-التحدي الأول لأي نجاح اقتصادي يكون من خلال تجديد الخيارات الدقيقة والأهداف المحددة.

2-تهيئة محيط العمل المؤسسات و جعلها أكثر إنتاجا و تأهيلا مع التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمساعدتها على خلق الثروة و فرص العمل .

3-تأهيل المؤسسات و تحسين خدماتها و إصلاح هيئات العمل وفق قاعدة تقسيم الأدوار،بعيدة عن تداخل الصلاحيات و مركزية القرار و هي أكبر تحدي للمؤسسات الجزائرية (38)

رأينا أن ملف التشغيل والبطالة يطرح عدة سياسات تنموية تختلف من بلد لآخر،وذلك وفق التوجه الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، وهذا من أجل التخفيف من البطالة والتي ساهم في تفاقمها الفجوة المتزايدة بين مستويات العرض والطلب على الوظائف في سوق العمل،مما جعل من سياسة التشغيل الكامل استراتيجية بعيدة التحقيق،ومن أجل ذلك لجأت بعض الدول إلى طرح بديل للتوظيف الكامل،تمثل في البرامج التشغيلية ذات طابع العقود وبصفة مؤقتة محاولة منها لخلق نوع من التوازن.

قائمة الهوامش

01-زينب النجار، معجم العلوم التربوية والنفسية، ط1، دار المصرية البنانية، مصر،003.،ص302.

02 -فاروق عبده فلية،اقتصاديات التعليم ط1،دار الميسرة الأردن،2003،ص60

03-مالكوم جيبلز وآخرين،اقتصاديات التنمية،تر :طه عبد الله،ا،دار المريخ للنشر، السعودية،1995،ص269.

(04-المرجع نفسه،ص279.

(05)-علي عبد الرزاق جلبي،علم اجتماع السكان،دار المعرفة الجامعية،مصر،1998،ص304.

(06)- مالكوم جيبلز،اقتصاديات التنمية، مرجع سابق،ص312.

(07)-إدوارد جاردنر،»مطلوب المزيد من الوظائف»،مجلة التمويل والتنمية،تاريخ مارس2003،ص 19.

(08) رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة - تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة -سلسلة عالم المعرفة،عدد 226، الكويت،1997،ص171 .

(09)-اسماعيل شعباني،مقدمة في الاقتصاد التنمية،دار هومة للطباعة وللنشر،الجزائر،1997، ص62.

(10) -لبيب شقير،نظرية الدورات والتشغيل، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، 1994،ص ص19-20 .

(11) -علي غربي وآخرين، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر، مصر، 2003،ص119.

(12) -جبلير مالكوم واخرين، اقتصاديات التنمية،مرجع سبق ذكره، ص73.

(13)-نعمة الله نجيب ابراهيم،نظرية اقتصاد العمل،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،2001-2002،ص197.

(14)-رمزي زكي،الاقتصاد السياسي،مرجع سابق،ص473.

(15) فاروق شوقي البوهي، التخطيط التعليمي، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، مصر،2001، ص ص 63-64

(16) فاروق عبده، إقتصاديات التعليم، مرجع سابق، ص 392.

(17) المرجع نفسه، ص 64.

(18) المرجع نفسه، ص 392.

(19) بلقاسم سلاطنية،سياسة التشغيل والتكوين المهني،مرعع سابق،ص161.

(20)-عبد اللطيف بن اشنهو، التجربةالجزائرية في التنمية والتخطيط،ديوان المطبوعات الجامعية،1982،ص39.

(21)–عبد العالي دبلة، التجربة الجزائرية و إشكالية التبعية والتخلف،رسالة ماجستير غير منشورة،معهد علم الاجتماع جامعة القاهرة 1989،ص– ص165–166.
(22)–عبد اللطيف بن اشنهو،التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، مرجع سابق، ص 450.
(23)–العياشي عنصر،نحو علم اجتماع نقدي–دراسات نظرية وتطبيقية– ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص116.
(24)–أحمد هني،اقتصاد الجزائر المستقلة،مرجع سبق،ذكره،ص 24.
25))–بلقاسم سلاطنية،سياسة التشغيل والتكوين المهني، مرجع سابق ص216 نقلا عن وزارة الشبشبة والرياضة،قصر الأمم،10نوفمبر 1993،ص22.
(26)–أحمد هني،إقتصادالجزائر المستقلة،مرجع سابق، ص57 .
(27)–بلقاسم سلاطنية،سياسة التشغيل والتكوين المهني،مرجع سابق،ص197،نقلا عن :حزب جبهة التحرير الوطني،التخطيط والتنمية –تقييم المخططات– ص20.
(28)–محمد بلقاسم حسن بهلول،سياسة تخطيط التنمية،ج1،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999،ص 257–258
(29)– عياشي عنصر،التصنيع وتشكل الطبقة العاملة،مرجع سابق،ص106.
(30)– حسن بهلول،سياسة تخطيط التنمية، مرجع سابق، ص257.
(31)– المرجع نفسه،ص264.
(32)– المرجع نفسه، ص256.
(33)–نور الدين زمام،السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري1962––1998، دار الكتاب العربي،2002،ص ص215–216.
(34)–العياشي عنصر،التصنيع وتشكل الطبقة العاملة، مرجع سابق،ص111.
(35)–ليليا بن صويلح،دور برامج التشغيل في ترقية العمل وتطوير الكفاءات،مرجع سابق، ص 65.
(36)–سفيان بوعياد،»القطاع العمومي فقد 23ألف منصب شغل»،جريدة الخبر،يومية مستقلة، عدد4704،الجزائر، تاريخ 20ماي 2006..
(37)–عبد القادر م،»صندوق النقد الدولي يدعو الجزائر لتعميق إصلاحاتها الهيكلية»،جريدة الفجر، يومية مستقلة،الجزائر، تاريخ 5مارس2005.
(38)– فنيدس بن بلة،»الإصلاحات الاقتصادية رهانات وتحديات»،جريدة الشعب، يومية مستقلة، تصدر بالجزائر، عدد13695، صادرة بتاريخ 28جوان2005.

الهجرة اليهودية بين مفهوم الهجرة والتهجير
دراسة سسيو تاريخية
Jewish immigration between the concept of migration and displacement A historical study

ا.د علي العبيدي
جامعة تلمسان

الملخص:

الهجرة، بمعناها العام هي انتقال فرد أو مجموعة أفراد من مكان الى آخر، أو من دولة الى أخرى بقصد الإقامة الدائمة لأسباب شتى وأغراض مختلفة.. أما التهجير فعلى النقيض من ذلك، فانتقال الأفراد او الجماعات يحصل نتيجة رغبة أو هدف تحمله فئة معينة ممثلة بحكومة أو منظمة أو حزب او أي من التسميات الأخرى، فعندما تعجز هذه عن دفع فئات معينة للهجرة نحو الأماكن التي تحددها بالطرق والأساليب الاعتيادية تلجأ الى البحث عن مصادر أخرى لدفعهم للهجرة كافتعال الحوادث الإرهابية، وهذا ما نراه واضحاً في الأساليب التي اتبعتها الحركة الصهيونية في روسيا عام 1881 وخلال الحرب العالمية الثانية في ألمانيا وأوربا الشرقية لتهجير اليهود نحو فلسطين، وما فعلته في الأقطار العربية مثل: العراق والمغرب وكذلك اليمن فيما عرف بعملية البساط السحري. وبهذه الأساليب يكون المصطلح الأدق لمثل هذه العمليات هو(التهجير) الذي يسمى أحياناً (الهجرات الإجبارية) او (التهجير الإجباري). ومن خلال هذه البحث سأحاول تسليط الضوء على هذه الازدواجية في المفهوم، وكيف تعاملت معها الحركة الصهيونية بخصوص تشجيع اليهود من شتى انحاء العالم للانتقال الى فلسطين تنفيذا لمشروعها الاستعماري الاستيطاني.

Abstract

Migration, in its general sense, is the movement of an individual or group of individuals from one place to another, or from one state to another with the intention of permanent residence for various reasons and purposes. On the other hand, displacement is the result of a desire or objective of a particular group represented by a government Or an

organization or party or any of the other names, when unable to pay certain groups to migrate to the places identified by the usual methods and methods resort to search for other sources to induce them to migrate as a terrorist incidents, and this is what we see clearly in the methods followed by the Zionist movement in Russia in ١٨٨١ During World War Mieh second in Germany and Eastern Europe to displace the Jews to Palestine, and what I did in Arab countries such as Iraq, Morocco and Yemen, as well as in the process known as the magic carpet. In these methods, the most precise term for such operations is «displacement», sometimes called «forced migration» or «forced displacement». Through this research I will try to shed light on this duplication in the concept, and how the Zionist movement dealt with it to encourage Jews from all over the world to move to Palestine in order to implement its settlement colonial project

مقدمة:

لقد عملت الحركة الصهيونية العالمية بمختلف الاتجاهات لتحقيق مشروعها الاستعماري في فلسطين، وذلك بانشاء وطن قومي لليهود. فالى جانب عملها السياسي في استمالت القوى الاستعمارية لدعم مشروعها، مثلما حدث مع بريطانيا، كانت مسالة احضار اليهود من مختلف مناطق العالم الى فلسطين مسالة تحتاج لجهد وعمل كبيرين. ولم تتوقف الصهيونية عند هذا الحد، وانما تلاعب بالمفاهيم والمعاني لكي تطفي الشرعية على سلوكها الاجرامي في الاستحواذ على ارض شعب عاش عليها الاف السنيين. ومن خلال هذه البحث سأحاول تسليط الضوء على هذه الازدواجية في المفهوم (الهجرة والتهجير)، وكيف تعاملت معها الحركة الصهيونية بخصوص تشجيع اليهود من شتى أنحاء العالم للانتقال إلى فلسطين تنفيذا لمشروعها الاستعماري الاستيطاني. اذ علينا ان نأخذ بعين الاعتبار من ان الحركة الصهيونية تعاملت مع المفهومين بانتقائية بما يخدم هدفها السياسي، وحسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تسود النظام الذي تعمل على تأسيسه في فلسطين. لقد تبنت الصهيونية مصطلح الخروج لأنه يتضمن في معناه الخروج والمغادرة المصحوبة بالألم والعذاب، في إشارة الى هروب موسى عليه السلام وأتباعه من مصر، كما ان المهمة الرئيسية في هذا السفر حددت بالتفسير الديني لمعنى الحدث وليس في التوثيق العلمي للحقيقة، ووظف للربط بين الإقامة والتحرر لبني إسرائيل!. لهذه الأسباب نستطيع القول ان الصهيونية قد نجحت الى حد بعيد في استغلال الموروث الديني في نشر دعوتها من خلال تحريفها لحقيقة تبنيها هذا المصطلح. وحتى تضفي الصهيونية

أبعاداً أوسع على مصطلح الخروج في سعيها للتأثير على الطوائف اليهودية وتحريضها على الهجرة بدأت بإطلاقه ليعبر بشكل رمزي على معنى(الألم والاضطهاد)، المصاحب لليهود في هجراتهم الى فلسطين. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في تموز 1947 للسفينة التي أطلق عليها الخروج التي حاولت العصابات الصهيونية إنزال(4500) لاجئ يهودي كانوا على متنها من المعسكرات الألمانية في ميناء حيفا الفلسطيني، ولم يكن تأثير الروائي الصهيوني (ليون إوريس) قليلاً في نشر الأفكار الصهيونية حول الهجرة من خلال روايته (Εξοδυσ) التي تحولت الى فلم يحمل نفس الاسم، ولتصبح هوليوود حيث أنتج الفلم كما يشير المربرغر الى منطلق دفع صهيوني.

أولاً: مفهوم الهجرة والتهجير :

الهجرة، بمعناها العام هي انتقال فرد أو مجموعة أفراد من مكان إلى آخر، أو من دولة إلى أخرى بقصد الإقامة الدائمة لأسباب شتى وأغراض مختلفة. وقد تتوفر لبعض الأماكن أسباب الجذب السكاني نحوها مثلما تظهر في المقابل، أسباب معاكسة في بلاد أخرى تدفع البعض إلى الهجرة منها، فتلجأ هذه الدول تبعاً لذلك لفرض القوانين التي تشجع الهجرة إليها أو الهجرة منها إلى بلدان أخرى حسب المصلحة التي تتوخاها من ذلك، وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الثالثة عشر على انه يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه، ولا يستبعد أن تكون الهجرة ذات دوافع استعمارية واستيطانية فتصبح وسيلة مقنعة للغزو والاحتلال[1].

وللهجرة دوافعها الداخلية والخارجية. فظروف المنطقة التي يتواجد فيها الراغبون بالهجرة هي التي تحدد غالباً هذه الدوافع، ففي سبيل المثال أن حياة البداوة المرتبطة بشكل أساسي بالحاجة الاقتصادية تعتمد حركتهم (هجرتهم) على أساس توفر هذه الموارد في مناطق أخرى، وتتمثل هذه الفئة جلياً بالصيادين والرعاة ومربي الماشية الذين يتبعون الماء والكلأ، وغالباً ما يعرف هذا النوع من الهجرة بالهجرة الداخلية، وقد تكون إغراءات المنطقة التي يروم المهاجرون الدخول إليها هي السبب أو الدافع في هجرة البعض خصوصاً المناطق التي تمنح فرصاً أفضل للعمل[2].

ويحدد علماء الاجتماع دوافع الهجرة بقسمين هما العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة، ويقصد بالعوامل الدافعة تلك الظروف التي نشأت ونمت في الوطن الأم، التي دفعت الى الهجرة، أما العوامل الجاذبة فهي الظروف التي نشأت ونمت خارج الوطن الأم، المتمثلة بمجموعة من المغريات التي تشجع على الهجرة[3]. ومن الخطأ تحديد أسباب الهجرة وتفسيرها بعوامل الدخول فقط، بعد ما أثبتت الدراسات أن عوامل الخروج لا تقل في أهميتها عند تداولها لتفسير عملية الهجرة، فربما تكون هي المسؤولة كلياً عنها، وفي اغلب

الحالات فأن كل من عوامل الدخول والخروج تؤدي دوراً هاماً في تحديد أسباب الهجرة[4].

ولا بد هنا من المقارنة بين (الهجرة) و(التهجير)، إذ يحصل في الأولى أن عملية انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان الى أخر، أنما يحدث وفق رغبة هؤلاء الأفراد بمحض إرادتهم دون أية ضغوط قسرية يتبناها أفراد أو جماعات أو حكومات أو منظمات، فللفرد أو الجماعة الحرية الكاملة في البقاء أو الانتقال تبعاً لما تقتضيه مصلحتهم، فأننا نرى كثيراً من هؤلاء المهاجرين عندما ينقل إقامته يترك وراءه العديد من المجموعات الاجتماعية التي ينتمي إليها. بينما المجموعات الأخرى التي ينسلخ منها تكون موجودة أيضاً في موقع إقامته الجديد.

أما التهجير فعلى النقيض من ذلك، فانتقال الأفراد او الجماعات يحصل نتيجة رغبة أو هدف تحمله فئة معينة ممثلة بحكومة أو منظمة أو حزب او أي من التسميات الأخرى، فعندما تعجز هذه عن دفع فئات معينة للهجرة نحو الأماكن التي تحددها بالطرق والأساليب الاعتيادية تلجأ الى البحث عن مصادر أخرى لدفعهم للهجرة كافتعال الحوادث الإرهابية، وهذا ما نراه واضحاً في الأساليب التي اتبعتها الحركة الصهيونية في روسيا عام 1881[5] وخلال الحرب العالمية الثانية في ألمانيا وأوربا الشرقية لتهجير اليهود نحو فلسطين[6]، وما فعلته في الأقطار العربية مثل العراق والمغرب واليمن. وبهذه الأساليب يكون المصطلح الأدق لمثل هذه العمليات هو(التهجير) الذي يسمى أحياناً (الهجرات الإجبارية) او (التهجير الإجباري)[7].

ثانيا: الصهيونية بين مفهومي الهجرة والتهجير:

ظهر مصطلح الصهيونية[8] Ζιονισμ عام1890م، وهدفها عودة اليهود إلى أرض الميعاد! وتحولت إلى حركة سياسية منذ عام 1897م بجهود ثيودور هرتزل، كحل لما شاع اصطلاحه بالمسألة اليهودية (θεωιση Θυεστιον)[9] التي أخذت أشكالاً مختلفة تبعاً للتطور التاريخي والوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم آنذاك، فكانت تبدو مشكلة دينية تارة كما هو الحال في فترة العصور الوسطى في أوربا، أو مشكلة دستورية[10] سياسية تتعلق بقضايا الحرية والمساواة كما هو الحال في غرب أوربا، وفي فرنسا على وجه التحديد بعد الثورة الفرنسية عام 1789م، وحيناً أخر ظهرت (المسألة اليهودية) بطرح البرجوازية الأوربية ضد البرجوازية اليهودية المهيمنة على بعض قطاعات النشاطات الاقتصادية كالصيرفة والتجارة. أن الصفة العامة التي اتسمت بها هذه المسألة عبر مختلف المراحل التاريخية هي بقاء معظم اليهود المنتشرين في المجتمعات المختلفة في حالة شبه عزلة اختاروها هم غالباً، مما جعل علاقتهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه علاقة سلبية[11].

طرحت الصهيونية السياسية كحل للمسألة اليهودية، عندما أعلن هرتزل، في مؤتمر بازل

في سويسرا عام 1897م: «أن اليهود عنصر متميز، مستقل غير قابل للاندماج او العيش بسلام مع المجتمعات غير اليهودية إلا على أرض مستقلة تجمع شمل يهود العالم حيث تقام الدولة اليهودية»[21]، وهكذا منح هرتزل نفسه وأتباعه التميز والفوقية على شعوب الأرض، في نفس الوقت لم تكن فلسطين الأرض المطلوبة بالضرورة لقيام هذه الدولة المزعومة[31].

وبعيداً عن العاطفة والدين، وافق هرتزل على أية منطقة في شرق الأرض او غربها لتحقيق الهدف الصهيوني، ويتضح ذلك من رسالة بعثها الى ليونيل والتر روتشيلد Λιονελ Ωαλτερ Ροτσχηελδ بتاريخ الرابع عشر من جوان عام 1895م، حيث قال:»حالما تتألف الجمعية اليهودية، سندعو الى مؤتمر يشمل عدداً من الجغرافيين اليهود ليقرروا، لأنه بمساعدة هؤلاء العلماء الذين يخلصون بحكم يهوديتهم يتم تقرير المكان الذي سنهاجر إليه، إلا أنني سأخبركم الآن كل شيء عن أرض الميعاد. إلا عن مكانها، هذه مسألة علمية صرفة لأننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل الجيولوجية والطقس وغيرها من العوامل الطبيعية التي توصل إليها أحدث البحوث»[14].

يتضح أن الصهيونية قد حددت أهدافها بوضوح بالسعي لإقامة دولة، ولكنها لم تحدد مكانها، وهي على الأقل لم تحسم باختيار فلسطين، يؤكد هرتزل في الرسالة ذاتها: « ... لقد فكرت أولاً بفلسطين...ولكن معظم اليهود لم يبقوا بعد شرقيين، وقد تعودوا على مناطق مختلفة كل الاختلاف...سنترك للعلماء المجال للتفكير لإعطائنا المعلومات اللازمة، أما القرار فسوف يكون لمجلسنا الإداري»[51]. ولم تتخل الصهيونية عن فكرة المناطق البديلة لفلسطين بشكل نهائي إلا بعد موت هرتزل عام 1904م[61].

لم تكن الصهيونية من حيث مكان انطلاقها، وزمان ولادتها، إلا مظهراً من مظاهر الاستعمار الغربي[71]. فبعد أن افتقرت الى قاعدة قوية بين اليهود، كان عليها ان تعتمد على قوة كبيرة غير يهودية، يمكنها الاستفادة منها ومن خدماتها، فقدم (دعاة الصهيونية) أنفسهم منذ البداية على أنهم الوسيط بين القوى الاستعمارية من جهة واليهود من جهة أخرى، لتجنيدهم وتوظيفهم في احد المواقع التي تهم تلك القوى، وقد تم عرض الوساطة دون موافقة تفويضية من اليهود بشكل عام، ولكن بمجرد أن نال الصهاينة الموافقة على خطتهم أعلنوا أنفسهم ممثلين عن اليهود قاطبة، وقد حدد حاييم وأيزمن الإستراتيجية على النحو الآتي:» إذا دخلت فلسطين في نطاق النفوذ البريطاني، وإذا شجعت بريطانيا استيطان اليهود هناك، وأصبحت دولة خاضعة لبريطانيا، فسيصبح هناك، خلال عشرين الى ثلاثين عاماً مليون يهودي»[81]. ربما أن العدد الذي أشار إليه وايزمن لم يتحقق بالضبط إلا أن النتيجة كانت كما يتمنى ولكن بفارق عدد من السنين.

يحاول قادة الصهيونية اعتبار (اللاسامية)[91]، صفة متأصلة بالبشرية لا يمكن إزالتها،

ورحبت بكل عمل من شأنه عزل اليهود عن المجتمعات التي يعيشون فيها، ناعتةً أولئك الداعين للتمثل والاندماج بأنهم حجر عثرة في طريقها، حتى أصبح الاندماج بالنسبة للصهيونية الخطر الأساسي الذي يهددها وليس اللاسامية، بل أن إصرار الحركة الصهيونية على الانفصام والانعزال العنصري دفع بعض قادتها الى اعتبار اللاسامية أداة في خدمتها، وذلك لما لها من أثر في عزل اليهود عن المجتمعات التي يعيشون فيها وبالتالي دفعهم للهجرة الى فلسطين[02]. ومما ساعد في هذه العملية ان اليهود آثروا دائماً العزلة، وفضلوا العيش داخل حدود الجيتو سواء كان هذا الجيتو مكاناً مادياً أو معنوياً، فقد تمسكوا به اعتقاداً منهم بأنه يحفظ الشخصية اليهودية من الزوال.

ترتبط الصهيونية بالتهجير ارتباطاً وثيقاً، فالأساس الأول الذي قامت عليه الحركة الصهيونية هو تهجير اليهود إلى فلسطين منذ بداية القرن العشرين، وهو المبرر الوحيد لبقائها، وهدفها الأساسي الذي لا تحيد عنه، وتوقف التهجير لا يؤدي فقط إلى فشل الصهيونية وإنما يعرض اليهودية لخطر الانعتاق (Σαλϖατιον)[21] والزوال طالما بقى الكيان الصهيوني حسب زعمها[22]. عدت الصهيونية هجرة اليهود بمثابة حركة تعمل على تحقيق رسالة الأنبياء العبرانيين، والدور الذي يجب ان يمارسه اليهودي للمشاركة في بناء الكيان الصهيوني، والإقامة فيه والمشاركة لتحقيق فكرة الخلاص الديني[23]، فالكتابات الصهيونية تتفق مع النصوص اليهودية على وجود هجرتين تاريخيتين الأولى هجرة النبي إبراهيم(عليه السلام)[24]، والثانية هجرة النبي موسى(عليه السلام) من مصر الى سيناء وفلسطين والتي تعرف (بالخروج Εξοδυσ) التي تتعمد الكتابات الصهيونية إطلاق هذا المصطلح على الهجرات اليهودية التي توجهت الى فلسطين[25]، مما يؤكد الدوافع الدينية والسياسية لها في محاولة لربطها بالتاريخ اليهودي الذي يحمل أحد أسفاره الخمسة هذا الاسم وهو السفر الثاني (سفر الخروج)[26]. تبنت الصهيونية مصطلح الخروج لأنه يتضمن في معناه الخروج والمغادرة المصحوبة بالألم والعذاب، في إشارة الى هروب موسى عليه السلام وأتباعه من مصر[27]، كما ان المهمة الرئيسية في هذا السفر حددت بالتفسير الديني لمعنى الحدث وليس في التوثيق العلمي للحقيقة، ووظف للربط بين الإقامة والتحرر لبني إسرائيل![28]. لهذه الأسباب نستطيع القول ان الصهيونية قد نجحت الى حد بعيد في استغلال الموروث الديني في نشر دعوتها من خلال تحريفها لحقيقة تبنيها هذا المصطلح.

وحتى تضفي الصهيونية أبعاداً أوسع على مصطلح الخروج في سعيها للتأثير على الطوائف اليهودية وتحريضها على الهجرة بدأت بإطلاقه ليعبر بشكل رمزي على معنى(الألم والاضطهاد)، المصاحب لليهود في هجراتهم الى فلسطين. ومن أبرز الأمثلة على ذلك

ما حدث في تموز 1947م للسفينة التي أطلق عليها الخروج التي حاولت العصابات الصهيونية إنزال(4500) لاجئ يهودي كانوا على متنها من المعسكرات الألمانية في ميناء حيفا الفلسطيني[29]، ولم يكن تأثير الروائي الصهيوني (ليون إوريس) قليلاً في نشر الأفكار الصهيونية حول الهجرة من خلال روايته (Εξοδυσ) التي تحولت الى فلم يحمل نفس الاسم، ولتصبح هوليوود حيث أنتج الفلم كما يشير المر برغر إلى منطلق دفع صهيوني[30].

في عام 1935م خرج فلاديمير جابوتنسكي[31])ςλαδιμιρ θαβοτινσκψ) بتعريف جديد للهدف الأعلى للصهيونية، إذ عد قيام (الدولة اليهودية!) مجرد الخطوة الأولى وليس هدف الصهيونية الأعلى، على أن يتبعها الخطوة التالية المتمثلة:(بعودة الشعب اليهودي الى وطنه!). على صورة خروج جماعي يتجه صوب فلسطين، ليحول الصهيونية بذلك الى معناها الحقيقي المتمثل بالخروج وتصفية للشتات والنفي القسريين على حد زعمه، فرفع جابوتنسكي شعاره الجديد: «أن لم نعمل على تصفية المنفى، فسوف يقوم المنفى بتصفيتنا والقضاء علينا»[32].

يبدو أن الصياغة الدينية للبرنامج الصهيوني وربطه بشكل مباشر بالإرث الديني التوراتي، واقتباس النصوص الدينية والمصطلحات المتداولة في أسفارهم الخمسة، لم يكن إلا ضرورة حتمية استخدمت لإنجاح برنامجهم، لأنهم وجدوا في هذا الربط الوسيلة الناجعة لجعله مقبولاً من الجميع، خصوصاً وان التركيبة الاجتماعية، والانتماء العرقي والتوجه الثقافي للطوائف اليهودية يشكل خليطاً غير متجانس، بمعنى آخر أن الاعتماد على (الدين) كدعامة تكفل الربـاط الوثيق بين مختلف الجنسيات التي ينتمي إليها اليهود، لان التركيز على الدين يساهم في التغلب على مشكلة تباين أصول الأسر اليهودية التي تنتمي الى جنسيات مختلفة، كما يمكن الاعتماد على المؤسسات الدينية في بث الاعتقاد الذي يقضي (بالعودة الى ارض الميعاد !)[33]، ويرى المؤرخ اليهودي موشيه تسيرمان Μοσηει Τσαιρμαν:" أن إثـارة المزاعم الدينية حول فلسطين لربطها باليهود إنما جاءت فـي حقيقة الأمر من أجل اجترار التاريخ بوصف الهجرة اليهودية الى فلسطين عودة الى الأرض المقدسة، وبغية إيجاد ارتباط ديني بين الوافدين من اليهود من كل أنحاء العالم وهذه الأرض"[34].

أما المفهوم السياسي للهجرة بالنسبة للصهيونية فيعتمد بشكل أساسي على جعل اليهودية قومية!، الى جانب كونها ديانة، ويعد هرتزل رائد هذا التوجه والمسؤول عن تحويل أماني العودة الى صهيون من هدف ديني إلى هدف سياسي[35]، وقد كتب بهذا الصدد يقول: «ان أمة يهودية هي حاجة عالمية، فالعالم يحتاج الى أمة يهودية، لذلك يجب ان تكون بمساعدتكم أيها السادة أو بدون مساعدتكم، يجب ان تقوم عاجلاً أم أجلاً...»[36]. ويؤكد ليلينبلوم[37] Λιλινιβλομ، أحد قادة الصهيونية:» ان بين القومية اليهودية والانفصام عن

المجتمعات التي يعيشون فيها والهجرة نحو دولة خاصة بهم هي الحل المناسب لليهود»[38].

تحاول الصهيونية ان تؤكد على ان اليهود، وبمختلف قومياتهم وثقافاتهم ولغاتهم يرتبطون بأصل واحد تاريخياً وعرقياً وحضارياً، فمن الأجدى لم شتاتهم في (أرض الميعاد!) المزعومة، فيرى كاليشر Καλισηερ[39]، وهو أحد رواد الفكر الصهيوني ان حل (المشكلة اليهودية) يتم بتهجير اليهود الى فلسطين، لأن معاداة السامية ستظل قائمة طالما ان اليهود لا يملكون وطناً خاصاً بهم[40] على حد زعمه، ويبرر موسى هيس Μοσηε Ηεσσ رفضه الاندماج، لأنه لا يشكل حلاً عملياً للمسألة اليهودية على أساس أن العرق اليهودي عرق (نقي!) حافظ على نقائه عبر القرون، ويرى ان يهود العالم يشكلون شعباً واحداً متجانساً يجب تجميعه في مكان خاص به![41].

بهذه المزاعم ترى الصهيونية ان تناثر اليهود في بلدان العالم المختلفة (الشتات) هي حالة وقتية يجب الصبر عليها وعدم الاستسلام للاندماج والذوبان في شعوب الأوطان التي يعيشون فيها على أمل إقامة (الدولة اليهودية!) بعد تهجير اليهود الى الأرض (الموعودة!)[24].

أن الصهيونية لا تسعى في جوهرها الى (إنقاذ) اليهود، حتى وان تعرضوا للأخطار المهلكة ولكنها تهدف الى إقامة(الدولة اليهودية) في فلسطين، وقد أعلن دافيد بن غوريون Δ.Βεν Γυριον بكل وضوح في السابع من ديسمبر عام 1938م:" إذا كنت اعلم انه من الممكن إنقاذ كل أطفال ألمانيا عن طريق ترحيلهم إلى بريطانيا، او إنقاذ نصفهم فقط بترحيلهم الى أرض إسرائيل، لكنت اخترت الحل الثاني، لأن علينا أن نأخذ في الاعتبار ليس فقط أرواح هؤلاء الأطفال ولكن أيضاً تاريخ شعب إسرائيل"![43]. لم يكن اختيار بن غوريون الأطفال اعتباطاً، لأنهم الفئة الأكثر إثارة للعطف والرحمة، لذا فحتى هؤلاء الأطفال لا يمكن أن يوقفوا المطامح الصهيونية إذا تطلب الأمر إبادتهم.

ظلت الأغلبية العربية من سكان فلسطين تشكل كابوساً مرعباً للصهيونية السياسية، لذا كان عليها دفع عجلة الهجرة اليهودية الى فلسطين وبأقصى سرعة للتغلب على هذه المشكلة، وهذا ما عبر عنه اليهودي الصهيوني جوزيف شيختمان ϑ. Σχηεεητμαν بقوله:" كان وجود أكثرية عربية كبيرة في فلسطين على الدوام بمثابة كابوس للصهيونية السياسية، والهدف الأساسي للحركة الصهيونية هو إقامة دولة يهودية برعاية أكثرية يهودية من السكان ... والشرط اللازم لتحقيقه الهجرة اليهودية"[44].

بذلك تكون الهجرة اليهودية الطوعية الى فلسطين او التهجير القسري إذا تطلب الأمر غاية لا تحيد الإيديولوجية الصهيونية عن تحقيقها مبرره كل وسيلة لإنجاح هذا الهدف.

ثالثاً: التهجير الانتقائي عند الصهيونية:

ليس من الصعب أن نبين ونؤكد زيف المزاعم الصهيونية التي تجيز لنفسها التحدث

باسم اليهود جميعاً، وضعف حججها للِمّ (الشتات اليهودي) في بقعة واحدة، فالصهيونية حركة تحاول إنشاء(الدولة الصهيونية)، وليست نزعة إنسانية تسعى لإنقاذ اليهود كبشر كما تدعي، وقد عبر بن غوريون عن هذه الحقيقة مشيراً الى: «أنه إذا طغت الشفقة على نفوس اليهود، واتجهت كل حاجاتهم نحو إنقاذ اليهود من مختلف البلدان، فلن يؤدي ذلك إلا الى تلاشي نفوذ الصهيونية.. ونكون قد عرضنا وجود الصهيونية نفسه للزوال «[54]. وهذا يعني ان الصهيوني أولى من اليهودي عند الاختيار بينهما، لأن التقاليد الصهيونية تقضي بانتقاء الصفوة من أجل تنظيم التهجير الى فلسطين[64]، وهذه بحد ذاتها نظرية عنصرية انتشرت في أوربا، وعلى نحو خاص في ألمانيا.

نشأت الحركة الصهيونية في صفوف اليهود الاشكنازيين Ασηκεναζιμ[47]، ونتيجة لتحملهم أعباءها، أصبح لهم النفوذ الأكبر في قيادة الحركة، لذا كان سعيهم ينصب على تهجير يهود الغرب(الاشكنازيين) الى فلسطين لأيمانهم بتفوقهم على اليهود الشرقيين(السفارديم Σεπηαρδιμ)[48]، في كل المجالات. ولكن بقاء الكيان الصهيوني مرهون باستمرار الهجرة إليه، لذلك بدأت هجرة اليهود الشرقيين بتشجيع من المنظمات الصهيونية، إلى جانب حاجة الصهاينة الى أيدي عاملة رخيصة تجيد العمل الشاق، وهذا لا يتوفر إلا في يهود الشرق.

بعدما بدأت نسبة اليهود السفارديم تتفوق بشكل ملفت على الأشكناز في فلسطين، بدأت الصهيونية تكشف عن وجهها الحقيقي، فهي تسعى الى (التهجير الأنتقائي) المتمثل باليهود الاشكناز، مما جعل بعض دعاتها يرى ان تهجير السفارديم كان خطأً كبيراً:» هذه الأعداد السفارديم التي تمت الى العالم المتأخر وتحتاج الى تحضير طويل للبيئة الجديدة. ان عدداً كبيراً من المهاجرين لا يملك أي شعور مهما كان تجاه الدولة اليهودية، ولا يعرف أي شيء عن الروحية التي بنت دولة إسرائيل»[49]، ويتضح هذا الإيمان بالتفوق الاشكنازي في وصف ليفي اشكول بأن:» مشكلة اليهود الشرقيين ليست ببساطة مسألة عدم معرفتهم (اليديشية ψαδδισηη)[50]، ولكن لعدم معرفتهم لأي شيء»([51])، مما يؤكد ان اليهودي الصهيوني الاشكنازي هو من أولويات الصهيونية قبل أي يهودي آخر، ومرد ذلك بشكل أساسي إلى ان أغلب قادة الحركة الصهيونية ومنظريها هم من الأوربيين.

وقد لمست الوكالة اليهودية[25] الخطر المتمثل بتفوق عدد السفارديم على الأشكناز فعمدت الى الحد من هجرة اليهود الشرقيين، وحث المنظمات الصهيونية على بذل الجهود في جذب النخبة الممتازة من يهود أمريكا ذوي الأجسام الصحيحة والمؤهلات الفنية والعلمية للهجرة الى فلسطين[35]، وتأكيداً لذلك حصر بن غورين مهمة الصهيونية بجذب يهود الغرب للهجرة الى فلسطين[45].

وحرص الصهاينة على تهجير يهود كردستان قبل غيرهم لكونهم أصحاء الجسم، يمتهنون الزراعة والبستنة وتربية المواشي، فهم بذلك يصلحون أكثر من غيرهم كأياد عاملة في الحقل، وترجع فكرة تهجير يهود كردستان الى فلسطين الى ما قبل الحرب العالمية الأولى، فقد استخدمت الصهيونية كل وسائل الأغراء والعطف الديني لحثهم على الهجرة الى فلسطين لاستخدامهم في الأعمال الزراعية، وجرت محاولات لتوطينهم في مستعمرات الجليل، وعمل بعضهم مع(الهاشومير)[55] الأوائل[65].

ولم تسلم الطوائف اليهودية الغربية، من هذه الانتقائية، كما في معارضة (اتحاد المهاجرين الألمان) وتذمرهم من ممثلي الوكالة اليهودية في برلين عام 1933م لأنهم يقدمون أوراق الهجرة الى معاقين، حتى ان زعماء الصهيونية أنفسهم قد صرحوا انهم لا يريدون شيوخاً او عاجزين، إنما يطلبون بمنح شهادات الهجرة الى الشباب الأقوياء الذين يستطيعون القيام بمهمة إنشاء(الوطن القومي اليهودي) وإقامة(دولة يهودية) في فلسطين[75]، كما كانت هنريتا جولد التي تقود قسم العمل الاجتماعي بالوكالة اليهودية في برلين عام 1934م، تحتج دوماً إزاء وجود مرضى ومحتاجين بين المهاجرين، وتطالب بعودة مثل هؤلاء الى ألمانيا النازية حتى لا يتحولوا الى عبء على الصهيونية[85].

ووفقاً لما تقدم، فالانتقائية تدخل في تفاصيل كل فئة، فحتى الشباب، يفضل أن يكونوا من الأصحاء والأقوياء، وهي بذلك (الانتقائية الصهيونية) كانت عملية معقدة، وبمنتهى الانتهازية والعنصرية، فهناك فصل بين اليهود الشرقيين والغربيين، وأفضلية بين أبناء الطائفة الواحدة سواءً شرقية أو غربية، كل حسب انحداره وتعليمه ومستواه الاقتصادي والجسماني والفكري.

وفي تنفيذها للهجرة، لجأت الصهيونية الى أتباع أسلوب التهديد مع وكلائها المسؤولين عن الهجرة إذا لم يحسنوا اختيار العناصر اليهودية المرشحة للهجرة، فقد قام فيرنر سيناتور عام 1934م، وهو عضو (اتحاد المهاجرين الألمان) والمسؤول عن تهجير اليهود الألمان الى فلسطين، بتحذير مكتب الوكالة اليهودية في برلين إذا لم يحسنوا نوعية المواد الإنسانية (كما اسماهم) التي كانوا يرسلونها الى فلسطين، فأن الوكالة ستضطر الى وقف التعامل مع المكتب[95]، وقد اتفق على ان تعطى شهادات الهجرة لأولئك الذين يتمتعون بمواصفات خاصة:» أقوياء يمثلون أيدي عاملة ومقاتلة ولا ينتمون الى أحزاب معينة ولا يشكلون عبءً علينا والأهم يكونوا من الصهاينة القدماء «[06].

وأظهرت الصهيونية عدم مبالاتها بآلاف اليهود الذين ربما يتعرضوا للإبادة، مقابل حفنة من الصهاينة تسعى لإنقاذهم، ففي مذكرة للجنة الإنقاذ عام 1934م، التابعة للوكالة اليهودية في ألمانيا تشير:» هل علينا مساعدة كل هؤلاء الذين يطلبون المساعدة دون الأخذ في الاعتبار الصفات التي تميز كل منهم ؟، لا يجب ان نعطي تلك الحركة صفة قومية

صهيونية وان نحاول ان تعطي الأولوية في الإنقاذ لهؤلاء الذين يمكنهم ان يكونوا ذوي فائدة لأرض إسرائيل والصهيونية ؟، أنني أعلم أنني أبدو قاسياً في عرض السؤال بهذه الطريقة ؟، ولكن علينا للأسف ان نضع نصب أعيننا أننا إذا كنا قادرين على إنقاذ عشرة آلاف شخص من بين خمسين ألف، يستطيعون المساهمة في بناء البلاد والنهضة القومية، أو مليون يهودي يصبحون حملاً، أو بالأصح ثقلاً ميتاً، فعلينا ان نقاوم وان ننقذ العشرة آلاف، رغم الاتهامات التي ستوجه إلينا ونداءات المليون الذين سنتخلى عنهم»[61]، ويعلل اسحق جرنبوم Ισαχ Γρεενβαυμ أحد دعاة الصهيونية، هذه المأساة بتأكيده:"ان احتياجات ييشوف لها الأولوية... أعتقد من الضروري ان أؤكد هنا بوضوح: الصهيونية تأتي قبل أي شيء"[62].

وبعد إعلان الكيان الصهيوني(دولته!) في الخامس عشر من ماي عام 1948م، لم تتغير سياسته بهذا الشأن، حيث بقي اليهودي الصهيوني صاحب المواصفات الخاصة هو المطلوب تهجيره الى فلسطين، وما حدث من جدل عام 1954م وخلاف في الرأي بين الحاخامبين بشأن السماح لليهود المصريين من طائفة القرائيين[36] بالدخول الى فلسطين أو منعهم خير دليل، فقد أفتى الحاخام الأكبر الأشكنازي تسفي بيسح برناك بقوله:» حرام علينا ان ندخل جرباً معدياً كهذا الى كرم إسرائيل «[46]، كما رفضوا هجرة مجموعة من النساء اليهوديات البلغاريات لأنهن يشكلن عبء عليهم، وتطور الأمر الى استغلال الهجرة من قبل القائمين عليها للأغراض الانتخابية[56].

يتضح أن الحركة الصهيونية لم تكن صادقة في دعوتها بإنقاذ اليهود من اضطهاد الشتات بقدر ما كانت تسعى لجمع عناصر منتخبة لخلق كيانها المغتصب، ويوضح بن غوريون الظروف التي حتمت استقبال يهود غير مرغوب فيهم بقوله: «لآلاف السنوات كنا شعباً بلا دولة، والآن ثمة خطر أن تكون إسرائيل دولة بلا شعب، لذلك ارتضت إسرائيل ان تستوعب اليهود جميعاً سواء منهم الأشكناز او المهاجرين من البلاد العربية»[66]. إذاً الهدف هو هجرة وتهجير الطوائف اليهودية وفق متطلبات الحركة الصهيونية، فقد سعت لتغطية حاجاتها من الأيدي العاملة الرخيصة في الأعمال الزراعية والحقلية التي لا تجيدها الطوائف اليهودية في الغرب، فاتجهت نحو يهود اليمن مكرهة، واستهدفت الطائفة اليهودية في العراق لأنها طائفة متطورة ومستقرة، تنعم بالأمن والراحة، فخشيت عليها من الاندماج الذي تعتبره اشد الأخطار التي تهدد الصهيونية، ولما وجدت ان نسبة اليهود السفارديم قد تفوقت على الاشكناز حددت هجرة اليهود الشرقيين خوفاً من تحول الكيان الصهيوني الى كيان شرق أوسطي متخلف كما تدعي[76]، فبدأت تركز جهودها لتهجير يهود أوربا لجعله بؤرة أوربية متطورة وسط عالم (متخلف!)[86].

الهوامش:

. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص566 .

2 . The New Encyclopedia Britannica, Vol. 12 , Chicago, 1975, P. 185.

3 . عاطف وصفي، الانثروبولوجيا الثقافية، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص318.

4 .The New Encyclopedia Britannica, Vol. 12. P. 185.

5 . سلافة حجاوي، اليهود السوفيت... دراسة في الواقع الاجتماعي، مطبعة جامعة بغداد،بغداد، 1980، ص46.

6 . فارس غلوب، الصهيونية على خطى النازية، نيقوسيا، 1989، ط 1، ص23-37.

7 . نظيرة محمود خطاب، "التحركات الإسرائيلية الخفية والعلنية لتهجير يهود اليمن"، نشرة دراسات الدار العربية للنشر والترجمة، العدد 8، السنة 1988، ص20-30.

8 . الصهيونية: كتسمية حرفية مشتقة من أسم أحد تلال القدس (تل مورا وتل صهيون)، أقيم فوق الأول هيكل سليمان الذي دمره القائد الروماني تيتوس عام 70م، أما صهيون فهو التل الذي يقع جنوب غرب القدس، ويقال ان مركز حكم داود (عليه السلام) شيد فوقه، ودفن فيه، وكان الكاتب الألماني ناتان بير نباوم (1864-1937م) هو أول من استخدم لفظ الصهيونية.للتفاصيل ينظر: اسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية وتنظيمها وأعمالها 1897-1948، مركز الأبحاث، بيروت، 1967؛ محمد عبد الرؤوف سليم، تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة 1897-1948، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974.

9 . المسألة اليهودية: بدأت في الظهور في أوربا ابتداءً من القرن الثاني عشر الميلادي مع ظهور النهضة الأوربية وما ترتب عليها من تحولات اجتماعية واقتصادية، ويمكن القول انه كلما تطور المجتمع وظهر فيه نشاط تجاري أو مصرفي محلي ظهرت فيه أيضا مسألة يهودية، وقد كان التناقض أو الصدام بين اليهود وبقية فئات المجتمع يحسم أما بطرد اليهود الذين كانت وجهتهم غالباً الى شرق أوربا حيث المجتمعات الأقل تقدماً أو باندماجهم في مجتمعاته. للتفاصيل ينظر: بديعة أمين، المشكلة اليهودية والحركات الصهيونية، دار الطليعة، بيروت، 1974، ص25.

10 . لابد من الإشارة هنا انه وعلى الرغم من كل ادعاءات الصهيونية، فقد منحت معظم دول أوربا اليهود حقوقهم المدنية والسياسية، ونورد على سبيل المثال أهم القوانين التي صدرت والخاصة بإعطاء اليهود حقوقهم :

- 1789: إعلان حقوق الإنسان والمواطنة في فرنسا ينص على ان :»الناس يولدون ويظلون أحراراً متساوين في الحقوق» .
- 1791: الجمعية الوطنية الفرنسية تمنح اليهود الجنسية الفرنسية والحقوق المدنية كاملة.
- 1795: اليهود في الأراضي المنخفضة يحصلون على حقوق متساوية.
- 1797: إلغاء الجيتو في إيطاليا .

- 1812: فريدريك وليم الثاني ملك بروسيا يعلن ان اليهود مواطنون بروسيون .
- 1874: الدستور السويسري يمنح الحرية الدينية للمجتمع .

ينظر: عبد الوهاب محمد المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، القسم الثاني، الكويت، 1982، ص59.

11 . غسان العطية، الصهيونية حركة عنصرية واستعمارية، أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية بغداد 8-12 نوفمبر 1976، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977، ط 1، ص47.

12. المرجع نفسه، ص47.

13. يتضح ذلك من عدم رفض هرتزل لأية منطقة أخرى غير فلسطين كالأرجنتين أو أوغندا، ووصلت المقترحات الى دراسة احتمالية إقامة هذا الوطن في قبرص والعراق او جنوب سوريا، فقد نوقش مشروع أوغندا في المؤتمر الصهيوني السادس عام 1903م، كمكان مرشح لقيام (الدولة اليهودية المزعومة)، وقد وافق المؤتمر الذي كان يرأسه هرتزل بأغلبية 295 صوتاً مقابل 17 صوتاً، وعندما انسحب بعض أعضاء الوفود احتجاجاً على القرار أعيد التصويت مرة أخرى، فحصل القرار المقترح على موافقة الأغلبية مرة ثانية، والملفت ان من بين مؤيدي مشروع أوغندا في المؤتمر (الأعضاء الذين مثلوا المستوطنين الصهاينة في فلسطين). للتفاصيل ينظر: علي عبد القادر العبيدي، "أضواء على المحاولات اليهودية لاستيطان العراق أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين - دراسة تاريخية-"، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 6، 2001، بغداد، ص129.

14. يوميات هرتزل، ترجمة: هلدا شعبان صايغ، أعداد: أنيس صايغ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973، ط 2، ص68 .

15. يوميات هرتزل، المصدر السابق، ص68-69 .

16 . Stuart,A.Cohen, Israel Zangwill's Project For Jewish Colonization in Mesopotamia:Its Context and Character, In: Middle Eastern Studies, Vol. 16, No. 3, October, 1980, London, P. 202.

17. أوري أفنيري، من الفكر الصهيوني المعاصر، مقالة بعنوان (حرب بين أخوة ساميين)، مركز الأبحاث، بيروت، 1968، ص339-340.

18. عبد الوهاب المسيري، الإيديولوجية الصهيونية، القسم الأول، ص140-141 .

19. معاداة السامية Anti Semitism: أن المعنى الحرفي لهذا المصطلح هو (معاداة السامية)، وبذلك تعني هذه العبارة المعاداة ضد كل الأجناس السامية ولكن الصهاينة استخدموه كتعبير خاص يشير الى كراهية اليهود فقط. للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب المسيري وسوسن حسن، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الصهيونية، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1974، ص366.

20. غسان العطية، المرجع السابق، ص52 .

21. الانعتاق: هو المصطلح الذي يطلق على محاولة دمج اليهود سياسياً واقتصادياً وحضارياً في مجتمعاتهم. ينظر: عبد الوهاب المسيري، الإيديولوجية الصهيونية، القسم الأول، ص58.

22. وليم فهمي، الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص146 .

23. اسعد رزوق، التلمود والصهيونية، مركز الابحاث، بيروت، 1970، ص235 .

24. لم يكن لديانة النبي إبراهيم (عليه السلام) أية علاقة بديانة النبي موسى (عليه السلام) اليهودية، ويشير احمد سوسة في مقارنة أجراها بين هجرة إبراهيم (عليه السلام) وهجرة موسى (عليه السلام) أن هاتين الهجرتين مختلفتان ولا علاقة بينهما، فقد حدثت هجرة إبراهيم (عليه السلام) في القرن التاسع عشر قبل الميلاد، أي قبل ظهور جماعة موسى (عليه السلام) في القرن الثالث عشر قبل الميلاد بسبعة قرون. للمقارنة ينظر: احمد سوسة، مفصل العرب واليهود في التاريخ، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، 1986، ط5، ص536؛ عبد السميع الهراوي، الصهيونية بين الدين والسياسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977، ص101-125.

25 .Nissim Rejwan, The Jews of Iraq 3000 Years of History and Culture,London, Weiden Field and Nicolson,1985,P. 148;Sylivia Haim, Aspects of Jewish life in Baghdad under the Monarchy, in Middle Eastern studies, Vol. 12, No. 2, may 1976 , P. 197.

26. يوصف هذا السفر أنه تصويراً درامياً لطقوس خروج بني إسرائيل من العبودية، وهروباً للعودة الى الحرية، ومعد ليكون رمزاً للأيمان به وفق هذا المفهوم.
Encyclopedia Britannica. Vol. 8, P. 966-968.

27. محمد أحمد جاد المولى، قصص القرآن، المكتبة العلمية، بيروت، 1978، ص129-132.

28 . Encyclopedia Britannica, Vol. 8, P. 967-968.

29. عبد الحميد العلوجي، المد الصهيوني بين الهجرة .. والهجرة المضادة، مطبعة الجمهورية، بغداد، 1971، ص232-233؛ الفريد ليلنيتال، ثمن إسرائيل، ترجمة: حبيب غولي وياسر هراوي، بيروت، بلا مؤسسة نشر، 1967، ط 5، ص41-42.

30. المربرغر،"مذكرات يهودي معادي للصهيونية"، ترجمة: بديعة أمين، مجلة أفاق عربية، العدد 3، 1979، بغداد، ص119.

31. فلاديمير جابوتنسكي(1880-1940): يهودي روسي ولد في 5 نوفمبر 1880م، لم يكن متدنياً، او مهتماً بمراعاة الشعائر والطقوس الدينية، وطرد من المدرسة مرات عديدة لسوء سلوكه، غادر الى إيطاليا عام 1898م وبقي فيها حتى عام 1901م، فكان لذلك أثر كبير في تكوين جابوتنسكي النفسي والفكري والروحي، يعتبر زعيم الحركة الصهيونية التصحيحية

حيث ألف مؤيديه منظمة مستقلة تعمل لحسابها الخاص عام 1935، عرفت بالمنظمة الصهيونية الجديدة New Zionist Organization، تزعم منظمتي الأركون وحيروت الإرهابيتين، توفى في جويلية 1940م. للتفاصيل ينظر: أنيس صايغ، بلدانية فلسطين المحتلة، مركز الأبحاث، بيروت، 1968، ص359.

32 .Seheethman ,The Vladimir Jabotinsky story: The Last Years, New York, 1961, P. 289-290.

33. قدري حنفي، الإسرائيليون... من هم؟... دراسات نفسية، بلا مؤسسة نشر، القاهرة، 1983، ص223-225.

34. زكي علي الغول، بنو اسرائيل لم يدخلوا فلسطين، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ط2، ص40.

35. محمد حافظ غانم، المشكلة الفلسطينية على ضوء أحكام القانون الدولي، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالمية، 1965، ص21.

36. يوميات هرتزل، المصدر السابق، ص404-405.

37. موشيه لايب ليلينبلوم(1843-1910): يهودي روسي من رواد الحركة الصهيونية الداعية الى رفض الاندماج، والدعوة الى تهجير اليهود الى فلسطين، اصدر في عام 1883م كراساً بعنوان(بعث الشعب اليهودي في أرض أجداده المقدسة)، وهو صاحب النداء الذي صاحب حملة التبرعات في روسيا " ادفع كبيك في الأسبوع للاستيطان في أرض إسرائيل". للتفاصيل ينظر: اسعد رزوق، إسرائيل الكبرى... دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، بمركز الابحاث، بيروت، 1968، ص95.

38. علي أمام عطية، الصهيونية العالمية وأرض الميعاد، بلا مؤسسة نشر، بيروت، 1963، ط1، ص65.

39. تسفي هيرش كاليشر(1795-1884): حاخام يهودي بولندي، أنظم الى جمعية رعاية الاستيطان اليهودي في فلسطين التي تأسست عام 1860م في فرانكفورت، نظم أفكاره في كتابة (البحث عن صهيون) الداعي الى إقامة وطن قومي في فلسطين ورفض فكرة الاندماج اليهودي في المجتمعات التي يعيشون فيها . ينظر: أنيس صايغ، بلدانية فلسطين المحتلة، ص 363.

40. أنيس صايغ وآخرون، الفكرة الصهيونية - النصوص الأساسية، مركز الابحاث، بيروت، بلا تاريخ نشر، ص13.

41. عبد الوهاب الكيالي، المطامع الصهيونية التوسعية، مركز الابحاث، بيروت، 1966، ص15.

42. عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، القسم الثاني، ص312.

43. روجيه غارودي، محاكمة الصهيونية الإسرائيلية، دار الشروق، القاهرة، 1999، ط 1، ص82.

44. اسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، ص551-552 .
45. عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، القسم الثاني، ص20-21.
46. روجيه غارودي، المرجع السابق، ص81 .
47. الاشكناز: حسب الرواية التوراتية فأن (الأشكناز) هو اسم أحد أحفاد نوح (عليه السلام)، ومعناها بالعبرية الحديثة (ألمانيا)، كانت تطلق على اليهود الألمان في أوائل القرون الوسطى، إلا أنها أصبحت في العصور التي تلت ذات مفهوم أوسع إذ لم تعد تقتصر على ألمانيا وحدها بل شملت أكثر يهود أوربا. ينظر: هلدا شعبان صايغ، التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل، مركز الأبحاث، بيروت، 1971، ص24.
48. السفارديم: سفارد اسم مدينة في أسيا الصغرى تم ربطها بأسبانيا عن طريق الخطأ، وأصبحت كلمة سفارد هي الكلمة العبرية المستخدمة للإشارة الى أسبانيا وتستخدم في الإشارة الى اليهود الذين هاجروا الى شبه الجزيرة الايبرية بعد فتح المسلمين لها عام 711م، وكانوا يتكلمون العربية حتى القرن الثالث عشر الميلادي، ثم أخذوا يتكلمون الأسبانية بعد سقوط غرناطة عام 1492 أخر معقل للعرب المسلمين في الأندلس، هاجروا الى شمال أفريقيا وبعض ولايات الدولة العثمانية وأماكن أخرى في أوربا، تعرف لغتهم التي لا يزالون يتكلمون بها (باللادينو الأسبانية Ladino). للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب المسيري وسوسن حسن، المرجع السابق، ص213-214 .
49 .Nissim Rejwan, From Nixing to participilation, Social implication of the use of Israel's Black panthers, New middle East Journal, No. 32, May, 1971, P. 20.
50. اليديشية: هي لغة اليهود الاشكناز.
51. الفرد لينلتال، المرجع السابق، ص81.
52. الوكالة اليهودية Agence Juive: يرجع أصل نشأة الوكالة اليهودية الى المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م في بازل بسويسرا، وقد ظهرت رسمياً في صك الانتداب الخاص بفلسطين، في المادة الرابعة منه والذي وافقت عليه عصبة الأمم في تموز 1922م: « تقوم وكالة يهودية يعترف بها رسمياً كهيئة عامة من اجل إسداء المشورة لحكومة فلسطين في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي ... وتتخذ بالتشاور مع حكومة صاحب الجلالة الخطوات اللازمة من أجل ضمان تعاون جميع اليهود الراغبين في تأسيس الوطن القومي اليهودي «. عقد المؤتمر التأسيسي للوكالة عام 1929 في زيورخ وبموجبه حددت مجالات عملها بتنظيم الهجرة، وضمان استيعاب المهاجرين اليهود في فلسطين، وإنشاء المستعمرات. للتفاصيل ينظر: حمدان بدر، دور منظمة الهاغاناه في أنشاء إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، 1985، ط 1، ص 289-290.
53. جورجي كنعان، سقوط الإمبراطورية الإسرائيلية، دار الطليعة، بيروت، 1980، ط1، ص116.

54. لم تقتصر التفرقة الصهيونية بين اليهود الشرقيين من جهة والغربيين من جهة أخرى، ولكنها شملت أبناء الطائفة الواحدة، فهي تبحث من بين يهود الشرق عن مادة بشرية قيمة تصلح لأي عمل جسدي وخاصة الزراعة، لذلك استهدفت يهود اليمن الذين وضعوا عند وصولهم الى فلسطين في أماكن منعزلة، وحرم عليهم الاختلاط بحجة أنهم أغبياء وغير قادرين على ممارسة عمل نافع. ينظر: علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، المصدر السابق، ص146؛ الفريد لينلتال، المرجع السابق، ص149؛ روجيه غارودي، المرجع السابق، ص81.

55. الهاشومير(الحارس): من أوائل المنظمات الصهيونية المتخصصة في أعمال حراسة المستعمرات والممتلكات الصهيونية في فلسطين، أسسها عام 1909م مجموعة من المهاجرين الصهاينة اتحدوا مع اتحاد (شبان صهيون- تساعيري هاتسعير) عام 1916م، وشكلا معاً حركة (هاشومير هاتسعير)، من أهدافها نشر التربية الصهيونية والهجرة الى فلسطين. ينظر: إبراهيم العابد، المباي- الحزب الحاكم في إسرائيل، مركز الأبحاث، بيروت، 1966، ص14.

56. علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، المرجع السابق، ص69-70.

57. قاسم حسن، العرب والمشكلة اليهودية، المؤسسة التجارية للطباعة والنشر، بيروت، 1969، ط 1، ص12.

58. روجيه غارودي، المرجع السابق، ص82-83.

59. فارس غلوب، المرجع السابق، ص54.

60. روجيه غارودي، المرجع السابق، ص84.

61. توم سيغف، الإسرائيليون الأوائل – 1949، ترجمة: خالد عايد وآخرون، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986، ط 1، ص124-125.

62. روجيه غارودي، المرجع السابق، ص86 .

63. القراؤون: فرقة يهودية ظهرت في القرن الثامن للميلاد، أسسها الحبر عنان بن داود في العراق تدعو لنبذ التلمود وتنادي علناً برفضه، وتصف تعاليم الربانيين بأنها خارجة على التوراة، وسموا بهذا الاسم لأنهم قارئوا التوراة دون التلمود، استمالت هذه الحركة الكثير من يهود العراق وانتشرت في مصر والشام وتركيا وإيران وروسيا وأوربا الشرقية. وكان لظهور الصهيونية واتساع نفوذها الأثر الكبير في إخماد حركة القرائين لعدم التوافق بينهما من الناحية الفكرية والسياسية. للتفاصيل ينظر: حسن ظاظا، الفكر الديني الإسرائيلي – أطواره ومذاهبه، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1971، ص295-306.

64. توم سيغف، المرجع السابق، ص156.

65. المرجع نفسه، ص157.

66. توم سيغف، المرجع السابق، ص128.

67. حمدان بدر، دور منظمة الهاغاناه في أنشاء إسرائيل، دار الجليل للنشر، عمان، 1985، ط 1، ص259 .

68. سلمان رشيد سلمان، "حركة الفهود السود في إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 2، 1973، بغداد، ص78.

واقع علم الاجتماع في الجامعات العربية

The Sociology Reality on Arab Universities

أ.د.ماهر فرحان مرعب

جامعة قالمة

ملخص:

تناقش هذه المقالة واقع علم الاجتماع في الجامعات العربية من خلال عدة مواضيع، كمناقشة مؤشرات واقع التعليم وعلم الاجتماع في الحقل العربي. كذلك اهم ايجابيات وسلبيات علم الاجتماع في الميدان العربي، تناقش ايضاً أهم مشكلات العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية، ثم تنتهي بعدد من التوصيات لتطوير علم الاجتماع في الجامعات العربية.

Abstract :

This article discusses the reality of sociology in Arab universities Through several topics, Such as discussing the indicators of the reality of education and sociology in the Arab field. As well as the most important Positives and Negatives of sociology in the Arab field, It also discusses the most important problems of social sciences in Arab universities, And then ends with recommendations for the development of sociology in Arab universities.

مقدمة

يعد علم الاجتماع احد أهم العلوم التي اعتمدت عليها الدول الغربية لفهم وادارة طبيعة الحياة بمختلف مفاصلها، اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا لذلك أعطته الكثير من الاهتمام الذي لا يقل عن اهتمامها بالعلوم الطبيعية والدقيقة، لذلك نجد مكانة علم الاجتماع خاصة والعلوم الاجتماعية عامة في المجتمعات الغربية في مرتبة متقدمة تتساوى مع دورها المهم في الحياة وفي بناء الفرد كطاقة بشرية وفي الحفاظ على حياته الاجتماعية وعلى انسانيته ودوره الفاعل في المجتمع.

لكننا لا نجد هذه الفاعلية وهذا الاهتمام بالعلوم الاجتماعية في الجامعات العربية بنفس القدر الذي تحظى به في الدول الغربية، وهذا احد اهم عقبات التقدم الاجتماعي في الدول

العربية لان مثل هذه العلوم هي ادوات لفهم المجتمع وظواهره المتعددة ومحاولة السيطرة عليها واستثمارها وتسخيرها لصالح المجتمع خاصة اذا ما تكلمنا عن علم الاجتماع.

من هذا يمكن ان نبين الأهمية العلمية والعملية لهذا العمل الذي يناقش واقع علم الاجتماع في الجامعات العربية، في محاولة لاستجلاء الملامح الرئيسية للموضوع وتحقيق خطوة على طريق الارتقاء بواقع علم الاجتماع في العالم العربي.

الإشكالية:

نعرف ان علم الاجتماع منذ بداياته الأولى سواء نسب إلى ابن خلدون او إلى أوكست كونت فمنطلقاته عملية، الغاية منها فهم الواقع الاجتماعي ودراسة ظواهره ومحاولة تشكيل بنية اجتماعية جديدة تتلائم مع متطلبات الحياة وتستجيب لها. لكن ما حصل ويحصل في العلوم الاجتماعية وفي علم الاجتماع، لا يتعدى في الكثير من الأحيان بكونها علوم غايتها الاستهلاك النظري وإعادة استهلاك ما طرح منذ عقود او قرون من قبل المدرسة الغربية، لذلك تحولت هذه العلوم في الكثير من الأحيان إلى علوم (قال وقيل) بدلا من ان تكون علوم دراسة الوقائع الاجتماعية وتحليلها ومحاولة الارتقاء بها. أي علوم لا تساهم في إعادة إنتاج المعرفة السوسيولوجية وفقا للواقع العربي ولا تساهم كذلك في إنتاج معرفة أصيلة ممكن ان تضاف إلى تراكمية المجال المعرفي الاجتماعي.

كما لازالت العلوم الاجتماعية عربيا تتأرجح بين الموقف الدوغمائي اليقيني المطلق وبين النزعة النقدية النسبية بسبب غموض العلم ومجاله المعرفي، ومابين الوضعية التي شرع لها كونت وأمثاله التي تؤكد على الاهتمام بما هو كائن وبين النظرة المعيارية التي ترمي إلى الاهتمام بما ينبغي ان يكون.

لكن بشكل عام لم تستطع هذه العلوم-ومنها علم الاجتماع- تحقيق ما هو مطلوب، لا على المستوى الوضعي ولا على المستوى النقدي ولا على المستوى المعياري (الاكسيولوجي).

وأحيانا نجد البعض يتناول المفاهيم ويناقش النظريات بأسلوب يقترب من العامية أكثر من اقترابه من التحليل العلمي والمنطقي. وهذا ما يجعل المتتبع في حيرة حول علم الاجتماع ويتساءل عن فحوى فلسفة علم الاجتماع في الجامعات العربية؟ وما حجم استخدام المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية العربية؟ وهل لهذا العلم جدوى عملية؟

لأننا نعرف بان دعوى كونت لإقامة علم اجتماعي جاءت كخطوة معرفية غايتها إصلاح الأوضاع المتردية التي خلفتها الثورات الفرنسية، حيث رأى ان سبب الفوضى والتمزق الذي أصاب المجتمع الفرنسي يرجع إلى اختلاف وتنافر الأفكار حيث ابتعد الإنسان في تفكيره عن الواقع وتناول أمورا فارغة تقترب من مجال الميتافيزيقيا بينما كان عليه الاهتمام بالواقع وملاحظة ظواهره والكشف عن العلاقة التي تربط بينها والوصول

إلى القوانين التي تحكمها، لذلك دعا إلى سوسيولوجيا او فيزياء اجتماعية كوسيلة لإصلاح الأمور وتحقيق الانسجام في ميدان الفكر.[1] من هذه التقديم وبالمقارنة مع واقع علم الاجتماع في المنطقة العربية يتبين ان علم الاجتماع عربيا لم يرتقي إلى المستوى المطلوب من دراسة الواقع، وانشغل كثيرا بطرح المواضيع ومناقشة العناوين التي جاءت مع علم الاجتماع الغربي وافترض وجودا لها في البيئة العربية لذلك كانت الكثير من الدراسات هي عبارة عن تجميع لمعلومات عن ظاهرة اجتماعية بخصوصية غربية بعيدة عن شكل وخصوصية وجودها في المنطقة العربية، لذلك غالبا ما تصل مثل هذه الدراسات إلى طريق مسدود بسبب اختلاف الطرح النظري عن حقيقة الظاهرة على ارض الواقع، ولتدارك ذلك يسعى الباحث إلى محاولة تكييف الواقع إلى النظرية وليس العكس كما هو متعارف عليه منهجيا. كما اهتم علماء الاجتماع العرب بتخصصات وقضايا تتلائم مع الواقع الغربي أكثر من العربي، حيث انطلقنا لدراسة مواضيع وظواهر في ضوء وضعها الحالي من دون ان تكون لدينا دراسة عن أصول هذه الظواهر، أي بدأنا من مستوى متقدم تماشيا مع النتاج المعرفي الغربي المستورد ولم نبني العلم ونُكونَ تراكما معرفيا يُمكننا من فهم المراحل المختلفة التي مرت بها الظاهرة الاجتماعية، لذلك معلوماتنا السوسيولوجية قليلة عن المجتمعات العربية، لا بل ان الكثير من (ممتهني) علم الاجتماع العرب يجهلون حتى طبيعة البنية الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتهم التي ينتمون إليها، او غير قادرين على تحليلها، لذلك يدور تدريس علم الاجتماع عندهم في إطار التلقين البعيد عن التحليل الواقعي. لذلك لابد لنا في سياق قراءة وتقييم وتقويم علم الاجتماع عربيا من ان تكون لنا رؤيا تتناول تاريخ العلم وكينونته عربيا بالإضافة إلى عقد المقارنات على مستوى أسس العلم ومفاهيمه وفروضه ونظرياته بين وضعها في الماضي وقراءتها في الوقت الحاضر بالإضافة إلى إعادة قراءة وإنتاج تلك المعرفة وفقا للواقع العربي.

مؤشرات عن واقع التعليم العربي:

تتكون منطقة الدول العربية من 21 بلدا موزعا على قارتي أسيا وإفريقيا ويبلغ عدد سكانها 320 مليون نسمة ولها لغة وثقافة وتاريخ مشترك، وتتمتع بعض البلدان بثروات مادية كبيرة في حين ان بلدانا أخرى فقيرة للغاية، كما يرجح ان يبلغ عدد سكان المنطقة 372 مليون نسمة بحلول عام 2020، ونحو ٪34 من سكان المنطقة هم دون سن 15 سنة ومتوسط العمر هو 22 عاما.[2]

تؤمن الدول العربية بأهمية التعليم وأحقية المواطنين في تلقى التعليم وفقًا لقدراتهم ومهاراتهم وتولي عناية خاصة لذلك القطاع المهم، ويزداد الإنفاق على التعليم في معظم الدول العربية، فتتبنى خططًا تقوم على أسس التعليم المجاني، والتعليم الإلزامي خلال

المراحل التعليمية الأولى لحماية الأطفال من الأمية وحتى تضمن حصول الفرد على الحد الأدنى من حقه في التعليم وتحقيق واقعا تربويا وتعليميا خصبا[3]. لكن لهذا الواقع ميزات وظروف لا يمكن فصلها عن بعضها لأنها تعبر عن واقع البيئة التعليمية في هذه المجتمعات، يمكننا بيانها من خلال المؤشرات التالية.

مؤشر معدل الالتحاق في التعليم العالي:

يتبين من متابعة الأرقام أن معدلات الالتحاق في التعليم العالي قد ارتفعت في جميع الدول العربية ويمكن تصنيف الدول العربية في عدة فئات تعكس سياسات تعليمية متباينة. هناك مجموعة الدول التي تستثمر بقوة في الموارد البشرية المؤهلة وقد ارتفعت نسب الالتحاق فيها عن ٪20 وتضم: الأردن والإمارات والبحرين وتونس والسعودية وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر. وهناك مجموعة أخرى من الدول توفر لأغلبها موارد اقتصادية ساهمت في دعم التعليم العالي وقد تراوحت نسب الالتحاق فيها بين (15-٪20) وهي: الجزائر والعراق وعُمان، ويلي ذلك مجموعة تراوحت فيها نسب الالتحاق بين(9-٪12) وهي: سوريا والمغرب واليمن. ولكن توجد مجموعة من الدول لم تزد نسبة الالتحاق بالتعليم العالي فيها عن ٪6 وتضم كلا من جيبوتي، السودان، الصومال، جزر القمر وموريتانيا.

مؤشر الإنفاق وتمويل التعليم العالي:

يتحمل القطاع الحكومي على عاتقه تمويل التعليم العالي بنسبة تزيد عن ٪ 90 في بعض الدول العربية وهي: البحرين، وتونس، والسعودية، وسوريا، والعراق، وفلسطين، وقطر، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، أما في باقي الدول العربية فهناك مساهمة للقطاع الخاص بنسبة لا تقل عن ٪ 15 في تمويل التعليم العالي من خلال إنشاء الجامعات أو المعاهد الخاصة. وأكبر مساهمة للقطاع الخاص نجدها في لبنان وتليها عمان ثم الإمارات ثم الأردن ومصر والسودان. كما ان متوسط عدد الطلاب لكل عضو بهيئة التدريس (دكتوراه) قد ارتفع وبدرجة كبيرة في الكليات النظرية (الانسانية) عنه في الكليات العملية في جميع الدول العربية. كما يظهر ان نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم قد ارتفعت في بعض الدول العربية كالإمارات والبحرين وتونس وجيبوتي والسعودية والمغرب واليمن ومصر.[4]

مؤشرات واقع علم الاجتماع عربيا:

- يشار إلى ان الممارسة السوسيولوجية في العالم العربي هي اقرب إلى الطرح الكمي منها إلى الطرح الكيفي واقتصارها على ذكر الأرقام والجداول دون تفسير واقعي حقيقي.
- يشار إلى ان الدراسات السوسيولوجية في العالم العربي غير مجدية ولا تستجيب للمشكلات الاجتماعية الواقعية.

- ان الغالبية العظمى من المشتغلين بعلم الاجتماع في المنطقة العربية وبنسبة ٪82.4 أنجزوا بحثا امبريقيا واحدا خلال حياتهم الأكاديمية مقابل ٪17.6 لم ينجزوا أي بحث.[5]

- ان الفعل السوسيولوجي في المنطقة العربية يتخلف او يتأخر عن مجمل أفعال التغيير الاجتماعي الجارية فعلاً.[6]

- يقول عالم الاجتماع العربي سعد الدين إبراهيم: بالنسبة للمؤلفات العربية في علم الاجتماع، نادرا ما يجد طالب المعرفة إنتاجا سوسيولوجيا عربيا يطفئ ظمأه لفهم الواقع العربي المعاصر بصورة منضبطة أو موضوعية أو شاملة أو حتى جزئية، فأكثر من ٪80 من إنتاج أساتذة علم الاجتماع يكاد ينصرف كلياً إلى الكتب الدراسية.

- أن الدراسة السوسيولوجية العربية تفتقر إلى الابتكار الحقيقي، سواء أكان هذا الابتكار متعلقا بإيجاد منهج جديد في البحث أو بإثارة الشك في بعض المسلمات، أو بتقديم تفسير جديد لظاهرة اجتماعية معقدة.[7] وهذا التوصيف ينجر كذلك على علم النفس والخدمة الاجتماعية والفلسفة وغيرها من العلوم ذات العلاقة.

- وبالمقابل يشار إلى ان هناك عدد من المحاولات في علم الاجتماع عربيا-على الرغم من قلتها- لكنها توصف بكونها محاولات جادة وذات قيمة علمية.

-هناك عدد-على رغم قلته-من الأسماء والعقول والأقلام المميزة في مجال بناء المعرفة السوسيولوجية العربية.

- هناك أقسام وطلبة علم وباحثين في السوسيولوجيا العربية يمكن ان ينظر إليهم بمستوى من الإعجاب والانجاز.

وللكشف أكثر عن هذا الواقع نبدأ بذكر اهم **ايجابيات** العلوم الاجتماعية عربيا وهي:

-الزيادة المستمرة في استيعاب الطلبة.

- تكوين واعداد القوى البشرية العاملة.

- تزويد سوق العمل بالقوى العاملة.

كما لواقع العلوم الاجتماعية **سلبيات** من اهمها:

- غلبة الطابع النظري على الطابع العملي في البرامج التعليمية وفي عملية اعداد الطلبة والباحثين.

- التركيز على تدريب ملكة الذاكرة واعتبار المتفوقون هم اصحاب الذاكرة الكبيرة بغض النظر عن مدى الفهم المتحقق من ذلك الخزين.

- ضعف الإنتاجية العلمية حيث بلغ متوسط الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس في الجامعات العربية عموما في العام الواحد نسبة 0.4 من الكتب، و1.3 من البحوث. وفي العلوم الاجتماعية هناك إنتاج ضعيف او اضطراري خاصة على مستوى الجانب الامبريقي لا يتعدى عند الغالبية عملا واحدا او اثنين وغالبا ما يكون دراسة الماجستير او الدكتوراه، او تكون بحوث إعادة استهلاك ما تم استهلاكه كما في البحوث النظرية.
- ارتفاع نسبة الطلبة مقابل عدد اعضاء هيئة التدريس.
- ضعف البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بشكل عام.
- أهم مشكلات العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية:
- **غياب او ضعف الاستراتيجية التعليمية وضعف التخطيط**: عندما نؤسس اقسام او نفتح تخصصات ما المطلوب من هذه التخصصات على المستوى القريب والبعيد.

تعاني بعض المؤسسة التعليمية العربية من ضعف على مستوى الخطط التربوية الشاملة المنبثقة من استقراء عميق للواقع وإدراك كامل للإمكانيات المتاحة والممكنة وهي عملية تتطلب جهودا ومساهمات فكرية مكثفة تضع رؤية ورسالة وآليات تنفيذية وتحدد المهام العاجلة والأهداف الرئيسة وطرائق التقويم لسياسات وممارسات المؤسسات التعليمية على هدي ديمقراطية التعليم. اذ يحتاج العالم العربي إلى تفعيل مؤسساته الثقافية المحلية والإقليمية لتضع برامج عمل للخطة الشاملة التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة مما يتطلب تشجيع إنشاء مؤسسات تعليمية وبحثية تعنى بتنمية الكوادر البشرية، وتحريك المياه الفكرية الراكدة في المؤسسات المهتمة بالتثقيف لنشر ثقافة العصر والقيام بمهمة الترجمة بكافة أشكالها ودرجاتها لإحداث التفاعل الحضاري والنقلة النوعية المرجوة.[8]

- **ضعف الانفاق المالي**: إن النسبة المئوية للإنفاق على البحث العلمي والتطوير في العالم العربي من الناتج القومي الإجمالي لم تتجاوز ٪5 في جميع الدول العربية (الأردن ٪0.37، مصر ٪0.34 تونس ٪0.09، السعودية ٪0.11 الكويت ٪0.22).
- **ضعف العلاقة بين العلم والمجتمع**: غالبا ما يؤشر على دور العلوم الاجتماعية وعلى علم الاجتماع، ابتعاده وضعف علاقته بالمحيط الاجتماعي والوسط الذي يضمه، وأحياناً لا ينتمي إليه في الوقت الذي يفرض على علم الاجتماع ان يكون جزءا متفاعلا مع المحيط الاجتماعي، ملبيا لاحتياجاته من الناحية المعرفية ومن القوى البشرية المساهمة في بناءه وفي تحقيق خدماته.
- **ضعف نظام الحوافز المعنوية والمادية**: غالبا ما يعاني الباحث في الجامعات العربية وخاصة في العلوم الاجتماعية من التهميش المعنوي بسبب غياب روح العلم وغلبة النظرة غير

الموضوعية في الحكم على الأفراد وعلى انجازاتهم المعرفية وطغيان النزعة الشخصية والعلائقية.

- **ضعف او عدم وجود قاعة معلوماتية:** من المشكلات التي تواجه الباحث في العلوم الاجتماعية غياب المعلومات الدقيقة والإحصاءات الكافية او التكتم على هذه المعلومات وإبعادها عن الباحث بدعوى السرية او الحظر أحيانا في حين ان البحث يتطلب سهولة الوصول إلى المعلومة.
- **ضعف او غياب ثقافة البحث والتقصي:** ان هذا الوضع يمثل مشكلة معقدة تضم عدة قضايا مترابطة لا يمكن حل اي منها بشكل منفرد وانما بحل عام يشملها جميعاً، فهي مسؤولية تقع على عاتق جميع المؤسسات التنشيئية في المجتمع واذا اردنا المضي قدما الى الامام لابد من وضع برنامج تطويري للعملية التعليمية ككل وليس بشكل جزئي او منعزل لمؤسسة دون اخرى، واوضح ذلك من خلال الدعوة الى النظر الى طبيعة التربية والتعامل مع الفرد في مجتمعاتنا العربية منذ الطفولة: حيث طبيعة تربيتنا للطفل تضعف رغبته في الاستكشاف والتعرف على المحيط وطرح الاسئلة ومحاولة فهم ما يدور حوله، فغالبا ما يكون الرد على هذه التساؤلات اما بالتجاهل او بالإسكات واما بعدم الاحترام او الاجابة غير الصحيحة.

المعروف والمؤكد انه لا فرق في الخلق او في التكوين البيولوجي ما بين طفل يولد في العالم العربي او في العالم المتقدم وانما الفرق في طريقة التعامل والإعداد، وفي هذا الصدد اذكر كتاب بعنوان فلسفة الطفل للفيلسوف الانكليزي هوج ماتيوز الذي يقارن ما بين انفتاح التفكير على عملية اكتشاف العالم المحيط من قبل الاطفال، مع (ما يشبهه) خواص الفكر الفلسفي الذي يقوم على طرح الاسئلة، فالطرح الفلسفي واحداً من المظاهر الطبيعية للطفولة الذي يبدأ نتيجة لتعجب ودهشة الطفل بما يحيطه، وهذا اساس البحث العلمي الذي يجهض منذ الصغر نتيجة لسوء تعامل الكبار مع الموضوع سواء كانوا اباء او معلمين.

في الوقت الذي يجب ان ننمي هذه الفطرة لاعتبارها اساس تكوين البنية الفكرية للفرد التي تعتبر بدورها اداة لإنتاج المعرفة، ممثلة بجملة من المفاهيم والمعارف والاليات التي تترسخ في ذهن الطفل منذ الصغر نتيجة لتفاعله مع المحيط الذي يعيش فيه، لتشكل فيما بعد الجهاز الذي يفهم ويؤول من خلاله ذلك الطفل او الفرد ما يدور حوله من احداث وما يتحصل عليه من معلومات.

- **قلة الاهتمام بالمناهج الخفية** (Hidden Curriculum) وهي كما أشار لها فيليب جاكسون (Philip Jackson) ما تعلمه المؤسسات التعليمية للمتعلمين من سلوكيات اجتماعية واتجاهات، وقيم، ومعارف خارجة عن نطاق الكتاب واللوائح المكتوبة ومن

صور المناهج الخفية، أن الأستاذة التي لا تؤمن بقدرات وطاقات النساء تقوم بتدريس ونقل هذا المعتقد الخاطئ وترسيخه في نفوس طالباتها، كما إن المواد التي تكون قليلة في الجدول الدراسي وتدرس في الحصص الأخيرة في اليوم الدراسي قد تعطي الطالب صورة سلبية لقيمتها التعليمية.[9]

وهذا ما نشهده على مستوى تدريسي العلوم الاجتماعية عربيا، عندما نرى الأستاذ الجامعي لازال متعصبا لجنسه في حكمه وتقييمه للموقف، وكذلك الحال نرى بان الأستاذة الجامعية لازالت سلبية تقليدية في نظرتها وتحليلها.

- **تواضع النشاطات العلمية**: غالبا ما تكون الفعاليات (العلمية) كالمؤتمرات والندوات في العلوم الاجتماعية العربية قليلة او غير مجدية من حيث النتائج المتوقعة.
- **تواضع وشكلية البحوث في العلوم الاجتماعية**: تعد البحوث العلمية واحدة من أكثر الأمور تهميشا في العلوم الاجتماعية عندما يهمش الأستاذ العلم بحد ذاته وينظر له بدونية، وهذا يأتي كنتيجة لعدم فهم الأستاذ لهوية ودور علم الاجتماع من جهة ولنقص تكوين الأستاذ من جهة ثانية، كما يشهد البحث ضعفا عاما على مستوى الاعتماد النظري وفي التطبيق المنهجي وفي الجهد التحليلي.

التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام بالإرث المعرفي الخلدوني ومعالجته بروح علمية موضوعية تسعى إلى اشتقاق أسس علم اجتماع يعكس طبيعة الواقع العربي.
2. ضرورة إجراء دراسات اجتماعية تتناول الظواهر الاجتماعية وتحليلها كما هي على ارض الواقع وليس كما هي في الأدبيات المكتوبة.
3. ضرورة ان تكون مشاريع فتح التخصصات في علم الاجتماع بما يتلائم والحاجة الواقعية.
4. ضرورة الربط أثناء البحث والتكوين الأكاديمي بين الإرث المعرفي السوسيولوجي والواقع الاجتماعي العربي.
5. ضرورة الاهتمام بالنظرية السوسيولوجية ومحاولة التأسيس لها عربيا.
6. ضرورة الانتقال بالمعرفة من حيز التأمل إلى حيز القدرة او الفعل لان قوة المعرفة لا تتوقف على كمية تراكمها وإنما على قدرة الانتفاع بها واستخدامها.
7. ضرورة التحول من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإبداع عند التعامل مع معارف علم الاجتماع.
8. ضرورة تشكيل هوية خاصة تميز علم الاجتماع عربيا.

خاتمة:

اختم هذا العمل باستعارة من كتاب قراءته تقول: أن الواجب علينا إزاء التحديات الراهنة التقدم وبإلحاح إلى تطبيق المقولة ((المشاريع الصغيرة الواقعية خير من الشعارات الكبيرة الخيالية)). لان حركة التاريخ -كما يقول مالك بن نبي رحمه الله -أنما تصنعها آلاف الجهود الصغيرة التي لا نُلقي لها بالاً. فجذر المشكلة يكمن في مرجعيات المعنى، وأنماط الرؤية، او في شبكات الفهم، أي في عالم الفكر بنظامه قوالبه وأحكامه ولا عجب فالتفكير سلاح ذو حدين قد نصنع به المعجزة، عندما تكون علاقتنا به حية خصبة خلاقة وفعالة، وقد يولد التفكير العجز والخواء والجهل، عندما نتعامل مع أفكارنا بصورة متحجرة ومغلقة او طوباوية، وبأسلوب التبسيط والتهوين او التهويل والتضليل. فأزمتنا ليس مصدرها الآخرين او الأقدار فحسب، بل أفكارنا بشكل خاص كما تتجسد في العقليات والنماذج والمقولات والتصنيفات التي تهيمن على المشهد الثقافي العربي، وتتحكم في الخطابات التي في غالبها تنتج العوائق في طريق المشاريع الحضارية.

قائمة المراجع:

1 . انظر: محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

2 .عبد الواحد عبد الله يوسف، حالة وتطور تعلم وتعليم الكبار في الدول العربية، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، 2009، ص9.

3 . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تنمية القوى البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية للفترة من 1990-2005، ص51.

4 . المرجع نفسه، ص96.

5 . جهينة سلطان العيسى والسيد الحسيني، علم الاجتماع والواقع العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص38.

6 . جميلة شلغوم، واقع السوسيولوجيا في الجزائر في ظل الحداثة وما بعد الحداثة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2013، ص19.

7 . احمد إبراهيم خضر، علم الاجتماع: قرن كامل من الفشل في مصر والعالم العربي، http: // www.alukah.net /culture /0/ 28207/ ، 2010.

8 . نعيم صالح إبراهيم وباسمة محمد حامداً حوارات اللحظة الحرجة: قراءات عربية لتحديات الراهنا دار الرائيا دمشقا 2006، ص11.

9 . المرجع نفسه، ص6.

تحليل سوسيولوجي لظاهرة الأطفال غير الشرعيين في المجتمع الجزائري

Sociological analysis of illegitimate children phenomenon in Algerian society

د: لعاقل محمد أستاذ مساعد .جامعة الشلف

د: بوزار يوسف . باحث جامعي

ملخص الدراسة:

السوسيولوجية قصد تشخيصها والإحاطة بالعوامل المؤدية إلى انتشارها في المجتمع الجزائري، حيث أكدت مختلف التقارير وكذا الإحصائيات المقدمة من طرف الجهات الرسمية المعنية من أن هذه الفئة في تزايد مستمر، لكن هذه الإحصائيات لا تعكس الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة لأنها تعتمد فقط على الإحصائيات المسجلة في المستشفيات، وبالتالي فعدد الأطفال غير الشرعيين أكبر من ذلك بكثير وهذه ما أكدته بعض الجمعيات المهتمة بهذه الفئة، فكثير منهم يتم الاحتفاظ به من طرف الأم ولا يتم تسجيله في قوائم الحالة المدنية، والمتتبع لهذه الظاهرة الاجتماعية تجعله يتساءل عن عوامل انتشار هذه الظاهرة في مجتمع جزائري مسلم لا يعترف إلا بالزواج الشرعي كوسيلة لتلبية الغريزة الجنسية وإنجاب الأطفال.

ولذلك سنحاول تشخيص ظاهرة الأطفال غير الشرعيين ونحاول معرفة مختلف العوامل التي تساهم في ظهور هذه الفئة من المجتمع؟

Study summary:

The phenomenon of illegal children is one if social phenomena that require sociological study in order to diagnose and take its factors leading to its spread in Algerian society, hence various reports as well as the statistics provided by the official authorities state that this category is growing, but these statistics do not reflect the reality of this phenomenon because it depends only on the statistics recorded in hospitals, and therefore number of illegal children is much larger and this has been confirmed by some associations that are interested

in recording such statistics, many of them are adopted by a non biological mother and are not registered in civil status. The followers of this social phenomenon wonder about its high spread in the Algerian Muslim community who recognize marriage as the only legal way for people to satisfy their sexual instinct and have children.
Therefore we will try to diagnose the phenomenon of illegal children and try to find out the different factors that contribute to the emergence of this category in our society?

مقدمة:

خلق الله الإنسان وجعل فيه مجموعة من الغرائز من بينها الغريزة الجنسية التي تحفظ الجنس البشري من الزوال وذلك من خلال التناسل، ولكن هذه الغريزة إذا لم يتم تنظيمها والسيطرة عليها فإن ذلك سيؤدي بالبشر إلى إشباع هذه الغريزة بطرق عشوائية وهمجية مما سيترتب عنه ظهور مجموعة من المشاكل الاجتماعية، ومن بينها اختلاط الأنساب، ولذلك أوجد الله سبيلا شرعيا واحدا لتلبية الغريزة الجنسية وإنجاب الأطفال، متمثلا في الزواج الشرعي، ولقد نظمه من خلال نصوص قرآنية وأحاديث نبوية شريفة، كما أن المجتمعات المسلمة ومن بينها المجتمع الجزائري عرف الأهمية البالغة لهذه الغريزة وأقر بالزواج الشرعي كسبيل وحيد لتلبية هذه الغريزة ويظهر ذلك من خلال الأعراف والتقاليد التي نشأ عليها أفراده، كما سن مجموعة من القوانين الوضعية التي تنظم ذلك، ووضع عقوبات لمن يخالفها، لكن كل هذا لم يمنع من وجود بعض من أفراد المجتمع لسبب من الأسباب أو لظرف من الظروف يتعدى على هذه التشريعات والأعراف والقوانين، ويلجأ إلى تلبية غريزته الجنسية بطرق غير شرعية، وهذا ترتب عنه ولادة أطفال غير شرعيين، ووجود هذه الفئة الهشة والمهمشة في المجتمع يستدعي من الباحثين تشخيص هذه الظاهرة الاجتماعية، والوقوف عند مختلف جوانبها، وهو ما دفعنا إلى التساؤل من هي فئة الأطفال غير الشرعيين؟ وماهي العوامل التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة؟ وما هي وضعيتهم في المجتمع الجزائري؟

1_ ماهية الطفل غير الشرعي:

عرف الطفل غير الشرعي على أنه: الطفل الذي جاء نتيجة اتصال غير شرعي بين رجل وامرأة فطرحته المرأة فرارا من تهمة الزنا[1].

و عرفه «حامد عبد السلام زهران» بأنه:» الطفل الذي تم الحمل به خارج أو قبل الزواج، وهو الذي يطلق عليه أحيانا أخرى اللقيط أو ابن الخطيئة، وفي كل المجتمعات تتخلى بعض الأمهات غير المتزوجات عن أطفالهن غير الشرعيين، وعادة ما يتبناهم غير

والديهم، أو يودعون في مؤسسات وملاجئ تأويهم «[2].

كما عرفه «السيد عبد الحميد عطية» أنه:» الطفل الذي تم إنجابه خارج العلاقات الزوجية الشرعية، أي خارج إطار الزواج الشرعي، وقد يكون مجهول الوالدين أو مجهول الأب، ومعلوم الأم فيحمل اسم أمه، وتوجه هذه الفئة من طرف المستشفيات إلى المصالح المتخصصة لتربيتهم والإشراف عليهم، وقد تتكفل بهم مصالح الشؤون الاجتماعية، وتضم هذه الفئة إلى الأطفال الذين عثر عليهم في الشارع، سواء كانوا رضعا أو أطفال صغارا لا يعرف نسبهم «[3] .

وفي الشريعة الإسلامية نجد أن لفظ الطفل غير الشرعي غير وارد، بل نجد اللقيط، وهو الطفل المنبوذ أي مجهول الأب والأم، ولفظة لقيط تدل على معناها، أي ملقوط من قبل شخص ما عندما عثر عليه في مكان ما[4].

كما نجد تعريف آخر للطفل غير الشرعي وهو المولود نتيجة لقاء محرم بين رجل وامرأة لا يربطهما عقد نكاح شرعي وفي هذه الحالة لا يحكم على المولود من هذا اللقاء، إلا إذا أثبت شرعا وتكون أمه معروفة أما والده في الغالب غير معروف[5].

وبديهي أن الإسلام يعتبر الزواج المجال الشرعي للتناسل، ويلحق بالزواج الإقرار بالبنوة، كوسيلة لإلحاق النسب، إذا توفرت شروطه لذلك فكل طفل ولد خارج هذا الإطار يعد غير شرعي وإذا كان أو حق للطفل هو الحق في الانتساب لأسرة، فالطفل غير الشرعي يأتي للدنيا محروما حتى من هذا الحق. محروما من أب يمنحه نسبه ومن العائل يلبي له حاجاته[6]، ولذلك نجد مجموعة من الخصائص تميز الأطفال غير الشرعيين عن الأطفال الذين يولدون بطريقة شرعية .

2_ أسباب انتشار ظاهرة الأطفال غير الشرعيين:

نستعرض فيما يلي بعض من أهم أسباب انتشار ظاهرة الأطفال غير الشرعيين

2_1_ البغاء:

البغاء هو علاقة جنسية غير شرعية، تقوم بين رجل وامرأة، من أجل الحصول على فائدة مادية أيا كان نوعها، وذلك من قبل المرأة[7]، إذن فالبغي هي المرأة التي تبيع اللذة الجنسية لعدد من الناس، غير محدود، ولا منتقى لقاء مبلغ من المال، وتتخذ من جسدها حرفة للتكسب[8].

وتعدد أسباب إقبال النساء على البغاء فقد تكون دوافع البغاء اجتماعية واقتصادية أكثر منها نفسية، وتختلف الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها البغي، مثلها في ذلك مثل زبائنها، وتتفاوت حظوظ البغايا بحسب ذكاء كل واحدة، ودوافعها وقدراتها ومستواها

الثقافي، وتقر البغي بمغايرتها لبقية النساء، وترد ذلك إلى نمط المجتمع الذي تعيش فيه، والذي يجعل للبغاء قيمة مادية أكثر مما للكثير من المهن الفكرية، وهي أيضا لا ترفض القيم الاجتماعية، وإن كانت لا تعمل بها، وتعلل خروجها عن التقاليد بتأثير الظروف واضطرارها إزاء إلحاح ضغوط الحياة وحاجتها إلى إعالة أسرتها وأطفالها الأيتام، وتزعم بعضهن أنها نشأت على البغاء، أو أنها ما كانت لتكون بغيا لولا أنها لم تعرف معنى الأسرة في طفولتها فلم يكن لها من يعولها أو يكفلها، وذهبت معظم البحوث التي استقصت رأي البغايا في أسباب احترافهن للبغاء، أن نشأتهن الأولى كانت بائسة، فجرت في قلوبهن الحسرة والمرارة، وعانت نفوسهن بسببها الفقر، غير أن أغلب الباحثين يجمعون على أن الانحراف الجنسي، أو سوء الوظيفة الجنسية، كان العامل المشترك في اتجاه البغايا إلى احترافه، كما توصلوا أن البغي تكره الرجال، وتبيع لهم الجنس مقابل المال لتعيش به، وقد يكون من الطبيعي أن تتجه إلى الجنسية المثلية بوصفها الشكل الأمثل والأنقى في رأيها من كل أشكال العلاقات الجنسية، وتؤكد الاستقصاءات أن النساء اللواتي كن غيريات الجنسية، قد تحولن إلى الجنسية المثلية بعد احتراف البغاء، كما قد يتصل البغاء بأسباب قوية بالتخلف العقلي، وضعف المقاومات النفسية، وضعف الأنا الأعلى، وسوء التنشئة الأسرية، والافتقار إلى إطار مرجعي من القيم الاجتماعية والأخلاقية وأيضا القيم الدينية[9]، وهناك حالات كثيرة تجبر الأم فيها ابنتها على البغاء، وقد تكون البنت قاصرا يعاقب القانون على الاتصال الجنسي بها، باعتبار بغاء القاصر اغتصابا، وأدى تساهل القوانين الوضعية عموما مع البغايا إلى استفحال هذه الظاهرة في مختلف المجتمعات، وبما أنا البغي في اتصال جنسي مستمر مع زبائنها الذكور تجد العديد من البغايا أنفسهن حاملات بأطفال غير شرعيين، نتيجة لعدم أخذ احتياطاتهن الكافية لتفادي ذلك أثناء ممارسة الجنس، ولذلك يعتبر البغاء من بين أهم أسباب انتشار فئة الأطفال غير الشرعيين.

2_2_ الاغتصاب:

يعرف على أنه كل اعتداء جنسي بحيث يكون فيه الطرف الأخر غير راض، فهو وسيلة للوصول للمتعة الجنسية عن طريق القوة والإرغام، ويعتبر من بين الجرائم الجنسية وأكثرها انتشارا ويهدف من خلاله المغتصب الوصول إلى المتعة الجنسية عن طريق الانغماس المفرط في إمتاع اللذة[01].

لا يمكن الحديث عن أي فعل جنسي بأنه اغتصاب إلا إذا كان يحتوي على أركان خاصة به، تميزه عن باقي الأفعال والانحرافات الجنسية، ويتميز الاغتصاب بوقوع فعل الاغتصاب، وذلك بإيلاج الرجل عضو التذكير في فرج الأنثى[11]، كما أنه ليس من الضروري أن يستكمل الرجل غايته من الإيلاج، وهي إشباع رغبة الجنسية بالإنزال، لكي

يعد اغتصابا، بل يعد اغتصابا مجرد فعل إيلاج الذكر في فرج المرأة، كما لا يشترط أن تكون الأنثى عذراء أو قاصر، بل يمكن أن تكون متزوجة أو أرملة أو مطلقة أو كبيرة في السن، وحتى وإن كانت تمارس البغاء، فإن إجبارها على العلاقة الجنسية يعتبر اغتصابا، كما أن من مميزات الاغتصاب هو ميزة عدم الرضا، فتكون الأنثى معدومة الإرادة أو فاقدة للقدرة على المقاومة إذا وقع عليها من الجاني إكراه، سواء كان إكراها ماديا أو معنويا، فكلاهما يفقد الأنثى رضاها[21].

كما أنه من أركان جريمة الاغتصاب القصد الجنائي، فالجاني يدرك أن ما يقوم به مرفوض ويعاقب عليه القانون، كما يدرك أن يواقع الأنثى دون رضاها، ويظهر ذلك من خلال ما تبديه من مقاومة له، ويتحقق القصد الجنائي بانصراف إرادة الجاني إلى مباشرة فعل الوقائع علما بعدم مشروعية، وبانعدام الرضا من جانب المجني عليها[31].

وقد تتسبب عملية الاغتصاب في حمل الفتاة وإنجابها طفل غير شرعي، خصوصا عند فئة المتشردات والمتسولات وذوي التخلفات العقلية، كما أن الفتاة المغتصبة نتيجة للوصم الذي يلحقها والنبذ والإهمال الذي تعانيه من طرف الإفراد المحيطين بها، قد تدخل في طريق الانحراف وتنظم لشبكات الدعارة وتتخذ منها مهنة لها، كردة فعل وانتقام من المجتمع والمحيط العائلي، الذي لم يتقبل كونها ضحية اغتصاب في حين تقوم فتيات أخريات بعمليات ترقيع غشاء البكارة في عيادات خاصة بطريقة سرية لاسترجاع حظوظهن في الزواج، وقد تربط الفتيات المغتصبات علاقات جنسية غير شرعية مع رجال، طمعا في الزواج، وهو ما قد ينتج عنه كذلك إنجاب أطفال غير شرعيين.

2_3_ غياب التربية الجنسية:

تعتبر التربية الجنسية فرع من فروع التربية العامة، التي تعد من مسؤوليات الأسرة، ونظرا لأهميتها في حياة الفرد الشخصية والاجتماعية، فقد أوليت اهتماما كبيرا من قبل علماء التربية وعلماء النفس، وعلى هذا الأساس فإن موضوع التربية الجنسية لا يمكن حصره في تعريف واحد نظرا لاتساع مجال دراسته من جهة، فهو يدخل في مجالات التثقيف في بيولوجية الإنسان والتربية الصحية والتربية الاجتماعية، وكذا التثقيف في العلاقات الشخصية والتثقيف في الممارسة العاطفية والعائلية[41]، فالتربية الجنسية تشمل في معناها العلمي على حقائق جنسية، التي تساعد الطفل على تعيين اتجاه سوي يقوم على تلك الحقائق ويؤثر في سلوكه، ويرتبط ارتباطا مباشرا بمعايير الجماعة وقيمها الخلقية وإطارها الثقافي[51]، فالمقصود بالتربية الجنسية هي إعطاء الأولاد والبنات القدر الكافي من المعلومات والاتجاهات المتعلقة بالحياة الجنسية في مختلف مراحل أعمارهم، مما يساعدهم على التكييف السليم في حياتهم الزوجية والعائلية المستقبلية، وضمانا لعدم تعرضهم للأخطاء والانحرافات الجنسية[61].

فعند البلوغ تبدأ الأعضاء التناسلية في العمل عند المراهقين بطريقة تشبه البالغين، وخلال هذه الفترة تحدث أيضا تغيرات ثانوية، فصوت الولد يتغير، ويكبر حجم عضلاته، ويتسع صدره ويظهر الشعر في أجزاء متفرقة من جسمه، أما الأنثى فإن ثدييها ينموان، وتصبح زوايا جسمها أكثر استدارة...[71] وأمام هذه التغيرات يبحث المراهق عن من يشرح له طبيعة هذه التغيرات وتفسيرها، ومن المفروض أن الأسرة تتولى مهمة التربية الجنسية لأفرادها، فتمدهم بالمعلومات الكافية حول الحياة الجنسية السوية، وبالتالي تضمن عدم تعرضهم للأخطاء والانحرافات الجنسية كما يبين الوالدين لأبنائهم ما هو مسموح وما هو ممنوع فيما يخص العلاقات الجنسية، في إطار الدين والعرف وعادات وتقاليد وقيم ومعايير المجتمع لكن بما أن الحديث عن التربية الجنسية غائب في معظم العائلات الجزائرية، تزيد تساؤلات المراهق عن هذه التغيرات الجنسية، فيسعى إلى البحث عن الأجوبة لها، ولكن غالبا ما يحصل على أجوبة مغلوطة وخاطئة حول الثقافة الجنسية، وأول من يتلقى منهم أجوبة هم جماعة الرفاق، الذين قد يكونوا اكتسبوا معلومات مغلوطة حول الجنس كما يمكن أن يحصل على هذه الأجوبة من خلال القنوات التلفزيونية التي تروج للجنس والإباحية أو من خلال المواقع الإباحية في شبكة الانترنيت التي تنشر مقاطع الفيديو للممارسات الجنسية الفاضحة تفسد أخلاق المراهق ومفهومه عن الجنس، وقد تدفع بعضهم لقيام بعلاقات جنسية خارج إطار الزواج وهو ما يجعل بعض الفتيات يحملن من جراء ذلك.

3_ خصائص ومميزات الأطفال غير الشرعيين:

أكد الأخصائيون في علم النفس أن النمو السليم لا يتم إلاَ في الحضانة الطبيعية، أي في رعاية الأب و الأم، فغياب الرعاية من طرفهما يجعله يتراجع في نموه العقلي والجسدي، ويظهر بعض التصرفات التي قد توجد عند الأطفال الذين ينشؤون داخل أسرهم مع أب وأم وإخوة، ولكن هذه التصرفات تظهر بشكل واضح وزائد عند الأطفال غير الشرعيين على غرار التبول اللا إرادي، الاعتماد الكلي على الآخرين وعدم الثقة بالنفس، فقدان الشهية، ونركز فينا يلي على بغض الخصائص التي تظهر لدى فئة الأطفال غير الشرعيين في مرحلة المراهقة والتي قد تكون موجودة منذ الصغر لكن تزداد حدتها في هذه المرحلة ونذكر منها:

3_1_ العناد والتمرد:

وهو شكل متكرر من السلوك المعارض والمتمرد والعدائي اتجاه أشكال السلطة ويصاحب هذا السلوك فقدان الأعصاب، والجدال مع معارضيه، أو رفض الإذعان لطلبات أو أوامر الكبار أو القيام بكما يضايق الآخرين عن عمد ولوم الآخرين على الفشل الشخصي أو الغضب والرفض والحقد كما يأخذ التمرد والعناد ثلاث أشكال رئيسية وهي:

_ شكل المقاومة السلبية حيث يتأخر الطفل في امتثاله لأوامر المربين، ويتجهم، ويشكو ويتذمر، أو يؤجل ما طلب منه أو يرفض ذلك ولكن بهدوء.

_ التحدي الظاهر، كأن يقول لن أفعل ذلك حيث يكون الطفل مستعدا لتوجيه إساءة لفظية لمن يجبره على الامتثال لأوامر معينة.

_ نمط العصيان الحاقد ويؤدي إلى قيام الطفل بعمل عكس ما طلب منه تماما.

3_ 2_ كثرة الغضب:

وهو استجابة تدل على التوتر والعداء يثيرها الإحباط والقيد والتهديد والملاحظات المحقرة والظلم ونقص الإنصاف، أو التميز، وتتعدد أشكال التعبير عن الغضب فقد تكون بالاعتداء على السبب المثير نفسه بالضرب أو قد تكون بالاعتداء على ممتلكاته وذلك بالتدمير والإحراق والسلب، وقد تكون بإظهار الغضب دون الاعتداء الملموس وذلك باللجوء إلى التهديد والشتائم، وفي حين أن هناك أسلوب سلبي للتعبير عن الغضب: فيكون الغضب فيه مصحوبا بالانطواء والانسحاب والعزلة أو الانزواء وكبت المشاعر والإضراب عن الطعام وعن الكلام[81].

3_3_ كثر الشجار ومضايقة الآخرين:

حيث يتصرفون بعدوانية اتجاه الآخرين، وقد يظهرون تذمرا أو مضايقة أو تهديد للآخرين، كما يفتعلون معارك جسدية متكررة، ويستخدمون الأسلحة التي يمكن أن تسبب الأذى البدني للآخرين، وقد يقسون على الآخرين بدنيا أو حتى على الحيوانات ويبدوا عليهم أنهم يتلذذون بمشاهدة معاناة ضحاياهم.

3_4_ العزلة والانطواء:

هي شكل متطرف من الاضطرابات في العلاقة مع الأفراد المحيطين به وخاصة الرفاق. فعندما لا يقضي الطفل وقتا في التفاعل مع الآخرين تكون النتيجة عدم حصوله على تفاعل إيجابي كافي وبالتالي عدم الشعور بالانتماء وهذا يسبب له مشكلات أخرى مثل الصعوبات المدرسية، وسوء تكيف الشخصية العام ومشكلات انفعالية في مرحلة الرشد لاحقا ومعظم الأشخاص المنعزلين يشعرون بالخوف، وعدم الثقة بالنفس ولا يجدون فرصا كثيرة للتعلم الاجتماعي وهذا بسبب الخوف من الآخرين ونقص المهارات الاجتماعية، وغالبا ما يظهر على الأطفال المنعزلين سلوكيات إنحرافية.

3_5_ احتقار الذات:

إن كثيرا من مشكلات الطفولة الباكرة ينجم عن الشعور بانخفاض اعتبار الذات

فالشعور الذي يحمله الأطفال نحو أنفسهم هو أحد محددات السلوك البالغة الأهلية، وشعور الطفل بأن شخص بلا قيمة يفتقر إلى احترام الذات يؤثر على دوافعه، واتجاهاته وسلوكه فهو ينظر إلى كل شيء بمنظار تشاؤمي، ويمكن التعرف على صورة الذات من خلال الإجابة على ثلاثة أسئلة: من أنا ؟ وكيف أقوم بعملي؟ وكيف أقوم بعملي مقارنة بالآخرين؟

وتقاس قيمة الذات عادة بالأداء في المدرسة وفي العمل وفي العلاقات الاجتماعية...إن الأطفال الذين يفتقرون إلى الثقة بالذات لا يكونون متفائلين حول نواتج جهودهم فهم يشعرون بالعجز والنقص والتشاؤم ويفقدون حماسهم بسرعة، وتبدوا الأشياء بالنسبة لهم وكأنها تسير دائما بشكل خاطئ[91].

3_6_ الشعور بالخوف والتشاؤم من المستقبل:

يرى كثير من علماء النفس والتربية والمشتغلين بالعلاج النفسي أن الخوف يوجد في كلا حالات اضطراب الشخصية لدى الصغار والكبار ويظهر في مشكلات السلوك بمختلف أنواعها... ويكون الخوف مرضا عندما يزيد عن حده الطبيعي ويأخذ طابع الاستمرارية ويتخذ أنماطا مختلفة فيؤدي غالبا إلى الاضطراب النفسي « الفوبيا» وأشهر أنواع المخاوف هي الخوف الاجتماعي وهي حالة نفسية انفعالية تتضمن خوفا مفرطا وارتباكا وقلقا يداهم الفرد عند قيامه بأداء قولي أو فعلي أمام الآخرين فيؤدي به إلى تفادي المواقف والمناسبات الاجتماعية[02]، كما أن خوف الطفل غير شرعي وتشاؤمه من مستقبله يرجع إلى عدم إيضاح معالم حياته المستقبلية، فحتى الأطفال غير الشرعيين الموجودين داخل المراكز الإيوائية يتركونها ويغادرون بعد سن 21 سنة، ليواجهوا بعد ذلك مصاعب الحياة اليومية، ولذلك يفكر الأطفال غير الشرعيين كثيرا في مصيرهم بعد خروجهم من مراكز الإيواء وعن ما سيحل بهم في الشارع خصوصا ما تعلق بكيفية توفير المأكل والملبس ومكان الإقامة... وغيرها من متطلبات وحاجات الحياة الضرورية.

3_7_ البحث عن الهوية:

فالطفل غير الشرعي فاقد لهويته التي يستمد منها تقديره لذاتهن ولا يستطيع العيش بدونها بين الآخرين وإذا كانت مجهول لديه أو اضطربت في ذهنه فإنه يدخل في حالة اضطرابات وعدم استقرار لا يخرج منها مادام فاقد لهويته[12]، فكل ما يسيطر على تفكيره ووجدانه هو البحث عن نسبة من هي أمه؟ومن أبوه؟ ولماذا تكروه وتخلو عنه؟ ما هي مبررات لماذا يتحمل عواقب فعل ارتكباه هم؟ ويسبب هذه الأسئلة لتي تفارق تفكير الفعل غير شرعي يبدأ في رحلة البحث عن أمه أوبيه إذا كان مجهولين أو لم يثبت وفاتهم ويركز الأطفال غير الشرعيين في بحثهم عن الأم لأنها تعتبر مصدر الحنان والعطف.

فإيجادها يعني بالنسبة لهم تعويض ولو جزء بسيط عن ما فاتهمن ولكنهم إن فشلوا في إيجادها فإن العديد منهم يلجا إلى السلوكيات الانحرافية لنسيان ماضيه والتقليل من حدة معاناتهم، ولذا ينتشر بينهم تعاطي المخدرات وتناول المشروبات الكحولية، ولذا الأقراص المهلوسة هروبا من الواقع المعاش.

3_8_ السلوكيات الإنحرافية:

غالبا ما يجد الأطفال غير الشرعيين أنفسهم قد سلكوا طريق الانحراف وذلك لغياب أو ضعف الضبط الاجتماعي الذي يفتقرون له فنتيجة غياب السلطة الأبوية ونتيجة لضعف التنشئة الاجتماعية، وغياب القدوة الحسنة فتظهر تصرفاتهم مجموعة من السلوكيات الإنحرافية كتعبير عن احتقار الذات وحقد على المجتمع الذي يعتبرونه في نظرهم هو المسؤول عن أوضاعهم السيئة التي يعيشونها وكردة فعل عن الضغوطات النفسية والاجتماعية التي يواجهونها في حياتهم وتعاملاتهم مع أفراد المجتمع فنجد أن الأطفال غير الشرعيين الذكور ينحرفون في سن مبكرة نتيجة اختلاطهم برفقاء السوء الذين يتعلمون منهم مختلف أنماط السلوك المنحرف، كتعاطي المخدرات وتناول المشروبات الكحولية وتعاطي الحبوب المهلوسة، واستنشاق الغراء داخل الأكياس البلاستيكية، بالإضافة إلى معاكسة الفتيات والتحرش الجنسي بهم، وربط علاقات جنسية مع الفتيات والتردد على الملاهي الليلية وبيوت الدعارة، وأغلبهم ينشطون ضمن جماعات أو عصابات منحرفة يقومون بالسرقة تكون في الغالب باستعمال السلاح الأبيض وذلك من أجل الحصول على المال لشراء المخدرات وغيرها من الحاجيات أما بالنسبة للإناث فإضافة إلى تعاطيهم المخدرات وتناول المشروبات الكحولية نجد بعض منهن يدخلن في شبكات دعارة فيبعن أجسادهن مقابل المال حيث يستغل الكثير من مسيري هذه الشبكات هذه الفئة من البنات لتدعيم نشاطاتهم غير الشرعية التي أصبحت تدر عليهم أموال طائلة خاصة في بعض المناطق السياحية والساحلية وقد يكون انضمام هؤلاء الفتيات إلى شبكات الدعارة نتيجة فشل علاقاتهم غير الشرعية، ويجعلون منها مهنة لكسب المال، وقد تجد الفتيات في هذه الشبكات دعما وتضامنا أكثر مما يجدونه في مراكز إعادة التربية أو المراكز الإيوائية ولذلك يفضلن العودة إليها بعد إلقاء القبض عليهن وإيداعهن في مراكز إعادة التربية أو السجون، وذلك بعد انقضاء عقوباتهن.

4_ وضعية الأطفال غير الشرعيين في الجزائر:

ترتفع سنويا في الجزائر نسبة المواليد خارج إطار المؤسسة الزوجية حيث بلغ خلال سنة 2010 عدد الأطفال غير الشرعيين المسجلين في المصالح الرسمية نحو 3200 طفل حسب إحصائيات وزارة التضامن الوطني، حيث يبقى هذا الرقم غير دقيق بسبب تفضيل

العديد من الأمهات العازبات وضع مواليدهن بعيدا عن المؤسسة الإستشفائية العمومية، وقد تم حسب نفس الإحصائيات التكفل ب 2000 طفل حسب القانون الخاص ووفق الشريعة الإسلامية بينما جرى التنسيق بين جميع المصالح مما سمح بإرجاع 900 طفل إلى أمهاتهم البيولوجية بعدما تراجعوا عن قرار تخيلهم عن أطفالهم عند الولادة، بالمقابل تجد وزارة التضامن صعوبات في التعامل والتكفل بالأطفال غير الشرعيين المعاقين ذهنيا بسبب رفض العائلات الكفيلة تبينهم بسبب إعاقتهم، ففي السياق ذاته تشير الإحصائيات عن وجود قرابة 3000 طفل معاق محروم من الجو العائلي، موزعين عبر المراكز المتخصصة التابعة للوزارة المعنية، وتتعامل وزارة التضامن بعناية خاصة مع هذا الملف بالنظر إلى حساسية في ظل المشاكل العديدة التي يعانيها هؤلاء الأطفال التي حالت دون اندماجهم اجتماعيا حيث تشير الإحصائيات إلى وجود نحو 75 ألف شخص جزائري يجهلون نسبهم الحقيقي، بالإضافة إلى معاناتهم المترتبة عن ذلك خصوصا عند استخراج الوثائق الرسمية[22]، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفئة من المجتمع يجب أن تحظى بالرعاية الاجتماعية والنفسية اللازمة لتحقق أكبر قدر ممكن من التوافق النفسي والاجتماعي يساعدهم على الاندماج في المجتمع ليكونوا فيه أفرادا فاعلين فيه، فعدم الاهتمام بهم قد يدفعهم إلى الإقبال على السلوكيات الإنحرافية كردة فعل عن عدم تقبلهم للأوضاع الاجتماعية التي يعانون منها وكانتقام من المجتمع الذين يرون أنه لم ينصفهم ولم يضمن لهم حقوقهم كبقية أفراده .

5_ الحماية القانونية للأطفال غير الشرعيين:

نص قانون العقوبات الجزائري في المادة 314: كل من ترك طفل أو عاجزا غير قادر على حماية نفسه بسبب حالته البدنية أو العقلية أو عرضة للخطر في مكان خال من الناس أو حمل الغير على ذلك يعاقب مجرد هذا الفعل بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، فإذا نشأ عن الترك أو التعريض للخطر مرض أو عجز كلي لمدة لا تتجاوز عشرين يوما فيكون الحبس من سنتين إلى خمس سنوات.

وإذا حدث للطفل أو للعاجز بتر أو عجز في احد الأعضاء أو أصيب بعاهة مستديمة فتكون العقوبة هي السجن من خمس إلى عشر سنوات، وإذا تسبب الترك أو التعريض للخطر في الموت فتكون العقوبة هي السجن من عشر إلى عشرين سنة.

ويتم التشديد في العقوبة في حال ما إذا كان مرتكب الحادث من أصول الطفل أو ممن لهم سلطة عليه أو ممن يتولون رعايته .

أما فيما يخص نسبه فإنه ايثبت بالزواج الصحيح أو الزواج الفاسد أو النكاح بالشبهة،فقد نصت المادة 40 من قانون الأسرة الجزائري على أنه :"يثبت النسب بالزواج الصحيح و بالإقرار و بالبينة وبنكاح الشبهة وبكل نكاح تم فسخه بعد الدخول طبقا للمواد32 و 33

و34 من هذا القانون، يجوز للقاضي اللجوء إلى الطرق العلمية لإثبات النسب"[32].

نستخلص من هذه المادة أن قانون الأسرة الجزائري يضمن للطفل حقه في النسب، لكن لو يتم تعديل هذه المادة في شقها الأخير الذي ينص على أنه يجوز للقاضي اللجوء إلى الطرق العلمية لإثبات النسب،بحيث تصبح تحمل صفة إلزام القاضي باللجوء إلى الطرق العلمية كأن تعدل ب «يجب على القاضي اللجوء إلى الطرق العلمية لإثبات النسب متى تعذر عليه إثباته بالطرق المنصوص عليها في هذه المادة « وهذا من شأنه أن يساهم في إثبات نسب العديد من الأطفال غير الشرعيين وبالتالي تسوية وثائقهم في سجلات الحالة المدنية وهذا من شأنه أن يسهل عليهم عملية الاندماج في المجتمع فيصبح التحاقهم بالمدارس وحصولهم على فرص عمل أفضل.

خلاصة:

موضوع الأطفال غير الشرعيين من المواضيع التي يكتنفها الغموض نظرا لطبيعة هذا الموضوع و خصوصيته، و صعوبة الوصول إلى حقائق حول هذه الظاهرة و خير دليل على ذلك هو الإحصائيات الرسمية حول عدد الأطفال غير الشرعيين التي لا تعكس الحجم الحقيقي لهم في ارض الواقع حيث أن الرقم اكبر من هذا بكثير.وتبقى هذه الفئة تعاني من العزلة و الإقصاء والنظرة الدونية من طرف أفراد المجتمع رغم أنه لا ذنب لهم فيما فعله آباؤهم،ورغم الجهود المبذولة من طرف الجهات الوصية وكذا المجتمع المدني ورغم ما صخرته الدولة الجزائرية من إمكانيات مادية وبشرية للتكفل بهذه الفئة من فئات المجتمع من خلال مراكز الإيواء ودور الرعاية إلا أن هذا يبقى غير كاف لتكفل أمثل بهم حتى يتم ضمان اندماجهم في المجتمع .و لمعالجة هذه الظاهرة نعرض جملة من الاقتراحات .

_نشر الوعي في الأسر والمدارس بأهمية وضرورة التطرق إلى موضوع التربية الجنسية السليمة .

_ وضع نصوص قانونية تعاقب على العلاقات الجنسية غير الشرعية بين البالغين حتى ولو كان برضاهم

_ وضع نص قانوني يلزم القاضي باللجوء إلى الطرق العلمية كالبصمة الوراثية من أجل إثبات نسب الأطفال غير الشرعيين

_ تضافر جهود رجال الأمن و المواطنين من أجل القضاء على بيوت الدعارة.

_ الرجوع إلى تعاليم ديننا الحنيف الذي فيه علاج لأسباب هذه الظاهرة من تربية جنسية سليمة وغض للبصر، ومنع للاختلاط، وتيسير في شروط الزواج، ومعاقبة لمن يقدم على الزنا.

قائمة المراجع:

_ محمد سيد فهمي، أطفال الشوارع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2000، ص31.

2 _ حامد عبد السلام زهران، علم النفس النمو، عالم الكتاب، القاهرة، ط5، 1990، ص 28.

3 _السيد عبد الحميد عطية، الخدمة الاجتماعية ومجالات تطبيقها، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1988، ص 246.

4 _ صالح بن حمد العساف، تربية الأطفال مجهولين الهوية، المركز العربي للدراسات الأمينة، الرياض، 1989، ص44.

5 _ زياد علي الجرجاوي، درجة تقبل اللقطاء في المجتمع الفلسطيني، دراسة بسيكولوجية مقارنة، غزة 2010، ص06.

6 _ سوسن شاكر مجيد، العنف والطفولة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص32.

7 _ نفس المرجع، ص 35.

8 _ سلام خياط، البغاء عبر العصور، الريس للكتاب والنشر، الرياض، 1992، ص 18.

9 _ صونيا براميلي، الانحرافات الجنسية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2009، ص 66

10 _ جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص286.

11_ حسن سيد، الجرائم المخلة بالآداب فقها وقضاء، دار الفكر العربي، القاهرة، 1983، ص310.

12 _ نفس المرجع، ص312.

13 _ نفس المرجع، ص314.

14 _ عيسى المناظر، التربية الجنسية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974، ص 78.

15 _ محمد البهي السيد، الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة، دار الفكر العربي، 1975، القاهرة، ص82.

16 _ خليفة محمد بركات، علم النفس التربوي للأسرة، دار العلم، الكويت، 1977، ص140.

17 _ سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2006، ص 19.

18 _ نفس المرجع، ص114.

19 _ عبد المعطي حسن مصطفى، الاضطرابات النفسية في الطفولة والمراهقة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص-311 312.

20 _ أنسي محمد احمد قاسم، أطفال بلا اسر، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998، ص130.

21 _ نفس المرجع، ص135.

22 _ جريدة الجزائر نيوز، الطفل غير الشرعي و التكفل به، الموقع www.algerieneus.com، تاريخ التصفح 19 جوان 2014.

23 _ قانون الأسرة الجزائري، الفصل الخامس النسب، المادة 40 معدلة، ص 7.

إشكالية الفلسفة التربوية في التعليم الرسمي بالجزائر.

The problem of educational philosophy in formal education in Algeria

ا.ربيعة بن خروف

جامعة ابو القاسم سعد الله الجزائر2

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى طرح إشكالية التربية والتعليم الرسمي في الجزائر، لمعالجة هذا الموضوع سنتعرض إلى العوامل التي أثرت في بناء النظام التربوي التعليمي، وتعددت هذه الأخيرة، فمنها ما يرتبط بعوامل تاريخية و أخرى ذات أبعاد دولية، و من الضروري مراجعة المسار التاريخي للتربية و التعليم اللذان ساهما في تركيب و تشكيل و هيكلة النظام التربوي، كما أن الإصلاحات و التعديلات التي عرفها النظام التربوي من حين لأخر، منذ الاستقلال حتى اليوم تعد كمحاولات لمواكبة التغير الذي يعيشه العالم في مجال التعليم،وفي نهاية المقال نثير إشكالية غياب الفلسفة التربوية في بناء قواعد التعليم الرسمي بالجزائر.

الكلمات الدالة: النظام التعليمي؛ السياسة التعليمية؛ التعليم الرسمي؛ التراث الثقافي؛الإصلاحات التربوية، فلسفة التربية.

Abstract:

This article aims to raise the problem of education and formal education in Algeria, through exposure the factors that influenced its construction, some of them related to historical factors, including the pressures of international organizations on educational policy and its projects in the establishment and restructuring of the formal educational system, to address this It is necessary to review the historical and international dimensions that have contributed to the establishment of the Algerian educational system since independence until today.

To address this issue, we raise the problem of the absence of an educational philosophy in building the rules of formal education.

Key words: educational system; educational policy; formal education; cultural heritage; philosophy of education.

مقدمة

اتجهت الجزائر منذ استقلال إلى إنشاء تنظيم تربوي تعليمي، يساهم في بناء الدولة الناشئة و يعمل على إخراجها من أثار الإستدمار الذي استهدف كل المؤسسات التربوية التي كانت قائمة، وإثرها واجهت صعوبات عديدة لتبني سياسة تربوية واضحة، فاتخذ التعليم العام كمشروع مكمل لمشاريع التنمية الشاملة المسطرة من قبل سياسة الدولة،هذا الاختيار الذي أسهم في معالجة المشكلات الكمية التي كان يعاني منها نظام التعليم، غير أنه أدى في نفس الوقت إلى ثغرات نوعية، إضافة إلى تواصل القصور الكمي في إعداد الكفاءات المشرفة على التعليم في جميع الأطوار، وبعد تكييف المنظومة التربوية الرسمية، حسب متطلبات بناء الدولة الحديثة الاستقلال، عرفت الجزائر إصلاحات تربوية في نهاية السبعينات، وتلتها أخرى بعد سنوات من تنفيذها، ولا تزال في الوقت الراهن تظهر من حين إلى أخر تعديلات في شكل إصلاحات جديدة، وفي كل مرة يصعب تحديد الاتجاه الفلسفي التربوي العام الذي يُعتمد عليه في بناء المشاريع التربوية، فالتعديلات هي بالدرجة الأولى استيرادا لبرامج ومناهج، أملتها المستجدات التعليمية على مستوى العالم وتبنته المنظمات الدولية، و بالأخص دول العالم المتقدم، و هذا ما جعلنا نطرح، مسالة غياب إشكالية فلسفة تربوية للنظام التعليمي الرسمي.

1 . تاريخ التربية و التعليم بالجزائر:

1 . 1 التربية والتعليم قبل الاحتلال الفرنسي:

شهدت التربية والتعليم في الجزائر عدة مراحل تأثرا بالأحداث التاريخية التي مرت بها، ومن أبرز التطورات تلك التي جاءت مع الفتوحات الإسلامية، فمنذ ذلك الحين أخذت التربية والتعليم طابعا دينيا، إذ اقتصرت على تعليم مبادئ الدين الجديد (الدين الإسلامي) » إضافة إلى قراءة وكتابة لغة الإسلام«. (بوفلجة.غياث،1992، ص17) في مؤسسات لا تزال قائمة إلى يومنا تمثلت في المساجد والمدارس القرآنية والزوايا، زيادة على كون المسجد مكان للعبادة، يتكفل بتقديم دروس فقهية وعلمية، بينما تخصص المدرسة القرآنية للصغار أين يحفظون القرآن الكريم ويتعلمون السنة واللغة العربية، وهي ملحقة تابعة للمسجد وتعتبر أدنى مؤسسة في التعليم الإسلامي.

لم تظهر المدرسة كمؤسسة تربوية تعليمية إلا في القرن السادس من الهجرة في عهد الموحدين، أين تميزت بتوفير السكن والمنح لطلابها وكانت تسير على نظام دقيق سواء تعلق الأمر بمعلميها وطلابها أو بمناهج الدراسة ومواضيع التكوين، وكانت تمول عبر مصادر الأوقاف والتبرعات الخيرية (المرجع السابق،ص 18-19).

هكذا تمتع النظام التربـوي التعليمـي بالسلطة والاستقلالية حيث كانت الإدارة محليـة تحت رعاية العلمـاء، ومن ثمـة قامت على أساس الحرية، أي حرية الإدارة المحلية في التنظيم والتسيير دون التقيد بسلطة سياسية.

أما في العهد العثماني استمـر نظـام التربية والتعليـم على هذا الشكل في نفـس المؤسسات وبنفـس مصادر التمويـل، إلاّ أنـه تميـز بكثرة الزوايا والرابطات:»...فمنذ دخولهم إلى الجزائر وقف العثمانيين إلى جانب الدين الإسلامي،إلاّ أنهم شجعـوا التصوف في البلاد واعتبروا الدين عملية تعبدية صرفـة،هذا ما لم يخـدم التربيـة والتعليم. « (المرجع السابق،ص 2-12)، يرجع اهتمام السلطات العثمانية بالجانب التعبدي أكثر من الجانب العلمي مؤشرا لبوادر انحطاط الدولة العثمانية، لذا اتخذت الدين كعامل نفسي اجتماعي يزيح بريق النقد والانتقاد.

2 .1 - التّعليم في الجزائر قبل الاستقلال:

بعد احتلال فرنسا للجزائر سادت فوضى عارمة بسبب محاولة فرنسا طمس الهوية الوطنيّة وتهميش اللّغة العربيّة و ترسيم اللّغة الفرنسية، وتحويل المساجد الّتي كانت مراكز تعليميّة إلى كنائس وتخريب المعاهد من أجل تجهيل الجزائريين، وفي هذا الصّدد يقول محمّد عمارة : «إنّ احتلال فرنسا لم يكن كغيره من أشكال الاحتلال، ولم يكن استعمارا كالذي شهدته أو شهده كثير من البلدان في آسيا وإفريقيا، فهو لم يقف عند اغتصاب الدّولة والإدارة والحرّيّة والأرض والثّروة الّتي كانت للجزائريين على أرض وطنهم، وإنّما ذهب المستعمر الفرنسي فأراد سحق الهويّة القوميّة للشّعب وإلغاء عروبتهم لأنّها رمز مغايرتهم للفرنسيين، وهو أراد أن يكونوا فرنسيين. « (عمارة محمد،1982، ص 55)،قد سعت فرنسا بكلّ ما أوتيت من قوّة إلى تفقير الجزائريين وتجهيلهم ليكونوا لقمة سائغة لسياستها ومراميها، ومن أجل إخضاعهم عملت على نشر المسيحيّة وتنصير الجزائريّين ليكونوا فرنسيين من الدرجة الثانية ومرّ ذلك على مراحل:

1.2.1 - من 1830 إلى 1880:

ركّزت فرنسا خلال هذه الفترة على العمليات الحربية لاحتلال الجزائر والقضاء على الثّورات الشّعبية التي اندلعت منذ اللحظات الأولى للاحتلال، فأسّست سياسة الإدماج والمكاتب العربية، و في نفس الوقت اعتمدت منذ البداية على المدرسة كوسيلة لتحقيق أهدافه في الجزائر من أجل نهب ثرواتها واستغلال خيراتها،تـروي افون توران Turin.Y: »نتيجـة سياسـية كانـت مدمـرة، كـل المـدارس الابتدائيـة قـد أهملـت ...نفـس الخراب حصل بالمدارس الأخرى... وهجر المعلمون من مناطق الاحتلال.....إن التعليم الابتدائي كان كثير الانتشار بالجزائر- قبل الاستعمار- أكثر مما نظن، إن علاقتنا بالأهالي

بالمناطق الثلاث، أثبتت أن متوسط الأفراد من الذكور يحسنون القراءة والكتابة، وقد قدرت نسبتهم بـ 40٪ وإن لم يتعلم كل الأطفال القراءة والكتابة، فكلّهم مروا بالمدرسة القرآنية، حيث يستطيعون تأدية صلاتهم، وقراءة بعض السور القرآنية، لقد كانت لكل القرى ولكل الأحياء الحضرية معلمون بمدارسها قبل الاحتلال. « (Yvonne ,pp122-1271983TURIN,)

قامت السياسة الاستعمارية ببناء أول معهد فرنسي عربي في مدينة الجزائر سنة 1857م، سعيا منها لامتصاص ما خلفته المراحل السابقة، ثم تلتها معاهد أخرى في كل من مدينة وهران و قسنطينة، وتمثل دورها في تكوين معلمين يحملون أفكارها ويعملون على تنفيذ خططها السياسية الثقافية، إلاّ أن هذا النظام التعليمي واجه مقاومة من الحركات السياسية وحتى من بعض خريجيها، فأضحى مقاطعا من معظم الجزائريين خاصة فيما يتعلق بتعليم الفتاة، لذلك أنشأت مدارس سرية أثناء الحرب التحريرية«. (Nassim. REDJEM, 1986, p44)أما المؤسسات التي كانت معتمدة في التعليم فهي:

1.1.2.1 – المدارس الدينية المسيحية:

تأسست ابتداء من 1878 ويسيرها مسيحيون وركزت نشاطها على منطقة القبائل فأسست 21 مدرسة من طرف الآباء البيض يدرس فيها 1039 تلميذ، كانت هذه المدارس تدعي الانفصال عن الحكومة، غير أنها غي الحقيقة وسيلة من وسائل فرنسا السياسية لمحاربة اللغة العربية والدين الإسلامي.

2.1.2.1 – المدارس الحكومية :

أنشأت فرنسا ثلاث مدارس حكومية بموجب مرسوم مؤرخ في 30 09 1850 بكل من تلمسان و قسنطينة و المدية التي حوّلت إلى العاصمة سنة 1959 بهدف تكوين نخبة تحمل ثقافة فرنكوفونية.

3.1.2.1 المدارس العربية الفرنسية :

أنشئت بموجب المرسوم المؤرخ في 14- 07-1850أربعون مدرسة ابتدائية تحتوي كل واحدة منها في غالب الأحيان على قسم واحد وبنيت هذه المدارس على مدى 24 سنة أي بمعدل مدرستين كل سنة، وأغلق معظمها لأسباب سياسية إثر أحداث 1871 .

4.1.2.1 الكتاتيب القرآنية والزوايا :

اعتمدت عليها و استخدمتها السياسة الاستعمارية، بعد أن حاولت تحطيم التعليم الإسلامي العربي، لكن أيقنت وفق تقارير من رجال دين و عسكريين و مخبرين انه لا سبيل لاستعمال القوة بمفردها، فشُرع في مراجعة خطة الهدم إلى بناء مزعوم، تصور

إحدى التقارير ما آلت إليه وضعية المدارس، فتقول : « نتيجة سياسية كانت مدمرة إذ أن كل المدارس الابتدائية قد أهملت... نفس الخراب حصل بالمدارس الأخرى... وهجر المعلمون من مناطق الاحتلال -- وفي تقرير آخر- ... لأننا هدمنا المدارس أثناء الحروب ولم نعد بناءها بعد، وعندما يموت قضاتنا الشيوخ نفتقد إلى تنظيم مدرسي ويصعب إيجاد أفراد يحلون محلهم، وهذا يجعل أن السوء يستفحل يوما بعد يوم» (Y.Turin, 123-27 1 Opcit ,pp)

2.2.1 – من 1882 إلى 1900 :

استمرار تمسك والمقاومة الشعبية بالثقافة الإسلامية العربية ومن ومنها: مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب، فإلى جانب الحركة العسكرية أنشأ مدارس تعوض ما دمر من مدارس، غير أن تراجع الثورات الشعبية أدى إلى تكثيف فرنسا من جهودها في توسيع التعليم و إجباريته بموجب المرسوم المؤرخ في 13 02 1883، ورغم ذلك بقيت نسبة التمدرس في المراكز الفرنسية قليلة لدى الجزائريين.

3. 2. 1 – من 1900 إلى 1930 :

كانت فرنسا تشدد الخناق على الجزائريين فلا تقبل إلاّ بمعدل 84 تلميذا سنويا وفي سنة 1914 نجح 34 طالب في البكالوريا و 12 طالب في الليسانس.

1. 2. 4 – من 1930 إلى 1962 :

عرفت هذه المرحلة تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في شهر ماي سنة 1931،« ففتحت الجمعية أكثر من 150 مدرسة ابتدائية حرة يتردد عليها أكثر من 50000 تلميذ بنون وبنات» (زرهوني. الطاهر، 1993، ص21.)، وكانت تتعرض لمضايقات الاستعمار الفرنسي فيعتقلون المدرس أو يختلقون الذّرائع من أجل منع الجزائريين من الدراسة فيها والإقبال على المدارس الحكومية واعتبرت تلك الفترة مرحلة التعريب الحقيقية لذلك قام الاستعمار الفرنسي بإغلاق المدارس الحرة سنة 1954 وقام مثقفون فرنسيون بالتهجم على اللغة العربية فصرحوا بأن اللغة العربية الدارجة لهجة معدومة من كل قيمة أدبية لا حاجة إلى تدريسها، وبأن اللغة العربية الفصحى لغة ميتة غريبة عن الجزائر ولا تحمل شيئا وأما اللغة العربية الحديثة فهي كذلك لغة أجنبية تعبر عن أفكار وطنية عربية ولا يتقنها إلا قليل من المثقفين.

ويلخص لنا رمبارA.Rambard هذه المراحل في قوله: « بدأت المرحلة الأولى من الغزو وانتهت بنزع السلاح في منطقة القبائل في سنة 1871م، والمرحلة الثانية تمثلت في إرغام الأهالي على التعامل مع إدارتنا، والمرحلة الثالثة تتسم بغزو المدرسة» (Zemouri .Kamel, 1983, p77)

3.1 التعليم في الجزائر بعد الاستقلال :

1.3.1 الفترة الانتقالية:

تعتبر هذه الفترة استعجاليه، حيث سعت السلطات إلى ضمان انطلاق فتح المدارس الجزائرية، بعد شهرين من إعلان الاستقلال، فاقتصر العمل على إدخال تعديلات انتقالية تدريجيا، تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية،وتحمل هذه الإجراءات معاني رمزية تمثلت في تحدي المستعمر، ومن أولويات هذه الفترة تعميم التعليم و جزأرة إطاراته وتكييف مضامينه الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي، فارتفعت نسبة التمدرس من ٪ 20 إلى ٪70 سنة 1976 (عثمان. سعدي،د س، ص50)، وكان أول دخول مدرسي في أكتوبر1962م ونتيجة لنقص في المعلمين وظف المدربون لهذا الغرض(7HADDAB, Mustapha1979 p) وقد قدر عددهم (بـ40.20 ٪)
(Abdrrahman.BOUZIDA 1976, p25)،

و بذلت عدة مجهودات في هذه الفترة من أجل إدخال الصبغة الجزائرية على نظام التعليم، يقدم»ن.رجام»صورة عن تلك الأوضاع التي سادت مراكز التعـليم: «غداة الاستقلال واجهت الجزائر مشاكل عويصة مرتبطة بـ :تمدرس الشبـاب، المدارس و المكتبة الجامعيـة أحرقـتا، بينـما البرامـج لم تحتوي على التاريخ العربي والحضارة الإسلامية للجزائر(N.Redjem، Opcit ، P20)،ومن بين تلك المحاولات إقامة تعديلات على المناهج كإقرار تدريـس اللغـة العربية والتربية الإسلامية، وتصحيح اتجاهات مناهج التاريخ الوطني، وإقرار مبدأ التكوين السريع والسعي لتنفيذه عن طريق توسيع المدارس واستيعاب أكبر عدد ممكن من الأطفال، وللتغلب على ذلك حولت مدارس الحضانة ورياض الأطفال إلى مدارس ابتدائية (بوفلجة. غياث، المرجع السابق، ص 44 – 43).

1. 3. 2 الفترة الثانية : كان التعليم الابتدائي منظم كالتالي:

بداية الدراسة عند بلوغ سن السادسة، مدة الدراسة الابتدائية ست سنوات، وقد تضاف سنة سابعة للتلاميذ الذين يحضرون الشهادة الابتدائية،أما سنوات الدراسة فهي كالتالي:

1 – التحضيري الأول.

2 – التحضيري الثاني.

3 –الابتدائي الأول.

4 –الابتدائي الثاني.

5 – المتوسط الأول.

6- المتوسط الثاني.

7- النهائي.

تنتهي المدارس الابتدائية بالنسبة للسنة السادسة من التعليم الابتدائي بمسابقة الدخول للسنة الأولى من التعليم المتوسط بينما يحضر تلاميذ السنة السابعة أي النهائي شهادة التعليم الابتدائي، ينتقل تلاميذ السنة السادسة ابتدائي والناجحون في المسابقة إلى الدراسة بالسنة الأولى من التعليم العام (المتوسط)، أما الراسبون فينتقلون إلى السنة السابعة، وللناجحين في الشهادة الابتدائية حق المشاركة في مسابقة الدخول إلى السنة الثانية من التعليم العام (التعليم المتوسط)، أو مسابقات اللحاق بمراكز التعليم التقني و الفلاحي، ويبقى الراسبون تحت رحمة الشارع.

بالرغم من التعديلات التي عرفها التعليم الابتدائي والمتوسطي فان سلبياته كانت كثيرة وأهمها نسبة التسرب المدرسي المرتفعة خاصة وأن المتسربين هم في سن مبكرة، وهم غير مؤهلين سواء من حيث السن أومن حيث ضعف مستواهم للتكوين بالمراكز المهنية.

3.2.1 - مشروع المدرسة الأساسية انتقاء أم حتمية(من1976 إلى 1980)؟

3.1.2.1 أسباب ظهور المدرسة الأساسية:

لا يوجد سبب أقوى من كون الجزائر دولة حديثة النشأة، ولا بد لها أن تأسس نظاما تربويا على غرار إنشائها لمختلف القطاعات تحت ظل تنمية شاملة كما نصت علية المواثيق الرسمية، خاصة بعد مرورها بحرب أنهكت طاقاتها البشرية والمادية، ويظهر مما سبق أن السلطات الجزائرية قامت بتعديلات استعجالية على التعليم غداة الاستقلال، تعتبر هذه التعديلات مؤقتة كونها ظرفية، ومشروع تكوين تنظيم تربوي تعليمي جزائري هو ضرورة ملحة، وقد تأثر اختيار مشروع التعليم الأساسي بالأوضاع التي كانت تسود العالم آنذاك، حيث أن الجزائر قد انخرطت في المنظمات الإقليمية والعالمية، وهذه كانت تعمل على دعوة الدول الحديثة الاستقلال إلى تبني مشاريعها التنموية.

بصفة عامة كان اختيار المدرسة الأساسية ذات توجها دوليا وسياسيا، أما الأسباب التي تعتبر دافعا لهذا الاختيار، إنما هي نتائج لأوضاع دولة حديثة الاستقلال ومن بينها: الإصلاحات الإستعجالية التي لا يمكن تبنيها كمشروع تنموي، بما أنها محدودة وقاصرة على أهداف معينة، ولا يمكن في إطارها إنجاح ديمقراطية التعليم ولا التغلب على نقص الإطارات وحتى تقليص نسبة الأمية والتسرب والتكفل بالعدد الهائل من الأطفال في سن التعليم.

2.1. 2.3. دور المنظمات الدولية في إبراز مفهوم التعليم الأساسي :

ظهر مصطلح التربية الأساسية في الثلاثينات، حيث دعا «غاندي» إلى تربية الطفل الهندي تربية أساسية (الشاذلي الفيتوري، نقلا عن، ر.أ حبيب،1992، ص8) تتضمن تعليمه عملا يدويا نافعا، وهذه النظرة التي ترمي إلى تنمية الطفل على حب العمل والإنتاج،هي نتيجة للظروف التي كان يعيشها المجتمع الهندي والهدف منها مناهضة الاستعمار وتحقيق الاكتفاء الذاتي وخلق تعليما لا يستند على مؤسسات ومباني، وإنما يرتكز على الاستمرارية في طلب التعليم ونشره وهكذا نشأ مفهوم التعليم اللامدرسي.

وبعدما تبنت المنظمات الدولية مفهوم التعليم الأساسي ومنها منظمة »اليونسكو في عام 1948م، بدأت مشاريع التربية الأساسية في هاييتي،ثم أقرت المنظمة في مؤتمرها العام في الدورة الثالثة للسنة الموالية برنامجا شاملا للتربية الأساسية تضمن إنشاء مراكز تجريبية بعقد مؤتمرات ودورات تدريبية تعاونية مع الحكومات ... وفي عام 1950م تم إنشاء مراكز إقليمية لتدريب المعلمين والعاملين في التربية الأساسية...واستمر العمل على تعميم هذه التجارب حيث أنشئ أول مركز دولي للتربية الأساسية بالمكسيك سنة 1951م وذلك لنشر التجربة على دول أمريكا اللاتينية، وأصدر بعدها قرار لإنشاء مراكز مماثلة في الدول الأخرى... وفي عام 1953م، أنشئ المركز الدولي للتربية الأساسية في العالم العربي بمصر، ثم تحول إلى مركز تنمية المجتمع وأخيرا إلي مركز التعليم الوظيفي«. (م. حسان، د س، ص47-48)، هكذا تبنت الدول العربية فكرة التعليم الأساسي التي رأت فيه البديل الوحيد لتجاوز سلبيات التعليم الابتدائي الذي يقتصر على تعليم الصغار دون الكبار.

إن انتشار الأمية في أوساط مجتمعات عرفت وتعرف حروب وأزمات أدى إلى التفكير في وضع خطة تقلص من الأمية وأثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع، وكان التعليم الأساسي يعتبر السبيل الوحيد للخروج بالمجتمعات الحديثة الاستقلال من مخلفات وأثار الإستعمار حيث يقوم على تعميم التعليم وتمديد فترته الإلزامية ودمج من لم يساعفه الحظ في الدخول إلى المدرسة للتعلم ضمن نظام محو الأمية و قد تبنت الدول العربية المفهوم الآتي للتعليم الأساسي: »....صيغة تعليمية تهدف إلى تزويد الطفل مهما تفاوتت ظروفه الإجتماعية والإقتصادية والثقافية بالحد الأدنى الضروري من المعارف والمهارات والإتجاهات والقيم التي تمكنه من تلبية حاجاته وتحقيق ذاته وتهيئته للإسهام في تنمية مجتمعه وتربط بين التعليم والعمل والعلم والحياة من جهة وبين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية من جهة أخرى في إطار التنمية الشاملة للمجتمع. «(الشاذلي الفيتوري، المرجع السابق، ص12)، وبذلك أصبح التعليم الأساسي هو نظام التعليم الشامل الذي يضم مراحل مختلفة، يمثل التعليم الأساسي المرحلة الأولى ويحصل ضمن نطاق التعليم الرسمي، تتمثل أهدافه استنادا إلى التعريف السابق في:

ـ تكوين ذي حد أدنى، لكل طفل في إطار تجاوز الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات النامية.

ـ ربط العلم بالعمل في ظل سياسة تنموية شاملة.

وينتقد «مارجوري ميبيليمي M. Mibilimy» التعليم الأساسي حيث يرى أنه:»صيغة أعدت للدول النامية للحد من تطلعاتها في تعليم أبنائها واقتصار ذلك التعليم على إعداد (عمالة رخيصة)، فهي ستار لإعاقة الجهود الموجهة إلى ضرورة إقامة اقتصاد عالمي جديد يهدف إلى إبقاء الدول النامية في موقعها الحالي في مستوى التنمية، يدور حول مهارات العمالة ولا يمنح الاعتبارات الثقافية والاجتماعية قدرها الذي تستحقه... ويزيد من حدة التناقض والثنائية الحالية في النظام التعليمي بين القادرين وغيرهم، ومدى ما يتيحه هذا التعليم من تكافؤ الفرص فهو تعليم منخفض الكلفة قصير المدة مقدم من أجل الحفاظ على نفس التركيبة الاجتماعية حيث يركز على مهارات العمالة وليس على المبادئ الأساسية للمعرفة الإنسانية المتصلة بالتفكير الناقد وحل المشكلات. « (M. Mibilimy، نقلا عن المرجع السابق،ص 1-3)

إذا اتخذ التعليم الأساسي كحل نموذجي ملزم لكل دولة نامية، فلم يعد اختيار تربوي بيداغوجي، وإنّما صيغة مركبة من مجموعة أهداف سياسية إستعجالية لإغفال الكثير من الأجزاء المرتبطة بالتربية والتعليم، كما أنه لا يمكن لأي تنظيم تعليمي أن يكون شاملا وجامعا حتى لدى القطر الواحد، فما بالنا إذا اختلفت الثقافات.

1. 2. 3. 3 مفهوم التعليم الأساسي حسب المواثيق الرسمية:

تنص المادة 24 من الإطار القانوني والتنظيمي للتعليم الأساسي على: »أنه إعطاء تربية أساسية واحدة لجميع التلاميذ مدته9 سنوات. « (الجريدة الرسمية،1996،ص26.) حيث يقبل التلاميذ في السنة الأولى من التعليم الأساسي عند إكمال سن السادسة من العمر، وعلى هذا لا يغادر التلميذ مقعد الدراسة إلا وهو في سن الخامسة عشرة من العمر، عندئذ إما أن يواصل تعليمه في المرحلة الثانوية إذا كانت إمكانياته الفكرية وتحصيله الدراسي يسمحان له بمتابعة الدراسة حتى شهادة البكالوريا ثم الجامعة، أو يغادر المدرسة إلى معترك الحياة.

إذا المدرسة الأساسية تجمع بين التعليم الابتدائي ذي الست سنوات والتعليم المتوسطي الذي اختصر من أربع سنوات إلى ثلاثة سنوات فقط، وبذلك تصبح مراحل التعليم حسب المادة 17 كما يلي:

يتفرع النظام التربوي إلى مستويات التعليم التالية:

ـ تعليم تحضيري.

ـ تعليم أساسي.
– تعليم ثانوي.
ـ تعليم عالي«.(نفس المرجع السابق،ص27)

وتحدد المادة 27 مراحل التعليم الأساسي الذي يأتي على ثلاثة أقسام:» المرحلة الأولى: من السنة الأولى إلى السنة الثالث،المرحلة الثانية: من السنة الرابعة إلى السنة السادسة و المرحلة الثالثة: من السنة السابعة إلى السنة التاسعة«(نفس المرجع أنفس الصفحة.) وذلك ما عرف بالأطوار الثلاث، في المرحلتين الأوليتين تكون الدراسة عامة وتتركز حول ثلاثة أهداف أساسية:

1 ـ »لغة الكتابة: في نهاية الطورين يكون التلميذ قادر على التعبير والقراءة والكتابة والحديث.

2 ـ لغة الأرقام: تدور أساسا حول أساسيات الحساب والهندسة

3 ـ العمل على دمج الطفل في بيئته الاجتماعية والطبيعية« (تركي رابح،1990،ص3).

تم العمل بمشروع المدرسة الأساسية كتجربة ابتداءا من عام1977م، وبدأ في تنفيذه على المستوى الوطني مع بداية المخطط الخماسي الأول (1980–1984) إلا أن المشروع عرف ويعرف تغييرات عديدة نتيجة للنقائص التي أفرزتها سنوات التنفيذ، فالكثير من المنشورات والمواثيق الرسمية تسعى إلى تحقيق المدرسة الأساسية كما جاءت على المستوى النظري، وآخر ما شددت عليه المناشير سعيها إلى تحقيق مبدأ التكاملية من حيث البناءات والهياكل أو من حيث التنظيم الإداري والمالي.

انطلاقا من هذا المبدأ، أعيد تنظيم شبكة المؤسسات، بتشكيل وحدات مدرسية تشمل كل وحدة على إكمالية وعدد من المدارس الابتدائية (ما عرف باسم الملحقة) مما أفقدها كيانها التنظيمي والإداري، وبذلك أنشأ ما عرف بالمأمن يقصد به مجموع المدارس الابتدائية المندمجة شكلا ومضمونا في وحدة مدرسية هي الإكمالية (الطور الثالث سابقا) يحقق وحدة تنظيمية، توفر تربية مستمرة من السنة الأولى إلى السنة التاسعة.

إذا ابتداء من الموسم الدراسي 91/ 92 قرر القيام بعملية تجريبية في نطاق محدود يهدف إلى إقامة هيكل المدرسة الأساسية طبقا للقوانين التي أنشأتها في إطار تحقيق المدرسة الأساسية المندمجة (المأمن)، سعيا لتلبية الأهداف التالية:

– « تحقيق وحدة المدرسة الأساسية وتوفير عوامل الانسجام والتكامل بين مختلف وحداتها وأطوارها.

- توفير الظروف المادية والتنظيمية الملائمة التي تمكن التلاميذ من تحقيق نتائج مدرسية جيدة يمكن تقويمها بناء على مقاييس موضوعية موحدة.
- تحقيق لا مركزية بعض العمليات من أجل نجاعة تربوية أفضل كالتسيير الإداري والمالي للمعلمين وإعطاء مجال تحرك أوسع لإعداد مشروع تربوي في إطار المناهج الرسمية.
- تحديد أدق لصلاحيات كل المتعاملين والعلاقة فيما بينهم.
- التنسيق والتشاور من أجل تكفل أمثل بالقضايا المطروحة ميدانيا من خلال المجالس المختلفة.
- تحقيق الشفافية في التسيير التربوي من أجل بعث روح الثقة وبالتالي خلق جو من العمل الجاد والمثابر.
- وضع آليات جديدة تسمح بتطوير البحث التربوي.
- تحقيق إستقرار مقاطعات التسجيل.
- تجسيد وجود المؤسسة التربوية في المحيط وإبرازها كوحدة إشعاع علمي وثقافي.
-تتكفل المدرسة الأساسية بتوفير الوسائل التعليمية ...فعلى المدرسة الاكمالية ضمان التسيير المادي والمالي لكل الوحدات المكونة لها.» (طاهر.زرهوني،1991 ص5)

ويضاف لذلك من حيث التنظيم والتسيير، تبعية المدرسة الإبتدائية لمصالح البلدية فيما يخص الحراسة والنظافة، بينما الصيانة والتصليح تتكفل بها المدرسة الأساسية الإكمالية غير أن هذا النموذج الرسمي يبقى غير محقق بصفة كاملة بسبب غياب مستلزمات البنى التحتية وكذا اليد العاملة، كما أن تطبيقه خلف بعض النقائص التي تعود إلى إخفاق بعض المتعاملين في قطاع التربية لتفضيل العمل الإداري عن العمل التربوي بالرغم من أن المجال يدعو إلى الجانبين، بالإضافة إلى معاناة القطاع من هجرة الكفاءات إلى قطاعات أخرى، نتيجة للضغوطات التي عرفتها بالمدرسة الأساسية، و المادة المعروضة عن هذا الموضوع تبرز ان ما يظهر في المواثيق الرسمية من هياكل و إطارات و وسائل لا اثر له في الواقع .

1. 4 الإصلاحات التربوية و رهانات الصّراع :

عرفت الجزائر سنة 1988حراك شعبي تمخض عنه تغيير سياسة الدولة من الاتجاه الأحادي إلى التعدد الذي عرف بالانفتاح السياسي، وتلتها أزمة سياسية أخرى حادة و مؤلمة، بعد سنوات معدودة من التجربة الديمقراطية و التي عرفت – بالعشرية السوداء– فقبل هذا التوقيت، عرفت الساحة الإعلامية محاولات نادرة لمناقشة أثار إصلاحات 1976، وعلى العكس من ذلك عرف النظام التربوي العديد من الانتقادات عبر وسائل الإعلام المختلفة في هذه الفترة، وأبدت العديد من الشخصيات تدمرها من وضعية

المدرسة الجزائرية، ونتج عن ذلك تنصيب لجنة وطنية في ماي 1999 و تتكون من 157 عضو وكلفت بمناقشة مشروع سياسة تربوية جديدة،ومن القرارات التي أعلنتها اللجنة:

- إلغاء أمرية 16/ 04/ 1976 .
- إصلاح المناهج الدراسية .
- ترقية المواد الدراسية : اللغة العربية،اللغة الامازغية، التربية الإسلامية،التاريخ و التربية المدنية.
- تحسين طرق التدريس خاصة الفلسفة و التربية البدنية.
- تعميم التعليم التحضيري.
- ترقية اللغات الحية :الفرنسية و الانجليزية بإدراجها في السنة الثانية من التعليم الابتدائي.
- استعمال الترميز الدولي و المصطلحات العلمية بلغة مزدوجة.
- إدراج مادة التربة التكنولوجية ضمن برامج السنة الأولى من التعليم الابتدائي.(الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية،يناير 2008).

كما يلاحظ من خلال عرضنا لأهم بنود الإصلاح التربوي يمكن اختزالها في ثلاث محاور:

1- اللغات وهياكلها.
2- طرق التدريس.
3- الانفتاح المؤسساتي.

يظهر من خلال تعرضنا لبعض جوانب الإصلاح التربوي أن الدافع الأساسي هو ظهر انه يحافز وففي طريقة التدريس كان السرد هو المعمول به، لا دور للتلميذ فيها ولهذا توجب إصلاح عميق بتثبيت عناصر الهوية وتنظيم ساعات الدراسة وتعديل المقررات وتكوين الإطارات التعليمية، وأهم ما ميز هذه الفترة «تجميد قانون استعمال اللغة العربية في ذكرى الاستقلال 5 جويلية 1992 وهو القانون الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني بكل حرية وبالأغلبية وقد وقعه الرئيس الشاذلي بن جديد، وليس من الصدفة أن يتوافق قرار التجميد مع قرار تنظيم التعليم في 5جويلية 1882 .

الخلاصة:

في ضوء القراءة السابقة لأوضاع التربية والتعليم بالجزائر نستنتج أن النظام التربوي يفتقر إلى وجود فلسفة تربوية واضحة تستند إلى مرجعيات ثقافية، يعتمد عليها في بناء نظامه التربوي، فالتراث التربوي الإسلامي الذي تواجد بالجزائر عبر عقود من الزمن

و لا تزال مؤسساته قائمة إلى يومنا، و لكن غيب من الساحة الثقافية التربوية و استغل كشكل من أشكال الفلكلور الديني فقط، ولم يستفاد منه ولا من تجاربه الممتدة في الزمان و المجال، ونقصد بهذا الأخير، امتداد مثل هذه المرجعية عبر العالم الإسلامي برمته فالنماذج متقاربة ومختلفة في آن واحد، و ذلك ما يجعل منها ثراء معرفيا تربويا، كما لم تستغل تجارب المدارس الحرة و المدرسة الباديسية، التي أنتجت اطر تربوية فريدة من نوعها، إضافة إلى التعليم الفرنسي، الذي أريد له أن يكون آلية تعمق التبعية إلى ثقافة الكلون(colon) و تمجد الاستعمار،لكن ما حصل كان على العكس مما خططت له الهيئات الكولونيالية، فمن المفارقات التي صنعها المجتمع الجزائري – العائلة الجزائرية– استغلاله لنفس الآلية الاستعمارية، لصالح قضاياه التحررية، فالوعي الذي ساد فئة تخرجت أو تتلمذت على ذات المدرسة يعد فعلا تجربة تاريخية فريدة من نوعها،و هذا السرد لتجارب التربوية و التعليم التي مرت على مدى التاريخ الجزائري، يذكرنا هذا بمقولة أب الفلسفة التربوية،جون ديوي (John DEWY) « كل الحياة هي تجارب،وهي أيضا، توازن وعدم توازن،وإعادة التوازن و يسمى لدى البيولوجيين بالتوازنHomeostasis » (Jim.GARRISON,. Stefan.NEUBERT, Kerten.REICH, 2012,P122)

فالتفاعل بين الفكر و الواقع هو الذي يحقق النجاح وهو منطلق لكل فكرة براغماتية، ويدعم» ديوي» هذا الموقف مستندا لمذهبه الذرائعي إذْ يجعل من الفكر ذريعة لخدمة الحياة القائمة على الانسجام بين الفرد و محيطه والفكرة الصائبة في الفلسفة الذرائعية يكمن معناها في نتائجها العملية ولهذا تحولت وجهة الفكر نحو العمل والمستقبل (ويل ديورانت، 1966، ص618.)، والحق لا يكمن إلا في الأفكار العملية التي تنتهي إلى سلوك عملي لا إلى الاعتماد بالأساس على بيداغوجيا محضة، يتم برمجتها عن طريق منظمات دولية تطبق بطريقة آلية بعد تكوين سطحي بعيدة عن واقع المجتمع وحاجاته و قضاياه و تنميته،و هذا ما يجعل من كل مقاربة لقضايا الإصلاح التربوي بطريقة تقليد لما أنتجه الأخر، ما هو إلا تبعية عمياء غاب عنها الفكر و الواقع، و في الأصل ما هو في إلا ترويجا لنمط تربويا بعيد كل البعد عن الواقع الراهن و التاريخي للمدرسة الجزائرية، وهذا ما يجعل من الخطاب التربوي مأزوم على اعتبار أن السياق الذي افرز ويفرز هذه المقاربات هو وضعية قطاع تربوي تعليمي يعيش أزمة متراكمة لتجارب عشوائية متعددة الأوجه، يعكسها الواقع التعليمي التربوي و الثقافي الذي أضحى ما بين أسئلة عالقة بداية بالخطاب الإصلاحي على امتداد سنوات طويلة لم يقارب هموم وقضايا المجتمع الجزائري.

المراجع باللغة العربية:

1- بوفلجة غياث: ''التربية والتكوين بالجزائر.''، الجزائر: د..م.ج، سنة1992.

2- ر.أ حبيب، « تجارب عربية في التعليم الأساسي ودليل تخطيطه.»، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية، تونس، 1992.

3- زرهوني الطاهر،'' التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال''، الجزائر، موفم للنشر،1993.

4- سعدي عثمان، التعريب في الجزائر-كفاح شعب ضد الهيمنة الفرانكفونية-،الجزائر: شركة دار الأمة.

5-عمارة محمد، ''تحديات لها تاريخ''، .المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1982 .

6- محمد حسان،'' التعليم الأساسي بين النظرية و التطبيق.'' بيروت، دار النهضة العربية،[2]

7 - ويل ديورانت، ترجمة فتح الله محمد المشعشع،«**قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي**»، مؤسسة المعارف،بيروت،1966، ص618 .

المجلات:

1- مجلة الحوار المتمدن، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة التربية،العدد:2450 2008/10/30. تونس،1992.

2- محمد عابد الجابري:أفكار حول إصلاح التعليم بالمغرب الراهن.مجلةفكر ونقد.السنة الثانية العدد 12 اكتوبر،1998 .

الوثائق الرسمية:

1- الجريدة الرسمية: القانون التوجيهي للتربية الوطنية،23 يناير 2008،الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Abderrahmane. Bouzida, «l'idéologie de l'instituteur.» ,Alger: S.N.E.D, 1976.

2-Jim.GARRISON,Stefan.NEUBERT,Kerten.REICH,»JohnDEWY'S philosophy of education introduction and recontextualization for our times,» paralgave.macmillan, United state of America, 2012.

3-Mostapha.Haddab,»Education et changement de l'enseignement élémentaire en Algérie» , Alger: O.P.U .

4-Nassim.Redjem, ‹›Industrialisation et système éducatif Algérien.», Alger: O.P.U, 1986.

5– Yvonne.Turin,» affrontement culturels dans L›Algérie colonial, écoles, médecines, religion (1880-1930). « Alger: ENAL , 1983.

Revue:

1-Révolution Africaine, du 30 sep au 6 oct, 1983.

السلوك العدواني لدى المراهق
aggressive behavior of juvenile
-دراسة مقارنة بين الجانحين والعاديين-

ا . راحيس براهيم باحث دكتوراه
جامعة أحمد بن أحمد وهران 2
ا . د بختاوي بوالجراف
جامعة أحمد بن أحمد- وهران2-

ملخص البحث:
هدفت الدراسة الحالية إليالكشف عن السلوك العدواني لدى المراهق فيدراسة مقارنة بين الجانحين والعاديين، حيث قدرت عينة الدراسة ب (100) من الأحداث الجانحين المتواجدين في مراكز إعادة التربية والعاديين المراهقين في الوسط المدرسي تتراوح أعمارهم ما بين (11سنة و19 سنة)، وبعد استخدام المنهج الوصفي المقارن، وبعد المعالجات الإحصائية دلت النتائج عليعدم وجود فروق في مستوى السلوك العدواني لدى الأحداث الجانحين والعاديين، ووجود فروق دالة إحصائيا في السلوك العدوانيالمادي، السلوك العدواني اللفظي، وسلوك العدائية، وسلوك الغضب لصالح الجانحين.

الكلمات المفتاحية: السلوك العدواني المادي، السلوك العدواني اللفظي، سلوك العدائية، سلوك الغضب، المراهقة.

Summary of the study:The study aimed at comparing the aggressive behavior of juvenile delinquents to that of ordinary adolescents. Experiments were carried out on 100 juvenile delinquents in Rehab Centers and ordinary adolescents in schools aged between 11 and 19 years. After the application of the descriptive comparative method, statistics showed that there is no difference in the level of aggressive behavior between the two categories. Yet, statistically significant differences existed in the physical aggressive behavior, the verbal aggressive behavior, the hostility behavior and the anger behavior in favor of the juvenile delinquents.

key words: Physical aggressive behavior, aggressive verbal behavior, hostility behavior, anger behavior, Adolescence.

1-مقدمة:

يعتبر السلوك العدواني من أهم المشكلات والظواهر السلوكية النفسية والاجتماعية التي أصبحت تميز المجتمعات الحديثة،فهو سلوك يقوم على أساس إلحاق الأذى بالذات وبالآخرين ويظهر لدى جميع الفئات العمرية عامة وفئة المراهقين على وجه الخصوص. فمما لا شك فيه أن السلوك العدواني أصبح حقيقة واقعية موجودة في معظم دول العالم، وهي تشغل كافة العاملين المتعاملين مع فئة المراهقينوالأحداث الجانحين في مراكز إعادة التربية،ويعد سلوك الحدث الجانح من السلوكات العالمية التي لا يختلف عليها اثنان إذ تظهر في كافة المجتمعات وتختلف في صوره وأشكاله وذلك باختلاف الثقافات، وترجع أهمية هذا السلوك وخطورته إلى ما تشكله هذه الفئة العمرية بالنسبة للمجتمعات «إذ يمثل الأطفال ما يقرب من 40 بالمائة من سكان العالم ومن الفئات الأكثر ضعفا وفي حاجة ملحة إلى الحماية خاصة لأنهم غير قادرين على المناداة بضرورة حمايتهم» [1].

ويفسر جنوح الاحداث من وجهات نظر مختلفة وذلك حسب اختلاف تشريعات الدول في تحديد سن التمييز وسن الرشد، ويكاد يتفق الكل على ما هو محدد في التشريعات لكل بلد، الا ان عوامله واسبابه تفسرها مجموعة من النظريات.

2-النظريات المفسرة للسلوك العدواني:

2-1-النظرية البيولوجية:

تؤكد هذه النظرية أن العدوان ينتج عن أيعاز من الفص الجبهي والجهاز الطرفي لدى الإنسان وقد أثبتت التجارب أن في حالة الاستئصال لبعض التوصيلات العصبية في هذه المنطقة عن المخ يودي الى خفض التوتر والغضب والميل الى العنف[2].

أذا القوة العضلية عاملا بيولوجيا أخر يودي الى ظهور الاستجابة العدوانية إذ أنها تساهم في العدوان[3].

وأكد أصحاب النظرية البيولوجية أن السلوك العدوان يظهر أكثر عند الأفراد الذين يعانون من تلف في الجهاز العصبي أي أن العدوان يظهر نتيجة تلف في المخ وأحيانا يكون سبب زيادة هرمون (Tostesterons) حيث أن زيادة في هذا الهرمون في الدم يزيد من سلوك العدواني لأنه يعمل على المسار العصبي والمراكز العصبية التي تودي الى ظهور السلوك العدواني لدى الفرد[4].

2-2-النظرية التحليل النفسي:

يرى فرويد المؤسس لنظرية التحليل النفسي بان العدوان موجود لدى الإنسان منذ الولادة حيث يولد الإنسان ولديه غريزتين الأولى للحياة والثانية للموت الأولى على الحفاظ على الحياة وديمومتها والثاني تسعى الى التدمير والتخريب سواء بالاتجاه الآخرين أو باتجاه نحو الذات[5].

رأى ادلر أن العدوان وسيلة للسيطرة والتعويض عن النقص أو التغلب على الصعاب وأما هورني يرى أن كبت المشاعر العدوانية او الهجومية أمر مضر من وجهة الصحة النفسية لان عملية الكبت تودي مشاعر العدوانية من حين لأخر بقصد التنفيس عنه[6].

2-3-النظرية الاثيولوجية:

وتعرف بنظرية السلالات وتؤيد التفسير الوراثي للعدوان وتعد الدوافع جزءا من الذات الدنيا في التصور التحليلي، وهي غير عقلانية وغير منطقية ومتسلطة وهي عدوانية وبدائية وشهوانية وتسير وفق مبدأ تحقيق اللذة وهي التي تجعل الطفل يعرض حياته للخطر[7].

حيث يعد لورنز من ابرز أصحاب هذه النظرية أن لدى الإنسان إمكانيات البيولوجية لتعلم أنواع متنوعة من السلوك لأهميتها في التكييف ولايمكن تحديد علامات التكيف للسلوك في مواقف المختبرية ومصطنعة وإنما مواقف الحياتية الطبيعية.

2-4-النظرية الإحباط:

تقوم هذه النظرية على أساس العدوان ينشأ من حتمية للإحباط حيث أن السلوك العدواني ينشأ من حالة إحباط تتولد عنه شكل من أشكال العدوان إذ تناول أدلر نظرية الإحباط في ضوء نظرية المثير والاستجابة ان العدوان دافع غريزي داخلي ولكن لا يتحرك بواسطة غريزة بل بتحريض من المثيرات الخارجية عليه أشار أدلر أن حدوث السلوك العدواني دائما يفترض وجود إحباط[8].

3-النظريات المفسر لجنوح الأحداث:

3-1-النظرية البيولوجية:

برزت أفكار مع سيزار لمبروزو، زعيم المدرسة الإيطالية في دراسة الجريمة، وبحكم تخصصه كطبيبومهتم بعلوم الأحياء ووظائف الأعضاء والتشريح، كان يعتقد بأن الوراثة هي العامل المسؤول عن السلوك الإنحرافي، فصنف المجرمين إلى عدة أنواع، المجرم بالولادة والمجرم بالعاطفة والمجرم بالصدفة، والمجرم المعتاد والمجرم نتيجة الإصابة بالجنون، فحسب، المجرم يولد مزودا باستعداد فطري للجريمة وربط هذا بكون المجرم

ذو ملامح فيزيقية محددة مثل: ضخامة الفك وضيق الجبهة واندفاع الأذن بعيدا عن الرأس وبروز الوجنات واستطالة الرأس، وسواء كان إمرأة أو رجل يختلف عن الفرد في البنية الجسدية والمورفولوجيا وفي البناء السيكولوجي والعقلي وتضافر هذه الخصائص يحول دون أن يتوافق هذا الشخص مع مجتمعه.

فيما حاول علماء أخرون في نفس التيار البيولوجي إظهار العلاقة بين الجريمة والعاهات النفسية والتشوهات الخلقية مثل: قصر القامة والكساح، معللين ذلك بالشعور العنيف بالضعف لدى الشخص ذو العاهة، فيحاول تحقيق ذاته باساليب غير سوية كالجنوح والجريمة وكأداة تعويضية مرضية لإثبات الذات أو لفت الانظار.[9]

3-2-النظرية النفسية:

تعتمد الدراسات النفسية على البعد الذاتي للشخصية المنحرفة فعلماء النفس يرجعون أسباب الجنوح إلى عوامل تتعلق بشخصية الجانح هذا التركيز جعلها تعزل الفرد عن محيطه الاجتماعي الذي نشأ فيه وكأنه قائما بذاته فهي تهتم بالأسباب النفسية. لقد كان لدراسة الجانح في نظريات المدرسة النفسية التحليلية عدة إتجاهات ولعل أشهر هذه النظريات نجد نظرية التحليل النفسي، ويعتبر (Sigmonde Freud) (1856-1939) مؤسس هذه المدرسة الذي يرى أن الجنوح هو ناتج عن الصراع الذي تولد أجهزة الثلاث» الأنا، الهو، الأنا الأعلى» إذا تغلب أحد الجهازين يظهر على سطح الشخصية سلوك غير متوافق مع الأشخاص الذي تعمل لديهم هذه الأجهزة بشكل منظم»[10]

يقول(Làgache):»إن وظيفة علم النفس التحليلي تكمن في تحليل كيف يخفف الفعل الجانح من الضغوط ويحقق بعض الإمكانيات».[11]

3-3-المدرسة السلوكية:

لقد فسر «**واطسن watson** «الجنوح بأنه يرجع إلى عوامل مكتسبة والأمر كله يعود إلى المؤثرات الخارجية للبيئة والسلوك الإجرامي ليس سوى معقد لمثيرات معقدة يتلقاها الشخص من محيطه الخارجي.[12]

3-4-النظرية الإجتماعية:

تناول علماء الإجتماع ظاهرة الجنوح على أنها ظاهرة إجتماعية تخضع فينشأتها ومظهرها وأسبابها لظروف المجتمع السائدة فيه، وقد صنفوا أسبابها لظروف المجتمع السائدة فيه، وقد صنفوا هذه الظاهرة إلى تصنيفات تبعا الى طبيعة الأسباب والتي منها: العوامل الأسرية ويقصد بها مجموعة العوامل الأسرية الداخلية المحيطة مباشرة بالحدث الجانح والتي يكون تأثيرها على سلوكه مباشر وتتجلى خاصة في:

- التفكك الأسري، سوء المعاملة، مرحلة المراهقة، الانفعالات المزاجية.

العوامل الخارجية : إن شخصية الطفل لا تتأثر فقط بالأسرة التي ينشأ فيها وإنما هناك عوامل أخرى محيطة قد تتسبب في جنوحه تتمثل أساسا في:

- العوامل المحيطة، المدرسة، جماعة الرفاق، وسائل الاعلام[13].

3-5-المقاربة النسقية:

يمكن تعريف المقاربة النسقية كدراسة المحتوى الذي يتدفق منه العرض وترتكز النسقية في تفسيرها على التفاعلات الوظيفية أو سيئة التوظيف والتكيف داخل النسق العائلي ولقدطورFerrerra عام1960 ،مصطلح الرباط المزدوج Double Line لتوضيح الوضعيات التي يستقبل فيها الطفل وفي نفس الوقت رسالتين متناقضتين من طرف الوالدين، ويرى « **Benoit** »(1995):»أن الأفراد الذين يقدمون سلوكات جانحة فهم يواجهون أوامر متناقضة، كما يظهر الجنوح سلوك تكيفي نتيجة للمحاولات العائلية التي تعبر عن الوضعية الصراعية العائلية.

إذن كل من هذه النظريات قدمت تفسير الجنوح وذلك حسب توجهها الخاص، لكن يمكن القول أن أسباب الجنوح يمكن أن ترجع إلى تداخل كل تلك العوامل باعتبار الإنسان وحدة عضوية نفسية واجتماعية.

4-العلاقة بين المراهقة والجنوح:

إذا كانت فترة الجنوحفترة محددة قانونيا ما بين 13-18 سنة وذلك حسب معظم القوانين، فإن هذه الفترة كذلك تعتبر مرحلة من مراحل النمو المتعدد الابعاد من وجهة نظر الحقائق النفسية، بل فترة أساسية في النمو النفسي، رغم أن هذا النمو يتأثر بالمراحل السابقة عليه (الطفولة) والتي تتحدد بدورها كيفية التكيف المقبل للفرد[14]

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا يميل الأحداث إلى الجنوح؟

-السبب الأول: المراهق ينفلت من رقابة البيت وينخرط في جماعة الأصدقاء التي تنحرف فتتحول إلى عصابات الأحداث فينزلق متبعا ميول عصابته أو ميول الشخصية إلى أعمال منافية للقانون، أما السببالرئيسي في الجنوح هو الإحباط من أي نوع من الإحباطات التي يتعرض لها في بيئته، فحاجة المراهق للتمييز وتوكيد الذات والاطمئنان والاستقلال والحب التي يفتقدها في بيئته قد تنحرف به إلى أعمال لا يقبلها المجتمع، فبعض ظروف الحياة قد تسبب الإحباط الذي يقود إلى الجنوح . مثال:

«الفتى الذي قد يحطم أضواء الشوارع أو يلطخ حائط المدرسة لأنه لا يلقى في أسرته أو المدرسة التقدير الكافي، والفتاة قد تنزلق إلى صلات جنسية غير شرعية لأنها تجد الحب

الذي لا تجده في البيت عند رجل وتشعر بأنها مرغوبة فيها»[15]

وهذا ما بينته الدراسات التي كانت لها على علاقة بموضوع دراستي، حيث بينت دراسة **مسرا** ،Misra M.P1983،بعنوان: « بعض السمات الشخصية للأحداث الجانحين»وهدفت الدراسة إلى مقارنة بعض سمات الشخصية لدى مجموعتين من الجانحين والأسوياء، شملت عينة الدراسة 90 منحرفا من الذكور و100 من الأسوياء تم إختيارهم من مدارس إعدادية.

أدوات الدراسة:

-مقياس وكسلرWAIS لقياس نسبة الذكاء -مقياس السلوك التكيفي.

وبينت النتائج أن الذكاء كان صفة مميزة لغير المنحرفين، و لكن بصورة غير دالة كما تبين أن الجانحين كانوا أقل صبرا و استقرارا من الناحية الانفعالية و العاطفية، و عدم إتساق السلوك و الذي قد يرجع إلى ضعف الأنا لديهم، كما أظهرت النتائج أن الجانحين أقل إكتراثا بالقيم الاجتماعية من غير الجانحين، وهو ما قد يعزى إليه زيادة السلوك العدواني.

ودراسة سامية الأنصاري (1989) بعنوان: « استخدام العلاج الجماعي لتعديل بعض الحاجات النفسية لدى الأحداث الجانحين» وهدفت الدراسة الى مقارنة بعض الظروف الأسرية والاجتماعية لكل من الأحداث الجانحين وغير الجانحين، والتعرف على بعض الاجات النفسية عند الأحداث من خلال المقارنة بين عينة من الأحداث الجانحين وعينة أخرى ضابطة، كما هدفت إلى معرفة إذا ما كان العلاج الجماعي يؤدي الى تعديل بعض الحاجات النفسية لدى الأحداث الجانحين.

تكونت عينة الدراسة من (30) من الأحداث الجانحين الذكور كعينة تجريبية، (300) من الأحداث غير الجانحين الذكور كعينة ضابطة، استعملت فيها:

-مقياس التفضيل الشخصي (ادواردز).

-استمارة مقابلة شخصية (من إعداد الباحثة).

-العلاج الجماعي.

وكشفت نتائجها على مايلي : غياب الوالدين أو أحدهما من العوامل التي تسهم في انحراف الأحداث، فوجود الوالدين يعني بالنسبة للحدث تحقيق حاجاته وضمان اشباعها وغيابهما يتضمن تهديد لكيانه.

* هناك فروق ذات لالة إحصائية بين الأحداث الجانحين والأحداث غير الجانحين لصالح المجموعة الثانية في كل من الحاجة إلى التحصيل، الاستقلال، التواد، المعاضدة، السيطرة، العطف.

* وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين الأحداث الجانين والأحداث غير الجانحين لصالح المجموعة الأولى في كل من الحاجة إلى الخضوع، لوم الذات، العدوان.
* استخدام العلاج الجماعي مع عينة الاحداث الجانحين أدى الى تعديل كل من الحاجة إلى التواد، المعاضدة، العطف.
* دراسة محمد عيسى الفيومي (1991) بعنوان :» دراسة مقارنة لإتجاه الجانحين وغير الجانحين نحو الذات ونحو الآخرين».وهدفت الدراسة للمقارنة بين درجات كل من الأحداث الجانحين وأقرانهم غير الجانحين في ثمانية أبعاد، هي: الذكاء، مفهوم الذات (مثالية- مدركة - الآخرين)، تقدير الذات سوء التوافق الاجتماعي، تأخر النضج، إظهار العدوان، الإنسحاب الانعزالي، القلق الاجتماعي،وتكونت عينة الدراسة من ثلاث مجموعات كل مجموعة بها [40] فرد موزعة كالآتي:

مجموعة الأحداث الجانحين الصادرة ضدهم أحكام، مجموعة الأطفال غير جانحين من طلبة المرحلة النهائية من التعليم الأساسي، مجموعة من الأميين غير جانحين وقد بلغ متوسط العمر لدى كل فئة [14] عامل تقريبا،و قد حاول الباحث تثبيت المتغيرات التالية: السن - المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

استعمل فيها الباحث الادوات التالية:

* إختبار الشخصية للشباب (إعداد عطية هنا).
* إختيار مفهوم الذات (إعداد محمد إسماعيل).
* إختيار تقدير الذات (إعداد محمد سلامة، و حسين الذر(.
* إختبار الذكاء المصور.
* إستمارة من إعداد الباحث.

وجاءت نتائجها:

* إنخفاض ذكاء الجانحين عن أقرانهم من غير الجانحين.
* انخفاض مفهوم الذات لدى الأحداث الجانحين سواء أميين أو ذوي تعليم إبتدائي عنه لدى أقرانهم من غير الجانحين.
* سوء التوافق الاجتماعي ظاهرة أكثر إنتشارا بين الجانحين عنها من غير الجانحين.
* الأحداث الجانحون ربما يتسمون بتأخر النضج عن أقرانهم من غير الجانحين.
* توجد علاقة بين ظاهرة التعلم الفرد و ظاهرة القلق الاجتماعي.
* وتذهب الدراسةالحالية في نفس الاتجاه للدراسات السابقة من أجل الكشف عن الفروق

في السلوك العدواني بين الجانحين والعاديين.

5-مشكلة البحث:

جاء الاحساس بمشكلة البحث من خلال الملاحظات التي سجلتها في شبكة للسلوكات العدوانية لدى المراهقين في الوسط المدرسي والجانحين في مراكز إعادة التربية وكذا الاحتكاك بالباحثين والقائمين من الاساتذة في الاطوار التعليمية لاسيما المتوسط والثانوي والمختصين في مراكز اعادة التربية على الانتشار الواسع للسلوكات العدوانية والاثار الوخيمة التي تسببه بالنسبة للتلاميذ انفسهم وللآخرين والاسرة والمجتمع مما ينجر عنه الدخول لعالم الجنوح من بابه الواسع و يدخل المجتمع في دوامة من المشكلات التي تؤرق كاهله، قصد رعاية فئة الشباب والمراهقين من الانحراف بشتى اشكاله.

وعلى هذا الاساس تحددت مشكلة البحث في الاجابة على التساؤلات:

* هل هناك فروق ذات دلالة احصائيةفي ابعاد السلوك العدواني تبعا للمستوى الدراسي؟.
* هل هناك فروق ذات دلالة احصائيةفي ابعاد السلوك العدواني بين الجانحين والعاديين؟.
* هل هناك فروق ذات دلالة احصائيةفي ابعاد السلوك العدواني تبعا لمتغير الجنس؟.

6- فرضيات الدراسة:

6-1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد السلوك العدواني تبعا للمستوى الدراسي.

6-2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد السلوك العدواني بين الجانحين والعاديين.

6-3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد السلوك العدواني تبعا لمتغير الجنس.

7-أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة في جانبين وهما:

أ- **الأهمية النظرية**:تكمن في تسليط الضوء من الجانب الأدبي على فترة المراهقة ومشكلاتها، خصوصياتها والسلوك العدواني.

ب-**الأهمية التطبيقية**: تهدف في الوقوف على السلوكات العدوانية لدى المراهق وما يبينه المقياس لهذا الغرض وتبيان الفرق الواضح لكل من العينتين محل الدراسة وتوضيح الأسباب الكامنة والمساهمة في انتشار السلوكات العدوانية للعينة بمختلف صورها وأشكالها سواء كانت في مراكز إعادة التربية بالنسبة للأحداث الجانحين أو العاديين من

بين المتمدرسين في الثانوية.

8-أهداف الدراسة:

* تهدف هذه الدراسة في الكشف عن مفهوم السلوك العدواني ولاسيما النوع الشائع لدى كل من فئة الأحداث الجانحين والمتواجدين بمراكز إعادة التربية والعاديين المراهقين المتواجدين في الوسط المدرسي والثانوي بالخصوص.
* تهدف الى التعرف على أنواع السلوكات العدوانية.
* مدى تبيان المقياس المطبق على الفئتين للسلوكات العدوانية الشائعة لديهم.

9-التعريفات الإجرائية:

-**السلوك العدواني**:العدوانية ظاهرة عامة يمارسها الأفراد بأساليب متعددة ومتنوعة، وتأخذ عدة صور وأشكال، فيتخذ صورا متمثلة في التعبير اللفظي والبدني، (وعرفه عبد الحميد وكفافي1993) في معجم علم النفس والطب النفسي» الجزء الأول»:» بأنه السلوك المدفوع بالغضب والكراهية والمنافسة الزائدة ويتجه على الإيذاء أو التخريب أو هزيمة الآخرين وفي بعض الحالات يتجه الى الذات». وعرفه سلامة (1984):»بأنه الشعور الداخلي بالغضب والاستياء والعداوة يعبر عنها ظاهريا في صورة فعل أو سلوك يقصد به الأذى وإلحاق الضرر أو شيء من هذا القبيل، وأحيانا إلى الإيذاء ويظهر في شكل عدوان لفظي أو بدني كما يأخذ صورة التدمير أو الإتلاف للأشياء»[15].

ويحدد في الدراسة الحالية بالدرجة التي يحصل عليها المفحوص من خلال الاجابة على فقرات مقياس السلوك العدواني، وهو يتضمن الأبعاد التالية:

-**السلوك العدواني المادي**: ويتمثل في صورة الهجوم البدني ويكون العدوان هنا أقرب الى العنف، وهو الدرجة المتحصل عليها من خلال الإجابة على فقرات هذا البعد.

-**السلوك العدواني اللفظي**: ويظهر هذا العدوان في صورة مجموعة من الالفاظ والتعبيرات التي تخرج من الفرد، وهو الدرجة المتحصل عليها من خلال الإجابة على فقرات هذا البعد بالذات.

-**السلوك العدائي**:وهو استجابة اتجاهية تنطوي على المشاعر العدائية والتقويمات السلبية للأشخاص والاحداث، وهو الدرجة المتحصل عليها من خلال الإجابة على فقرات هذا البعد.

-**الغضب**:هو أحد الانفعالات أو العواطف الأساسية للإنسان والتي تعتبر إشارة أو دلالة على مواجهة الضغوط وعوامل الإحباطفي الحياة،وهو الدرجة المتحصل عليها من خلال الإجابة على فقرات هذا البعد بالذات.

-**المراهقة**:وهي كلمة مشتقة من الفعل اللاتيني Adolescoro ويعني التدرج في النضج الجنسي والجسمي والعقلي والاجتماعي والسلوكي، وهي فترة نمو تبدأ بالبلوغ حيث يتحقق النضج الجنسي، ونهايتها الرشد حيث يتحقق النضج الاجتماعي والانفعال[16].

واصطلاحا يطلق عليها علماء النفس النمو»انها فترة حياة الشباب على وجه الخصوص، يشعر فيها بالتغيير المختلف، حيث لا يعرف جسده، ولا افكاره وتمثل هذه المرحلة حياته الاجتماعية، ويحاول ان يصبح فيها راشدا في عيون الأخرين[17].

ويقصد الطالب الباحث بالمراهقة بالفترة العمرية الممتدة ما بين (11 سنة و19 سنة).

10-حدود الدراسة:تمثلت في:

-**حدود زمانية**: تمت الدراسة في خلال الفترة الممتدة ما بين 05/ 12/ 2016 إلى غاية 05/ 03/ 2017.

-**وحدود مكانية**:تم تطبيق الدراسة على الأحداث الجانحين في كل من المراكز الآتية: (مركز إعادة التربية ببوقادير، مركز الرحوية، مركز مستغانم) وعلى العاديين المتمدرسين بثانوية الحمادنة الجديدة (غليزان).

11-منهج وطريقة إجراء الدراسة:لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن.

طريقة اختيار العينة الأساسية وخصائصها:وتكونت العينة 100 مراهقا ومراهقة ما بين العاديين المتواجدين في الثانويات والمتوسطات والجانحين المتواجدين في مراكز إعادة التربية.

هنا جدول رقم (01) يوضح خصائص عينة الدراسة الأساسية

الجنوسة	ذكور	إناث	المجموع	
	15	15	30	
م. الدراسي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	المجموع
	02	13	15	30
السن	12-15	16-18	+19	المجموع
	11	16	03	30

12-أداة الدراسة:

استخدم الباحث مقياس السلوك العدواني والملائم لغرض الدراسة من إعداد الأستاذ الدكتور: **أمال عبد السميع مليجي باظة**[18].

-**مقياس السلوك العدواني**:أعد هذا المقياس أمال عبد السميع مليجي باظة (2009)

والمقياس هو جمع بين صور السلوك العدواني ، المادي، واللفظي والغضب والعدائية .ومن هنا تتفق فكرته النظرية مع ما قدمه **فولدس**Foulds (1965) العقابية العامة والتي قسمها إلى: عقابية داخلية وخارجية وثم تصميم استبيان العدائية والعدائية واتجاهها، ويشتمل على أربعة أبعاد فرعية كالآتي:

(السلوك العدواني المادي Physical Agression، السلوك العدواني اللفظي Verbal Agression، العدائية Hostility، الغضب Anger).ويشمل كل مقياس فرعي على (14) بندا وصفة لمسالك متباينة لمرحلة المراهقة والشباب. حيث ينتشر السلوك العدواني بصوره بين الفئتين العمريتين السابقتين في المدرسة وخارجها وفي المنزل ومراكز إعادة التربية الخاصة بالأحداث. وتقع الإجابة على بنود المقياس في خمس مستويات تتراوح بين (4-0) وتتحدد بالتعبيرات المحددة لدرجة تكرار السلوك بالتعبيرات التالية:

(كثيرا جدا (4) -كثيرا (3) -أحيانا (2) -نادرا (1) -إطلاقا (0))، والدرجة العالية تدل على مستوى عدواني أو غضب عالي والدرجة المنخفضة على المقياس تدل على انخفاضهم. ويمكن حساب الدرجات لكل بعد على حدة أو الدرجة الكلية.

-**مفتاح التصحيح**:تقع الإجابة في هذا المقياس على (5) مستويات كالآتي: (43-65)، (29-42)، (15-28)، 0-14) والدرجة المرتفعة تدل على ارتفاع مستوى العدوان المادي أو اللفظي أو الغضب والعدائية، ويمثل المستوى الأول أعلى الدرجات والثاني يليها في الترتيب ثم المستوى الثالث هو الوسط والمستوى الرابع منخفض لكل بعد على حدة من الأبعاد الأربعة.

13-صدق وثبات أداة الدراسة:

تجدر الإشارة هنا إلى أنه تم تطبيق مقياس السلوك العدواني على عينة استطلاعية من المراهقين الجانحين المودعين بمراكز إعادة التربية والبالغ عددهم (ن=30)، حيث دلت النتائج على مايلي:

أ-صدق وثبات مقياس السلوك العدواني: والذي يوضح علاقة كل فقرة بالمقياس ككل، ولقد تم اعتماد (معامل بيرسون) لتوضيح هذا الاتساق، كما تم استخدام طريقتي ألفا كرومباخ والتجزئة النصفية للتأكد من الثبات، حيث أسفرات النتائج على: **وجدول رقم**

(02) يوضح صدق وثبات مقياس السلوك العدواني ن=30

السلوك العدواني	صدق البناء	طرق حساب الثبات	
العدوان المادي	تراوح ما بين (0.41-0.80) عند مستوى الدلالة 0.01 و0.05، لم تحذف أي فقرة	ألفا كرومباخ	0.90
		التجزئة النصفية	0.88
العدوان اللفظي	تراوح ما بين(0.46-0.73) عند مستوى الدلالة 0.01 و0.05، ولقد تم حذف فقرتين(2، 5) غير دالتينإحصابا	ألفا كرومباخ	0.79
		التجزئة النصفية	0.67
سلوك العدائية	تراوح ما بين(0.46-0.87)عندمستوى الدلالة 0.01و0.05،ولقد تم حذف فقرتين(8-12) غير دالتينإحصانا	ألفا كرومباخ	0.87
		التجزئة النصفية	0.89
سلوك الغضب	تراوح ما بين() عند مستوى الدلالة0.01 و0.05، لم تحذف أي فقرة	ألفا كرومباخ	0.88
		التجزئة النصفية	0.86
النتيجة النهائية: وعليه احتوى المقياس على مجموع (52) فقرة دالة تقيسه			

14-الأساليب الإحصائية في معالجة البيانات:

بواسطة الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

15-عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

15-1-عرض ومناقشة الفرضية الأولى:

والتي تنص:توجد فروق في أبعاد السلوك العدواني تبعاللمستوى الدراسي.ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق بين المجموعتين حيث أسفرت النتائج على:

وجدول رقم (03) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لدراسة الفروق تبعا للمستويات الدراسية

المتغير	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
مادي	بين المجموعات	2	1081,356	540,678	5,08	دال عند 0.01
	داخل المجموعات	27	2871,310	106,345		
	المجموع	29	3952,667			
لفظي	بين المجموعات	2	1025,492	512,746	9,92	دال عند 0.001
	داخل المجموعات	27	1395,208	51,674		
	المجموع	29	2420,700			
عدائية	بين المجموعات	2	426,010	213,005	1,64	غير دال
	داخل المجموعات	27	3505,856	129,847		
	المجموع	29	3931,867			
غضب	بين المجموعات	2	390,533	195,267	1,49	غير دال
	داخل المجموعات	27	3538,933	131,072		
	المجموع	29	3929,467			

يتضح من خلال جدول مصدر التباين بين مجموعات بأنه توجد فروق في السلوك العدواني المادي بقيمة (ف) قدرها (5.08)، وعند مستوى الدلالة (0.01)،ووجود فروق أيضا في السلوك العدواني اللفظي بقيمة(ف) قدرها (9.92) عند مستوى الدلالة(0.001) وبغية التأكد من صحة الفروق ولصالح أيمستوى دراسياستخدمنا اختبار شفيه (schefee) للمقارنات البعدية، فدلت النتائج على مايلي:

جدول رقم (04) يوضح نتائج اختبار شيفيه بالنسبة لبعد السلوك العدواني المادي

المستوى الدراسي	ثانوي م=12.53	متوسط م=18.38	ابتدائي م=36.50
م. ابتدائي ن=02	23.96*دال عند 0.01		_
م. متوسط ن=13		_	
م. ثانوي ن=15	_		

نلاحظ من خلال الجدول وجود فروق في السلوك العدواني المادي بين مستوى التعليم الابتدائي ومستوى التعليم المتوسط ولصالح المستوى الابتدائي بمتوسط حسابي قدره(36.50).

جدول رقم (05) يوضح نتائج اختبار شيفيه بالنسبة لبعد السلوك العدواني اللفظي

المستوى الدراسي	ثانوي م=14.20	متوسط م=22.23	ابتدائي م=35.50
م. ابتدائي ن=02		21.30*عند 0.002	_
م. متوسط ن=13	8.03*دال عند 0.02	_	
م. ثانوي ن=15	_		

نلاحظ من خلال الجدول وجود فروق في السلوك العدواني اللفظي بين المستوى التعليم الابتدائي ومستوى التعليم المتوسط ولصالح المستوى الابتدائي بمتوسط حسابي قدره(35.50)، ووجود أيضا فروق بين المستوى الدراسي المتوسط والثانوي ولصالح المستوى التعليم المتوسط بمتوسط حسابي قدره(22.23).

مناقشة وتفسير الفرضية المتعلقة بالسؤال الاول:

أظهرت النتائج أنه توجد فروق في أبعاد السلوك العدواني تبعا للمستوى الدراسي.

ويتضح هذا انه يلجأ المراهقين الى السلوك العدواني اللفظي وينحصر بين المستوى الابتدائي والمتوسط وهذا ماشارت اليه دراسة (سناء الغندوري2015) السلوك العدواني لدى تلاميذ المرحلة الاساسية داخل المؤسسات التعليمية المغربية وذلك لإعطاء صورة واقعية عن العوامل المرتبطة بالبيئة المدرسية وظهور السلوكات العدوانية بمختلف اشكالها،وعليه انه كلما ارتفع المستوى التعليمي للطفل أو المراهق كلما انخفض سلوكه العدواني، وهذا ما يبرز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمدرسة بالخصوص في الحد من السلوك العدواني.

15-2-عرض نتائج الفرضية الثانية:

والتي تنص: توجد فروق في أبعاد السلوك العدواني بين الجانحين والعاديين.

ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا اختبار (ت) لدراسة الفروق بين المجموعتين، حيث أسفرت النتائج على مايلي:

جدول رقم (06) يوضح قيمة اختبار(ت) لدراسة الفروق بين المجموعتين

المتغير	جانحين ن=		عاديين ن=		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع		
العدوان المادي	20,80	11,83	12,53	10,27	2.04	دال عند 0.05
العدوان اللفظي	24,00	9,18	14,20	6,09	3.44	دال عند 0.002
العدائية	26,40	13,51	21,07	9,11	1.26	غير دال
الغضب	31,00	12,25	30,73	11,41	0.06	غير دال

نلاحظ من خلال الجدول وبالنظر للمتوسطات بأنه توجد فروق في بين المجموعتين(الجانحين والعاديين)، في السلوك العدواني المادي بقيمة (ت) قدرها(2.04) عند مستوى الدلالة (0.05) ولصالح الجانحين بمتوسط حسابي قدره(20.08)، كما توجد أيضا فروق بينهما في السلوك العدواني اللفظي بقيمة (ت) قدرها (3.44) عند مستوى الدلالة(0.002) ولصالح الجانحين بمتوسط حسابي قدره(24.00)، ولا توجد فروق بينهما في كل من سلوك العدائية والغضب.

مناقشة وتفسير الفرضية المتعلقة بالسؤال الثاني:

أظهرت النتائج توجد فروق في أبعاد السلوك العدواني بين الجانحين والعاديين.

وهذا ما تتفق معه دراسة (اليوسفي 1988) والتي هدفت الى تبيان بعض المحددات الشخصية لدى الاحداث الجانحات واثرها على سلوكهن والتي توصلت نتائجها الى ان اهم انماط الشخصية التي تميز الفتاة الجانحة والغير جانحة والتي تؤثر في سلوكها المنحرف هو: العدوانية وانخفاض التوتر مقابل السعادة، الانحراف السيكوباتي، العصبية مقابل الانزواء. وكما توصلت الدراسة الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الجانحات والغير جانحات في متغير السلوك والشخصية لصالح الجانحات.

15-3-عرض نتائج الفرضية الثالثة:

والتي تنص:توجد فروق في أبعاد السلوك العدواني تبعا لمتغير الجنس

ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا اختبار (ت) لدراسة الفروق بين الجنسينفي أبعاد

السلوك العدواني، فدلت النتائج على مايلي:

جدول رقم (07) يوضح قيمة اختبار(ت) لدراسة الفروق بين الجنسين

المتغير	ذكور ن=15		إناث ن=15		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	م	ع	م	ع		
العدوان المادي	20,80	11,83	12,53	10,27	2.04	دال عند 0.05
العدوان اللفظي	24,00	9,18	14,20	6,09	3.44	دال عند 0.002
العدائية	26,40	13,51	21,07	9,11	1.26	غير دال
الغضب	31,00	12,25	30,73	11,41	0.06	غير دال

نلاحظ من خلال الجدول وبالنظر للمتوسطات بأنه توجد فروق في بين الجنسين(ذكور وإناث)، في السلوك العدواني المادي بقيمة (ت) قدرها(2.04) عند مستوى الدلالة (0.05) ولصالح الذكور بمتوسط حسابي قدره(20.08)، كما توجد أيضا فروق بينهما في السلوك العدواني اللفظي بقيمة (ت) قدرها (3.44) عند مستوى الدلالة(0.002) ولصالح الذكور بمتوسط حسابي قدره(24.00)، ولا توجد فروق بينهما في كل من سلوك العدائية والغضب.

مناقشة وتفسير الفرضية المتعلقة بالسؤال الثالث:

توجد فروق في أبعاد السلوك العدواني تبعا لمتغير الجنس.

وهذا ما تؤكده أيضاً النظرية البيولوجية على أن الذكور أكثر عدواناً من الإناث، فهي ترجع عدوانية الذكور إلى هرمون الذكورة، وهذه النتيجة تلتقي أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة منيرة صالح بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في السلوك العدواني بن الجنسين لصالح الذكور، كما توصل الباحثان:

(بشير معمرية وماحي ابراهيم 2000) ان هناك فروق بين الجنسين في العدوان البدني واللفظي والدرجة الكلية لصالح الذكور مع عدم وجود فروق بين الجنسين في الغضب والعداوة.

التوصيات والإقتراحات:

* القيام بدراسات ميدانية تهتم بالبحث في العوامل الكامنة وراء الانحراف وجنوح الاحداث.

* ضرورة تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية لا سيما الاسرة والمدرسة من أجل حماية

المراهق من شتى أشكال الانحراف التي يمكن ان يتعرض لها.

* إعطاء الاهمية البالغة من طرف الجهات المختصة لتفعيل دور مراكز إعادة التربية لحماية الحدث الجانح وتعديل سلوكاته السلبية داخل هذه المراكز.
* الإهتمام بدراسة الاسباب النفسية والاجتماعية، التعليمية والثقافية والعلاقة الكامنة بينها وبين اتباع وتبني السلوكات العدوانية لدى المراهقين.
* إجراء المزيد من الدراسات العلمية البحثية في مجال علم النفس التي من شأنها أن تكشف عن أوجه القصور للأدوار الذي تلعبه المؤسسات التعليمية.

خاتمـــــة:

لا يزال موضوع السلوك العدواني من الاهتمامات الواسعة للعلماء والمختصين في علم النفس الاجتماعي واهميته في البحث والدراسة، وعلى مختلف الفئات العمرية والمراهقة خاصةوللتأكيدعلى دور المؤسسات التعليمية في الحد من الظاهرة وكما يرتبط السلوك العدواني بعدة متغيرات اخرى بينتها عدة دراسات وان هذا السلوك غير مرغوب فيه ووجب تعديله والحد منه خاصة في عند فئة الاحداث والمراهقين والتلاميذ في حيث ما وجدوا وايجاد السبل الكفيلة لهذا المشكل وتعديله لدى الجانحين في المراكز الاصلاحية.

الهوامش:

1-سماح خالد عبد القوي زهران (2010) دراسة عامليه لبعض أشكال جناح الأحداث في المجتمع المصري، مجلة علم النفس فصلية، العدد(84-87) ديسمبر، يناير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ص200.

2-عبد القادر ،فواز عبد الحميد ،)1999(،اثر برنامج ارشادي في تعديل السلوك العدواني ص 17.

3-قشقوش،ابراهيم،)1980(، سيكولوجية المراهقة ،القاهرة ،مكتبة الانجلو المصرية ،ط1. ص 98-101.

4- Eyron L.D(**1975)** Learning of agression in children (s.l.n)PP 15.

5- ميليكان ،ليفون،حسينالدريني، (1984)،بعض مظاهر السلوك العدواني ودراسات في الميول والاتجاهات النفسية ،المجلد 7،مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر.ص389-349.

6-عبد الرحمن العيسوي،(2000)، اضطرابات الطفولة والمراهقة وعلاجها، موسوعة كتب علم النفس الحديث، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، ط1. ص 14.

7-العبيدي،مظهر عبد الكريم (1999)، اثر التعلم بعض المهارات الاجتماعية في خفض السلوك العدواني لدى طلاب المرحلة المتوسطة ،كلية ابن الهيثم ،جامعة بغداد، العراق، ص37.

8-(الحسين،1996: ص28).

9-الودافل.ح(2007)، المشروع الفردي للتكفل أداة لإعادة الدمج الاجتماعي للفتاة الجانحة، مذكرة لنيل شهادة ما بعد التدرج المتخصص، فرع العمل الاجتماعي والممارسة المهنية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص14.
10- كاشدون شادون (1985): ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ص48.
11- ميموني بدرة (2003)، «الاضطرابات النفسية والعقلية لدى الطفل والمراهق»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص232-233.
12- حجازي محمد(1981)«الأحداث الجانحون»، دراسة نفسانية اجتماعية، دار النشر، بيروت، ص79.
13-الوادافل، ح ، مرجع سابق (2007) ص19،17.
14-عبد الهادي. م.أ**(دون سنة)** البيئة والمراهقة، الأم الطفل معالجة نفسية فيسيولوجية ،الطبعة الأولى، دار النشر ص133.
15-عبد الهادي، م.أ (مرجع سابق)، ص134.
16-سعود بن عبد العزيز الفايز) 2010(، رسالة ماجستير منشورة ، مفهوم الذات وعلاقته بالسلوك العدواني لدى المراهقين من مجهولي الهوية (ذوي الظروف الخاصة)، دراسة ميدانية في مدينة الرياض، السعودية، ص21.
17-خولة بنت عبد الله السبتي(2004)، رسالة ماجستير منشورة، مشكلات المراهقات الاجتماعية والنفسية والدراسية، دراسة وصفية على عينة من الطالبات السعوديات في المرحلة المتوسطة في المدارس الحكومية في مدينة الرياض-، ص25.
18-Pierard, Alice **,(2013)**, vive l'adolescence, le role des parentsavec le soutien du ministère de la fédération, Wallonie, Bruxelles.
19- أمال عبد السميع مليجي باظة(2009) مقياس السلوك العدواني،الطبعة الثانية، جامعة كفر الشيخ، مصر.

الحوافز وتأثيرها على الرضا المهني دراسة ميدانية بشركة نافطال.

Incentives and their impact on the job satisfaction a field study in NAFTAL Company

أ.عبابو اليزيد جامعة حسيبة بن بوعلي

أ.د. بشلاغم يحي –جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

ملخص

إن زيادة الإنتاج لا تقتصر على توفير الآلات والمعدات التي يحتاجها العامل في عمله، بل يجب أيضا الاهتمام بالعنصر البشري من أجل كسب ثقته ورضاه وذلك عن طريق التحفيز المادي والمعنوي، ولقد اعتنى المختصون في علم النفس بموضوع الحوافز وعلاقته بالرضا المهني منذ بداية القرن الماضي وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، إذ ركز تايلور Taylor على الحوافز المادية وهو ما عرف بسياسة الأجر بالقطعة، أما إلتون مايو Elton Mayo فقد توصل من خلال بحوثه في مصانع الهاوثورن إلى أن الحوافز المعنوية لها دور فعال في زيادة الإنتاج وخاصة العلاقات الاجتماعية الجيدة بين العمال والإدارة.

وقد حاولنا في هذه الدراسة معرفة الفرق بين الرضا المهني والحوافز، أي مدى تأثر الرضا المهني باختلاف الحوافز المادية والحوافز المعنوية. وقد اعتمدنا على اختبار منسوتا Minnesota لقياس درجة رضا الأفراد في كل من الأبعاد التالية: ظروف العمل، زملاء العمل، طبيعة الإشراف، الأجر. وتوصلنا إلى أن الرضا المهني يختلف باختلاف زملاء العمل وباختلاف طبيعة الأجر، في حين أنه لا يختلف باختلاف ظروف العمل وكذا طبيعة الإشراف.

Abstract

The increase in production is not limited to the provision of machinery and equipment needed by the worker in his work, but giving importance to the human element also in order to gain his confidence and satisfaction through material and moral stimulation. And specialists in psychology took care of incentives topic and its relation with job satisfaction since the beginning of the last century, especially in the United States and Europe. Taylor focused on material incentives which are known as piecework wage policy;

while Elton Mayo has come through his research in Hawthorne factories that moral incentives have been instrumental in increasing production and particularly good social relations between workers and administration.

And we have tried in this study to know the difference between job satisfaction and incentives, namely the vulnerability of job satisfaction according to material incentives and moral incentives. We have relied on the Minnesota test to measure the level of satisfaction of individuals in each of the following dimensions: working conditions, work colleagues, the nature of supervision, remuneration. And we determined that job satisfaction varies with co-workers and depending on the nature of remuneration, while it does not vary according to working conditions, as well as the nature of the supervision.

مقـــدمـــة

لقد توصلت معظم البحوث والدراسات الحديثة في المجال الصناعي والخدماتي إلى حقيقة مفادها أن الإنسان هو العامل الأساسي في مختلف القطاعات وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام به من مختلف النواحي بهدف الوصول إلى رضاه المهني، فيمارس عمله وهو جد راض به متطلعا إلى القيام به على أحسن وجه، وهذا ما يؤثر بدوره إيجابيا على المنظمة بزيادة كمية الإنتاج ونوعيته.

إن من بين أهم العناصر التي اهتم بها الباحثون من أجل الوصول إلى رضا العامل هي نظام الحوافز، فالحوافز تقوم بتحريك دوافع الفرد ورغباته، فتحريك الدوافع والرغبات يمثل عاملا هاماً في التأثير على الأداء الذي يبديه هذا الفرد في العمل، فهو القوة التي تحرك وتسير الفرد لكي يؤدي عمله على أحسن وجه وفي أقصر مدة، وكلما كانت الحوافز أكثر موائمة مع دوافع الفرد ورغباته، كلما ساعد ذلك على تحريك هذه الدوافع بهدف بذل جهد مضاعف[1].

إن نظام الحوافز يحقق العديد من الاحتياجات للفرد والتي لا يقدر على تحقيقها بنفسه كالاحتياجات الأساسية من مأكل ومشرب، كما أن نظام الحوافز يؤدي إلى زيادة الروح المعنوية للعامل، إذ أن الروح المعنوية متصلة بمدى إشباع الحاجات الأساسية للفرد.[2]

وأول من استعمل نظام الحوافز في إطار علم النفس العمل هو تايلور Taylor، إذ كان تايلور يؤمن بحقيقة مفادها أن الحوافز المادية لها أهمية بالغة في تشجيع العمال وفتح باب الترقي أمامهم، وكان يرى أن نظام الحوافز هو في مصلحة كل من العامل وصاحب

العمل[3]، وذلك لأنه يحقق لهما الرضا، فالرضا المهني للعامل هو غاية المنظمة لما فيه من نتائج إيجابية على المنظمة كزيادة الإنتاج واستقرار العمال. إن لدارسة الرضا المهني أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة، إذ أن دراسته في منظمة معينة يعتبر مقياسا للتقويم الشامل لأداء العاملين ومدى ولائهم وحبهم لهذا العمل، وعلى ضوء ذلك يتم التغيير المطلوب للوصول إلى الرضا المنشود[4].

نظرا للعلاقة الوطيدة بين الرضا المهني والحوافز في الميدان الصناعي وتأثيره على كمية ونوعية الإنتاج، فقد عمدنا إلى دراستهما على مستوى أحد أهم الشركات الوطنية والمتمثلة في شركة نافطال من أجل معرفة ما مدى التوافق الموجود بين الحوافز المادية والمعنوية والرضا المهني.

1. الإشكالية

إن التوسع العلمي في العصر الحديث وهيمنته على مختلف جوانب حياة الفرد قد أوجد للإنسان ثمارا سهلة المنال وتطورات في العديد من المجالات، فيرجع بعضهم سبب ذلك إلى المكننة وتطور الآلات ووسائل الإنتاج، أما البعض الأخر فيرى أن السبب في هذا التطور هو العامل البشري نفسه، هذا الأخير الذي بدونه لا نستطيع تسيير هذه الآلات فضلا عن صناعتها، فإذا أردنا التطور أكثر يجب علينا العمل على إرضاء هذا العامل وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

إن موضوع الرضا المهني لاقى إقبالا كبيرا من الباحثين، فمنذ الثلاثينيات من القرن الماضي اهتم الباحثون في السلك التنظيمي عامة وفي علم النفس خاصة في أمريكا وأوروبا الغربية بدراسته، فقد درس علماء النفس ظاهرة الرضا عن العمل في المؤسسات واستخدموا عبارة «الرضا الوظيفي» للدلالة على المواقف والميول الذاتية أو على مدى تأقلم الموظفين في وظائفهم[5]. لقد تم دراسة موضوع الرضا المهني من ناحيتين، إذ تمثلت الناحية الأولى في دراسته كمتغير مستقل يؤثر في مختلف سلوكات الأفراد كالأداء والتغيب، الاتصال الرسمي وغير الرسمي، ومن ناحية أخرى فقد تم دراسة موضوع الرضا المهني باعتباره متغير تابع يتأثر بكل من الأجر، المكافآت، هيكل السلطة...الخ[6].

وفي دراستنا هذه تطرقنا إلى موضوع الرضا المهني باعتباره متغيرا تابعا يتأثر بمختلف أشكال الحوافز المادية والمعنوية، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

هل يختلف الرضا المهني باختلاف طبيعة التحفيز المادي والمعنوي كما يقيسه اختبار الرضا عن العمل لـ «منسوتا» ؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية العامة مجموعة من التساؤلات الفرعية هي كالأتي:

* هل يختلف الرضا المهني باختلاف ظروف العمل باعتبارها حافز من الحوافز المعنوية؟
* هل يختلف الرضا المهني باختلاف طبيعة زملاء العمل باعتبارها حافز من الحوافز المعنوية؟
* هل يختلف الرضا المهني باختلاف طبيعة الإشراف باعتباره حافز من الحوافز المعنوية؟
* هل يختلف الرضا المهني باختلاف طبيعة الأجر باعتباره حافز من الحوافز المادية؟

2 .الفرضيات

للإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية تم تحديد الفرضيات التالية:

يختلف الرضا المهني باختلاف طبيعة التحفيز المادي والمعنوي .

وتندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الجزئية الآتية:

* يختلف الرضا المهني باختلاف ظروف العمل باعتبارها حافز من الحوافز المعنوية.
* يختلف الرضا المهني باختلاف طبيعة زملاء العمل باعتبارها حافز من الحوافز المعنوية.
* يختلف الرضا المهني باختلاف طبيعة الإشراف باعتباره حافز من الحوافز المعنوية.
* يختلف الرضا المهني باختلاف طبيعة الأجر باعتباره حافز من الحوافز المادية.

3 .أهداف الدراسة

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة ما مدى تأثر الرضا المهني بطبيعة الحوافز المادية والمعنوية وذلك من خلال طبيعة ظروف العمل، زملاء العمل وطبيعة الإشراف باعتبارها حوافز معنوية، وكذا من خلال طبيعة الأجر باعتباره حافز من الحوافز المادية.

4 . أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في:

* تسليط الضوء على مشكلة الرضا المهني على مستوى المنظمات الوطنية.
* توضيح مفهومي الرضا والحوافز للمنظمة بطريقة علمية (التوعية).
* محاولة التعرف على مختلف المشاكل التي تمس المنظمات الوطنية والتي لها علاقة بعنصري الرضا والحوافز.

5 .مصطلحات الدراسة

الحوافز (incentives): هي عبارة عن مجموعة العوامل التي تعمل على إثارة القوى الحركية في الإنسان، والتي تؤثر على سلوكه وتصرفاته(7)، كما تعرف على أنها العوامل التي تهدف إلى إثارة القوى الكامنة في الفرد، والتي تحدد نمط السلوك أو التصرف

المطلوب عن طريق إشباع كافة احتياجاته الإنسانية(8)، هي وسيلة إشباع مستعملة لتوجيه سلوك العمال(9).

ونقصد بالحوافز في دراستنا تلك التشجيعات، العلاوات ومختلف الإطراءات، التي تمنحها المنظمة للفرد، أو لجماعة الأفراد بهدف دفع الفرد إلى القيام بسلوكات محددة سلفا.

التحفيز المادي (material incentives): هي تلك المكافآت المادية التي يتحصل عليها الإنسان، والتي غالبا ما يتقدمها الحافز النقدي(10).

نعني بالتحفيز المادي في هذه الدراسة كل ما يقيسه اختبار الرضا عن العمل "منسوتا" في بعده الرابع والمتمثل في الأجر.

التحفيز المعنوي (moral incentives): يقصد بالحوافز المعنوية تلك التي لا تعتمد على المال في الإثارة وتحفيز العمال على العمل، بل تعتمد على وسائل معنوية أساسها احترام العنصر البشري الذي هو كائن حي له أحاسيس وتطلعات اجتماعية يسعى إلى تحقيقها من خلال عمله في المنشأة(11).

نعني بالتحفيز المعنوي في هذه الدراسة كل ما يقيسه اختبار الرضا عن العمل» منسوتا» في كل من أبعاده الأول والثاني والثالث والمتمثلة في ظروف العمل، وزملاء العمل، الإشراف.

الرضا المهني (job satisfaction): هو مجموعة من المشاعر الوجدانية يشعر بها الفرد نحو عمله، وهذه المشاعر قد تكون سلبية أو ايجابية، و هي تعبر عن مدى الإشباع الذي يتصور الفرد بأنه تحقق له من هذا العمل.(12)

ونقصد بالرضا المهني في دراستنا تقبل العامل لعمله بجميع شروطه ونواحيه والمتمثلة في تقبله للعمل في حد ذاته وتقبل جزئيات هذا العمل من أجر وظروف هذا العامل وزملائه في العمل وطبيعة الإشراف كما يقيسه اختبار" منسوتا" للرضا المهني.

6. الحوافز

1.6. مفهوم الحوافز :

يعرفها منصور فهمي (1976 : 125) ففي تعريفه للحوافز يقول: «هي عبارة عن مجموعة العوامل التي تعمل على إثارة القوى الحركية في الإنسان، التي تؤثر على سلوكه وتصرفاته».[13]

ويعرفها كامل برير(1997: 102): «هي بالتحديد العوامل التي تهدف الى إثارة القوى الكامنة في الفرد، والتي تحدد نمط السلوك أو التصرف المطلوب عن طريق إشباع كافة احتياجاته الانسانية «.[14]

2.6. أهمية الحوافز :

1.2.6. أهمية الحوافز بالنسبة للفرد:

تعتبر الحوافز عنصر جد هام بالنسبة للفرد، وذلك لأنها تحقق العديد من الاحتياجات التي لا يقدر الفرد تحقيقها بنفسه، وذلك مثل الاحتياجات الأساسية من مأكل ومشرب. زيادة الروح المعنوية للعامل، حيث أن الروح المعنوية من خلال المفهوم الفردي متصلة بين عنصر الروح المعنوية للفرد واحتياجاته، أي مدى إشباع الحاجات الأساسية للفرد، وهو الذي يعطينا درجة الروح المعنوية وبين مستوى تكيف الفرد مع البيئة والعمل.[15]

2.2.6. أهمية الحوافز بالنسبة للمنظمة:

أما أهمية الحوافز بالنسبة للمنظمة، فهي أهمية مادية محضة في غالب الأحيان، حيث تهدف المنظمة من خلال تطبيقها لنظام الحوافز إلى رفع الإنتاج كماً ونوعاً، وهذا ما يزيد من أرباح المنظمة، فتنوع الحوافز واستخدامها وفق المناهج السليمة، ووفق حاجات ورغبات الأفراد يؤدي إلى تحريك دوافعهم ورغباتهم نحو بذل أكبر قدر من الجهد، لزيادة الإنتاج، حيث يقول في هذا الصدد أحمد طرطار (1993) «إن تحريك الدوافع والرغبات يمثل عاملا هاماً يتفاعل مع قدرات الفرد، ليؤثر على سلوك الأداء الذي يبديه في العمل، فهو القوة التي تحرك وتسير الفرد لكي يؤدي العمل، أي قوة الحماس أو الرغبة في القيام بمهام العمل، التي تنعكس في كثافة الجهد الذي يبذله الفرد، وفي درجة مثابرته واستمراره في الأداء ومدى تقديمه لأفضل ما عنده من قدرات ومهارات في العمل. بمعنى أن هذه القوة هي التي تحدد مدى الاستفادة من قدرات الفرد في العمل، فبقدر زيادتها يزداد استغلال تلك القدرات في الأداء «.[16]

وبمعنى آخر، كلما كانت الحوافز أكثر موائمة مع دوافع الفرد ورغباته، كلما ساعد ذلك على تحريك هذه الدوافع بهدف بذل جهد مضاعف.

وإضافة إلى زيادة الإنتاج، فإن أهمية الحوافز تتجلى في عنصر آخر جد مهم بالنسبة للمنظمة، والذي يتمثل في المحافظة على اليد العاملة المؤهلة، وليس هذا فحسب، فأهمية الحوافز تكمن أيضا في جلب واستقطاب اليد العاملة المؤهلة، هذه الأخيرة التي أصبحت سلعة مهمة تخضع لقانون العرض والطلب، فالأجور والرواتب التي تعتبر من أهم الحوافز في العديد من المنظمات، لما تحققه من إشباع للحاجات الأساسية للفرد، قد خضعت للعديد من التغيرات والتعديلات، وذلك كله من أجل تحقيق الأهداف التالية:

* جذب الأفراد المؤهلين، وخاصة في حالة وجود المنافسة بين مختلف المنظمات الصناعية والخدماتية.

* القضاء على ظاهرة دوران العمل، وذلك بتوفير الأجر اللازم للعامل حتى تضمن المنظمة استمراره في العمل.
* تحفيز السلوك المرغوب، حيث أن الأجر يجب أن يكون من أكبر المعززات للسلوك الايجابي داخل المنظمة.[17]

3.6. تصنيفات الحوافز:

لقد اتخذت الحوافز منذ وجودها عدة أشكال، ابتداءً من الحوافز المادية فالمعنوية... الخ، إلى غيرها من الأشكال، ونظراً لتعدد أشكال الحوافز، فقد صنفت الى العديد من التصنيفات، ومن بين هذه التصنيفات نذكر:

1.3.6. من حيث الموضوع :

الحوافز المادية :

تتعدد الحوافز المادية وتختلف من تنظيم إلى آخر، فهي إذاً تتمثل في مختلف المكافآت المادية التي يتحصل عليها الإنسان، والتي غالبا ما يتقدمها الحافز النقدي، ويعود ذلك إلى الإشباع الذي يحققه هذا الحافز.[18]

والحافز المادي يمكن الفرد من الحصول على حاجياته الطبيعية الأساسية من مأكل ومشرب، وملبس...الخ، كما أن ارتفاع الدخل يبين أهمية الفرد ويبرر مكانته في المنظمة.

الحوافز المعنوية:

«يقصد بالحوافز المعنوية تلك التي لا تعتمد على المال في الاثارة وتحفيز العاملين على العمل، بل تعتمد على وسائل معنوية اساسها إحترام العنصر البشري الذي هو كائن حي له أحاسيس وتطلعات اجتماعية يسعى إلى تحقيقها من خلال عمله في المنشأة «. عادة ما تتمثل هذه الحوافز في فرص الترقية، إشراك العاملين في الإدارة، ضمان استقرار العمال في عملهم.[19]

2.3.6. من حيث الأثر:

تنقسم الحوافز من حيث أثرها الى نوعين:

الحوافز الإيجابية:

إن الحوافز الايجابية هي مختلف الحوافز ذات التأثير الايجابي، خاصة إذا أشبعت حاجات معينة لدى الفرد، سواء كانت هذه الحاجات مادية أو معنوية، لكن بشرط أن يكون تأثيرها إيجابيا وجذابا، أي بهذا التأثير تزداد قوة دافعية الفرد للقيام بالأعمال التي تجلب له هذا التأثير الايجابي.[20]

الحوافز السلبية:

هي تلك الحوافز التي تقوم على التأثير في سلوكات وأفعال العمال، من ناحية العقاب، ومختلف أساليب التخويف، وكغيرها من الحوافز الايجابية فهي تمس الجانبين المادي والمعنوي، فقد تتخذ الحوافز السلبية في الجانب المادي العديد من الأشكال كالخصم من الأجر، الحرمان من العلاوات ومختلف الحوافز المادية الإضافية عن الأجر.

أما من الجانب المعنوي فتتمثل الحوافز السلبية في الحرمان من الترقية والتوبيخ ، أو إدراج اسم العامل المهمل في قائمة تنشر على العمال في المنظمة، إلى غير ذلك من مختلف أساليب العقاب التي تؤثر معنويا على العمال.[21]

3.3.6. من حيث الشكل:

يقصد بالشكل، الطريقة التي تقدم بها الحوافز، فهي تقدم بشكل فردي أي لعامل واحد، كما تقدم بشكل جماعي وهي كما يلي:

الحوافز الفردية :

إن الحافز الفردي ذو فعالية أكبر عندما يكون العمال في استقلال تام عن بعضهم البعض، خاصة إذا كانت وظائفهم منفصلة عن بعضها، أي كل وظيفةً منعزلة عن الأخرى، كالأعمال المكتبية.

وتختلف المكافأة في الحوافز الفردية بين المكافأة المعنوية والمكافأة المادية.

أما المكافأة المعنوية فغالبا ما تتمثل في الإطراء، في حين أن المكافأة المادية غالبا ما تتجسد في النقود أو غيرها من الهدايا والأوسمة التشجيعية.[22]

الحوافز الجماعية:

إن الحوافز الجماعية هي: «تلك الحوافز التي تقدم للعاملين كمجموعة عامة، وليس للفرد باعتباره كائنا مستقلا، مجازاتٍ لهم على بلوغ حجم معين من الإنتاج، أو تحقيق أعمال ومهام محددة «.[23]

ومهما اختلفت تصنيفات الحوافز من باحث لآخر، فإن هدفها يبقى واضحا والمتمثل في زيادة إنتاجية الأفراد داخل المنظمة، وهذا ما يؤدي إلى رضا الأفراد عنها وعن مستواهم، ويفتح لهم المجال للوصول إلى أعلى الدرجات في منظماتهم.

7. الرضا المهني

1.7 . مفهوم الرضا المهني:

يعريف ناصر محمد العديلي "الرضا الوظيفي هو الشعور النفسي بالارتياح أو السعادة

أو القناعة من العمل الذي يؤديه الإنسان، وهذا التعريف لا يحمل في معناه الإشارة إلى الوظيفة المحددة وإنما يشير إلى الأداء الذي يعتبر جزءا من الوظيفة، أو غيرها من الأعمال التي يؤديها الإنسان".[24]

2.7. عوامل الرضا المهني:

من المعروف أن الرضا المهني هو من أشد المفاهيم تعقيداً، ويعود ذلك إلى تداخل واختلاف جملة العوامل المكونة له: فمن هذه العوامل ما هو نفسي وذاتي متعلق بشخصية الفرد، ومنها ما هو متعلق بالمهنة في حد ذاتها من ناحية صعوبتها وجاذبيتها، ومدى توافقها مع قدرات شاغليها، ومنها ما هو متعلق بمختلف العوامل البيئية المحيطة بالعمل والفرد على حد سواء من ظروف العمل وسياسات المنظمة.

ونظراً لتعدد الدراسات في مجال الرضا المهني فقد أجملت معظمها أهم العوامل المحددة له من خلال ما يلي:

1.2.7. الرضا عن الوظيفة:

إن رضا الفرد عن وظيفته يعتبر من أكبر عوامل الرضا، وذلك لأنه يمس عنصرين هامين يتعلق بهما موضوع الرضا: أولاهما العمل في حد ذاته أو الوظيفة وثانيها الفرد الذي يعتبر أهم عنصر في المنظمة، وقد أعطي مفهوم جد واسع حول هذين العنصرين والمتمثل في "التوافق المهني".

ومن خلال ذلك يتضح أن لدرجة التوافق بين قدرات الفرد واستعداداته ومتطلبات المهنة، وخصائصها الأثر البالغ في حصول الرضا المهني، بينما يمكن تسجل أدنى درجات الرضا المهني كلما تناقص هذا التوافق.

2.2.7. الرضا عن الأجر:

إن نظام الأجور يعتبر من أهم العناصر التي تساعد على استقرار الفرد في عمله، واندماجه فيه فيحقق بذلك أعلى درجات الإنتاجية والرضا عن العمل، ولذلك فإن من بين أهم الأهداف التي تسعى إدارة الأجور لتحقيقها نذكر ما يلي:

* اكتساب الأفراد المؤهلين وذوي المهارات العالية.
* الإبقاء على الأفراد الموجودين فعلا في المنظمة.
* توفير العدالة في الدفع.
* تحفيز مختلف السلوكات المرغوب فيها في أوساط العمال.
* زيادة رضا الأفراد عن العمل والمنظمة.

* رفع الروح المعنوية.
* القضاء على دوران العمل والتغيب، ومختلف المشاكل التي تعاني منها المنظمات.[25]

3.2.7. الرضا عن أسلوب الإشراف:

إن كمية الإنتاج تتوقف على نوع الإشراف أو الإدارة التي يخضع لها العامل، فالإدارة التي تعتمد على السلطة أكثر من القيادة تؤدي إلى القضاء على روح التعاون بين كل من الإدارة وأفرادها. والواقع أن كل مشرف يحاول أن يصنع مناخا نفسيا يتفق مع شخصيته ومختلف طرقه وأساليبه الخاصة، فقد تكون إما ديكتاتورية مطلقة، وإما تعاون وتشاور وديموقراطية.

ومن خلال هذا يتضح أن سلطة المشرف هي التي تحدد الجو النهائي للمنظمة، فالسلطة الديكتاتورية تجعله الجو متوترا، فيؤثر ذلك سلبيا على أفرادها ويؤدي إلى كثرة التكتلات فيما بين العمال ضد الإدارة، أما السلطة الديموقراطية فمن طبيعتها التلاؤم والاستقرار، وهذا ما يجعل الجو مرحا وهادئا، حيث يتمتع كل عضو بثقة زملائه.[26]

4.2.7. الرضا عن مجموعة العمل:

يقول عباس محمود عوض (1985) "نلاحظ أن الظاهرتين الأساسيتين اللتين تحددان العلاقة بين العامل وزملائه داخل المنظمة هما: التعاون والمنافسة ولهذا تلجأ أغلب المؤسسات الصناعية إلى استخدام عامل المنافسة".[27]

فالمنافسة التي تكون في حدود العمل تساهم مساهمة جد فعالة في تنمية المنظمة، وكذا قدرات أفرادها، وذلك بالتعاون المستمر، حيث أن العمل يعتبر موقفا اجتماعيا ديناميكيا إذ أن العامل في المنظمة لا يستطيع العمل بمعزل عن غيره، بل يعمل وفق جماعته، لذلك فالرضا مرتبط بالعلاقة التي يكونها الفرد مع زملائه في العمل.

وتؤثر جماعة العمل على رضا الفرد بقدر ما تقدمه من منفعة، فكلما كان تفاعل الفرد مع زملائه في العمل كلما كان هناك تبادل للمنافع فيما بينهم، وبالتالي تزداد درجة الرضا عن العمل.

8. منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي باعتباره المنهج الأفضل لوصف الظاهرة، كما يقوم فيه الباحث بإجراء فحص دقيق للمشكل الذي يقوم بدراسته، وهذا ما يؤدي به للتعرف على جميع جوانبه وعلاقاته[28].

9. عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من (26) فردا قمنا باختيارهم عشوائيا من المجتمع الأصلي (96) فرد، حيث أن جل أفراد العينة متحصلين على شهادات جامعية كتخصص قانون، بيولوجيا، علم النفس العمل والتنظيم إضافة إلى تقنيين سامين في تسيير الموارد البشرية.

10. أدوات الاستخدام:

استعملنا اختبار الرضا المهني.

لقد قمنا بإجراء تغييرات على هذا الاختبار، وذلك بحذف مقياس الحساسية وأبقينا على كل من المقاييس التالية: ظروف العمل (working condition)، زملاء العمل (co-worker)، الإشراف(supervision)، الأجر(componsation).

1.10.الصدق والثبات:

وضع اختبار الرضا عن العمل لفيف من أساتذة جامعة «منسوتا» في عام 1962، وقد أعيد صياغته من طرف «عباس محمود عوض»[29]، حيث أعاد حساب صدق الاختبار وثباته في بيئة عربية، حيث كانت نتائجه كالآتي:

- **نتائج ثبات الاختبار:**

الجدول رقم (01) نتائج ثبات الاختبار.

جدول رقم: (01) معامل ثبات اختبار الرضا عن العمل

المقاييس	معاملات الارتباط بين نصفي المقاييس	معاملات الثبات
الرضا العام	0.745	0.584
ظروف العمل	0.528	0.691
الإشراف	0.879	0.936
الأجر	0.557	0.716
زملاء العمل	0.412	0.583

يبين الجدول معاملات الارتباط بين نصفي مقاييس اختبار الرضا عن العمل، ومعاملات ثباتها.

- **نتائج صدق الاختبار:**

تمثلت نتائج صدق الاختبار في حصول الباحث من خلال تجربة الصدق على الجدول رقم (02)، الذي يصور درجات أفراد العينة في المحك الخارجي (أي الدرجات التي أعطاها لهم رؤساؤهم).

الجدول رقم: (2) العلاقة بين درجات أفراد العينة في المحك الخارجي ودرجاتهم في اختبار الرضا عن العمل.

محك الاختبار	4 غير راض عن عمله	7 متوسط الرضا عن عمله	12 راض جد عمله	المجموع
190	2	6	1	9
220	3	18	3	24
250	4	29	3	36
280	1	34	2	37
310	1	7	0	8
340	1	5	0	6
المجموع	12	99	09	120

يوضح الجدول العلاقة بين الدرجات التي حصل عليها أفراد العينة التي طبق عليهم اختبار الرضا عن العمل، ودرجاتهم التي حصلوا عليها من أفراد المحك (الرؤساء و المساعدين ...).

ولقد أمكن من هذا الحصول على معامل صدق يساوي (0.892)[30].

11. أسلوب التحليل الإحصائي للدراسة:

لقد قمنا باستعمال معامل الفرق (ت) حيث ت تساوي:

$$ت = \frac{م_1 - م_2}{\sqrt{\left[\frac{1}{ن_1} + \frac{1}{ن_2}\right]\left(\frac{ن_1 ع_1^2 + ن_2 ع_2^2}{ن_1 + ن_2 - 2}\right)}}$$

م1 = المتوسط الحسابي لقيم أفراد العينة الأولى.

م2 = المتوسط الحسابي لقيم أفراد العينة الثانية.

ن1 = عدد أفراد العينة الأولى.

ن2 = عدد أفراد العينة الثانية.

ع1 = الانحراف المعياري للعينة الأولي.

ع2 = الانحراف المعياري للعينة الثانية.

أما في تحليلنا لمعامل الفرق (ت) قمنا بما يلي:

* حساب النهاية العظمى لكل عامل في كل بعد على حدا.
* نزع كل الإجابات على الاقتراح الثالث وهو (غير متأكد).
* حساب المتوسط والذي تمثل في النهاية العظمى مقسومة على(2).

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم مجموعة البحث إلى قسمين، المجموعة الراضية عن العمل وهم الأفراد الذين تحصلوا على المتوسط فما فوق أما المجموعة الثانية فتمثلت في الأفراد غير الراضيين عن عملهم أي الذين تحصلوا على درجات أقل من المتوسط .

* حساب الفرق فيما بين المجموعتين وذلك وفق الفرضيات الجزئية باستعمال معامل الفرق (ت).

12. عرض ومناقشة النتائج

لقد توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى مجموعة من النتائج التي ما هي في الحقيقة إلا إجابات للإشكالية والتساؤلات الفرعية.

1.12. الفرضية الجزئية الأولى:

يختلف الرضا المهني باختلاف ظروف العمل باعتبارها حافز من الحوافز المعنوية.

جدول رقم (03): الفرق بين الرضا المهني وعدم الرضا فيما يخص ظروف العمل.

	الرضا عن العمل	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة «ت» المحسوبة	قيمة «ت» الجدولية	مستوى الدلالة
ظروف العمل	المجموعة الراضية	10	51.2	5.84	2	2.06	غير دال عند مستوى 0.05
	المجموعة غير الراضية	16	33.62	4.04			

يوضح الجدول الفرق بين الرضا وعدم الرضا المهنيين فيما يخص حافز من الحوافز المعنوية، والمتمثل في ظروف العمل، ويُظهر لنا الجدول أن المتوسط الحسابي لمجموعة العمال الراضيين يساوي 51.2 بانحراف معياري قدره 5.84 . بينما المجموعة الثانية متوسطها

الحسابي يساوي 33.62 بانحراف معياري قدره 4.04 .

وعند حساب قيمة «ت» التي تساوي 2 ومقارنتها بـ «ت» المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 تساوي 2.06 وجدنا أن «ت» المحسوبة أصغر من «ت» المجدولة.

إذًا بما أن «ت» المحسوبة أصغر من «ت» المجدولة فإن الفرق غير دال إحصائيا وعليه فإننا نرفض فرضية البحث القائلة بوجود فرق فيما يخص الرضا المهني باختلاف ظروف العمل، ونقبل بدلها الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فرق فيما يخص الرضا المهني وذلك باختلاف ظروف العمل. وقد أرجعنا ذلك إلى تعوُّد العمال على بذل مجهود أكبر في ظروف العمل السيئة، حيث لاحظنا أن العمل يسير بوتيرة سريعة رغم أن كل العمال مستاءين من وضعية العمل السيئة، والمتمثلة في ضيق المكاتب.

2.12 . الفرضية الجزئية الثانية:

يختلف الرضا المهني باختلاف زملاء العمل باعتباره حافز من الحوافز المعنوية.

جدول رقم (04): الفرق بين الرضا المهني وعدم الرضا فيما يخص زملاء العمل.

	الرضا عن العمل	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة «ت» المحسوبة	قيمة «ت» الجدولية	مستوى الدلالة
زملاء العمل	المجموعة الراضية	18	48.22	8.72	5.46	2.80	دال عند مستوى 0.01
	المجموعة غير الراضية	8	30.25	4.49			

يوضح هذا الجدول الفرق بين الرضا وعدم الرضا المهنيين، وذلك فيما يخص حافز من الحوافز المعنوية والمتمثل في زملاء العمل، ويظهر من الجدول أن المتوسط الحسابي لمجموعة العمال الراضين عن عملهم 48.22 بانحراف معياري يقدر بـ 8.72 ، بينما المجموعة الثانية متوسطها الحسابي هو 30.25 بانحراف معياري يقدر بـ 4.49 .

وعند حساب قيمة «ت» التي تساوي 5.46، ومقارنتها بـ «ت» المجدولة عند مستوى الدلالة 0.01 والتي تساوي 2.80 لاحظنا أن «ت» المحسوبة أكبر من «ت» المجدولة.

بما أن «ت» المحسوبة أكبر من «ت» المجدولة فان الفرق دال إحصائيا وعليه فإننا نقبل فرضية البحث القائلة بوجود فرق فيما يخص الرضا المهني باختلاف زملاء العمل، أي أن الرضا المهني يختلف باختلاف طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين العمال، ونرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فرق فيما بين الرضا المهني باختلاف زملاء العمل، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة التأثير الذي يحدثه زملاء العمل على رضا الفرد وهذا ما

أوضحته نظرية الحاجات «لماسلو – MASLO» والتي اعتبرت الحاجات الاجتماعية من أهم الحاجات التي يجب على المنظمة التركيز عليها في تحفيز الأفراد للعمل، وقد تمثلت هذه الحاجات في كل من حاجة انتماء الفرد إلى الآخرين، حاجة الفرد للدعم والمساعدة من قبل الآخرين، الحاجة إلى جماعات العمل غير الرسمية، ولكن الايجابية[31].

3.12. الفرضية الجزئية الثالثة:

يختلف الرضا المهني باختلاف طبيعة الإشراف باعتباره حافز من الحوافز المعنوية.

جدول رقم (05): الفرق بين الرضا المهني وعدم الرضا فيما يخص الإشراف.

	الرضا عن العمل	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة «ت» المحسوبة	قيمة «ت» الجدولية	مستوى الدلالة
الإشراف	المجموعة الراضية	16	44.93	4.87	1.76	2.06	غير دال عند مستوى 0.05
	المجموعة غير الراضية	10	27.2	6.87			

يوضح الجدول الفرق بين الرضا وعدم الرضا المهنيين فيما يخص حافز من الحوافز المعنوية، والمتمثل في الإشراف، ويظهر من الجدول أن المتوسط الحسابي لمجموعة العمال الراضين عن عملهم هو 44.93 بانحراف معياري يقدر بـ 4.87 بينما المجموعة الثانية متوسطها الحسابي هو 27.2 بانحراف معياري يقدر بـ 6.87، وعند حساب قيمة «ت» والتي تساوي 1.76 ومقارنتها بـ «ت» المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 والتي تساوي 2.06 وجدنا أن «ت» المحسوبة أصغر من «ت» المجدولة.

بما أن «ت» المحسوبة أصغر من «ت» المجدولة فإن الفرق غير دال إحصائيا وعليه فإننا نرفض فرضية البحث القائلة بوجود فرق فيما يخص الرضا المهني باختلاف طبيعة الإشراف، ونقبل بدلها الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجدود فرق فيما يخص الرضا المهني وذلك باختلاف طبيعة الإشراف، وقد يعود السبب في ذلك أولا: إلى طبيعة الإشراف المنتهجة في شركة نفطال، حيث لاحظنا أن هناك علاقة جد حميمية بين العمال ورؤسائهم، وهذا ما عوّدهم على التشاور والتعاون مع مسئوليهم، أما السبب الثاني فقد يعود إلى استقلالية كل عامل في مكتبه، أي أن رئيسه المباشر لا يراقبه باستمرار إلا عند الاستشارة، كما أن الحوافز المقدمة للعمال عند إنجاز الأعمال بسرعة وفي وقت قصير جعلتهم يُكدون في عملهم، وهذا ما أدى إلى رضاهم على طبيعة الإشراف.

4.12. الفرضية الجزئية الرابعة:

يختلف الرضا المهني باختلاف الأجر باعتباره حافز من الحوافز المادية.

جدول رقم (06): الفرق بين الرضا المهني، وعدم الرضا فيما يخص عنصر الأجر.

	الرضا عن العمل	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة «ت» المحسوبة	قيمة «ت» الجدولية	مستوى الدلالة
الأجر	المجموعة الراضية	9	19	6.5	7.45	2.80	دال عند مستوى 0.01
	المجموعة غير الراضية	17	8.41	3.80			

يوضح الجدول الفرق بين الرضا وعدم الرضا المهنيين فيما يخص حافز من الحوافز المادية والمتمثل في الأجر. ويظهر من الجدول أن المتوسط الحسابي لمجموعة العمال الراضين عن عملهم هو 19 بانحراف معياري يقدر بـ 6.5، بينما المجموعة الثانية فمتوسطها الحسابي هو 8.41 بانحراف معياري يقدر بـ 3.80 .

وعند حساب قيمة «ت» والتي تساوي 7.45 ومقارنتها بـ «ت» المجدولة عند مستوى الدلالة 0.01. تساوي 2.80 وجدنا أن «ت» المحسوبة أكبر من «ت» المجدولة.

بما أن «ت» المحسوبة أكبر من «ت» المجدولة فإن الفرق دال إحصائيا وعليه فإننا نقبل فرضية البحث القائلة بوجود فرق فيما يخص الرضا المهني، وذلك باختلاف الأجر، ونرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فرق فيما بين الرضا المهني باختلاف الأجر، وهذا ما يوضح لنا أن هناك سبب أساسي وراء هذا، والمتمثل في أن الأجر هو من أهم أنواع الحوافز المادية، وهو يمثل السبب الرئيسي لبقاء الفرد في العمل، فبطبيعة الحال لا يرضى العامل عن عمله إذا نقصت قيمة هذا الأجر، والعكس صحيح. وقد أكد هذا مصطفى نجيب شاويش بقوله: أن الحوافز النقدية تعتبر من أهم أنواع الحوافز، خاصة بالنسبة للأفراد في مستوى الإدارة الدنيا في المنشأة»[32].

كما يرى صلاح بيومي أن الحوافز المالية تستخدم من أجل حث العمال على زيادة الإنتاج، حيث تدفع لهم هذه الحوافز على شكل نقود أو مال يقدم للعامل زيادةً على أجره العادي، وهذا كله من أجل زيادة معدلات الإنتاج، أو من أجل رفع وتحسين جودته[33].

خاتـــمـــة

رغم التوسع العلمي والتطور التكنولوجي الذي مس مختلف المجالات والميادين، إلا أن هذا التوسع العلمي لم يحكم سيطرته الفعالة والمطلقة على المجالات المتعلقة بالإنسان، حيث بقي هذا الأخير ذلك الكائن الذي تجتمع العديد من العوامل في تكوينه، بحيث لا يمكن عزل أي عامل من هذه العوامل وذلك لضمان تكيفه مع محيطه الخارجي، غير أن هذا التحكم في الإنسان وإن كان نسبيا إلا أنه ذو فعالية فائقة إن تم دراسة كل فرد على حدا، وذلك بمعرفة مختلف هذه العوامل المؤثرة فيه، ومعرفة مدى درجة تأثير كل منها. وبما أن نظام الحوافز يعتبر من أهم الأنظمة التي تعتمد عليها العديد من المنظمات بهدف الوصول إلى الرضا المهني لأفرادها، فقد لاقت هذه الحوافز أهمية بالغة من قبل الباحثين، وهذا ما اتضح في تعدد أساليب تطبيق هذه الحوافز، وتعدد أشكالها، إذ أن لكل شكل درجة في التأثير على رضا الأفراد، كما تختلف درجة الرضا باختلاف طبيعة كل فرد على حدا وهذا ما يوضح أن نظام الحوافز ليس نظاما بسيطا بنفس البساطة التي يظهر عليها، بل يحتاج إلى أخصائيين ذوو كفاءات عالية، يستطعون تسيير هذا النظام وفق مختلف العوامل التي تؤثر في الأفراد سواء كانت هذه العوامل خارجة عن نطاق المنظمة كالعوامل الدينية والثقافية والسياسية ...الخ، أو عوامل داخل المنظمة، أي يمكن لهذه الأخيرة التحكم فيها كظروف العمل، زملاء العمل، طبيعة الإشراف، الأجر ...الخ . وبمجرد معرفة الباحث أو الأخصائي لمختلف هذه العوامل، يستطيع بذلك أن يحدد العوامل المؤثرة في الفرد ايجابيا ويكيفها مع أهداف المنظمة، كوضع أنظمة تحفيزية تتوافق مع العقائد الدينية والاجتهاد في وضع أنظمة تحفيزية خاصة بكل منظمة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وطبيعة كل منها بالنسبة للفرد، ويبعد قدر المستطاع مختلف العوامل المؤثرة سلبيا على رضا الأفراد، وهذا ما يؤثر بطبيعة الحال على مردودهم المهني.

قـــائـمة المراجـع

1. أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
2. حمدان بن سلمان بن عبد الله الغامدي، الرضا الوظيفي لدى العاملين في سجن مدينة تبوك، دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
3. عبد العزيز صالح بن حبتور، أصول و مبادئ الإدارة العامة، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000.
4. كشرود عماد الدين، علم النفس التنظيمي الحديث، بنغازي منشورات، ليبيا، 1995، ص435.
5. حمدان بن سلمان بن عبد الله الغامدي (2006)، مرجع سابق.
6. مصطفى عشوي، أسس علم النفس الصناعي والتنظيمي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.
7. منصور فهمي، إدارة الأفراد و العلاقات الإنسانية، دار الشعب، القاهرة، 1976، ص125.
8. كامل برير، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1997، ص102.
9. حمداوي وسيلة، إدارة الموارد البشرية، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، قسنطينة، الجزائر، 2004، ص157.
10. محمود السيد أبو النيل، علم النفس الصناعي، بحوث عربية وعالمية، النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 1985.
11. مصطفى نجيب شاويش، إدارة الموارد البشرية – إدارة الأفراد، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ط1، ص210.
12. أحمد صقر عاشور، السلوك الإنساني في المنظمات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص42.
13. منصور فهمي(1976)، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، (دون طبعة)، دار الشعب القاهرة، مصر.
14. كامل برير (1997)، 102، مرجع سابق.
15. حمدان بن سلمان بن عبد الله الغامدي (2006)، مرجع سابق.
16. أحمد طرطار (1993)، مرجع سابق.
17. سهيلة محمد عباس، علي حسين علي (1999)، إدارة الموارد البشرية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و الطباعة، عمان، الأردن.
18. محمود السيد أبو النيل (1995)، مرجع سابق.

19. مصطفى نجيب شاويش (2007)، 210، مرجع سابق.
20. صلاح بيومي (1982)، مرجع سابق.
21. مصطفى نجيب شاويش (2007)، مرجع سابق.
22. صلاح بيومي، حوافز الإنتاج في الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
23. أحمد طرطار (1993)، 91، مرجع سابق.
24. أحمد بن سلمان بن عبد الله الغامدي (2006) مرجع سابق.
25. سهيلة محمد عباس، وعلي حسين علي (1999) مرجع سابق.
26. عبد الرحمان محمد العيسوي (2003)، علم النفس الصناعي، (دون طبعة)، دار الفكر العربي مؤسسة ثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
27. عباس محمود عوض (1985)، دراسات في علم النفس الصناعي و المهني، (دون طبعة)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
28. إبراهيم محمد تركي، دراسات في مناهج البحث العلمي، درا الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2006.
29. عباس محمود عوض، القياس النفسي بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.
30. عباس محمود عوض (1998)، مرجع سابق.
31. كامل برير (1997)، مرجع سابق.
32. مصطفى نجيب شاويش (2007)، مرجع سابق، ص209.
33. صلاح بيومي (1982)، مرجع سابق.

علاقة المراهقة بجنوح الأحداث

Relationship of juvenile delinquency withe adolescence

د. محمد شعيبي ، جـــامعة زيـــان عـــاشور بالجلفة

ملخص:

يعالج هذا المقال تطورات النمو عند الحدث من مرحلة الطفولة حتى يصل إلى مرحلة المراهقة التي تجتمع فيها التغيرات الفسيولوجية والنفسية التي تكون الطموح لدى المراهق لبناء مكانة وعلاقات اجتماعية جديدة، ويكون هذا تحت إشراف أسري واجتماعي مؤهل حتى لا ينزلق الحدث المراهق إلى الانحراف الذي يتطور مع الوقت إلى جنوح، وإن إستمر ذلك دون معالجة سيصبح إجراما بعد البلوغ.

Abstract:

This article deals with the development of developments in the event from childhood to adolescence, which meets the physiological and psychological changes that are the adolescent›s ambition to build a new social status and relationships, and this under the supervision of family and social qualification so as not to slip the juvenile to the deviation that develops over time To delinquency, and if it continues without treatment will become a crime after puberty.

مـقـــدمة

يهـدف التشريع من خلال تعريفه للحدث إلى تحديد فترة زمنية معينة التي يطبق فيها القانون المقرر للأحداث. أما علماء الانحراف والجريمة فإنهم ينظرون إلى الأمر من زاوية أخرى تتعلق بفترة من حياة الإنسان لها طابعها ونوازعها، لذلك نجد الاختلاف في تحديد القوانين لسن الحدث يرجع في الغالب إلى عوامل طبيعية واجتماعية وثقافية... تبعا لظروف البيئة الطبيعية»[1]، لأن سـن الحدث لا يتضمن تحديدا واضـحا ولا يتخذ منه تحديدا للمسؤولية الجنائية بل ينظر إليه من حيث الطابع الذي تتصف به حياته خلال فترة معينة قبل أن يدخل طور النمو النفسي والجنسي الخاصين بالراشد. وقد إتفق علماء النفس والاجتماع على أن الفرد منذ ولادته يمر بمراحل مختلفة تتداخـل مـع بعضها البعض ومن

الصعب فصلها. إلا أنهم اختلفوا في تقسيم تلك المراحل باختلاف الأسس التي اتخذوها لإقامة كل تقسيم»[2]. ومن جهة آخرى يرفض بعض علماء النفس والاجتماع تحديد سن معينة تنتهي بها كل مراحل الحداثة. ويعلقون ذلك على درجة النضج الاجتماعي والنفسي وفقا لقدرات كل فرد وظروفه الاجتماعية ودرجة نموه العقلي بالشكل الذي يجعله قادرا على التفاعل الإيجابي مع مجتمعه متفهما الأسس التي تقوم عليها طبيعة العلاقات بين الأفراد والوسائل المشروعة المتاحة له لإشباع احتياجاته وتلبية رغباته دون المساس بحرية الآخرين»[3]. فالحدث يتعرض خلال فترة نموه إلى عدة تغيرات وتأثيرات خارجية بفعل المحيط ومنها ما يسببها الأفراد لذلك قد تعترض سبيلهم قبل سن البلوغ بعض الانحرافات التي تدفعهم إلى الجنوح. وخاصة في مرحلة المراهقة التي يكون فيها الفرد تحت ضغط تغيرات نفسية وجسمية تستدعي رعاية خاصة لحمايته من الانحراف.

لذلك نطرح الإشكالية الآتية:

هل التغيرات النفسية والجسمية التي تحدث للحدث في سن المراهقة تعتبر دافع رئيسي للانحراف؟ وهل ارتباط المراهقة بتأثيرات البيئة الاجتماعية وانحصار دور المؤسسات المرافقة هو الذي يدفع الحدث إلى الانحراف والجنوح؟

أولا: تعريف الحدث الجانح

يقصد بالجنوح في نظر القانون «تلك الأفعال المحددة مسبقا والتي يحال مرتكبوها من الأحداث إلى محكمة خاصة بهم لذلك نقول أن الجنوح هو تعدي على عرف اجتماعي منصوص عليه بالعقوبة. ويرى احد أنصار التعريف القانوني للجناح والجريمة أن السلوك المنحرف مهما استنكره الناس لا يدخل في نطاق السلوك الإجرامي ما لم ينص القانون الجنائي على ذلك»[4].

ويجمع علماء الإجتماع الذين تناولوا مفهوم الجناح «أن السلوك الجانح وفقا للمفهوم الاجتماعي يعتبر جزءا من ثقافة الجماعة التي ينتمي إليها الحدث الجانح ولذلك فإن دراسة هذا السلوك ترتبط بدراسة طبيعة العلاقة الإجتماعية التي تربط الفرد بالجماعة التي يعيش فيها»[5].

وفي هذا السياق يعتبر جناح الأحداث «ظاهرة سلوكية تنشأ من خلال التفاعل الاجتماعي بين الفرد والآخرين من جهة وبين الفرد وبعض المنظمات أو المؤسسات الاجتماعية التي يخضع لها من جهة ثانية. أو بين الفرد وبين التركيب الاجتماعي ككل من جهة ثانية»[6].

ويركز أغلبية علماء النفس اهتمامهم العلمي على شخصية الحدث ومراحل تطورها

مفترضين أن الصراعات النفسية الداخلية التي تبدأ في مرحلة مبكرة من حياة الطفل هي التي تساهم في تشكيل نوع من الشخصية الجانحة. وفي الجزائر لقد حدد المجلس الأعلى للشباب والطفولة مفهوم جناح الأحداث بأنه:»عدم تكيف اجتماعي وهو عبارة عن حالة يوجد فيها الأطفال المراهقين في معارضة قوانين مجتمعهم. كما أن مفهوم جناح الأحداث في المجتمع الجزائري غالبا ما يكون مرتبطا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية في ظاهـــره، وبالظروف النفسية الاجتماعية في عوامله»[7].

وعليه يمكن القول بأن مفهوم الجنوح هو عبارة عن تلك الأنماط من السلوك التي يحرمها المجتمع على أفراده ويعاقب مرتكبيها بواسطة القانون أو العرف والتقاليد.

ثانيا: أنـواع الجنـوح

1- لقد قام ثلاثة باحثين انجليز وهم بامبوري (f.Bumbury).رادو لـف(y.rudolf). ولينج(t.ling). سنة 1983 بوضع تقسيـم للجـانحيـن يشمل ثلاثـة فئـات مـن الأحـداث «[8].

أ- الأحداث المضطربون عقليا

ب- الأحداث المرضى بعاهات عقلية

ج- الأحداث العاديون وهم الأصحاء عقليا الذين يوافقوا على السير في طريق الجريمة ولا يترددون في إرتكابها رغم علمهم بأنهم مجرمون وإحساسهم بالخطيئة التي ينطوي عليها سلوكهم.

2- ووضع روبرت (robert Linder) في عام 1984 تقسيما جديدا يشمل نوعين من الإنحراف هما:

أ- **إنحراف الظروف والموقف:** يشمل الإنحرافات التي تكون وليدة البيئة والظروف الإجتماعية والإقتصادية التي نشأ فيها الحدث والتي تكون ذات التأثير الدائم على إرتكاب الجريمة.

ب- **الإنحرافات العرضية:** التي تكون عرضا لإنفعـالات نفسيـة ، وفيهـا تكـون الأفعـال الخاطئـة وليـدة عوامل سوسيولوجية أو وليدة التربية الخاطئة.

3- **الانحراف في المجتمعات الحديثة:** لقد اتبعت بعض المجتمعات الحديثة أسلوب أخر لفرز أنواع الانحراف وذلك كما يلي:[9]

أ- **الانحراف العرضي:** يمثل هذا النوع أكثر الأصناف الانحرافة تعقيدا لإن المنحرف لا يتميز بأسلوب انحرافي ظاهـــر. فهو في الواقع لا ينتمي إلى تنظيمات إجرامية أو عصابات منحرفة. ولا يعاني ظروفا أسرية أو تربوية أو دينية غير سوية، كما أنه لا يعاني

إضطرابات عقلية أو نفسية أو سيكولوجية مرضية معينة. فالمنحرف العرضي لا يجد صعوبة في تحقيق التوافق المطلوب إذ هو يلتزم بكل المعايير الإجرامية والأخلاقية السائدة في مجتمعه.

ورغم كل ذلك فالشيء الذي يحدث لمثل هذا الشخص السوي المتوافق أن تضعف قدراته إزاء بعض الضغوط الشديدة الطارئة أحيانا، أو في فترة ما من حداثته بحيث يرتكب أفعالا إجرامية أو يسلك سلوكا منحرفا. حيث يرتكب الفعل المنحرف تحت ظروف معينة تبرر له الإعتقاد بإنعدام البديل المشروع للتصرف المناسب. فالمنحرف العرضي يدرك خطأ فعله أو عدم مشروعيته.

ب- **الإنحراف المحترف**: يهدف هذا النوع إلى تحقيق غاية مادية معينة أي يرتكب الفعل للحصول على ربح أو منفعة مادية بالدرجة الأولى وبصورة مباشرة. فالرغبة هي الباعث الأساسي الذي يقف وراء الإنحراف المحترف الذي غالبا ما يتم من فرد واحد.

ج- **الإنحراف المنظم**: وهو الفعل الذي يقوم على قاعدة جماعية، أي أنه يتم من خلال عمل جماعي. ويرى بعض العلماء أن التنظيم الإنحرافي وليد صراعات إجتماعية وحصيلة توترات نفسية حادة يعاني منها الحدث فهو مرآة تعكس مثل هذه الخلفيات النفسية والإجتماعية للأحداث.

د- **الإنحراف الجماعي**: يقصد به ذلك التجمع البشري العفوي الذي لا يرتبط بتنظيم دائم ولا يتبلور حول أهداف محددة، بل هو حصيلة عدوى إنفعالية تسري بين مجموعة من الأفراد فتسوقهم في إتجاه واحد ينتهي أثره بعد حين، لأن الإنحراف في حد ذاته هو ظاهرة نفسية تتضمن وحدة في المشاعر ووحدة في السلوك.

ثالثا: عوامل الجنوح

هناك عدة عوامل تساهم بقدر جلي في الدفع بالأفراد إلى الإنحراف على إختلافها وهي تتمثل فيما يلي:

1- العوامل الذاتية

أ- **الجانب العضوي**: يتمثل في العوامل الوراثية التي يفطر عليها الأفراد ناقصي النمو ضعيفي الحجم الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم أو يكونوا موضعا للسخرية من زملائهم فضلا عن حرمانهم من الفرص الرياضية والمهنية لذلك يحاولوا التعويض عن نقصهم بالسلوك الجانح المضاد للمجتمع، وكذلك الأشخاص ضخام الحجم الذين يتصفون بالبدانة المفرطة خاصة عند الفتيات فهي تؤدي إلى سلوك عدواني. فقد ذكر بروكواي(brokway) في دراسة أجراها على 800 سجين في نيويورك حيث وجد 25٪

منهم يعانون إصابات مختلفة في الرأس واضطرابات مرضية في البصر والسمع والأسنان. كما وجد ٪28 منهم مصابون بالسل الرئوي. ووجد (سلابيتر) في دراسة تناول فيها 1521 سجينا في ولاية ويسكونسان أغلبية هؤلاء المجرمين عرضة لأمراض الصدر بشكل واضح وأن ثلثهم كانوا يعانون من قصر النظر بشكل كبير»[01].

ومن ثمة توصل الباحثون إلى أن وجود تلك العوامل العضوية غالبا ما تؤدي إلى النقص ومحاولة التعويض لتخفيف الشعور بالنقص والإحساس بالقوة، ومن أساليب التعويض السلبية إخفاء النقص وراء ظلم الآخرين أو وراء شعار المرض لإستدراك العطف أو الإنتقام من الأهل والمجتمع أو الإنضمام إلى عصابة من ذوي العاهات أو الفاشلين في أي مجال دراسي أو مهني حتى لا يشعر بالغربة أو يتعرض للوم فيتكتلون كلهم ضد المجتمع الذي أذاهم أو عايرهم على عاهتهم وغالبا ما تقودهم مثل هذه المسالك التعويضية إلى إرتكاب الجريمة أو الجناح أو التشرد أو التسول»[11].

وقد ظهرت في إطار هذا التوجه دراسات علمية تناولت موضوع الهرمونات ومدى علاقتها بالجريمة. حيث وجد العالمان (ماكس شلاب. وإدوارد سميث) في كتابهما علم الإجرام الجديد «أن ثلث المجرمين بوجه عام يعانون من إضطرابات في إفراز غددهم الصماء. والعوامل ترجع لأمراض عقلية عضوية لها تأثير كبير أيضا على الإنحراف. مثل الإنحراف الذي يحدث تحت تأثير المواد المخدرة والمشروبات الكحولية التي تجعل الشخص في حالة لا يستطيع معها التحكم في تصرفاته وأعماله وعلى الرغم من إختلاف العلماء إزاء الظاهرة الكحولية(alkoholien) سواء إعتبرها البعض عصاب أو ذهان. والبعض الأخر يعتبرها شذوذا جنسيا لا شعوريا. أو أنها مظهرا لمركب «عقدة أوديب» أو نشاط جنسي يقوم به المدمن الكحولي لإشباع حاجة جنسية شديدة، ومن ناحية أخرى فقد تتصل الكحولية بجرائم معينة بعلاقة مباشرة كجرائم التشرد والقتل والإغتصاب والإعتداء...وهذا ما يشير إلى علاقة الكحولية بالسلوك المنحرف»[21].

وقد تؤثر أيضا إصابات الرأس والتهابات أغشية المخ على الحالة العصبية والنفسية للمريض بها. وقد يتأخر ظهور أثارها عدة سنوات بعد الشفاء منها، وتعتبر الحمى الشوكية المخية من أخطر الإصابات التي تهم الباحث في علم الإجرام إذ تصحبها تغيرات في شخصية المريض وبصفة خاصة عدم قدرته على التحكم في دوافعه وتصرفاته وقلة الإحتمال لقيود النظام وسرعة الإنفعال واللامبالاة والميل إلى العنف وبصفة عامة تدفع إصابات الرأس والتهابات أغشية مخ المريض بها إلى إرتكاب جرائم الإعتداء على الأشخاص والأموال والبلاغ الكاذب والجرائم المتعلقة بالآداب العامة»[31].

وتعتبر فترة المراهقة من العوامل المؤثرة بدرجة كبيرة حيث يبلغ الجناح أقصى نسبة

في مطلع المراهقة أي من سن الثالثة عشر تقريبا بالتوافق مع المتغيرات الفيزيولوجية التي تصحب المراهقة ولهذه التغيرات أثر كبير على سلوك الجانح خاصة إذا بدأ المراهق حياته العلمية في هذا السن. وللمراهقة عند الفتيات مظهـر خاص يتجسد في تلك الأزمات الشهـرية التي كثيرا ما تصحب بآلام شديدة تجعلها أقل ضبطا لنفسها. «وقد إتضح من خلال الإحصائيات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية أن الفترة التي يزداد فيها الجناح تتراوح بين المراهقة والشباب البالغ. وأن فترة المراهقة هي الفترة الرئيسية التي يحدث من خلالها السلوك الإجرامي. وأن أكثر فئات السن التي تمثل أمام محاكم الأحداث هي ما بين 15و16عاما»[41].

ب- **الجـانب العـقـلي**: يتمثل هذا الجانب في النقص العقلي الذي يظهـر كالغباء ولقد إختلف العلماء حول تحديد العلاقة بين النقص العقلي والإنحراف ففي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كان الإعتقاد السائد لدى الباحثين أن هناك علاقة وثيقة بين نقص الذكاء والسلوك الإجرامي، لكن هذا الإعتقاد لم يعد له محل في الوقت الحاضر فلا نجد بين الباحثين من يسلم بوجـود صلة حتمية بين الضعف العقلي والسلوك الإجرامي. والواقع أن ضعف التكويـن لا يقـوى بمفرده على تفسير إجرام بعض ضعاف العقول بل قد لا يكون إجرامهم يرجـع في الأساس إلى إنخفاض مستواهم من الذكاء فعلاقة الضعف العقلي بالجريمة لا تزيد عن تلك العلاقة التي تربط التكوين البيئي، أو النفي بصفة عامة بالجريمة والإنحراف ومعنى ذلك أن الضعف العقلي لا يسبب الإجرام بذاته»[51].

وقد يترتب عن الضعف العقلي أو يرتبط به من الظروف والعوامل ما يدفع الضعيف إلى إرتكاب الجريمة وتكون ليست وليدة نقص الذكاء وإنما وليدة إقتران تلك الظروف والعوامل بنقص في الذكاء، ولم يمكن الشخص من التكيف معها فإنزلق إلى طريق الجريمة إلا أنه قد ثبت من الإحصائيات أن مستوى الذكاء يرتبط بنوع الجرائم فمن الجرائم ما يستهوى ضعاف العقول. وكما أن إرتفاع مستوى الذكاء قد يدفع الأذكياء من المجرمين إلى طائفة معينة من الجرائم. ويعتبر الخلل العقلي الذي يعبر عن جميع أنواع المرض الذي يصيب العقل بصفة دائمة أو متقطعة ويؤثر على شخصية وسلوك المصاب بصفة واضحة وأهم هذه الأنواع هي:[61]

*__الفصام__: يسمى كذلك جنون الشباب وأن أول من سمى المرض بهذه التسمية بعـدما كان يسمى مرض الشباب هو العالم «بلولر»سنة1911 وتعـني الكـلـمة بإنـفـصـام الشخـصية وهي من أعـراض المـرض.

*__الذهان__: هو نوع من الفصام ومن أعراضه العزلة والإنطواء.

*الهوس والإكتئاب: يتمثل في حالات تتعاقب على المريض في فترات مختلفة تتخللها من حين لأخر إفاقة يسترجع فيها المريض كامل قواه العقلية، ومن ثمة جاءت تسمية المرض بالجنون الدوري لأنه في نوبات دورية بين الهوس والكآبة.

*جنون الشيخوخة: قـد يؤدي تقدم السن إلى ضعف في الملكات الذهنية والعقلية فيفقد بذلك ذاكرته وتختلط من حـوله الأمور فلا يميز بينها ولا يـقدرها التـقدير الصحيح ومن ثمة يصبح عرضة للخطأ في حـكمه وسلوكه.

ج- **الجانب النفسي**: لا يمكن فصل هذه العوامل عن العوامل الأخرى فهي ترتبط بها إرتباطا وثيقا ولا شك أن جميع العوامل سواء كانت عوامل جسمية أو عقلية أو بيئية لا يكون لها ثمة خطر إلا بإرتباطها بالعامل النفسي. وقد إتجه علم الإجرام الحديث إلى دراسة العـوامـل النفسية ومعرفتها، فنشأ بذلك علم النفس الجنائي لأنه يقوم بالبحث عن أسباب الجريمة في نفوس المنحرفين أي البحث في العوامل النفسية التي تؤدي إلى الإنحراف والجريمة وقد أصبح هذا العلم يحتل مكانا بارزا في العلوم الجنائية»[71].

ويذهب أصحاب مدرسة التحليل النفسي إلى تغيير الجريمة تغييرا نفسيا يقوم على عوامل مكتسبة تتكون خلال مراحل تطور الشخصية وبوجه خاص في مرحلة الطفولة المبكرة فهم يؤكدون على هذه المرحلة بالذات والمقصود أن مختلف الإتجاهات النفسية الأساسية للفرد تتكون خـلال هـذه الفترة لتصبح في النهـاية بواعـث كامنة ومحـركات لاشعـورية»[81].

وقد دلت التجربة على أن هناك صفات وخصائص نفسية معينة يكمن فيها الميل إلى الإنحراف وإرتكاب الجرائم، ولهذا يصبح من توفرت فيه مثل هذه الخصائص مصدر خطر جدي في أن ينقلب إلى مجرم إذا تهيأت له بقية العوامل الأخرى وتضافرت على نحو يدفع فعلا إلى سلوك سبيل الإنحراف. ويرى المحللون النفسانيون أن أي إضطراب سواء أفصح عن نفسه في شكل سلوك إجرامي يمكن إرجاعه إلى تفاعل بين ثلاث أنواع من العوامل (تكوينية-إرتقائية-عوامل مباشرة)»[91].

كما يقول الله سبحانه وتعالى في جريمة القتل التي إرتكبها قابيل في حق أخيه:(فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين)»[02].

2-العـــوامل البيئية

أ- **عـوامل البيئة الداخلية**: تتمثل هذه البيئة في أسرة الحدث التي يجب عـليها أن يكون فيه الشعور بالإنتماء إلى الجماعة وهذا لا شك يؤدي به إلى تحقيق إنتماءات أخرى للجماعة كالمدرسة والحي. وترسخ فيه الصدق والنزاهة والأمانة والتغذية والشعور بالأمن وتبعد عنه عوامل القلق والإضطراب وتمكنه من الحصول على مستوى صحي معين وتهيئ له

الكيان الإجتماعي وتدربه على التجارب مع المواقف الإنسانية وتغذي فيه حب الحياة في مجتمع تسوده العلاقات الإنسانية الإيجابية والإبتعاد عن التوتر والخلافات الزوجية والمشاجرات التي قد تجعل جو المنزل بيئة غير صالحة لتنشئة الطفل.

حيث يصبح الحدث ضائعا بين خضوعه للأب والأم وخاصة إذا حاول أحد الوالدين أن يستخدم الطفل لمصلحته الشخصية فهذا قد يفقده الأمان ويهيئه للإتجاه إلى السلوك المنحرف وبالتالي يعتبر تقصير المنزل في أداء رسالته كاملة يعتبر من العوامل الهامة المؤدية للإنحراف»[12].

إن الأسر المفككة بسبب فقدان أحد الوالدين بالموت أو السجن أو الإنفصال كثيرا ما تؤدي إلى نتائج سيئة، تهيئ الفرد للإنحراف فقد يصحب الطلاق حالات من التوتر والإنفعال التي قد يعيشها الطفل أو الطرف الآخر من الوالدين مما يؤدي بالطفل إلى فقدان الأمن والطمأنينة»[22].

ويعد حرمان الحدث من إشباع حاجاته ورغباته العاطفية داخل الأسرة من العوامل التي قد تدفعه إلى تصرفات قد تتسم بالشذوذ والإنحراف كوسيلة لحل مشاكله. وكلما إزداد الشعور بالحرمان كلما تعرض الفرد للإضطراب وامتلأت نفسه بمشاعـر القلق والتوتر خاصة إذا كان الإنسان صغير السن لم يتدرب بعد على تحمل قدر كافي من الحرمان. كذلك إذا لم تتحقق آمال الطفل في البيت قد يجد في السلوك المنحرف سبيلا لتحقيق رغباته المكبوتة، ويتم ذلك من خلال الصراع المستمر مع الأسرة والإلتحاق بصفوف الجانحين وبدء الفعل المنحرف أو من خلال الهـروب من البيت والمدرسة»[32].

إن معاملة الحدث في المنزل يجب أن تتم بطرق فنية عند إرتكابه للخطأ وهذا ما لا نجده في بيوتنا، حيث يقابل الفرد بالشتم والضرب وغيرها من الممارسات الأخرى. وهذا ما يضاعف من إصرار الحدث على السلوك المنحرف فهناك بعض الأولياء يسعون لفضح أبنائهم أمام الملأ عند إرتكابهم أدنى الأخطاء ولو كانت للمرة الأولى. أي كما يقال النصيحة أمام الجماعة فضيحة، وكل ممنوع مرغوب.

وكذلك نجد ضعف الجانب المادي الذي يقلل من تحقيق حاجيات الأفراد ينعكس بالسلب وقد يؤدي بهم إلى سلوك سبيل غير مقبول. وحتى الوفرة المالية مع قلة الرقابة قد تدفع بالفرد إلى إرتياد أماكن اللهو والعبث وتناول الممنوعات وهذا ما ينجم عنه الوقوع في الإنـحراف.

ب- عـوامل البيئة الخارجية: إن غياب السكن الملائم للأسرة وعدم كفاية مرافقه أو عدم توفرها وازدحامه بالأفـراد، تعد كلها أمور تجعل الفرد يفقد حاجته إلى المعيشة الطبيعية المريحة، ويتعود على مناخ لا يحترم السلطة والنظام. لأن المسكن لـه تأثيـر كبيـر داخلي

وخارجي فجانب العلاقات الإنسانية في إطار هذا المجتمع الصغير، إنما يغذيها ويحولها للعوامل البيئية الخارجية المتمثلة في التغيرات المرفولوجية للمسكن الفتي التي تتمثل في تخطيطه وبنائه. وهذا ما يعتبر من بين العوامل التي تلعب دورا هاما في الإنحراف.

فقد تؤدي كثرة الأفراد في الأسرة إلى تحديد أنماط التعامل حيث»يصف بعض الباحثين البيئة أو المحيط الذي ترتفع فيه معدلات الإنحراف عند الأحداث بأنها عبارة عن أحياء فقيرة ينتشر بها السكن الفوضوي ومحلات بيع الخمر مما يكثر بها الضجيج والعنف بكل أنواعه ، ويعتبر الإدمان عن المخدرات والكحول من السلوكات الشائعة بكثرة في مثل هذه المناطق الأمر الذي قد يؤدي إلى إنعدام الأمن والإستقرار»[42].

ج- **جماعة الرفاق**: هي التي يجد فيها الطفل فرصته الأولى لتكوين علاقات إجتماعية مستقلة،»لأن إنحراف الحدث ليس معناه أنه لم يتخذ من هؤلاء المنحرفين أصدقاءا أساسيين. وتكون صلته بهم لم تكف لإندماجه فيهم وتأثره بهم. ومن هنا تبرز قاعدة أساسية في تحليل الصداقة كعامل للإنحراف. وهذه القاعدة مؤداها مجرد إختلاط الحدث السوي بآخر منحرف لا يكفي في ذاته لخلق الإنحراف، وإنما يرجع الأمر إلى مدى هذا الإختلاط وقوة إستجابة الحدث السوي للحدث المنحرف، ومقدار إنفعاله لسلوكه الإنحرافي وإعجابه أو إستهجانه له»[52].

ويقسم بعض الباحثين أصدقاء الحدث إلى أصدقاء الشارع وأصدقاء المدرسة والمتمردين عن المنز،ل وذلك بالنظر إلى المكان والبيئة التي يكتسب فيها الحدث صداقته بالآخرين»[62].

وقد أكدت بعض الدراسات في علم الإجتماع وعلم النفس بأن لجماعة الرفاق دخل ودور حاسم في صقل وتحديد السلوك بالإيجاب أو السلب، وعليه فإن لطبيعة ونوعية هذه الجماعة –جماعة الرفاق–علاقة وطيدة بسلوكات وإتجاهات الأطفال»[72].

3 – العوامل التربوية

تتمثل في مجموع العوامل الخارجية التوجيهية التي تؤثر في مقومات شخصية الحدث وقد تؤدي به إلى الانحراف وتتمثل في»الصحافة والمدرسة ووسائل التوجيه ودور السينما والتلفزيون والفيديّو والصراع الحضاري والقيم الثقافية، ونقص التوجيه الديني وبعض العوامّل الأخّرى»[82].

فالمدرسة تعتبر مؤسسة تربوية واجتماعية ولكنها قد تفشل في تحقيق وظائفها ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة. وقد يكون للمدرسة نافذة يتسلل منها الإنحراف مثل ظاهرة التسرب المدرسي، فهي الخلفية التي تقف وراء غالبية حالات الجنوح»[92].

أما وسائل الترفيه فتعتبر كذلك كأحد العوامل الهامة التي قد تؤدي إلى السلوك المنحرف. فإننا نعرف أن اللعب والترفيه يحتاج إليهما الطفل كحاجته للغذاء، حيث يعبر من خلال اللعب عن مشاعره الذاتية وعالمه الذي يعيش فيه. لذلك إهتمت الدول المتقدمة بوسائل الترفيه واستغلت وقت الفراغ لأطفالها وشبابها لما في ذلك من أهمية وخطورة في نفس الوقت، ومن ثمة يعتبر سوء إستغلال وقت الفراغ وعدم توفر وسائل الترفيه من العوامل الهامة والمؤثرة في الإنحراف»[03].

كما أن لوسائل الإعلام تأثير على الأحداث وقد تدفع بالكثير منهم إلى السلوك المنحرف فرغم دورها الهام في تهيئة الرأي العام ومحاولة التصدي لمشكلات المجتمع التي من بينها إنحراف الأحداث، وذلك عن طريق توضيح حجم المشكلة وعواملها ولكنها في نفس الوقت قد يؤدي عملها إلى السلب، وذلك بنشرها لتفاصيل الجريمة فيطلع عليها الصغار. وبفضول التقليد واكتشاف الخبايا ونقص الرقابة والتوجيه لإنشغال الوالدين بالعمل الخارجي يقع المحظور بمنظور القانون والعرف الإجتماعي.

وتكمن خلاصة القول في أن لهذه العوامل تأثيرات جانبية ولكنها تجتمع كلها بنسب متفاوتة للتأثير على الحدث والدفع به إلى الانحراف. ولكن أخطرها هي غياب الرقابة الوالدية الدقيقة والمستمرة حتى تقضي أو تقلل على الأقل من تأثير المحيط الخارجي وعوامله وتحمي الطفل من الانحراف أو المساهمة في نشره وسط مقربيه وأصدقائه.

رابعا: المراهقة

تعتبر الأسرة مصدر الرضا الذي يصل بالفرد إلى إشباع معظم حاجاتهم من خلالها وتحقيق الاستقرار وتكوين شخصية يعتمد عليها فيما يسود في الأسرة من علاقات مختلفة، لأنها هي البيئة الاجتماعية التي يبدأ فيها الطفل بتكوين ذاته والتعرف على سبل التفاعل مع الغير. ويرى الدكتور عبد الغني مغربي عند تحليله لمراحل التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالأسرة كأولى الهيئات التي تتولى عملية تحويل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي كما يلي:»يمر الطفل في مراحل حياته بصيرورة التنشئة الاجتماعية التي تبدأ أولا بالعائلة، أي بالأم ثم المدرسة والّـثّـانويّـة ثّـم ميدان العمل ويمكن إضافة إلى تلك المراحل الحضانة وحدائق الأطفال والجامعة»[13] ، لأن الأسرة التي تقوم على الوالدين هي التي تعمل على غرس القيم والمعايير التي تتوافق مع المجتمع وتعده للتكيف السليم والمتوافق مع الواقع الإجتماعي. ولكن النمو المتسارع للطفل يتطلب رعاية هامة ودقيقة حتى تحميه من الإنحراف لأن مرحلة المراهقة تحمل الكثير من التغيرات الجسمية والنفسية وتجعل المراهق محفوفا بالمخاطر.

1 – أهمية مرحلة المراهقة

تعتبر مرحلة المراهقة هامة في حياة الفرد لأنها تحمل تغيرات متعددة الجوانب ومؤثرة جدا على المراهق وتتطلب رعاية كبيرة ومستمرة من طرف والديه، لأنه يكون في مرحلة صعبة وفوق قدراته ويصبح ضعيف القدرة والسيطرة على أفعاله وأقواله في وسطه الأسري والمدرسي والإجتماعي. لأن التغيرات التي تحدث للمراهق تصحبها حاجيات منها المقبول والمعقول ومنها المرفوض وهي مبينة في جدول تقسيم المراهقة التالي[23]:

التغيرات	المراهقة المبكرة	المراهقة المتوسطة	المراهقة المتأخرة
السن	11–14سنة	14–18سنة	18–21سنة
الجسدية	صفات جنسية ثانوية تبدأ بنمو سريع غير متناسب	يبلغ النمو الطولي ذروته ويتغير شكل الجسم. يظهر الإحتلام والحيض	يتميز بنمو بطيء
الجنسية	يتفوق الإهتمام عن الفعالية الجنسية	يعيش الدافع الجنسي ويطرح الأسئلة حول التوجه الجنسي	يتميز بتعزيز الهوية الجنسية
المعرفية والأخلاقية	العمليات المنطقية الأخلاقية التقليدية	ظهور التفكير المجرد أسئلة إستشارية و التمحور حول الذات	المثالية والقطيعة (الحتمية)
مفهوم الذات	الإنشغال بتغيرات الجسم والشعور بالذات	الإهتمام بالجاذبية وبالآراء الذاتية	تصور ثابت. ونسبية عن الجسم
العائلية	زيادة الإستقلالية والتناقض الوجداني	مواعيد. نقص أهمية مجموعة الأقران	إستقلال عملي وتبقى العائلة القاعدة الآمنة
الأقران	مجموعات من نفس الجنس منسجمة	يقدر مدى مهارته وفرصته	صداقات حميمية وربط العهود
العلاقة بالمجتمع	يتوافق مع المرحلة دراسيا	يقدر مدى مهارته وفرصته	إتخاذ قرارات مصيرية

تكمن أهمية مرحلة المراهقة في إثبات ذات المراهق ومحاولة ترسيخ هويته الشخصية. ومن

خلالها يهدف بعض الآباء إلى مساعدة أبنائهم المراهقين ولو بأدنى حد ممكن ليكون لكل منهم كيانه الخاص، وإبراز ما عندهم من خصائص تعزز فرديتهم وما يمتازون به عن غيرهم. كما يميلون إلى إبراز ملامح وصفات تشعرهم برجولتهم بالنسبة للصبيان والأنوثة بالنسبة لنضج البنات.

إن سلوك المراهق وتصرفاته لا تثبت على حال ولا تستقر على قرار، إذ سرعان ما تتغير أفكاره من حال إلى حال. فما يبدو لنا منهم وعلى المدى البعيد أنه أمر يصعب مجابهته والتغلب عليه. بإعتباره مشكلة خطيرة يصعب حلها خلال فترة زمنية قصيرة أمر سهل المنال، وقد يستولي على المراهق أحيانا شعور طاغ بالمحبة والمودة إتجاه أبائه وقربه منهم، وسرعان ما تزول العاصفة الدافئة، وتصبح في نظر المراهق شخص غريب لا يعرفه.

إن إكتشاف الفرد لهويته وذاته هو المطمح الأول لدى المراهق ومن ثمة يعمل على ترسيخها ويصبح لديه كيان مستقل بخصائصه ومميزاته التي تميزه عن غيره، والتي ليس للآباء فكرة كافية عنها أو تصور كامل لها. فالمراهق في نشاط دائم ودؤوب يهدف إلى إعادة تحديد هويته وإجراء تغيرات عليها، فتشكيل الهوية عند المراهق هي حالة معينة من بين إتجاهات عديدة تشترك معا وتلتقي عند نقطة معينة وهي بداية تشكيل هذه الهوية. وتعتبر هذه الإتجاهات هي النضج الجسمي وزيادة القدرة عن المعرفة. فعندما يصل المراهق إلى مرحلة النضج والبلوغ يصبح مفكرا ناقدا أكثر من ذي قبل في كل ما يراه حوله ويسأل في كل شيء تقريبا، ويقل إعتماده على والديه في كثير من الأمور وبذلك يكون قد سار في مرحلة الشعور بالذات وتشكيل الهوية الشخصية، وهذه العوامل كلها تيسر له الإنتقال إلى الهوية الشخصية.

إن رحلة البحث عن الهوية عند المراهق والعمل على تشكيلها تعطي مساحة واسعة وتكشف عن عديد من المجالات المتعددة التي تتعلق بهذه الهوية مثل: التفكير والإعتقاد والثقة...الخ.

إن الصورة الجسمية التي يحصل عليها المراهق تدفعه إلى البحث عن ذاته، فالذات «هي الكيان الكلي الجوهري أو الخاص الجزئي لشخصية واحدة، ومع أنها كثيرا ما تستخدم كمرادف للشخصية. فاللفظ يؤكد شعور الفرد بإنتمائه وكيانه وهو يحس بالإبتهاج للنجاح والحزن وخيبة الأمل للفشل. يهنئ نفسه أو غيره بما يحدث من أخطاء ويشعر بأنه إتخذ قرارات يحس بأسفه على السيئ منها ويرضى عن السليم الصحيح. فلابد من ذات تعزى إليها هذه المشاعر التي تتركز فيها حياته»[33].

فالذات تعتبر من المقومات الأساسية لفهم المراهق، لأنها متفاعلة مع العالم الخارجي بل الجانب الخفي هو الأكثر أهمية من كل الأبعاد الشخصية. إذ تقوم إحدى المهمات النهائية

الأساسية في سعيه الدائم لمواجهة نفسه وتحقيق ذاته التي تشير إلى عملية فهم متصاعد بصدد من هو حسب إمكانيات المراهق وتطوراته وتوقعاته»[43].

«فالشخص كما يستطيع أن يرى الأشياء والأشخاص الآخرين يمكنه أن يرى نفسه، وكما أن إدراكاته الحسية للآخرين من الناس ليست كاملة كذلك إدراكه الحسي لنفسه. وهو يبدأ كما تبينه نظرية تمايز الذات غير المبينة بتمييز ذاته عن العالم الخارجي فكيف تكون الذات مشكلة عند المراهق»[53].

2- تـأثيـر المراهـقة

يقوم الأولياء بفرض الطاعة والإحترام على أبنائهم منذ نعومة أظافرهم وما عليهم إلا الإنصياع لذلك، ولكن عندما يدخلوا مرحلة المراهقة يبدأوا في محاولة تأكيد ذاتهم وإستقلاليتهم من التبعية العمياء. وهذا التغير يفاجئ الآباء فيدب الصراع بين الإرادتين المتعارضتين بين الإستقلال وطلب الإنصياع.»لأن الطفل في مرحلة المراهقة يعيد النظر في نفسه ومركزه ودوره ويسعى في خضم هذه التغيرات التي يمر بها إلى البحث عن ذاته ويشعـــر بالقلق من ناحية جسمه في هذه السن ويقارن نفسه بغيره، غير أن المظهـــر الجسماني ليس هو كل شيء في سعي المراهـق لتأكيد ذاته، إذ تراوده أسئلة تبعثه في أغلب الأحيان إلى العزلة والسباحة في أحـــلام اليـــقـــظة»[63].

«الميول للعزلة يثير مشكلة ومع ذلك فلا يجوز إهماله، إذ أن الإنطواء دليل نقص النمو الإجتماعي، وهو يعبر عن قصور من أخطر أنواع سوء التكيف. والمراهق المنكمش هو مراهق يعاني عرقلة ما في حياته ولكنه بدلا من أن يغالب العرقلة لتحقيق هدفه، يستجيب للفشل والإنسحاب والإنطواء»[73].

«إن المراهقة تختلف من فرد لآخر ومن بيئة جغرافية إلى أخرى، ومن سلالة إلى أخرى. كذلك تختلف بإختلاف الأنماط الحضارية التي يربى في وسطها المراهق. فهي في المجتمع البدائي تختلف عنها في المجتمع المتحضر، وكذلك تختلف في مجتمع المدينة عنها في المجتمع الريفي، كما تختلف من المجتمع المتزمت الذي يفرض كثيرا من القيود والأغلال على نشاط المراهق عنها في المجتمع الحر الذي يتيح للمراهق فرص العمل والنشاط وإشباع الحاجيات والدوافع المختلفة»[83].

وكذلك قد تكون مشكلة التحصيل الدراسي ناتجة عن عدم توفير الجو المناسب للمذاكرة، وذلك بسبب إزدحام البيت أو الخلافات العائلية والحرمان من أحد الوالدين أو غيرها من العوامل التي تجعل مستوى المراهق المتمدرس في تدهور مستمر»[93].

فالمراهقة مرحلة حرجة في حياة الأفراد لأنها تحمل الكثير من التغيرات الجسمية والنفسية والفكرية وتجعل الفرد ضعيفا أمامها، وذلك لقلة خبرته بالإضافة إلى غياب

الوالدين عن البيت بإنتظام وعلى الدوام، بسبب العمل وهذا ما يزيد في إرهاقهم وتعبهم لعدم إهتمام الأولياء بهم طول النهار، وفي المساء يطغى إنشغال البيت عليهم وعلى حساب أبنائهم فيأخذ هذا الموقف محمل الجد. وخاصة إذا كان المراهق عنيد ويحاول الإستقلال بذاته ويعاني من الإنطواء أو الفراغ نتيجة الفشل المدرسي الذي يجعله يرتمي في أحضان الرفاق الذين يقاسمونه نفس الخصائص تقريبا وحتى إن إختلفت فستكون على المستوى الأسري.

وفي خضم هذه التغيرات والظروف التي تجعل من الفرد بلا قيود ولا رقيب طول النهار قد تساهم في ميله إلى الجنوح لملأ الفراغ أو العناد أو بتأثير الرفاق لإثبات الذات والإنفلات من السلطة الأبوية،»لأن الإنفصال بين الحدث وأمه لفترة طويلة وخاصة في السنوات الخمس الأولى من حياته يساعد على تكوين السلوك الإجرامي الذي تبدو علاماته في نقص شديد في مشاعرهم الرقيقة نحو الآخرين»[04].

إن جماعة الرفاق تعتبر»من أشد الجماعات الأولية تأثيرا على شخصية الحدث. ومن هذه الجماعات من تكون منسجمة مع السياق العام للمجتمع ومنها من تكون منحرفة عنه. وكما هو معلوم فإن الرفاق يؤثرون في بعضهم البعض ويتأثرون. وكثيرا هي الأسر التي لا تراقب أطفالها وكان من الضروري أن يعرفوا البيئة التي يتحركوا فيها أطفالهم ويراقبونهم بإستمرار من يخالطون»[14].

خامسا: خـــاتمة

المراهقة مرحلة عمرية يمر بها كل إنسان وتعتبر حساسة للغاية، لما تحمله من تغيرات نفسية واجتماعية كبيرة. ولكن الخلاص منها يكون حسب الاستجابة الإيجابية للمراهق ومن يرعاه بالحرص عليه والعناية اللازمة والمؤسسات المرافقة كالمدرسة والمسجد وكذلك الأقران الإيجابيين حتى تستثمر هذه المرحلة لصالحه في تكوين شخصيته والحفاظ عليه من الانحراف والجـنوح. كما تؤكده المحامية اودفال لواقع جنوح الأحداث الذي تستشفه من أروقة العدالة بحكم وظيفتها التي تسمح لها بالوقوف اليومي على هذه الحقائق المرعبة التي لم تصبح تقتصر على المراهقين الذكور بل تعدى الأمر الى الإناث وترجع ذلك لسبب التربية الأسرية والمشاكل الاجتماعية التي تدفع المراهقين إلى الاستغلال السلبي لطاقاتهم. وحسب ما جاءت به المربية زبيدة بلعيش التي ترجع ذلك إلى نقص الاتصال الأسري بين الآباء والأبناء لأنهم من اسر مثقفة لا ينقصهم الجانب المادي ولكنهم متورطون في جرائم متعددة.[24]

المـــراجـــــع:

1 -1 جعفر عبد الأمير الياسين.أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث.عالم المعرفة.ط1- 1981.ص42.

2 -2 أحمد محمد زكي.الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين.مطبعة الإنشاء.دمش.1980. ص78.

3 -3 محمد عبد القادر قواسمية.جنوح الأحداث في التشريع الجزائري.المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر.1992 .ص49.

4 -4 فاروق زكي يونس.علم الإجتماع الأسس النظرية والأساليب التطبيقية.مكتبة عالم الكتب. القاهرة.1972 .ص262.

5 -5 عدنان الدوري.جنوح الأحداث،المشكلة والسبب.ذات السلاسل.الكويت.ط1. 1985.ص23.

6 -6 عدنان الدوري.نفس المرجع.ص26.

7 billon duconseil .superieur de la jenesse et de l enfant algeriennes.alger. mai1980.p233.

8- منير العصرة.إنحراف الأحداث ومشكلة العوامل.المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر. القاهرة.1974 ص ص22/ 23.

9- نوار الطيب.انحراف الأحداث في الجزائر وطرائق علاجها.رسالة ماجستير. علم الاجتماع. عنابة. 1989/ -1990 ص35 .

10- محمد سلامة.محمد غباري.الإنحراف الإجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الإجتماعية معهم.المكتب الجامعي الحديث.الإسكندرية.ط2..2001. ص81.

11- محمد سلامة.محمد غباري. الإنحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم.مرجع سابق.ص82.

12- محمد سلامة.محمد غباري. نفس المرجع.ص84.

13- السيد رمضان جلال الدين عبد الخالق.الجريمة والإنحراف من منظور الخدمة الإجتماعية. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية.ط01..2001.ص23.

14- محمد سلامة.محمد غباري. الإنحراف الإجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الإجتماعية معهم .مرجع سابق.ص89.

15- السيد رمضان جلال الدين.مرجع سابق.ص89.

16- مكي دردوس.الموجز في علم الإجرام.ديوان المطبوعات الجامعي.الجزائر.2006. ص181.

17- محمد سلامة.محمد غباري. الإنحراف الإجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الإجتماعية معهم.مرجع سابق.ص96.

18- محمد سلامة.محمد غباري . الإنحراف الإجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الإجتماعية معهم مرجع سابق.ص99.

19- السيد رمضان جلال الدين.مرجع سابق.ص89.

20- سـورة المـائـدة.الأيــة30.
21- محمد سلامة.محمد غباري.مدخل علاجي جديد لإنحراف الأحداث.المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. مصر.1985.ص51.
22- محمد سلامة.محمد غباري .نفس المرجع،ص51.
23- محمد سلامة.محمد غباري.الإنحراف الإجتماعي ورعاية المنحرفين.مرجع سابق.ص112 .
24- محمد سلامة.محمد غباري.الإنحراف الإجتماعي ورعاية المنحرفين.مرجع سابق .ص112.
25- منير العصرة.مرجع سابق.ص186.
26- منير العصرة.نفس المرجع،ص186.
27-جمال معتوق.صفحات مشرقة من الفكر التربوي عند المسلمين.دار الامام مالك للنشر. ط1.الجزائر. 2004 . ص80.
28- منير العصرة،مرجع سابق،ص212.
29- محمد سلامة.محمد غباري.الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين.مرجع سابق.ص112.
30- محمد سلامة.محمد غباري.مدخل علاجي جديد لإنحراف الأحداث.مرجع سابق.ص88.
-31 abdelghani megherbi.laculture et personnalite dans la societe algerienne de massinnia.a nos jours .enal.opu.1986. p14.
32- رتيبة حفيفي.تنشئة الفتاة المراهقة وعلاقتها بالمستوى التعليمي للأم.رسالة ماجستير في علم الاجتماع العائلي.جامعة البليدة.2007-2008..ص78.
33 - henry clay.**personality devlopment**.2em ed.new york.1973.p198.
-34 مالك سليمان،مدخل لعلم النفس الطفولة،مطابع مؤسسة الوحدة،دمشق،1981. ص231.
- 35 james plamer.the psycho asserment of children.wilay.new york.1970.p41.
36 - فاخر عاقل. علم النفس الاجتماعي.دار العلم للملايين.بيروت.1972.ص127.
-37 حامد عبد السلام زهران،علم النفس النمو،الطفولة والمراهقة. عالم الكتب.القاهرة.1995. ص360.
-38 محمد مهدي محمود.مصطفى محمد عيسى.أساليب التنشئة الوالدية وعلاقتها بالثقة بالنفس. مجلة آداب المستنصرية.بغداد.العدد117..1990.ص63 .
39- قاضي يوسف وآخرون.الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي.دار المريخ.السعودية.ط1- 1981. ص314.
40- محمد عبد العزيز عيد.علم النفس التربوي.دار البحوث العلمية،الكويت.ط3-1989. ص101.
41- رابح أشرف رضا ونية.علاقة الأسرة بإنحراف الأحداث.رسالة ماجستير في علم الاجتماع. جامعة الجزائر.2000-2001. ص86.
42- موقع النت جزايرس .جريدة المساء.منشور بتاريخ23/ 01/ 2010.الجزائر.

اتجاهات الجماعات الإنحرافية نحو المجتمع و القانون وأهم المعايير و القيم المكونة له

– دراسة ميدانية لمجموعة من المنحرفين في الجزائر العاصمة –

Trends of delinquents groups to society and the law and the most important criteria and constituent values

- A field study of delinquents group in Algiers -

د. خالد زعاف،

جامعة البويرة. الجزائر

ملخص :

تمحورت هذه الدراسة حول العلاقة بين عملية التفاعل الاجتماعي داخل الجماعات الإنحرافيةو كذا تفاعلهم مع المجتمع و القانون و كيف ينتجون قيم و معايير خاصة بهم تميزهم عن الجماعات الاجتماعية الأخرى. ستحاول هذه الدراسة من خلال تطبيق تقنية السوسيوميتريدراسة جماعة من المنحرفين الكشف على أهم القيم و المعايير المكونة لجماعتهم الاجرامية و كيف أثر الواقع الاجتماعي الحالي و المتميز بحالة من اللامعيارية في جعل هذه الجماعات تفرض قوانينها.

summary :

This study focused on the relationship between the process of social interaction within the groups and their interaction with society and the law and how they produce their own values and criteria that distinguish them from other social groups. This study will attempt, through the application of the sociometric technique, to study a group of delinquents to identify the most important values and criteria of their criminal group and how the current social reality, which is characterized by a state of indifference, has made these groups impose their laws.

أولا: مقدمة :

من الحقائق الاجتماعية أن لكل مجتمع نظامه الاجتماعي و أعرافه و قوانينه التي تضبط سلوك أفراده و التي تتلاءم مع خصوصيات كل مجتمع و التي منها تتحدد القيم و المعايير. و انطلاقا من هذا تتكون الجماعات بشتى أنواعها الرسمية و غير الرسمية، و تكوّن معيارا خاصا بها يتلاءم – في حالة ما إذا كان المجتمع متوازنا – مع النظام العام و الاعراف المتفق عليها. لكن في ضوء ما شهده المجتمع الجزائري من تطورات سريعة و متلاحقة في شكل الانفتاح و الخوصصة و ظهور روح الفردانية و كذا حالة اللامعيارية التي يمر بها المجتمع، كل هذا أدى إلى ظهور جماعات تنبذ هذه المعايير و ترفض سلطة المجتمع عليها و اتخذت الجريمة كمعيار لرفض كل الأعراف المتفق عليها.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين الجماعة الإجرامية و المجتمع و ذلك من خلال إظهار أهم القيم و المعايير و كيفية تكوّن هذه العلاقة.

تتعرض الدراسة إلى مجموعة من العوامل التي تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في تكوّن هذه القيم و المعايير التي تزيد في الهوى الموجودة بين هذه الجماعات و المجتمع.

قد اثبتت عدد من الدراسات أن هناك العديد من العوامل المتداخلة في هذه العملية، حيث نجد العامل السياسي و الاقتصادي و التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الأفراد و كذا تأثر الجماعات الإجرامية بقيم جماعات إجرامية أخرى و كذا شعورها بالنبذ من طرف المجتمع، كل هذه العوامل و أخرى أدت إلى انعزال هذه الجماعات الإجرامية أكثر فأكثر من المعايير العامة و المتفق عليها في المجتمع.

من جانب أخر توضح لنا هذه الدراسة شكل من أشكال اللامعيارية التي يعيشها المجتمع مما أدى إلى ظهور هذه الجماعات الإجرامية بقوة و بكثرة في مجتمعنا الجزائري، و هي بذلك تأكد على أن المجتمع مازال يعاني من أثر الأزمة الامنية و من مخلفاتها، و أنه مازال لم يحدد بشكل واضح الخطاب العام و كذا المرجعية المتبعة

كما تمدنا هذه الدراسة بمعلومات حول الديناميكية داخل المجتمع و كيف يتفاعل بينهم و كيف أصبحت للجماعة الإجرامية سلطة على أفرادها قد تكون شدتها وشرعيتها أقوى من سلطة المجتمع وكذا القوانين المتعارف عليها. ستحاول هذه الدراسة أن تبين أن المجتمع ما زال يمر بمرحلة اللامعياريةو أنه لا يظهر أية بوادر سياسية و اقتصادية واجتماعية تسمح بظهور مرجعية موحدة تستطيع هذه الجماعات الانصهار فيها مما جعلها تكون عالما خاصا بها

1 . اشكالية الدراسة:

تتأثر السلوكات التي يمارسها الأفراد بقيم المجتمع العقائدية و ثقافته و مبادئه و أفكاره و عاداته و تقاليده و غالبا ما تكون هذه السلوكات السائدة في المجتمع نابعة منها أو متأثرة بها مما يسمح بتكون الجماعات في كل مجالات المجتمع (المدرسة.العمل.الشارع).فالجماعة هي عملية نفسية اجتماعية تتكون بطريقة تلقائية لتلبية رغبات نفسية و كذا اجتماعية. لكنالمرحلةالتي مرت بها الجزائر و كذا المشاكل الذي مازالت تمر بها خاصة الاقتصادية منها و السياسية جعل المجتمع بأفراده يبتعد عن كل ما تنتجه السلطة من قوانين و قيم كما أن فئات المجتمع خاصة الشباب منها انزوت على نفسها و كوّنت لنفسها جماعات و اتخذت لنفسها قيم و اتجاهات انحرافيه حتى تأكد وجودها. و لأجل ذلك وضعنا تساؤلات حاولنا من خلالها معرفة خفايا هذه الجماعات و كانت كالاتي :

* كيف تتكون الجماعة الإنحرافية؟
* ما هي أهم القيم الاتجاهات التي تنتجها هذه الجماعات ؟
* ما هي أهم التغيرات التي سمحت بتكون جماعات إجرامية تتبنى قيم تختلف عن القيم و العامة و المتفق عليها في المجتمع ؟

2 . فرضيات الدراسة:

* الانتماء لنفس الحي و النبذ الاجتماعي سمحا بتكوُن هذه الجماعات.
* تعتبر قيمة الكذب و احتقال الأخر و كذا الاتجاه السلبي للمجتمع من أهم المتغيرات الموحدة للجماعات الاجرامية.
* تأثر افراد الجماعة بعناصر مجرمة من جماعات أخرى خاصة الكبار في السن جعلتها تتبنى قيم إجرامية تختلف عن قيم العامة للمجتمع و ترفض الأعراف و القيم و القوانين.

ثانيا: تحديدمفاهيم الدراسة:

1 . تحديد مفهوم الجماعة:

تختلف تعريفات الجماعة اختلافا كبيرا.ويرجع ذلك إلى عدة عوامل[1]

1 .أننا نحيا في جماعات متعددة،كالأسرة و الرفاق وزملاء العمل وأهل الحي. وتختلف هذه الجماعات في حجمها وأنشطتها ومدة بقائها ودرجة تنظيمها.

2 .يستخدم لفظ»الجماعة، ليدل على عدة معان منها:

أ.مجموعة من الناس يجلسون معا أو يسيرون معا.أي أن الخاصة المميزة للجماعة في هذه الحالة هي التجاوز المكاني physicalproximity،بغض النظر عن الهدف الذي يسعى إليه أعضاؤها.

ب.مجموعة من الناس تجمع بينهم خاصية مشتركة ،مثل جماعة المدرسين والمهندسين والأطباء،أي يستخدم لفظ الجماعة على هذا النحو للتصنيف.

ج.أعضاء تنظيم معين يشعر أفراده بالانتماء إليه و الإخلاص له، مثل أعضاء حزب ما أو نقابة معينة

3.اختلاف وجهات نظر أصحاب التعريفات :

أ.تعريف الجماعة من خلال تصورات أفرادها:

الجماعة هي وحدة تتكون من مجموعة أفراد يشكلون تصورا مشتركا عن وحدتهم ،ويكون في قدرتهم التصرف كوحدة واحدة إزاء بيئتهم.

ب.تعريف الجماعة من خلال دوافع أفرادها :

الجماعة جمع من الأفراد يكون في تجمعهم فائدة تعود عليهم.أي أن العامل الأساسي لقيام الجماعة هو إشباع حاجة أعضاءها.فالتاجر ينضم لعضوية الغرفة التجارية، التي تدافع عنه وتحقق له رغباته ، وينضم المدرس لنقابة المعلمين ، لأنها تعبر عن مطالبه وتسعى للمحافظة على حقوقه.

ج.تعريف الجماعة من خلال وجود أهداف مشتركة :

الجماعة هي وحدة تتكون من فردين أو أكثر ،يتفاعل بعضهم مع تفاعلا بناءاً ذا معنى لأنه يكون من أجل تحقيق هدف معين أو غرض معين.ففريق كرة القدم، مثلا، يتفاعل أعضاؤه بعضهم مع بعض تفاعلا بناءً، من أجل إحرازالنصر.

د.تعريف الجماعة من خلال تنظيمها:

الجماعة وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد يكون لكل منهم دور معين فيها ومركز خاص به. وتقوم هذه الوحدة بوضع القيم و المعايي، التي تنظم سلوك اعضائها فيما يختص بشؤون الجماعة على الاقل.

ه. تعريف الجماعة بناء على التفاعل بين الافراد:

الجماعة مجموعة من الافراد يتفاعل بعضهم مع البعض،وبناء على هذا التفاعل تتميز الجماعة عن أي جماعة اخرى

و بناء على ما سبق،يمكن تعريف الجماعة بانها : فردان او اكثر يتفاعلون بعضهم مع البعض تفاعل بناء، بحيث يأثر كل منهم في الأخر ليحققوا اهدافا خاصة وعامة، مع وجود روابط متعددة بينهم.

2. تحديد مفهوم الانحراف :

يعرف الانحراف لغة على انه « كل ابتعاد عن خط المستقيم «. إلا اننا عندما نتحدث عن سلوك الاجتماعي لا يمكننا ان نطبق هذا التعريف بحذافيره نظرا لصعوبة تحديد ما يمكن ان نصطلح عليه بالخط المستقيم.فمظاهر الانحرافات سلوكية تتعدد و تختلف من مجتمع اخر و من حضارة لأخرى نتيجة اختلاف المعايير و القوانين و الثقافات و كذلك نتيجة التطور الطبيعي في اساليب المعيشية،فما قد يعتبر الانحراف في احد المجتمعات قد لا يعتبر كذلك في مجتمع اخر.إلا ان هناك مجموعة من السلوكيات التي لا يختلف مجتمع عن الاخر و لا تشريع عن غيره في اعتبارها انحراف عن المناهج و النظريات التربوية و الاجتماعية المتبعة.من هذه السلوكيات على سبيل المثال لا الحصر السرقة و الجريمة و الادمان والشذوذ الجنسي و ما شابه ذلك من مظاهر[2]

اما الانحراف اصطلاحا فيعرفه علماء الاجتماع : على انه «مجموع تصرفات و الحالات التي يكون فيها عنصر الجماعة غير متطابق او متوافق مع معاييره و قيمة وهو بذلك محل النبذ و العقوبة من طرف الجماعة «[3]

فالفعلالانحراف هو فعل موبخ و لا يمكن فهمه خارج دائرة التفاعلات بين المنحرف و الجماعة التي تحكم عليه بذلك أي الانحراف.

كما يعتبر بيكر الانحراف نتاجا و يظهر ذلك من خلال قوله» الجماعات الاجتماعية تصنع الانحراف لما تملي و تفرض قواعد تحدث الاصطدام الذي ينتج عنه الانحراف و كذا عندما تطبق القواعد لدى الافراد «[4].

3. تحديد مفهوم الاتجاهات:

يعرف زهران الاتجاه بانه تكوين فرضي،او متغير كامن او متوسط (يقع فيما بين المثير والاستجابة) وهو عبارة عن استعداد نفسي تهيؤ عقلي عصبي متعلم للاستجابة الموجبة او السالبة (القبول او الرفض) نحو الاشخاص الموضوعات او المواقف (جدلية) في البيئة تثير هذه الاستجابة.[5]

كما يعرف الاتجاه بأنه ميل نفسي لتقييم كيان معين بدرجة في التفضيل او عدم التفضيل [6] و يرى الباحثون الاجتماعيون ان مفهوم الاتجاهات ما يشبه خطا مستقيما يمتد بين نقطتين :

الاولى تمثل اعلى درجات القبول للموضوع الذي يتصل بالاتجاه نحو هذا الموضوع،المسافة الموجودة بين النقطتين تنقسم الى جزئيين من نقطة الحياد التام و يتدرج احد النصفين حتى ينتهي عند اعلى درجات القبول،بينما يندرج النصف الاخر حتى ينتهي عند اعلى درجات الرفض و يساعد هذا المفهوم في عملية قياس الاتجاهات [7]

4. تحديد مفهوم المعايير و القيم :

تمثل المعايير الاجتماعية مصدرا للضغط على الافراد لكي تتشابه اهدافهم المختلفة،و هي تعتبر مرشدا للفرد داخل الجماعة تحدد سلوكه المقبول فيها و المعايير الاجتماعية تعدنتاجا للتفاعل الجماعة في ماضيها وحاضرها مثل الاخلاق والقيم و العادات و اللوائح المنظمة والتقاليد و الأحكام القانونية و العرف و الموضات و الحياء الاجتماعي و في تعريف اخر له يقول انها السلوك الاجتماعي وفي تعريف اخر له يقول انها السلوك الاجتماعي النموذجي او المثالي الذي يتكرر بقبول اجتماعي دون رفض او الاعتراض او نقد [9]

اماالقيم فهي عبارة على ما يخدم هدف مشترك تنتظم حوله مجموعة من الاتجاهات،فرفاهية الطفل قيمة تنتظم حولها اتجاهات الام نحو موضوعات شتى مثل القوانين الخاصة برعاية الطفل و مثل تنظيم الاسرة و مثل تشغيل الاطفال.[10] فالقيم مجموعة من المعتقدات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي و التي تمثل موجهات للأشخاص نحو غايات او وسائل لتحقيقها او انماط سلوكية يختارها و يفضلها هؤلاء الاشخاص بديلا لغيرها.[11]

ثالثا: الاطار النظري للدراسة

و اعتمدت هذه الدراسة على مقاربة و هذا حتى نتمكن من احتواء متغيرات هذه الدراسة :

الاتجاه التفاعلي (الوصم):

تعتمد نظرية الوصم او الاتجاه التفاعلي على تفسير الجريمة و الجنوح كظاهرة اجتماعية من منطلق ذاتي غير موضوعي،و تدور الفكرة الرئيسية لنظرية الوصم حول اعتبار الجريمة و الانحراف من صنع اجهزة و مؤسسات المجتمع القانونية و العرفية اذ تقوم هذه الاجهزة ممثلة في الهيئات التشريعية و التنفيذية و نحو ذلك بإلصاق صفة الانحراف والاجرام لشخص مما يجعل ذلك الشخص يتصرف و فقا بما لحق به و يعد الامريكي (ادوين ليميرت) من ابرز من يمثل هذا الاتجاه،الذي يرى ان الطريقة التي يتعامل بها المجتمع الفرد المنحرف هي التي تؤدي الى وجوده و استمراره في ذلك السلوك المنحرف،وما ذلك الانحراف الا نتيجة تفاعلية بين فعل الفرد المنحرف و ردود الافعال من المجتمع تجاهه و بتناميها في عملية تصاعدية تؤدي في النهاية الى استقراره في السلوك المنحرف و من ثم وصمه بتلك الوصمة او الصفة التي تحمل مدلولا يتعارف عليه المجتمع و يتعامل مع من يحمله على هذا الاساس، و على حيثيات و اشارات ومضامين تلك الصفة او الرمز. ومما لا شك فيه ان لتلك الصفة او الرمز الذي يطلقه المجتمع على المنحرف اثرا في استمرار ذلك السلوك، وبناء عليه يتحول هذا التعامل من المجتمع مع الفرد الجانح من خلال اطلاق تلك الصفة او الرمز الى تدعيم ذاتي لذلك السلوك الجانح، (فإن اطلاق مسميات على

السلوك هو فعل اجتماعي،و مثل هذا الفعل – شانه شان أي فعل اجتماعي اخر – يمكن ان ينمو و يتم الحفاظ عليه من خلال عملية التدعيم او العكس)

ويرى العالم الامريكي (ادوين ليميرت)انالجنوح يتم على ثلاثة مستويات :[12]

أولا :الجنوح الفردي :وهو يظهر نتيجة الضغوط النفسية الداخلية النابعة من الفرد ذاته،ويكون تأثيرها على الفرد نفسه.

ثانيا :الجنوح الظرفي :وهو يظهر نتيجة التعرض لموافق ضاغطة وعوامل آنية،بحيث لا تترك فرصة التفكير والاختيار.

ثالثا:الجنوح الاجتماعي:وهو يحدث على مستوى التنظيم الاجتماعي القيمي، أو التنظيم الثقافي الذي يرى السلوك المنحرف أسلوبا من أساليب العيش.

وهذه المستويات من الجنوح لا تحدث فجأة،وإنما لا بد أن يمر الفرد بعدد من المراحل وفق منطلقات تلك النظريات. فالفرد يرتكب الفعل المنحرف لأول مرة لينظر ردة فعل المجتمع،وبطبيعة الحال لا للمجتمع،او على الاقل جزء من ذلك المجتمع،ان يتجاهل ذلك الفعل. وردة الفعل تلك تكون استحسانا او استهجانا.

رابعا: الاطار التطبيقي للدراسة :و قد استعان الباحث في دراسته الراهنة ب:

1. الملاحظة دون المشاركة :

و فيها قام الباحث بملاحظة الجماعة دون مشاركتها في أنشتطها و دون إثارة اهتمام المبحوثين، و كان الاتصال بأعضاء الجماعة مباشرة دون شعورهم بأنهم تحت الملاحظة، و هي تعد من أفضل الأدوات لدراسة التفاعل داخل الجماعة لما تتيحه للباحث من فرصة التعرف على السلوك الفعلي للفرد في صورته الطبيعية التلقائية كما هو في الواقع. حيث قام الباحث بعدة زيارات لمجتمع البحث لاحظ فيها سلوكات الأفراد الصادرة منهم أثناء تجمعهم في الشارع، و حديثهم دون شعورهم بأنهم تحت الملاحظة.

2. السوسيومتري :

استخدم الباحث اختبارا سوسيومتريا يتكون من ثلاثة محاور في كل محور ثلاثة اختبارات للقبولوفق طريقة مورينو للتعرف على طبيعة العلاقات بين الجماعة من خلال القبول لبعضهم في هذه العلاقات أو رفضها إذ وجهت ثلاثة أسئلة لكل فرد مصاغة على شكل طلب يستهدف التعرف على مستوى و نوع معين من العلاقة الاجتماعية. فالسؤال الأول يتعلق بالعلاقة التي يختارها الفرد في وقت الفراغ (اكتب اسماء ثلاثة من زملائك في الجماعة ترغب أن تقضي معهم وقت الفراغ مرتبين حسب درجة تفضيلك لهم)، و السؤال الثاني حول العلاقة أثناء السهر خاصة في الليل (اكتب ثلاثة أسماء من زملائك تحب أن

تسهر معهم في الليل مرتبين حسب درجة تفضيلك لهم)، و السؤال الثالث يتعلق بأقوى العلاقات الاجتماعية و أبقاها و أكثرها استمرارا بين الأفراد و هي علاقة الصداقة (اكتب اسماء ثلاثة من زملائك في الجماعة تعتقد أنهم أعز اصدقائك مرتبين حسب درجة تفضيلك لهم).

2.1. حساب الدرجات السوسيومترية :

يتم حساب الدرجات السوسيومتريةللفرد على النحو التالي : يمنح للفرد الذي يحصل على الاختيار الأول في أي من المحاور الثلاثة و يمنح الفرد الذي يحصل على الاختبار الثاني درجتين و درجة واحدة للفرد الذي يحصل على الاختيار الثالث.

3. حدود الدراسة :

اقتصرت هذه الدراسة على جماعة من المنحرفين و عددهم 10 افراد في حالة التلاحم القصوى أي عند حدوث طارئ كشجار مع جماعة اخرى او التخطيط لسرقة معينة اما في الحالات لعادية فتنقسم هذه الجماعة الاجرامية الى جماعتين اما الجماعة الاول فعدد افرادها يصل الى 4 افراد و تتراوح اعمارهم من 19 الى 30 سنة،اما الجماعة الثانية فتصل الى 6 افراد و تتراوح اعمارهم من 17 الى 23 سنة. كما ان مستواهم الدراسي لا يتعدى 1 ثانوي،ووضعهم العائلي اعزب بالنسبة لكل افراد الجماعة و تقطن هذه الجماعة في المنطقة واحدة في بلدية الحراش ولاية الجزائر،كما تتميز هذه الجماعة بوجود قرابة عائلية بينهم حيث نجد اولاد الاعمام.

وتنقسم هذه الجماعة الى جماعتين في الحالات العادية حتى لا تجذب الانظار كثيرا نحوها وكذلك حتى تمارس تجارتها في بيع المخدرات و استغلال اكبر مجال و تحكم في المنطقة وتتميز هذه الجماعة بـأن معظم افرادها لم يدخلوا السجن ماعدا فردين اما الاول ففي سن 16 في مركز اعادة التربية اما الثاني فدخل السجن لمدة 6اشهر و ذلك بسبب مشاجرة ادت الى جرح فرد اخر بجروح خطيرة، أما عن المجال الزماني، فقد استغرقت الدراسة الميدانية فترة امتدت من 6/ 2 / 2015 الى1/ 5 / 2015.

الجدول رقم «1 « يوضح صفات هذه الجماعة

الرقم	الاسم	السن	المستوى التعليمي	مدة السجن	الالقاب المستعارة
1	محمد	19	6اساسي	/	tito
2	حسين	30	9اساسي	6اشهر	El hou
3	عبد القادر	25	1ثانوي	/	قادة
4	مراد	26	7اساسي	سنة م ا ت	الطويل
5	فاتح	19	9 اساسي	/	فاتح
6	محمد 1	21	9 اساسي	/	موح
7	يوسف	17	8 اساسي	/	يو
8	صالح	23	7اساسي	/	pharmacien
9	حسان	17	9 اساسي	/	Le petit
10	فريد	21	5اساسي	/	La khfife

خامسا: نتائج الدراسة :

1. البيانات الأولية

أ- السن :

أظهرت البيانات الميدانية إن المتوسط الحسابي لأعمار المبحوثين هو (22) سنة، أي ما نسبته ٪70 تتراوح أعمارهم ما بين (17- 23) سنة، أما الباقون من أفراد العينة) أي ما نسبته ٪30 تتراوح أعمارهم ما بين (24 -30) سنة.

ب- المستوى الدراسي :

بينت المعلومات الميدانية أن أي ما نسبته ٪80 مستوى متوسط في حين نجد ما نسبته ٪10 بين المستوى الابتدائي الثانوي.

ج-الوضعيةالسكنية :

يتضح من خلال الدراسة الميدانية أن 9 مبحوثين من أصل العشرة يقيمون في العمارات و في شقق لا تزيد عن ثلاثة غرف، كما تبين من خلال التفاعل معهم أن عدد افراد العائلة لأغلب المبحوثين يتعدى تسعة أفراد لخمسة مبحوثين، و سبعة أفراد العائلة لثلاثة مبحوثين، و واحد يتعدى عدد أفراد عائلته 11 فرد في ثلاثة غرف.

د-الوضعية الاقتصادية :

تشير البيانات الاولية الواردة في الدراسة، إلى إن غالبية أفراد العينة منعدمي الدخل، إذ بلغت نسبتهم ٪70 ممن لا يقومون بأي وظيفة رسمية و لا حتى في التجارة، أما أفراد

العينة الذين يملكون دخلا معروف و ثابت نوعا ما فقد بلغت نسبتهم ٪30 من أفراد العينة الكلية مع أن وظائفهم غير مستقرة لا يثبتون في وظيفة ما أكثر من ثلاثة أشهر.

ه- مستوى تعليم الوالدين :

تؤكد المعلومات الواردة من الدراسة الميدانية إلى إن (6 مبحوثاً) أجابوا بان مستوى تعليم أباءهم ضعيف أي من (الابتدائية فما دون) إذ بلغت نسبتهم ٪60، في مقابل (8مبحوثاً) أجابوا بان مستوى تعليم أمهاتهم ضعيف بلغت نسبتهم ٪80. بينما تبين إن نسبة المبحوثين الذين كان تعليم آباؤهم متوسطة بلغت ٪20 في مقابل ٪20من الأمهات في نفس المستوى. وأخيراً ظهر إن نسبة الآباء الحاصلين على تعليم دبلوم عالي أو على جامعة أو شهادة عليا كانت 20 ٪، مقابل ٪0 من الأمهات في نفس مستوى التعليم.

و- مهنة الوالدين :

تأتي البيانات المستوحاة من الدراسة لتبين إن أباء العينة يتوزعون على عدد من المهن، جاء في مقدمتها الوظائف الحكومية حيث شكلت ما نسبته ٪60مقابل ٪20 من هذه المهن لأمهات المبحوثين، أما التجارة فقد جاءوا بالمرتبة الثانية بعد الوظائف الحكومية بالنسبة للآباء، إذ شكلت نسبتهم ٪30 من مجموع أباء العينة، في حين مثلت ربات البيوت ما نسبته ٪80 من مجموع أمهات العينة.أما بالنسبة الآباء المتقاعدين فقد شكلت نسبتهم ٪20.

و قد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

1. **نتائج لفرضية الأولى** و التي تقول : أن الانتماء لنفس الحي و النبذ الاجتماعي سمحا بتكوُن هذه الجماعات. فقد تبين ما يلى :

أ. تبين أن كل أفراد الجماعة تنتمي لنفس الحي منذ ولادتهم و منهم من كانوا في نفس المدرسة كما توجد قرابة عائلية بين بعض الأفراد.

ب: يوجد شعور عام داخل الجماعة بكره و نبذ المجتمع و قد لا نؤكد هذه الفكرة لكن ربما هو الشعور الوحيد التي يتفق عليه كل أفراد الجماعة، و من خلال ملاحظتنا تبين أن معظم أفراد الجماعة تشعر بقلة تقدير الذات حيث لا يعبرون إلا بالقوة و استعمال العنف الجسدي مع الأخر مع إنكار وجود الأخر و الإقلال من قدر الأفراد خاصة الإناث منهم.

ج: إن البنية الاجتماعية للجماعة تميزت بكثرة العلاقات التبعية و كانت هذه هي السمة المميزة لهذه البنية كما أن الأفراد توزعوا على شكل مجموعات اجتماعية صغيرة في داخل البنية الاجتماعية و التي شكلت على أساس تبعية الأفراد لأشخاص معينين داخل المجموعة ممن تحصلوا على ثلاثة درجات. كما وجدنا أن العلاقات مغلقة على المحيط

الخارجي إلا للضرورات مع قلة العلاقات المتبادلة مع الجماعات الأخرى كجماعة المسجد أو جماعة جامعيين مثلا.

2. **نتائج الفرضية الثانية** و التي تقول : تعتبر قيمة الكذب و احتقار الأخر و كذا الاتجاه السلبي للمجتمع من أهم المتغيرات الموحدة للجماعات الاجرامية. فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية ما يلي :

أ. إن المنحرف ينتمى لجماعة خاصة ذات قيم و تقاليد معينة خاصة بها-كالكذب و شهادة الزور و خيانة الأمانة و عقوق الوالدين – لا تتفق مع قيم المجتمع الكبير ذلك لأن المجتمع يعتبرها قيم جانحة خارجة عن نطاق المعايير و التقاليد السائدة، نظرا لأنها قائمة على خرق القانون، و ارتكاب كل ما من شأنه مخالفة العرف و التقاليد السائدة في إطار هذه الجماعة.

ب. إن التفاعل في المجتمع الجزائري يمر بأزمة حقيقية خلفتها ظروف التغير الاجتماعي و الاقتصادي و الانفتاح على الثقافات العالمية بتسارع التقدم التقني في مجال الإعلام و الاتصال، حيث لم تعد المؤسسات الاجتماعية للتنشئة (الأسرة، المسجد، المدرسة) وحدها هي التي تسيطر على نقل المعايير و القيم و تنمية الاتجاهات لدى الشباب في المجتمع بل اصبح هذا الأخير يستمد قيمه من جماعات غير رسمية تظهر أساسا في الجماعات الانحرافية الأكثر إجراما و الذي تجني أموالا في أسرع وقت دون مراعاة للقانون و الأعراف.

ج.أغلب مواضعهم تتمحور حول الرياضة و خاصة كرة القدم، كما يلاحظ أنهم لا يناصرون نفس الفريق و هناك مشاحنات و رهانات كبيرة حول فريق كل واحد منهم، و من مواضعهم المتكررة أكثر الهجرة الى أوروبا، و يأتي الموضوع الثالث و هي الإناث، و أغلبهم لا يملك علاقة مع فتاة إلا لفترات معينة و تنتهي العلاقة بسرعة كما يميز هذه العلاقات كثرة العنف اللفظي و محاولة السيطرة و تدخل أغلب أعضاء الجماعة في هذه العلاقات.

د. و تعتبر ثقافتهم الفرعية لهذه الجماعة و معاييرها عند هؤلاء المنحرفين أهم من أي معايير أخرى فهذه المعايير بالنسبة لهم تشكل إطارا من الثقافة – كطول السهر في الليل و اختيار الأماكن المظلمة و ألبسة معينة تكون غالبا رياضية لكن تختلف عن الالبسة الرياضية المعروفة لدى الرياضيين فهي ضيقة وألوانها غامقة – و منها يستمدون اتحادهم و إنكارهم لقيم المجتمع العامة.

ه. كما تبين من خلال الدراسة أن قائد هذه الجماعة (el hou) يتميز بكثرة الخيال و سرعة الفهم رغم مظهره التي يدل على هدوئه المطلق كما أنه يعتبر الوحيد الذي دخل السجن،

كما أنه لا يتردد في استعمال العنف اتجاه الضحية و حتى اتجاه أفراد الجماعة و إن كان في الغالب عنف لفضي ضد افراد جماعته و لكن ليس كل أفراد الجماعة بل الأصغر سنا و هذا لتصحيح أخطائهم كما يلاحظ تقبل هؤلاء الأفراد لهذه الطريقة.

و. يعتبر التشاور بينهم من أهم العوامل الموحدة لجماعتهم حيث أن القائد لا يقوم بأية جريمة دون أخد رأي أفراد الجماعة و يمكن القول بوجود نوع من الديمقراطية داخل الجماعة حيث نجد أن القائد يقوم باستطلاع للرأي حول موضوع معين كما نجد أنه يوجد نوع من الانتخاب مثل مكان السهر خارج الحي و حتى المنزل الذي سوف يسرق و مع ذلك يبقى القرار الأخير عند قائد الجماعة.

ي. نلاحظ أن التماسك قوي بين أفراد الجماعة و حتى التضامن فيما بينهم و يعود هذا إلى وحدة الهدف ووحدة الخطاب داخل الجماعة، فهما كان الخلاف بينهم حول موضوع ما.

3. **نتائج الفرضية الثالثة**والتي تقول أن تأثر افراد الجماعة بعناصر مجرمة من جماعات أخرى خاصة الكبار في السن جعلتها تتبنى قيم إجرامية تختلف عن قيم العامة للمجتمع وترفض الأعراف و القيم و القوانين.

أ. تأثر الجماعة بقيم الجماعات الأخرى الموجودة في نفس الحي و الأقدم منها في ممارسة الجريمة خاصة فيما يتعلق بنبذها للمجتمع و قلة احترام القانون و محاولة التعدي عليه كلما سنحت الفرصة خاصة الآداب العامة مثل الكلام البذيء و تناول المخدرات علنا وهذا لترويع أهل الحي و حتى الغرباء و التحكم في الحي فيما يخص بيعهم للمخدرات وكذا الاعتداء على المنازل.

ب. و قد تبين أيضا من خلال الدراسة أنه قد يحدث تحالف مع جماعات انحرافية أخرى في نفس الحي عند الضرورة كشجار مع حي أخر أو مراقبة دوريات الشرطة، أو نقل معلومات معينة عن شخص ما أو سلعة ما.

ج. هناك قانون يحدد أدوار كل جماعة و تحديد الصلاحيات و المجال الجغرافي، فهناك نظام عام يحدد العلاقات و الصلاحيات، فلا يمكن مثلا ترك الحي فارغا تماما فقد تستعين تلك الجماعة بشخص خارج الجماعة من اجل مراقبة الحي، كما أن القبول داخل أي جماعة يشترط أن يكون العضو الجديد يمارس الجريمة و متقبل لكل ما تنتجه الجماعة من سلوكات و ممارسات. و لا يقبل أي شخص أخر قادم من جماعة أخرى فقضية الولاء قيمة مهمة جدا عند هذه الجامعة.

سادسا :مراجع الدراسة:

1. la dynamique des groupes restreints،Didier Anzieu،jacques-Yves matin،puf،paris، 12 ème Edition – septembre، 2000،p5.

2. سعاد بلحريز، العنف داخل المدينة و علاقته بالتحولات الأسرية، مجلة العلوم الانسانية، السنة السادسة، العدد 38، 2008، ص 390.

3.mauricecusson، traité de sociologie، sous la direction de raymanodboudon،puf،paris، 1er édition،1992، p390.

4. سعاد بلحريز، العنف داخل المدينة و علاقته بالتحولات الأسرية، مرجع سابق، ص 394

5. زهران حامد، علم النفس الاجتماعي، ط 2، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000، ص 172

6.العنزي فلاح البلعاسي، علم النفس الاجتماعي، ط 3، مطابع التقنية للأوفست، الرياض، 2001، ص 232.

7. اليوسف عبد الله، محاضرات في علم الجريمة، الرياض، ص 35.

8. شفيق محمد، العلوم السلوكية مدخل إلى علم النفس الاجتماعي، المكتبة الجامعية، بدون بلد، سنة 2000، ص 156.

9. زهران محمد، علم النفس الاجتماعي، مرجع سابق، ص 190.

10. التابعي كمال، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم و التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، سنة 1999، ص 59.

11.أحمد محمد، مقومات الجريمة و دوافعها، دار القلم، الكويت، سنة 1981، ص 20.

12. كمال إبراهيم مرسي، المدخل إلى علم الصحة النفسية، دار القلم للطباعة و النشر، الكويت، ط 3، سنة 1997، ص 175.

13. رجاء مكي طبارة، دراسة نظرية و عملية لتقنيات و ميادين في علم النفس الاجتماعي،بيسان، لبنان، ط 1، سنة 2000، ص 73.

14. قاسم خليل ابراهيم، و نوري بركات، دراسة البعد الاجتماعي « المسافة الاجتماعية للقبول « لفريق نادي تشرين لكرة القدم 2004 2005–، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الصحية، المجلة رقم 29، العدد رقم، سنة 2007، ص 80.

ظاهرة انحراف الأحداث كمشكل اجتماعي في المجتمع الجزائري

Juvenile delinquency as a social problem in Algerian society

أ/ سمير فارح علم الاجتماع الجنائي جامعة الجزائر 2

الملخص :

أود أن أشير في هذه الورقة إلى ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع الجزائري باعتبارها مشكلة اجتماعية ناجمة عن مشاكل أخرى كتلك المتعلقة بالنظام الأسري و اختلالاته و تلك المتعلقة بالنظام التربوي المتمثلة في مشكلة التسرب المدرسي. هذه الظاهرة لا تزال تؤرق المجتمع بالنظر إلى حجم الظاهرة والفئة العمرية الشابة التي ترتكب الجنح والسلوكات المنحرفة باعتبارهم يمثلون فئة الطفولة التي تمثل عماد المستقبل، وبالتالي فان التقصير في اخذ الظاهرة بمحل الجد سينعكس سلبا على مستقبل أبنائنا ومستقبل مجتمعنا وهو ما سنوضحه بالتفصيل .

Abstract

Juvenile delinquency is one of the worrying phenomena that a society can experience; its seriousness is due to its detrimental consequences on security and stability. Our objective, through this paper, will focus on the description of juvenile delinquency in Algerian society, which is the result of several factors; The family system, family dissociation, the education system and dropping out of school .

مقدمة :

نعيش اليوم في واقع اجتماعي أصبح فيه الانحراف والجريمة سمة من سمات الحياة الاجتماعية[1] لا يكاد أي مجتمع يخلو منها، مشكلة و ظاهرة خطيرة تهدد استقرار المجتمع، نظرا للاختلالات التي تحدثها على مستوى جميع الأنظمة الاجتماعية. هذا ويشمل الانحراف في معناه الشامل، مجموعة السلوكيات والأوضاع التي يحكم عليها أفراد مجتمع معين على أنها غير متوافقة أو منسجمة مع قيمهم ومعاييرهم والتي تستجلب الإدانة و العقاب[2].

والحديث عن الانحراف[3] في عمومه لا يخص فئة الكبار فحسب، بل يتعداه إلى فئة الأطفال الصغار والمراهقين الشباب (الأحداث)، والأمر الهام في الظاهرة كون أن من

يرتكب الجرائم أو ينغمس في الانحرافات هم من فئة الأطفال والمراهقين فالمرحلة العمرية التي يمرون بها وما تتميز به من خصائص بيولوجية ونفسية واجتماعية تصعب أكثر فهمنا للسلوكيات الانحرافية المرتكبة من طرفهم، والخطير في الأمر أن التجذر في الإجرام تسبقه بدايات أولى في مرحلة الطفولة والمراهقة وهو ما ذهبت إليه دراسات Mucchielli Laurent بأن الجريمة والانحراف لها علاقة بالمراحل العمرية للإنسان فقد تكون المرحلة ما قبل المراهقة هي فترة جد حساسة من ناحية الخطر في الدخول في الجناح خاصة في ظل ظروف اجتماعية معينة . فقد تبين له أن الفترة ما بين السن 8 إلى 10 سنوات هي فترة ما قبل المراهقة هي بداية ارتكاب الأفعال غير المشروعة و تتسارع من السنوات 12 إلى 13 سنة، ثم تستقر الى غاية منتصف المراهقة 18-16 سنة، وتتضاعف بشدة مباشرة ثم تختفي بشبه تام بعد سن الثلاثين [4].

هذه المرحلة العمرية و مدى علاقتها بالانحراف والجناح لقيت اهتمام كبير من قبل الباحثين خاصة في الدراسات الإجرامية إلى حد اعتبار أن الانحراف والجناح أحيانا كمشكل مرتبط بنمو شخصية الفرد. هذه الملاحظة أكدتها دراسة «مارك لوبلان» Marc Leblanc، في دراسته المشهورة حول جنوح الإحداث التي بين فيها صحة افتراضه بان ظاهرة الجنوح مرتبطة بمراحل النمو التي تمر بها المراهقة [5].

ومن المؤكد أن ظاهرة انحراف الأحداث كمشكلة اجتماعية لا يمكن تفسيرها بعيدا عن محيطها الاجتماعي الذي برزت فيه وعلاقتها بالنظم الاجتماعية، لأن الدراسة العلمية للنظم الاجتماعية هي الأساس الأول لمواجهة المشكلات الاجتماعية، أو الأمراض الاجتماعية التي هي في جوهرها اختلال في أداء النظم لوظائفها، أو انحراف عن الفطرة السليمة [6].

فالأسرة والمدرسة لطالما اعتبرت من النظم الاجتماعية التي لها ادوار جوهرية في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء والمؤسسات الأكثر تأثيرا مباشرة في تكوين شخصية الفرد و توجيه ميولاته ومواقفه و سلوكاته . ولكن بالنظر إلى الانتشار المتزايد لانحراف الأحداث، أصبحت هذه المؤسسات أو النظم الاجتماعية (خاصة الأسرة والمدرسة) محل نقد و تشكيك من طرف العديد من الدارسين والباحثين في علم الاجتماع وعلوم التربية وعلم النفس ... وغيرها، كونها فقدت تلك الأهمية التي كانت تحظى بها سابقا في الرعاية والاهتمام والمراقبة والتنشئة ووقاية وحماية الأطفال والمراهقين من الوقوع في الانحراف والجريمة. **فهل الخلل هو داخلي ضمن هذه النظم الاجتماعية، أم هو خارجي نتيجة التغيرات المتسارعة وتدخل مؤسسات اجتماعية أخرى منافسة للأسرة والمدرسة ؟ هل الظاهرة هي نتيجة حتمية للمشكلات الاجتماعية التي تعيشها الأسرة أم هي نتيجة لمخلفات المنظومة**

التربوية والتسرب المدرسي ؟ والى أي مدى يمكن ان تعتبر انحراف الاحداث كمشكلة اجتماعية ؟

وقبل أن أتطرق إلى الموضوع أود أن أقدم بعض التعريفات المهمة لظاهرة انحراف الأحداث كمشكلة اجتماعية .

أولا : تعريف انحراف الأحداث:

1 -الانحراف:

لفظة الانحراف كما جاءت في المعجم الوسيط تعني»مال»، و انحرف مزاجه تعني مال عن الاعتدال كما أن هذه اللفظة جاءت بمعنى الميل إلى حرف أو إلى جانب وانحراف عن الطريق أو الجادة مال وخرج عنها، وانحراف عن الصواب ابتعد عنه ونسبة الانحراف إلى الأحداث تعني حالة معينة من السلوك غير المستقيم تقترن عرفا بالأطفال والمراهقين»[7] والانحراف كمصطلح برز في أواخر القرن التاسع عشر، من القاعدة اللاتينية dévier لتعني الميل عن الطريق الصحيح، عن مبدأ معين أو عن قاعدة معينة. فالمرجعية إلى قاعدة معينة تسمح لنا فورا بتمييز الانحراف من الأشكال الأخرى من عدم الامتثال [8]. ولان استخدام مصطلح الانحراف هو حديث فقد ظهر في علم الاجتماع الأمريكي في نهاية سنوات الستينات ليشير إلى السوكيات (الفردية و الجماعية) التي تنتهك المعايير و تخلق اضطرابات و تستجلب العقاب [9].

يعرف كوسون CUSSON الانحراف بأنه هو « مجموعة من السلوكيات والأوضاع التي ينص فيها أعضاء جماعة انها ليست متوافقة مع توقعاتهم، معاييرهم أو قيمهم، وبالتالي قد تستجلب لهم الإدانة والعقوبة» [10]. ومن خلال هذا التعريف نجد أن الانحراف يستند إلى الإطار الاجتماعي الذي يتشكل فيه السلوك والحكم على هذا السلوك بالسواء أو بالشذوذ، فالقاعدة الاجتماعية لتحديد الانحراف تتمثل في الخروج عن القيم والقواعد والمعايير و أما « ليمرت» يعرّف الانحراف بأنه أي تصرف يجلب إدانة وسخط الناس عليه لأنه يخرج عن القواعد والضوابط السليمة التي يقرها ويقبلها المجتمع، وعرفه» كيلنارد» على أنه تلك المواقف التي يكون السلوك فيها موجها توجيها مستهجنا من جهة نظر المعايير، ويتميز بأنه قد وصل إلى درجة كبيرة من تجاوز حدود التسامح في المجتمع [11].

2 - تعريف الجناح:

لفظة جناح هي مصدر لكلمة جنح، فيقال جنح، جنحا وجنوحا [12]. ويقال أيضا، جنح إليه وجنح له بمعنى مال إليه وتابعه، وجنحت السفينة انتهت إلى الماء، فمالت ولصقت بالأرض، وجنح الإنسان مال على أحد شقيه وجنح الرجل انقاد[13]، والجناح هو

الميل إلى الإجرام [14]. هذا ويرتبط مفهوم الجناح في الغالب بمصطلح «جناح الأحداث» délinquance juvénile، وجناح الأحداث هو نمط معين من سلوك الأطفال والمراهقين، يعتبر ضارا بالمجتمع ويختلف ما يصطلح عليه انه ضار اجتماعيا في مجتمع من مجتمع إلى أخر حسب القيم الاجتماعية والخلقية [15].

ثانيا: النظرة القانونية للانحراف أو جناح الأحداث:

الحدث في القانون يبدأ بسن التمييز و ينتهي ببلوغ سن الرشد، ولقد حدد القانون الجزائري الحد الأعلى للحدث تصريحا والحد الأدنى تضمينا ويشير القانون الجزائري إلى الحدث والطفل في نفس المعنى حيث تشير المادة 2 من قانون حماية الطفل أن الطفل هو» كل شخص لم يبلغ الثامنة عشر 18 سنة كاملة « أما في قانون الإجراءات الجنائية فالحدث هو « صغير السن الذي لا يقل عن الثامنة عشر 18 عاما وبوصول الصغير إلى هذه السنة يكون قد بلغ سن الرشد الجنائي[16]، والطفل الجانح هو» الطفل الذي يرتكب فعلا مجرما والذي لا يقل عن 10 سنوات « [17] وفي التعريف القانوني لجنوح الأحداث، يأخذ الكثير بالتعريف الذي يشير إلى أن الجناح عبارة عن خرق للقاعدة القانونية حيث يعرف «جلال عبد الخالق» الحدث المنحرف على انه الشخص الذي يعتدي على حرمة القانون ويرتكب فعلا نهى عنه في سن معينة لو أتاه البالغ لوقع تحت طائلة العقاب سواء كان هذا الفعل مخالفة او جنحة أو جناية [18].

ثالثا : التعريف الاجتماعي للانحراف أو الجناح :

ولما كانت جذور الجناح متنوعة ومظاهره متعددة، بالإضافة إلى كثرة أصناف المنحرفين والجانحين، واختلاف معالم الشخصية الجانحة من حدث إلى آخر وجد الكثير من العاملين في ميدان الجناح والانحراف صعوبة في استجماع هذه العناصر كلها في تعريف عام[19] .

والجناح في نظر علماء الاجتماع، ذلك السلوك الذي يقوم به الحدث منتهكا معيارا معينا لوجود دافع معين أو لوجود مجموعة من الظروف أو الضغوط التي يخضع لها الفاعل،لهذا نجد «روبرت ميرتون» يعرف السلوك الانحرافي أو الجانح، بأنه ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي، ولكنه يتشكل نتيجة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوه[20].

كما ينظر علماء الاجتماع الى الانحراف انه ينشا من البيئة دون تدخل للعمليات النفسية المعقدة التي تلعب دورها على مسرح اللاشعور وهم بذلك يصفون الاحداث المنحرفين على انهم ضحايا ظروف اتسمت بعدم الاطمئنان والاضطراب الاجتماعي لأسباب متعلقة بالانخفاض الكبير لمستوى المعيشة الذين يعيشون في ظله او هم ضحايا مزيج من هذا او ذاك[21]. كما يعرف «منير العصرة « انحراف الأحداث بانه موقف اجتماعي يخضع فيه

صغير السن لعامل او اكثر من العوامل ذات القوة السببية مما يؤدي الى السلوك غير المتوافق او يحتمل ان يؤدي إليه [22]، كما أوضح « بيرت» مفهوم انحراف الأحداث بانه حالة تتوافر في الحدث كلما اظهر ميولا مضادا للمجتمع لدرجة خطيرة تجعله موضوعا لإجراء رسمي، كما عرفته «صوفيا رويسون» بانه كل فعل او تصرف يعارض مصلحة الجماعة في أي زمان واي مكان دون الكشف عن شخصية الفاعل[23].

رابعا: انحراف الأحداث كمشكل اجتماعي

يتخذ علم الاجتماع مقاربات مختلفة، كما يشدد على أن المشاكل الفردية غالبا ما تضرب بجذورها في المشاكل الناجمة عن جوانب من المجتمع نفسه. هذه الفكرة الرئيسية تم طرحها من طرف جيم رايت ميلز Wright Mills's (1959) الخيال السوسيولوجي والتمييز التقليدي بين المشاكل الشخصية والقضايا العامة. المشاكل الشخصية تشير إلى وجود مشاكل تؤثر فقط على الأفراد فضلا عن غيرها من أفراد المجتمع، ومن الأمثلة على هذه المشاكل مشكلة الطلاق والبطالة...الخ، أما القضايا العامة مصدرها يقع في البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع و تشير إلى المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على العديد من الأفراد . «ميلز» اعتبر أن المشاكل العادية المعتبرة مشاكل خاصة من الأفضل أن تفهم على أنها قضايا عامة، ما دفع به الى صياغة مصطلح الخيال السوسيولوجي للإشارة إلى القدرة على إدراك الأساس البنائي للمشاكل الفردية[24].

والملاحظ أن بعض العلماء قد يستخدمون مصطلح المشكلة الاجتماعية جنبا إلى جنب مع مصطلحات أخرى كالانحراف والتفكك، باعتبارها درجات متفاوتة لشيء واحد وهو انعدام التوازن في ناحية من ناحية الحياة الاجتماعية، ولذلك يستعملون هذه المصطلحات الثلاث في مكان الأخر دون تمييز . فمثلا يهدف «كلينارد» من كتابه الأمراض الاجتماعية ان يكون مرجعا في المشاكل الاجتماعية والتفكك والأمراض الاجتماعية . أما « ليمرت» فهو ينظر الى المشكلة الاجتماعية على أنها انحراف يتم داخل إطار المجتمع، ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى الجماعة «[25]، ومن بين التعريفات التي وضعها «لندربج» للمشاكل الاجتماعية بأنها « المشكلة الاجتماعية هي أي سلوك انحرافي في اتجاه غير موافق عليه من الدرجة ما يعلو فوق مستوى الحد التسامحي للمجتمع، ومثل هذا السلوك الذي يجاوز حدود التسامح يؤدي إلى فعل عام، يهدف حماية المجتمع وإصلاح المخالف او الجاني وتحذير كل انسان من ان يتعدى نقطة معينة لن يتسامح فيه « [26].

وقد سمحت الطروحات الفكرية في علم الاجتماع إلى تخصيص علم يسمى بعلم المشكلات الاجتماعية، نظرا لان المجتمع أصبح يتعرض لعديد من المشاكل المتنوعة والمتزايدة باستمرار وعليه باتت المشكلات الاجتماعية تمثل المعين الرئيسي لعدة حقول

في علم الاجتماع[27]. وفيما يتعلق المشكلة الاجتماعية وجب أن تشير إلى مايلي : أولا ان المشكلة هي حالة اجتماعية التي لها آثار سلبية على الأفراد و على عالمنا الاجتماعي، أو عالمنا المادي وثانيا ان المشكلة الاجتماعية لديها حقائق موضوعية وذاتية. و الواقع الموضوعي للمشكلة اجتماعية يأتي من الاعتراف بأن حالة اجتماعية خاصة هي موجودة [28].

والمشكلة الاجتماعية كما يراها "عمر خليل العمر"هي الحالة الاجتماعية التي تعكس انتهاكا لقيم الأفراد أو تعاكس أحكامهم عليها شاعرين بها فيحكمون عليها بأنها تشكل مشكل لهم [29]. بمعنى شعور الأفراد أو إدراكهم بان إحدى قيمهم قد انتهكت من قبل البعض فخلقت مشكلة اجتماعية، وهناك من ينظر إلى المشكلة الاجتماعية التي مفادها أن النظرة الموحدة لعدد كبير من الأفراد للظروف التي يعشونها ويعدوها غير مرغوب فيها ويحكمون عليها بأنها مصدر مشاكلهم الاجتماعية. وهناك تعريف ثالث يعبر عن عدم استقرار أو اضطراب نمط العلائق الاجتماعية الذي يهدد وجود إحدى قيم المجتمع أو إحدى مؤسساته لجعلها غير ملائمة داخل المجتمع الأمر الذي يدفع الأفراد بمطالبة إعادة استقرار النمط المهدد وردع مسببات اضطرابه[30].

وعادة ما نجد الكثير من الأفراد يصنف تحت طائلة المشكلات الاجتماعية قائمة طويلة من المشكلات المختلفة التي تسيء او تصدع او تعيق تمزق او تحرف سلوكهم او قيمهم او علائقهم وقد لا يختلف الباحثين في إبراز اهتماماتهم حول دراسة مشكلات مجتمعهم بل يختلفون في تشخيص أسباب مشكلات المجتمع لأنها غير متشابهة ومتطابقة في إدراك الناس لها واعتبارها مشكلة «[31] هذا لان الأفراد يختلفون في ثقافتهم وقيمهم ومعاييرهم الاجتماعية.

ولا يكاد يختلف اثنان اليوم ان الانحراف والجريمة والجناح هي مشكلة اجتماعية لما لها من أضرار وسلبيات و على استقرار وامن المجتمعات وتنميتها، فالشعور بعدم الأمن الذي تسببه الجريمة يكفي إلى حمل الظاهرة إلى مستوى الخطر العام، لأنها تمس كل جوانب الحياة الاجتماعية، و يجعل انتشارها المتزايد تهديدا حقيقيا لسلامة المجتمع وأفراده ومؤسساته ونظمه.

فظاهرة انحراف الأحداث هي مشكلة اجتماعية بامتياز لأنها تضم كل صفات المشكلة الاجتماعية، هذه الصفات التي حددها العلماء للمشكلة الاجتماعية يمكن أن نبينها كالتالي[32]:

1- ظهورها في كل المجتمعات الإنسانية سواء كبيرة الحجم أو صغيرة، معقدة البناء أو بسيطة، متخلفة أم متحضرة، تقليدية أم متمدنة .

2- نختلف في سعة حدودها وتكرا وقوعها و درجة توزيعها .

3- تتشكل تدريجيا على مراحل مترابطة لذا فإنها لا تظهر فجأة و عفوية .

4- متطورة اجتماعيا

5- تبرز نتيجة التمزق في النسيج العلائقي الاجتماعي او نتاج اضطرابات تحصل داخل المجتمع.

6-ملتصقة بالفساد والتفسخ الاجتماعي داخل المجتمع .

7-يقال أحيان أن الاضطراب الفردي يبرز من نفس القوى الحيوية (الديناميكة) التي تفرز أو تنتج الاضطراب الاجتماعي .

8-تفسر المشكلة على انها احد او جه التغير الاجتماعي

9-يساعد التطور التقني على خلقها .

10-تعكس صرامة الضغوط الاجتماعية كالفقر والاتكالية والضغوط السكانية والصراعات العرقية والبطالة وارتفاع معدلات الجرائم والانرحافات السلوكية والحرب والسلام ...الخ

11- مرتبطة بالقيم في بعض الأحيان، الآداب العامة والأخلاق تمثل نواتها و ولها تفسيرات متعددة .

خامسا : واقع مشكلة انحراف الأحداث في الجزائر :

عرفت ظاهرة انحراف وجنوح الأحداث في المجتمع الجزائري، تزايدا كبيرا وأصبحت وتتصدر صفحات الجرائد وتقارير المصالح الأمنية، وجلبت أنظار المهتمين بقضايا الطفولة، فمن الناحية الإحصائية، وبلغة الأرقام عرفت السنوات الأخيرة، تزايد مخيف وخطير في وتيرة عدد الشباب المنحرفين، وجرائم الأحداث بصفة خاصة، كلها مؤشرات تدل على خطورة الظاهرة، فلقد أفادت الإحصائيات على سبيل المثال أن (11ألف طفل) يحالون على العدالة سنويا، بمتوسط 30 طفل في اليوم وفقا لما كشفه رئيس جمعية ندى للدفاع عن حقوق الطفل[33]، إضافة إلى ذلك أصبح الأطفال والمراهقين(الأحداث)، أكثر عنفا من خلال اقترافهم لجرائم السرقة وجرائم الضرب والجرح العمدي، والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة ففي السنوات الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2012 حيث أظهرت إحصائيات الدرك الوطني، أن المعدل السنوي للأحداث القصر في شتى أنواع الإجرام هو 3153 شخص، بينما تزايدت الجرائم الأخلاقية والاعتداء على الأموال بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة.

إن الأرقام والإحصائيات لا تعكس بالضرورة حجم المشكلة، لهذا نجد العديد من العلماء يميزون بين الجنوح الظاهر او الواقعي والجنوح الخفي، و يتحدثون عما يعرف

بالرقم الأسود الذي يشكل ستة أضعاف الجنوح الظاهر او الواقعي ولذلك ما يبره منها[34]:

*تستر الآباء والعائلات على جنوح أبنائهم وأقاربهم حفاظا على سمعة الأسر والعائلات.

*تستر مسؤولي المؤسسات التربوية على جنح التلاميذ حفاظا على سمعة المؤسسات التي هم مسؤولون عنها .

*إحجام الضحايا عن التبليغ ورفع شكاوى ضد الجانحين الأحداث رأفة بالنظر إلى سنهم.

*الاختلاف البين بين إحصائيات الشرطة والعدالة خاصة في ما يتعلق بالمتابعة القضائية.

إذن نحن أمام مشكلة اجتماعية بحاجة الى الدراسة والتحليل خاصة اذا ما اعتبرنا وأخذنا في الاعتبار ان انحراف الصغار يشكل مرحلة ابتدائية للولوج إلى عالم الإجرام، فإذا ما اردنا أن نقدم حلول للتقليل من الجرائم بصفة عامة وجب علينا النظر في واقع الطفولة و تعزيز مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالاسرة والمدرسة ووسائل الإعلام بالقيام بأدوارها المنوطة بها و تكاتف المجتمع المدني في عدم التساهل مع الانحرافات الصغيرة للأطفال والمراهقين وتقديم النصائح والإرشادات التربوية بما يعطي للمجتمع مكانته ومكانة المؤسسات والنظم الاجتماعية التي تنظمه.

وقد لا يتضح للبعض ان ظاهرة انحراف وجناح الأحداث هي مشكلة اجتماعية حقيقة في الجزائر، لأنها بعيدة عن النقاش الاجتماعي العام ولا تستجلب انتباه الرأي العام، إلا ان واقع الظاهرة يختلف من دولة إلى أخرى، فمثلا عرفت ظاهرة جناح الأحداث تطورات خطيرة في الدول الغربية ودقت ناقوس الخطر نظرا للانتشار المتزايد والرهيب للظاهرة بفعل التغيرات التي عرفتها البلدان الصناعية والتحولات والتغيرات التكنولوجية والتغيرات في الأسرة وأدوارها ووظائفها. «مارك لوبلان» أشار إلى أن المشكلة في كندا مثلا هي في حجم الظاهرة مقارنة بالحجم السكاني للمراهقين، وأشار إلى أنها مشكلة حقيقية ليس فقط لما تخلفه من أضرار على الضحايا و لكن هذه الفئة الجانحة ستكون الفئة المجرمة البالغة و أباء المستقبل [35].

سادسا : الأسرة واختلالاتها وعلاقتها بانحراف الأحداث :

تعتبر الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام و جماعة الرفاق، من أهم النظم الاجتماعية في تفسير مشكلات جناح الأحداث في الجزائر خاصة في ظل التغيرات السريعة والتحولات التكنولوجية في العصر الحالي. غير أن الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية في المجتمع ومن أهم النظم الاجتماعية، يشكل استقرارها المادي والمعنوي شرط أساسي لقيام المجتمع بأدواره ووظائفه وأي خلل أو اضطرابات أو مشاكل داخل الأسرة و في نمط علاقاتها

وتفاعلاتها ما بين أفرادها سيؤثر على وظائفها و يكون لها تأثير بصورة مباشرة وغير مباشرة على التنشئة الأسرية وعلى تصرفات وسلوكيات الأبناء ونموهم النفسي والعاطفي. اليوم أصبحت الأسرة توجه إليها أصابع الاتهام باعتبارها مصدرا لانحراف وجناح الأحداث خاصة في تراجع دورها في الرقابة الأبوية و متابعة تصرفات الأبناء ووقايتهم من الانحراف. فالتفسيرات الحديثة للانحراف والجناح لدى الأحداث بينت أن الأوضاع السيئة التي يعيش فيها بعض الأطفال والمراهقين ناجمة من ضعف في التضامن والتماسك الأسري وانتشار مظاهر العنف الأسري، هذه السلوكات يمكن أن يكون لها أثار في خروج الأطفال إلى الشوارع أين يتعرضون لكل أنواع الاستغلال السيئ والتعرض إلى مخاطر الانحراف والجنوح كالسرقة، والتسول، التشرد، الاعتداءات الجسدية، القتل، والدعارة ...الخ.

ففي نتائج التحقيق الوطني الذي تم إجرائه على الأطفال تحت الرعاية القضائية[36]، بينت الدراسة أن العوامل والمشاكل الخطيرة المرتبطة بالأسرة لها تأثيراتها سلبية على الأبناء ومن أهم هذه المشاكل انتشار الأسر الأحادية الأب بفعل الطلاق و الانفصال، تزايد الأمهات العازبات، وبينت الدراسة أن ما يقارب نصف المبحوثين يعيشون مع الوالد فقط، مع ظروف نفسية و اجتماعية سيئة لدى الآباء، ظروف العمل والسكن، الدعارة، تعاطي مخدرات وظروف صحية سيئة للوالدين [37].

وبالرغم من الأدوار والوظيفة التي تقوم بها الأسرة في سد معظم حاجيات الفرد العاطفية والتربوية والاجتماعية والثقافية،إلا أنها فقدت الكثير من فعاليتها خاصة في الأوساط الحضرية، اذ وبفعل التغيرات السريعة حلت مؤسسات اجتماعية أخرى محل الأسرة للاضطلاع بهذه المهمة . فالأسرة في المجتمع الغربي مثلا، سبقت وان دقت ناقوس الخطر بفعل التوسع الحضري و خروج المرأة للعمل، و تزايد الصناعة والعمل خارج البيت، لتصبح الجريمة والجناح جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية، فعملية التحضر التي اجتاحت العالم الغربي في العقود الأخيرة من القرن الماضي، أخذت تجتاح كل مناطق العالم، هذه التغيرات بدأت تظهر معالمها في المجتمع الجزائر مع زيادة التحضر السريع والتركز السكاني في المدن، وخروج المرأة للعمل ومشاكل الحياة اليومية وأزمة السكن ...الخ وقد أثرت هذه التغيرات بشكل سلبي على الأسرة وأفقدتها الكثير من وظائفها، وتزايد المشاكل المرافق لها. فمن بين مظاهر التغير تراجع السلطة واختفاء التقاليد وتقلص الرعاية والرقابة على الأبناء، وتراجع الشعور بالانتماء للأسرة[38]. والتي في اعتقادنا لها علاقة بانحراف وجناح الأحداث .

وقد كان لعدم الاستقرار الذي عرفته الأسرة وفقا لبعض الباحثين مرده إلى العديد من العوامل ومن بينها [39]:

1-فقدان الأسرة الصغيرة للحماية في حالة تعرضها للازمات، بحيث لم تجد من تلجا إليه من أبنائها، بينما كانت الأسرة الممتدة في السباق ملجأ للأسرة الصغيرة ولكل الأفراد الذين ينتمون إليها .

2- اختفاء روح السيطرة التي كانت تسود الأسرة في الماضي،وحلول روح التعاون محلها، وتراجعت السلطة الأبوية وتقلصها مما أدى إلى عدم استقرار الأسرة الحديثة . ومع اقتحام المرأة للعمل بشكل سريع ومتزايد أوكلت مهمة تربية الأبناء إلى مؤسسات تربوية أخرى مما اضعف الروابط الأسرية بسبب الغياب المتكرر للوالدين أضف إلى ذلك ضعف الروابط بين الناس وقلة التفاعل الاجتماعي نظرا لكبر المدينة و ارتفاع عدد سكانها مما اثر على عملية مراقبة الآباء للأبناء .

هذه التغيرات التي شهدتها المدينة والأسرة ترافقت معها انتشار للجريمة وتعاطي المخدرات وجناح الأحداث لهذا اتجهت العديد من الدراسات والبحوث للبحث عن العلاقة ما بين الأسرة والانحراف والسلوك الإجرامي فمثلا البحوث التي أجراها West et Farrington، سمحت بوضع خمسة مؤشرات حول الجناح، من بينها ثلاثة مؤشرات تمس الحياة الأسرية وهذه المؤشرات هي كالتالي:

1-العائلة كبيرة الحجم (أربعة أطفال فأكثر)

2-إجرام الوالدين

3-الطرق التربوية غير الكافية .

4-قلة الدخل الأسري

5-ضعف الرصيد الثقافي للشاب المبحوث .

و قد بينت الدراسات الحديثة حول الموضوع ودراسات الحالات أيضا أن الأسرة تؤدي إلى الجناح من خلال عدة طرق الدراسات إذ بينت أن المشاكل الأسرية للجانحين تدور حول أربعة محاور كبرى وهي[40]:

*الطريقة التي تتم من خلالها ممارسة السلطة داخل الأسرة .

*غياب المودة أو العطف من طرف الأبوين.

*البناء العائلي.

*الديناميكية الأسرية و عملية تحديد الهوية .

في حين يعتبر التفكك الأسري من جانبه البنائي خاصة بفعل الطلاق أو وفاة احد الوالدين أو كلاهما من المولدات الدافعة للجنوح والانحراف. و الطلاق كمظهر من مظاهر التفكك الأسري، عرف في المجتمع الجزائري تزايدا ملحوظا وأصبح كمؤشر

على قطع نسيج العلاقات داخل الأسرة الجزائرية، فمثلا أشارت الإحصائيات الأخيرة حول معدلات الطلاق لسنة 2008، ما عدده 39396، حالة طلاق لترتفع في سنة 2010 إلى 49875 حالة طلاق، ثم استمرت أعداد الطلاق في الارتفاع لتصل سنة 2012 إلى 57461، حالة[41]. وبالتالي انقطاع الرابطة الزواجية في العائلة التي فيها عدد من الأبناء الصغار يؤدي إلى تغير في وظائف الأسرة لأدوارها ويصبح الرقابة الوالدية هشة في نظر الأبناء مما يعزز الانحراف والوقوع في الجريمة.

ونظرا لكون الأبناء يقضون اغلب أوقاتهم مع أفراد الأسرة باعتبارهم من الجماعات المرجعية الأولى، فالعلاقات التي تربط أفراد العائلة تترك أثارها وانعكاساتها على سلوكية الأبناء وعلى الخصائل الاجتماعية والخلقية التي يتميزون بها، وقد تتميز هذه العلاقات بالايجابية أو السلبية فإذا كانت ايجابية سيكون انعكاساتها إيجابا على الأسرة وتصبح أكثر تماسكا، أما إذا كانت العلاقات الداخلية لأعضاء العائلة تتميز بالسلبية والتنافر الاجتماعي ستكون الأسرة معرضة لخطر التفكك و تصبح غير قادرة على القيام بوظائفها والتزاماتها اتجاه أفرادها والمجتمع الكبير[42]. ولهذا تشير الكثير من الأدلة الميدانية على أن التفكك والتمزق الذي يصيب نسيج العلاقات الداخلية للأسرة غالبا ما يسبب انحراف وجناح أولادها [43].

سابعا : المؤسسة التربوية وعلاقتها بانحراف وجناح الأحداث :

من جهة أخرى نجد أن المؤسسة التربوية خاصة المدرسة مساهمة أيضا في انحراف الأحداث، ويعتبر التسرب المدرسي كأحد مخلفات المدرسة يكاد يكون مقترنا بانحراف الأحداث كعلاقة شبه حتمية و ليست افتراضية. هذا مع الأخذ في الاعتبار المستويات التعليمية للأحداث وصعوبات التكيف المدرسي وعدم الرغبة في التعليم و متابعة الدراسة. فالمدرسة لا تعتبر بالضرورة مسؤولة عن انحراف الأحداث نظرا لاختلاف الأوضاع الأسرية الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الأحداث. فكيف تساهم المدرسة في ظاهرة الانحراف ؟

1-المدرسة كنظام تربوي ومشاكلها:

المدرسة باعتبارها نظام اجتماعي تربوي، تسعى إلى تدعيم العملية التربوية وإزالة العقبات التي تعيق وصولها إلى تحقيق أهدافها ولاسيما ما كان ناجما عن صعوبات التكيف لدى بعض الطلبة مع البيئة المدرسية و مشاكل الانضباط الذاتي. و من المعلوم أن النظام المدرسي المعتمد سابقا في فرض الانضباط داخل المدرسة كان يركز على عنصر التخويف، واستخدام «العصا»، وكان للمدير الكلمة والسلطة النهائية في إخضاع الطلاب، إلا أن هذا النظام المدرسي بدا يختفي و أصبح النظام المدرسي الحديث يقوم على أساس الحاجة

إلى احترام الذات وتوليد الرغبة الصادقة لدى التلاميذ بالعمل الصحيح، والمدرسة اليوم تواجه نوعين من الخروج من النظام [44]:

أ- النوع الفردي : ومن أمثلته الشغب و الهروب من المدرسة والسرقة، الغش في الامتحانات وتدمير الأثاث المدرسي والتخريب .

ب- النوع الجماعي فهو يتعلق بـ: قلق الطلبة واضطرابهم وعدم ثقتهم في قيمهم ومعاييرهم الأخلاقية و جمود النظم التعليمية، وعدم وجود خدمات إرشادية وتوجيهية في المدرسة واهتزاز سلطة المعلمين الرسمية وغير الرسمية، وقلة تعاون الآباء مع المدرسة لانعدام اهتماماتهم بما يجري فيها لإهمالهم بما تقوله المدرسة عن أبنائها أو لعدم إحكام سيطرتهم كآباء على أبنائهم[45].

في حين يعتبر التسرب المدرسي كمشكلة اجتماعية إذا ما لم يتمكن المتسربين من المدارس من إيجاد فرص لمتابعة التكوين المهني أو الاندماج في سوق العمل، فيجد الشاب نفسه في دائرة مغلقة من دون هدف في الحياة، فيسيطر الفراغ على الشاب و يقع في الانحرافات السلوكية والإجرامية .

2-التسرب المدرسي كمشكلة اجتماعية :

التسرب المدرسي ليس ظاهرة جديدة في القطاع التعليم والتربوي بالجزائر، إلا انه يبقى ولا يزال مشكلة أساسية في النظام التربوي وفي كل مستويات التعليم خاصة في نهاية كل طور، حيث يغادر سنويا عدد كبير من التلاميذ مقاعد الدراسة، فمثلا سجلت السنة الدراسية 1997-1998،تسرب إجمالي قدر ب 53.200.000 تلميذ من بينهم 134600 في نهاية السنة التاسعة من التعليم الأساسي و 1117200 تلميذ في نهاية السنة الثالثة من التعليم الثانوي من نفس السنة . وفي دراسة قامت بها وزارة التربية الوطنية و هي دراسة تتبعية من السنة الأولى أساسي إلى السنة النهائية من التعليم الثانوي خلال المواسم الدراسية (1979-1980-1992-1993)، خلصت إلى أن ٪38.06 يغادرون التعليم الأساسي دون الوصول إلى السنة التاسعة من التعليم الأساسي[46]. ومن خلال النسب الأخيرة التي أشارت إليها وزارة التربية الوطنية، أن هناك اختلاف في النسب ما بين الذكور والإناث في الظاهرة، 67ر1 ٪ في الابتدائي و 86ر11 ٪ في المتوسط من الذكور لسنة 2014 تخلوا عن الدراسة وفقا لتصريح وزيرة التربية الوطنية [47].

والتسرب المدرسي في الجزائر قد يكون نتيجة الفشل المدرسي وهو ليس بالضرورة فشل التلميذ فحسب، ولكنه يعود إلى عوامل متعددة متداخلة يعيشها التلميذ مثل عدم الاهتمام به وإعطائه عناية خاصة وعدم الاهتمام بأفكاره وطموحاته، فضلا عن الأوضاع الاقتصادية لأسر بعض التلاميذ، والصعوبات التي يجدها النظام التربوي في تأدية مهامه[48] .

وهو ما أشار إليه «أحمد خالد» أن نسبة التسرب المدرسي لسنة 2012 عرفت تزايدا بنسبة 5 بالمائة مقارنة بالسنوات السابقة على مختلف الأطوار الثلاث ووفقا لاتحاد أولياء التلاميذ يرجع سبب التسرب المدرسي إلى الظروف الاجتماعية والبيداغوجية التي يعيشها التلميذ وارتفاع القدرة الشرائية وكذلك الضغوطات الداخلية والخارجية وتباين الأوضاع الاجتماعية للتلاميذ، هذا إضافة إلى المقررات الكثيرة في مرحلة الثانوية التي أنهكت بعض التلاميذ [49].

فالتسرب المدرسي كظاهرة في حد ذاته أصبح يشكل خطرا على المجتمع وعلى الأبناء، إلى حد الوصول إلى تزايد مظاهر انحرافية كالانتحار التي عرفتها سنة 2009 و2010 لمجموعة من المراهقين الذي وقعوا تحت المضايقات والتحرشات و الاعتداءات الجنسية[50]. هذا من دون أن نشير إلى الخطر الذي يحدق بالأبناء في الوقوع تحت فريسة تعاطي المخدرات التي بلغت لدى الأبناء المتمدرسين ما يقارب نسبة 50 ٪ [51]، وهي اكبر تهديد حقيقي اتجاه أبنائنا، لان تعاطي المخدرات والوقوع تحت طائلة الإدمان يجعل من الفرد يبحث عن التموين المالي لشراء الجرعة، ويتاجر بجسده مع خطر انتشار مرض السيدا أو الدخول إلى عالم الإجرام والجنوح مع أصدقائه أو قبول الموت». [52]

3-دور المدرسة في الانحراف و الجناح :

إضافة إلى التسرب المدرسي كمؤشر أساسي في انحراف الأحداث، نجد أن المعلم قد يكون سببا في الجناح، فدوره يحوم بشكل رئيسي حول مفهوم نموذج الاقتداء، فقد يمكن للمعلم أن يقدم النموذج الايجابي وينشا علاقات جيدة مع الشاب أو قد يكون العكس وفقد يثير المعلم مشاعر اللامساواة و الرفض وعدم الفهم، مشاعر كان قد يكون التلميذ قد عايشها في محيط أسرته أو في علاقات أخرى. [53]

وقد يكون للمدرسة دور في دفع الأفراد للجناح في حالة في حالة عدم الاهتمام بالاضطرابات السلوكية أو صعوبات تكيف التلاميذ في المدرسة وفي العديد من الحالات تشكل المدرسة عامل الذي يزيد من الصعوبات الموجودة وقد يعتبر التلميذ بصفة عامة غير متكيف دراسيا لأنه يعيش حالات فشل على المستوى الدراسي أو غير متخلق أو بفقد الاهتمام بالعمل الدراسي. والشكل الأكثر خطورة لعدم التكيف المدرسي هو الذي يجمع ما بين السلوكيات الثلاثة . بالنسبة للفشل المدرسي يكون أكثر انتشارا لدى الجانحين أكثر من غير الجانحين .وفقا للبحث الذي أجراه Farrington إن غياب النجاح المدرسي في سن مبكرة جدا ما بين 8 و10 سنوات هو مؤشر جيد لتمييز ليس فقط الجانحين من غير الجانحين ولكن أيضا للكشف عن الأشكال المزمنة للالتزام الإجرامي de l'engagement délinquant [54].

وكخلاصة اعتقد أن الخطر الكبير من الظاهرة من وجهة نظري يكمن في ذلك الغياب شبه التام للأسرة حول تصرفات أبنائهم، وإتباعها لأساليب تنشئية غير نافعة أو أنها لم تعد تجدي نفعا، فإذا ما استقر في أذهان المراهقين عدم الاهتمام بالقيم الاجتماعية والأسرية والتربوية سيفقد معها الأبناء معنى الأمومة والأبوة و الإخوة وكل القيم بما فيها حب الآخرين، ويصبح أسلوب العنف والتهجم والسب والشتم والسرقة كوسيلة يتبعها الأحداث لفرض أنفسهم كشباب له ثقافة وطريقة عيش مختلفة وكأسلوب للسيطرة والاهتمام بالمطالب الشخصية باستخدام كل الطرق ولو على حساب امن أسرهم. وبالتالي يبدوا ان الضحية الأولى من خلال الظاهرة هي الأسرة الجزائرية (الآباء والأمهات) وما تعانيه من انحرافات أبنائها وخروجهم عن السلطة الأبوية ثم المدرسة الضحية الثانية باعتبارها تواجه مشاكل تربوية عجزت الأسرة عن القيام بها، في حين يصبح المجتمع يعاني ويتأسف من انحراف وجناح الأحداث باعتبارهم شباب يافع وهدر لطاقات وشباب مستقبل البلاد .

قائمة المراجع

1- Paul, Higguns, Miteh,Makinem. Thinking about deviance: arelistic perspective, Rowman dudlittle field publisher, INC, 2en edition, 2008, P.44.

2 Maurice CUSSON "Déviance". Un article publié dans l'ouvrage sous la direction de Raymond Boudon, Traité de sociologie, chapitre 10, pp. 389 422. Paris: Les Presses universitaires de France, 1992, 1re édition, 575 pp.

3 من الناحية الاصطلاحية هناك فرق ما بين العلماء في استخدام مصطلح الانحراف و الجناح، ولكننا في هذه المداخلة نستخدم مصطلح الانحراف في مفهومه الشامل الذي يتضمن بدوره مصطلح الجناح والجريمة .

٤Mucchielli Laurent. Le contrôle parental du risque de délinquance juvénile. In: Recherches et Prévisions, n°63, 2001. pp.3-18.pp 3-4.

5Marc Leblanc "La conduite délinquante des adolescents : son développement et son explication"Un article publié dans l'ouvrage sous la direction de Marc Leblanc, Marc Ouimet et Denis Szabo, Traité de criminologie empirique, 3e édition, chapitre 11, pp. 367-420. Montréal: Les Presses de l'Université de Montréal, 2003, 779 pp.

6 نبيل السمالوطي.بناء المجتمع الاسلامي.ط3.دار الشروق للنشر والتوزيع.1998.ج 1 ص 72. زر الموقع الالكتروني التالي : http: / /shamela.ws /browse.php /book-11075#page-119

7انظر: إدريس الكتاني ظاهرة انحراف الأحداث دراسة اجتماعية للطفولة المنحرفة بالمغرب، مطبعة التومي المغرب،1976، ص 43 .

8 Philippe ROBERT, « DÉVIANCE, sociologie », Encyclopædia Universalis [en ligne], consulté le 1 avril 2016. URL : http://www.universalis.fr/encyclopedie/deviance-sociologie/

9 Gilles ferréol, et autre, **dictionnaire de sociologi**e, ARMON COLIN ,2éme édition, paris, 1995, p 59.

10 Maurice CUSSON, "**Déviance**". Un article publié dans l'ouvrage sous la direction de Raymond Boudon, Traité de sociologie, chapitre 10, pp. 389-422. Paris: Les Presses universitaires de France, 1992, 1re édition, 575 pp. p7

11 Richard , JESSOR, **society, personality and deviant behaviour**, Holt, Rinehart and Winston, INC, 1968, pp 23,24.

12 المعجم الوسيط. معجم اللغة العربية في مصر. ج1، ط2، دار المعارف : القاهرة، 1980، ص142.

13 نفس المرجع، ص 143 .

14 روجي البعلبكي، قاموس المورد (عربي – انجليزي). دار الملايين: بيروت، ط4، 1992،

ص 435.

15عبد اللطيف عبد القوي مصلح. ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع وعلاقتها بمتغيرات الوسط الأسري.(ط1). القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2010، ص 32.

16 المادة 442 من قانون الإجراءات الجنائية، رقم 66 عام 1966.

17 المادة 2 من قانون رقم 15-12 مؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو سنة 2015، يتعلق بحماية الطفل.

18 جلال الدين عبد الخالق، السيد رمضان .الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2001، ص 24 .

19 طه أبو الخير، ومنير العصره. انحراف الأحداث. ط1، منشأة المعارف : الإسكندرية، 1961، ص 149.

20 Merton R , **Eléments de théorie et de méthode sociologique**. Paris, Plon. 1965, 2ème édition. P.167.

21 منال محمد، عباس . الانحراف والجريمة في عالم متغير، مرجع سابق، ص 17.

22 منير العصرة، انحراف الاحداث ومشكلة العوامل، الاسكندرية : المكتب العربي الحديث،1976، ص 26

23 منال محمد، عباس . الانحراف والجريمة في عالم متغير، مرجع سابق، ص 18.

24 Steven E Barkan ,Social Problems: Continuity and Change v. 1.0, Washington, D.C. : Flat World Knowledge, Inc., [2013], Livre électronique Document, Chapter 1,Understanding Social Problems , Plus voir le site suivant http://catalog.flatworldknowledge.com/bookhub/reader/3064#barkansoc_1.0-ch00about

25 محمد عاطف غيث. المشاكل الاجتماعية والانحراف السلوكي . مرجع سابق، ص ص 19-20 .

26 نفس المرجع . ص ص 20-21.

27 معن خليل العمر . علم المشكلات الاجتماعية. ط1 . الاصدار الثاني . عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005 .ص80 .

28Leon,Guerrero, “Sociology and the Study of Social Problems“ Leon-Guerrero.qxd 1/10/2005 6:26 PM, pp 01-24 . http://pspkkm.um.edu.my/images/pusat_sumber. pdf P4.

29 معن خليل العمر . علم المشكلات الاجتماعية . مرجع سابق، ص 88.
Voire aussi , Fuller , richard c, 1956 ,socologicale teheory and social problems , (ed)jhone Eric Nordskog.Henry Holt and co.,New York pp18-24 . p 21

30 خليل معن العمر . علم المشكلات الاجتماعية . مرجع سابق، ص ص 87- 88 .

31 نفس المرجع، ص 98 .
32 نفس المرجع، ص 18.
33أ رزيقة، 30 طفلا يحالون على العدالة يوميا في الجزائر، نشر في جريدة الخبر، يوم 22-02-2012، للاطلاع زر الموقع التالي : www.djazaires.com /elkhabar /28106
43عبد العزيز ديلمي .وظائف وادوار المدرسة في الوقاية من جنوح الأحداث .الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية . ج/ قسم العلوم الاجتماعية . العدد 10 جوان 2013 . ص ص 3-11 . ص ص 4-5 .
35 Marc LE BLANC, «La délinquance des adolescents», in ouvrage sous la direction de Fernand Dumont, Simon Langlois et Yves Martin, Traité des problèmes sociaux. Chapitre 13, pages 279 à 300. Québec: Institut québécois de recherche sur la culture, 1994, 1164 pages. P 5.
36Badra Mouustafa Mimouni ,et autre, mineur en garde judicaire : quelle prise en charge institutionnelle , PNR 31 ,édition DGRSDT ,CRASC .
37 Ibid.
38عبد العزيز بوودن.»انحراف الأحداث في المدينة الجزائرية.دراسة تحليلية لمظاهر السلوك الانحرافي في الوسط الحضري الحضري» . مجلة الطفولة والتنمية عدد7.مج2/ 2002.ص ص 185-194، ص 187.
39 Hanigan, Patricia, La jeunesse en difficulté : comprendre pour mieux intervenir, Presses de l'Université du Québec,2002,p 208 .
40 Ibid , p 208 .
41 Démographie algérienne 2014,arab .
42 احسان محمد الحسن . **علم اجتماع الجريمة**، مرجع سابق، ص ص 342-343.
43 نفس المرجع، ص 343.
44جودت عزت عطوي . الادارة المدرسية الحديثة مفاهيمها وتطبيقاتها العلمية . ط8.عمان: دار الثقافة للطباعة والنشر، 2010 ص ص -156 157 .
45 نفس المرجع، ص ص -156 157
46 طاهر بوشلوش .»التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأثرها على القيم لدى الشباب .» رسالة دكتوراه، علم الأجتماع، جامعة الجزائر، 2006، ص 104 .
47 التسرب المدرسي للذكور : 7ا1 بالمائة و 8ا6 بالمائة في المتوسط سنة 2014 . تم النشر يوم الخميس 02 اكتوبر 2014، تم الاطلاع على الموقع يوم 2 افريل 2015 . http: / /www. 2014-aps.dz /ar /algerie /8250
48 طاهر بوشلوش، نفس المرجع، ص 104 .
49 اسمهان.ز.ارتفاع نسبة التسرب المدرسي ب 5 من المائة في 2012، نشر يوم 17 04--2012، تم الاطلاع على الموقع الالكتروني التالي : http: / /www.ennaharonline.

com /ar /algeria_news /109465

50 مخطارية . التسرب المدرسي، الهاجس . وهران . نشر في جريدة الجمهورية يوم 13-02-2011 . لمزيد م المعلومات زر الموقع التالي :
http://www.djazairess.com/eldjoumhouria/7934

51 Khiati, M. Les enfants avant tout, Ed Forem, Alger, pp.222-227, 2004.

52 Anissa BRAHIM ERRAHMANI, Processus D'addiction A La Toxicomanie - Analyse Comparative Entre Jeunes Scolarises Et Délinquants, Les Annales De l'Université d'Alger N° 21/Juin, Alger ,2012,pp 18-35 ,p 33.

53Hanigan, Patricia, Ibid, p 223.

54 Ibid, p 223 .

مساهمة كل من الانبساطية والعصابية والجنس والمستوى التعليمي في التنبؤ بالوحدة النفسية(الاجتماعية، العاطفية) لدى مرضى القصور الكلوي المزمن

أ.عدة بن عتو، جامعة الشلف،
ا.د: ماحي إبراهيم ،جامعة وهران،
الباحثة: دالي مريم جامعة الشلف

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن مدي مساهمة كل من الانبساطية والعصابية والجنس والمستوى التعليمي في التنبؤ بالوحدة النفسية لدى مرضى القصور الكلوي المزمن، حيث تكونت عينة الدراسة من(125) مصابا ومصابة، وبغية الإجابة على هذه الإشكالية تم تطبيق مقياسين: (الأول مقياس الوحدة النفسية الذي يحتوى على 11 فقرة، والثاني: اختبار أيزنك للشخصية الصورة المختصرة ويحتوى على(12 فقرة)، وبعد تحليل المعطيات دلت نتائج الدراسة على أن مساهمة المتغيرات المستقلة (الانبساطية والعصابية والجنس والمستوى، التعليمي) تختلف في التنبؤ بظهور كل من الوحدة الاجتماعية والوحدة العاطفية لدى مرضى القصور الكلوي.

الكلمات المفتاحية: الانبساطية، العصابية، الوحدة النفسية العاطفية، الوحدة النفسية الاجتماعية.

Abstract:

The current research aimed at studying the contribution of each of extraversion and neuroticism, sex and level educational study in predicting loneliness in patients with deficiencies and kidney chronic, where the study sample consisted of 125 injured and infected, in order to answer to this problem has been the application of two measures: (first loneliness scale which contains 11 paragraphs, and the second test Eysenk for personal shortcut image and contains (12 item), after the data analysis results of the study showed that the contribution of the independent variables (extraversion and neuroticism, sex and level of education) differ in predicting the emergence of both loneliness social and unity emotional loneliness at patients with renal insufficiency.

Key words: extraversion, neuroticism, and loneliness scale

مقدمة البحث:

تحتل الشخصية مكانة مهمة في علم النفس لأنها ظاهرة نفسية متعددة الأبعاد مشبعة الجوانب وتعتبر الإطار العام الذي يستوعب كل المكونات النفسية للفرد من سمات واتجاهات وطرق تفكير التي تميز الفرد عن الآخرين، ولا يقتصر موضوع الشخصية في البحث فيما نحن عليه وإنما فيما يجب أن يكون عليه الإنسان. والشخصية تصف الشخص من حيث كونه كلا موحدا من الأساليب السلوكية والإدراكية معقدة التنظيم التي تميزه عن الآخرين وبخاصة في المواقف الاجتماعية فهي تمثل حسب أيزنك المجموع الكلي للأنماط السلوكية الظاهرة والكامنة والمقررة بالوراثة والمحيط، وتعد بنية الأداة الذهنية، تشكلت لضمان التعبير عن الحوافر الأساسية وتشكل أسلوب الفرد لتقوية هذه البنية لتكوين شخصيته الخاصة به.

وبذلك يمكن تحديد أبعاد الشخصية تبعا لنظرية أيزنك التي قد توصل إليها من خلال استخدامه للتحليل العاملي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي الآتي بعد الانبساط مقابل الانطواء، بعد العصابية مقابل الاتزان الانفعالي، بعد الذهانية مقابل اللاذهانية ،بعد الكذب مقابل الجاذبية الاجتماعية.

يعد بعد الانبساط ثنائي القطب وهو متصل كمي وأفضل طريقة لتصور هذا البعد هو وصف الإنسان المنبسط، حيث نجده اجتماعي، يحب الحفلات، لديه أصدقاء كثيرون ويحتاج إلى أناس لتحدث معهم، لا يحب القراءة أو الدراسة منفردا يسعى وراء الإثارة يخاطر ويقحم نفسه دائما في أمور كثيرة يأخذ الأمور ببساطة، لديه إجابات جاهزة، متفائل، يميل إلى أن يكون عدوانيا ،وينفعل بسرعة، ولا يستطيع السيطرة على مشاعره بإحكام. [1] تشير الانبساطية إلى أن صاحبها اجتماعي، يهتم بالآخرين يتجه نحو الفعل أكثر من التفكير، قادر على التلاؤم، يبادر إلى تكوين صدقات، يحب المغامرة والتغير و المنبسط أكثر نشاطا، يرغب في الاستثارة والتنبيه يميل إلى كونه فرحا ومتفائلا.

كما تعتبر العصابية بعدا أساسيا من أبعاد الشخصية أحد طرفيه العصابية وطرفها الثاني الاتزان الانفعالي حيث يشير الوافي إلى» أن العصابي لا يجد للحياة ذوقا فهو لا يعيش حياته بل يكابدها، ذلك لكثرة ما يعانيه من توتر وصراع غير محسوس وما ينجم عن هذا الصراع من مشاعر أليمة ،ثم لعسر صلاته الاجتماعية.[2]. ويضيف بشير معمرية في هذا الصدد بقوله «أن الشخص الذي ترتفع درجة العصابية يتميز بالاضطراب الانفعالي ويميل إلى القلق وانخفاض القدرة على تحمل الإحباط والضعف في المواقف التي تنطوي على ضغوط نفسية ويميل إلى الشعور بالنقص. [3]

فالعصابية هي الاستعداد لإصابة بالاضطراب النفسي أي العصاب ولن يحدث

العصاب الحقيقي إلا بتوافر درجة مرتفعة من العصابية والضغوط الشديدة نتيجة لحوادث وخبرات الحياة ، ويتميز ذو الدرجات المرتفعة في العصابية بالقلق، الغضب، عدم القدرة على تحمل الضغوط، وتؤدي الشخصية العصابية بصاحبها إلى سوء التوافق مما يؤثر سلبا على قدرة الفرد على ممارسة الحياة بشكل طبيعي.

ولعل ما يجدر ذكره هو أن الأبعاد الأساسية للشخصية عند أيزنك هي بمثابة رسم الخطوط العريضة للشخصية الإنسانية وهي نفسها التي تستخدم في تفسير الاضطرابات النفسية، ووفقا لآيزنك يجب اعتبار أن كل فرد موجود في نقطة معينة في أي بعد من الأبعاد الأربعة وبذلك فإن السلوك السوي يختلف عن السلوك الشاذ في الدرجة فقط وليس في النوع.

يمثل الشعور بالوحدة النفسية إحدى المشكلات الهامة في حياة الإنسان المعاصر، نظرا لأن هذه المشكلة تعتبر البداية للكثير من المشكلات التي يتعرض لها الفرد ويتصدر هذه المشكلات الشعور الذاتي بعدم السعادة والتشاؤم فضلا عن الإحساس بالعجز نتيجة الانعزال الاجتماعي والانفعالي ،كما يشكل مشكلة اجتماعية هامة ،وخبرة شخصية مؤلمة ،وفيها يجد صعوبة في المشاركة مع الآخرين في الحفلات وإعطاء الثقة للآخرين.[4] ويشير (مازن ملحم 2010) إلى دراسة قام بها كل من ستوكس وليفين حيث كشفت على ارتباط الشعور بالوحدة النفسية بكم وكيف العلاقات مع الآخرين ،فكلما نقص عدد الأصدقاء وكانت العلاقة بهم هامشية كان ذلك دليلا على الشعور بالوحدة النفسية فهو يمثل واحدة من المشكلات الهامة التي تصيب الإنسان في هذا العصر بدرجات متباينة علما بان الفرد المصاب بها أكثر استهدافا للإصابة بالاضطرابات النفسية والسلوكية وهي ليست خاصة بفئة عمرية بل تصيب الأطفال والمراهقين والراشدين وكبار السن.[5] .في ظل ما ذهبت إليه التوجهات النظرية لمحاولة تفسير أسباب الوحدة النفسية إلا أنها تتسق وتتكامل في مفهوم كلي واحد ألا هو تناقض إدراك الذات لدى الفرد، وأهمية الخبرات الموقفية الحاضرة التي تتسم بالتباين والتغاير مما يؤثر في تفاعلاته النفسية والاجتماعية من جهة ،ويقوم الفرد خلالها بتقويم العلاقات المتوفرة لديه وبين ما يود أن تكون لديه كما وكيفا من جهة ثانية ،وفي ظل ذلك ينشأ لدى الفرد هذا الإحساس والشعور بالوحدة.

يعتبر القصور الكلوي من الأمراض الخطيرة التي تصيب جسم الإنسان باختلاف أعماره جنسه ومستواه الثقافي والاجتماعي ودرجة خطورته تكمن في الموت المحتم خاصة إن لم يسرع الفرد في طلب المساعدة الطبية،و يتعرض مرضى القصور الكلوي بصفة خاصة إلى قلق وضغوطات نفسية كبيرة نتيجة طبيعة المرض طول علاجه ،مما له من أثار مدمرة على صحة وحياة المريض. حيث أن في السنوات الأخيرة شهدت انتشار واسع ،إذ بلغ عدد

المصابين به في الجزائر حوالي16 ألف مريض وهذا العدد يزداد سنويا بأربعة آلاف شخص.[6]. ومرض القصور الكلوي من الأمراض المزمنة التي تتطور ببطء ويعيش المصابين به لفترات طويلة لا يمكن الشفاء منه في أغلب الأحيان،وغالبا ما يكون نتيجة لمضاعفات مرض السكري وإرتفاع ضغط الدم وهذا ما يجعل المريض به أسير لآلة التصفية مدى الحياة بمعدل ثلاث حصص في الأسبوع تتراوح كل حصة من 3 ـ 4 ساعات.[7]

1-الدراسات السابقة:

أ-الدراسات التي تناولت بعدي الانبساطية والعصابية وعلاقتها بالوحدة النفسية:

دراسة (عدة بن عتو،2014): هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين بعد الانبساطية والوحدة النفسية لدى النساء العاملات بإدارة الجامعة السنوات (ثانوي، ليسانس، ماستر) من جامعة وهران حيث بلغ عددهن(110) وقد تم استخدام مقياس أيزنك للشخصية واستبانه الشعور بالوحدة النفسية من تصميم الباحث وتم التوصل إلى النتائج التالية: وجود علاقة ارتباطيه سالبة بين متغير الانبساط ومتغير الشعور بالوحدة النفسية لدى المرأة العاملة وأيضا أسفرت عن وجود فروق في متغير الشعور بالوحدة النفسية وبعد الانبساط لدى المرأة العاملة، ووجود فروق في متغير الشعور بالوحدة النفسية لدى المرأة العاملة.[8]

دراسة(تشنبغ وفيرنهام، 2002): هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الثقة بالنفس والأداء المدرسي وسمات الشخصية والصداقة المدرسية والوحدة النفسية واستخدم الباحثان مقياس الوحدة النفسية (UCLA) مقياس أيزنك للشخصية وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط بين الثقة بالنفس، الأداء المدرسي،الصداقة المدرسية الانبساط والوحدة النفسية وارتبطت العصابية ايجابيا مع الوحدة كما وجدت النتائج تحليل الانحدار أن الانبساط والعصابية كانتا أفضل منبئات بالوحدة النفسية.[9] **دراسة (الشرعية وعبد الله، 2000)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة أنماط الشخصية كما حدد أيزنك بكل من سمة القلق والشعور بالوحدة والتحصيل الدراسي حيث تكونت عينة الدراسة من (354) طالبا وطالبة من طلبة المدارس واستخدم في هذه الدراسة قائمة أيزنك للشخصية وقائمة القلق لسباي لرجرو وآخرين،ومقياس كاليفورنيا للشعور بالوحدة ودلت النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين نمط الاتزان وكل من سمة القلق والشعور بالوحدة أما سمة الانفعال فعلاقته ايجابية مع القلق والشعور بالوحدة وعلاقته نمط الانفعال بالتحصيل سلبية،كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة سالبة بين نمط الانبساط والشعور بالوحدة وتبين الدراسة وجود علاقة ايجابية بين نمط الانطواء وكل من الشعور بالوحدة وسمة القلق،كما دلت الدراسة على أن الطلاب أكثر اتزانا من

الطالبات وأن الطالبات أكثر انفعالا من الطلاب.[10]

ب-الدراسات التي تناولت القصور الكلوي بمتغيرات أخرى:

دراسة(الطيب، 2000): هدفت الدراسة إلى قياس نوعية الحياة لدى مرضى الفشل الكلوي تحت العلاج الاستصفاء الدموي وذلك من خلال معرفة العوامل التي تؤثر على نوعية حياة هؤلاء المرضى، وتقييم أنشطة العناية الذاتية للمرضى بناءا على احتياجاتهم ،وتكونت عينة الدراسة من(100) مريضا بالفشل الكلوي حيث تمثلت العينة في (69) ذكر ،(31) أنثى يتم علاجهم الاستصفاء الدموي في مدة لا تقل عن عام سواء كانوا يقومون بالغسيل ثلاث مرات في الأسبوع أو مرتين وممن وافقوا على إجراء البحث معهم وتم استبعاد المرضى الأميين من لديهم مضاعفات تعوقهم من أداء العناية الذاتية لأنفسهم كالشلل،الجلطات المخية،وقد تم استخدام مقياس تدريجي يملئ بواسطة المريض نفسه ويتكون من خمسة أجزاء الصفات الاجتماعية البيئة للمريض التاريخ المرض الفشل الكلوي، مقياس تدريجي لقياس مدى اضطراب النوم لمرضى الاستصفاء الدموي ،وقد أسفرت النتائج أن أغلب المرضى كانت تتراوح أعمارهم مابين 20اقل من 40 سنة وان هناك عوامل تؤثر على نوعيه حياة المرضى كاضطراب اللياقة النفسية واضطراب الاهتمامات الاجتماعية والدعم الروحي ،كما أن الحالة الاجتماعية الاقتصادية ،القلق ،الاكتئاب حالة المنزل والعناية الذاتية التي يقوم بها المريض تعبر من العوامل المؤثرة على نوعية حياة مرضى الفشل الكلوي ،كما أن المرضى ليس لديهم معلومات كافية.[11] .

دراسة (عوض الله، 2007):هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن الحالة الانفعالية والمعرفية لدى مرضى الفشل الكلوي المزمن مقارنة بالأصحاء، التوصل إلى انسب البرامج لمحاولة أحداث التوافق النفسي والمعرفي للمرضى مع المتغيرات البيئية مرتبطة بمرض الفشل الكلوي، وبذلك لمحاولة التخفيف من حدة الآثار السلبية لهذه المتغيرات على المرضى والمساهمة في تنمية الوعي والإدراك بالأسباب المؤدية إلى الإصابة بالفشل الكلوي وأساليب الوقاية والعلاج من هذا المرض وقد تم اختيار عينة قوامها(80) قسمت إلى مجموعتين ،المجموعة الأولى وعددها (40) من مرضى الفشل الكلوي المزمن ،وقد توافرت في هؤلاء المرضى الاشتراطات اللازمة لاختيارهم ،وتم استبعاد المرضى الذين لا تتوافر فيهم هذه الاشتراطات من عينة الدراسة والمجموعة الثانية (40) من الأصحاء (من أسر المرضى) وقد تم استخدام مقياس الحالة الانفعالية والتوافق النفسي الاجتماعي من تصميم فريق البحث ،مقياس القدرات العقلية الأولية لأحمد زكي صالح ، مقياس عملية الذاكرة من إعداد سيف الدين يوسف عبدون ،برنامج تدخلي لتحسين الحالة الانفعالية والمعرفية للمرضى وقد أسفرت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة

إحصائية بين القياس القبلي والبعدي للمرضى في الاستجابة على مقياس الحالة الانفعالية وأيضا مقياس الحالة المعرفية لصالح القياس البعدي، ويبرهن ذلك على نجاح البرنامج التدخلي وتأثيره في خفض حدة الحالة الانفعالية وتحسين الحالة المعرفية للمرضى وقد نتج هذا عن طريق التغلب على المشكلات الأسرية التي يعاني منها المريض وتحسين العلاقة بين المريض والأسرة .[12]

تعقيب على الدراسات السابقة

أ-فيما يخص الدراسات التي تناولت بعدي الانبساطية والعصابية في علاقتها بالوحدة النفسية:

يظهر من خلال عرضنا للدراسات التي تناولت العلاقة بين المتغيرين أنها جميعا اتبعت المنهج الوصفي، أما عن العينات فقد تنوعت إذ نجد الطلبة في دراسة الشرعية والعبد الله (2003) والنساء العاملات في دراسة عدة بن عتو(2014)، أما عن حجمها فقد تراوح بين (110-354)، أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد استخدمت كلها مقياس الوحدة وقائمة أيزنك للشخصية.أما النتائج المتحصل عليها وجود علاقة كدراسة تشينغ وفرنهام (2002) وأيضا وجود علاقة سالبة كدراسة عدة بن عتو (2014) ودراسة الشرعية والعبد الله(2003) .

ب-فيما يخص الدراسات التي تناولت القصور الكلوي:

ركزت دراسة الطيب (2000)على قياس نوعية الحياة لدى مرضى الفشل الكلوي ومعرفة العوامل المؤثرة فيها، أما عوض (2007) قام بدراسة مقارنة بين الأصحاء والمرضى المصابين بالقصور الكلوي،فهدفت إلى دراسة الحالة الانفعالية والمعرفية ،أما طبيعة الأعمار الزمنية الخاصة بالعينات فقد تباينت فهناك من اعتمدت تحديد فئات عمرية كدراسة الطيب ،وغير محددة كدراسة عوض ،وقد تم الاعتماد على المنهج شبه التجريبي في دراسة الطيب ولقد أسفرت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القياس القبلي والبعدي للمرضى على مقياس الحالة الانفعالية والمعرفية لصالح القياس البعدي، وأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية ،القلق والاكتئاب من العوامل المؤثرة على نوعية الحياة .

1-**مشكلة البحث:** من خلال المقابلات مع أفراد العينة تم ملاحظة وجود معاناة ومشاكل صحية منها: (إتباع حمية غذائية ،التقليل من شرب السوائل ،عدم الإجهاد الجسمي والبدني والأكثر من كل هذا القيام بجلسات التصفية الدموية المتعبة والدائمة ومضاعفاتها المتفاوتة الخطورة) وهذا ما يولد له اضطرابات نفسية مثل الاكتئاب القلق فقدان الدافعية، التخلي عن المشاريع المستقبلية ،إضافة إلى المشاكل العلائقية والزوجية

كل هذه التغيرات التي طرأت على حياة المريض يمكن اعتبارها منبئات الوحدة النفسية ولقد حاولت الدراسات السابقة التطرق إلى متغير الوحدة النفسية وبعدي الشخصية (الانبساطية والعصابية) في علاقته بمتغيرات شخصية أخرى، ومن هنا تأتي أهمية البحث الحالي لمحاولة إبراز مدى مساهمة بعدي الانبساطية والعصابية والجنس والمستوى التعليمي في تباين درجات الوحدة النفسية(الاجتماعية، والعاطفية) لدى مرضى القصور الكلوي المزمن، حيث كانت صياغة الإشكاليات التالية:

* ما مدى مساهمة كل من الانبساطية والعصابية والجنس والمستوى التعليمي في التنبؤ بالوحدة الاجتماعية لدى مرضى القصور الكلوي المزمن؟
* ما مدى مساهمة كل من الانبساطية والعصابية والجنس والمستوى التعليمي في التنبؤ بالوحدة العاطفية لدى مرضى القصور الكلوي المزمن؟

2-فرضيات الدراسة:

* تختلف مساهمة كل من الانبساطية والعصابية والجنس والمستوى التعليمي في التنبؤ بالوحدة الاجتماعية لدى مرضى القصور الكلوي المزمن
* تختلف مساهمة كل من الانبساطية والعصابية والجنس والمستوى التعليمي في التنبؤ بالوحدة العاطفية لدى مرضى القصور الكلوي المزمن

3-أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى مايلي:

* معرفة مدى مساهمة كل من الانبساطية والعصابية والجنس والمستوى التعليمي في التنبؤ بالوحدة الاجتماعية، والوحدة العاطفية لدى مرضى القصور الكلوي المزمن.
* استقصاء البنية العاملية لكل من الوحدة النفسية واختبار أيزنك.

4-أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة في جانبين هما:

أ-من الناحية النظرية: حيث يمكن أن تكتسب تلك النتائج أهمية نظرية تتمثل في إثراء المعرفة السيكولوجية والاجتماعية عن المعاناة النفسية والجسمية بل وحتى المعرفية على مستوى تصوراتهم للمستقبل ونظرتهم للحياة، وما قد يعانونهم من صراع في أداء أدوار الحياة سواء الزوجية وغيرها، والكشف عن بعض القوى النفسية والاجتماعية التي تساعدهم في مواجهة هذا الصراع، إلى جانب ما ستسفر عنه الدراسة في شقها الوصفي التحليلي من نتائج تسهم في الكشف عن البناء النفسي وديناميات الشخصية لديهم مما يساعد على تحقيق التوجيه الأمثل والفهم الأعمق لهم.

ب-أما من الناحية التطبيقية: فتتمثل في اقتراح تخطيط وبناء برامج إرشادية تقدم لهم وتساعدهم على التغلب على مختلف صراعات و ضغوطات الحياة .

5-التعاريف الإجرائية:

5-1-الانبساطية:

يتصف الأفراد بالقدرة على التفاعل الاجتماعي والتوافق مع الجماعة والبحث عن الإثارة والانفعال الايجابي وتعرف إجرائيا هي الدرجة التي يتحصل عليها في مقياس أيزنك للشخصية .

5-2-العصابية:

سمة من سمات الشخصية يميل صاحبه إلى عدم الاتزان والى الأفكار السلبية وشدة الانفعال والتوتر وضعف السيطرة على دوافعه وعدم القدرة على تحمل الضغوط وتعرف إجرائيا هي الدرجة التي يتحصل عليها في مقياس أيزنك للشخصية

5-3-الوحدة النفسية:

هي خبرة شخصية مؤلمة غير سارة والابتعاد عن الآخرين وعدم الرغبة في الاقتراب منهم حيث يشعر الفرد أنه وحيد رغم وجوده مع الآخرين، وتعرف إجرائيا هي الدرجة المتحصل عليها بعد تطبيق مقياس الوحدة النفسية، وتتكون من بعدين أساسين هما: الوحدة الاجتماعية، والوحدة العاطفية، ويعرفان إجرائيا بالدرجات المتحصل عليها من خلال الإجابة على فقراتهما.

6-حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى مايلي:

حدود مكانية: وتمثلت الدراسة في المؤسسات الاستشفائية بالشطية وتنس بولاية الشلف، **حدود زمنية:** تمثلت الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2015-2016، و**حدود نوعية:** حيث ركزت الدراسة على فئة القصور الكلوي المزمن، وأخيرا **حدود موضوعية:** تمثلت في إبراز مساهمة للمتغيرات المستقلة بعدي الانبساطية والعصابية والجنس والمستوى التعليمي في التنبؤ بالوحدة النفسية لدى مرضى القصور الكلوي المزمن.

7-منهج وطريقة إجراء الدراسة:

لقد تم إتباع المنهج الوصفي لتحليل معطيات الدراسة إحصائيا، باعتبار انه المنهج الملائم لطبيعة هذه الدراسة.

طريقة اختيار العينة الأساسية وخصائصها:

يتمثل المجتمع الذي اتخذناه مجالا بشريا لدراستنا من المصابين بالقصور الكلوي المزمن من ولاية الشلف: بمستشفى (التنس، والشطية)، ولقد تم تحديد هذه الفئات بطريقة قصدية وذلك في حدود ما أتيح لنا الاتصال به، بعد موافقة مدير المؤسسة وكذا المفحوصين المستعدين للتجاوب معنا طواعية، حيث حدد عدد العينة الكلية ب(125) من المستويات التعليمية المختلفة.

جدول رقم (01) يوضح خصائص العينة الأساسية

	الجنس	ذكور	إناث	المجموع		
		53	72	125		
	م. الدراسي	بدون	إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
		33	12	27	42	11
						125
خصائص العينة	السن	18-27	28-37	38-47		48+
	المجموع: 125	16	28	29		52

8-أدوات الدراسة:

يعد مقياس الوحدة النفسية: مقياس جامعة كاليفورنيا للوحدة بصورته الأولية عام 1978 وقد قام راسل بإعداده، و تكون من 20 بندا سلبيا وفي سنة 1980 قام راسل وزملاؤه إلى إعداد صورة ثانية تتضمن 10بنود سلبية و10بنود ايجابية وفي الصورة الثالثة تضمن 11بندا سلبيا و9 بنود ايجابية باستخدام سلم رباعي من أجل إتاحة التعبير عن الدرجات المتفاوتة الشدة لشعور بالوحدة، وقد قام الباحث إمطانيوس نايف مخائيل إلى تعريبه وتقنينه في البيئة العربية.

كما يعد أيضا اختبار أيزنك: ثاني أداة مستخدمة في جمع البيانات، تم استخدام الصورة المختصرة لمقياس أيزنك EPQR-A تتألف الصورة المختصرة لمقياس أيزنك 24 بند بمعدل 6 بنود لكل مقياس من المقاييس الفرعية الأربعة ، وقد تم الاقتصار فقط في الدراسة الحالية على(بعدي الانبساطية والعصابية) بمعدل 12 فقرة في كليهما، وقد قام الباحث ميخائيل نايف إمطانيوس إلى تعريبه وتقنينه في البيئة العربية.[13].

أ-صدق وثبات مقياس الوحدة النفسية:

والذي يوضح علاقة كل فقرة بالمقياس ككل، ولقد تم اعتماد (معامل بيرسون) لتوضيح هذا الاتساق، كما تم استخدام طريقتي ألفا كرومباخ والتجزئة النصفية للتأكد من

الثبات، حيث أسفرات النتائج على:

جدول رقم (02) يوضح صدق وثبات مقياس الوحدة النفسية ن=25

مقياس الوحدة النفسية	صدق البناء الداخلي	طرق حساب الثبات	
	تراوح ما بين (0.41 و0.71) عند مستوى الدلالة 0.01 و0.05، ولقد تم حذف 06 فقرات غير دالة إحصايا	ألفا كرومباخ	0.82
		التجزئة النصفية	0.79
النتيجة النهائية: وعليه احتوى المقياس على مجموع (29) فقرة دالة			

ب-صدق وثبات اختبار أيزنك:

ومن أجل توضيح هذه العلاقة تم استخدام معامل ارتباط لبيرسون لتأكد من الصدق أما الثبات فقد استخدمنا طريقتي ألف كرومباخ والتجزئة النصفية،فدلت النتائج على:

جدول رقم (03) يوضح صدق وثبات اختبار أيزنك(الانبساطية، والعصابية) ن=25

اختبار أيزنك	صدق البناء الداخلي	طرق حساب الثبات	
الانبساطية	تراوح ما بين (0.59 و0.77) عند مستوى الدلالة 0.01، ولقد تم حذف فقرة واحدة غير دالة.	ألفا كرومباخ	0.84
		ت. النصفية	0.68
العصابية	تراوح ما بين(0.49 و0.86) عند مستوى الدلالة 0.01 و0.05، ولقد تم حذف فقرة واحدة غير دالة إحصايا.	ألفا كرومباخ	0.79
		ت.النصفية	0.74
النتيجة النهائية: وعليه احتوى المقياس على مجموع (32) فقرة دالة.			

ج-الصدق العاملي لمقياس الوحدة النفسية:

تم إجراء التحليل العاملي على عينة قوامها(125) من غير العينة الاستطلاعية، وبأسلوب المكونات الأساسية وبطريقة (فاريماكس)، حيث أفرزت النتائج بعد التدوير على بروز(4)عوامل لكن عامل منها كان مشبع بفقرة واحدة فقط مما فرض علينا إعادة إجراء التحليل مرة ثانية بعد حذف العامل الذي لا تتوفر فيه الشروط، وقد لوحظ بعد إجراء التحليل العاملي وجود فقرة لا تستوفي لشرط (MSA)(Meausure of Sampling

Adequacy)، وهو مقياس كفاية المعاينة وملاءمتها، وهو يختبر شرط كفاية مصفوفة الارتباط لإجراء التحليل العاملي، فإذا كان معامل الارتباط أدنى من (0.50) لأي فقرة تحذف ويعاد التحليل العاملي مرة أخرى، وذلك حسب ما أشار إليه.[14] وباعتبار أن الفقرة السابقة ورقمها (15) قد حصلت على معامل يتراوح ب (0.40)، وهو أقل من المطلوب لذا أعيد إجراء التحليل العاملي بعد استثنائها من المعالجة الإحصائية، كما تم اعتماد محك كاتل لتحديد عدد العوامل وكفايتها، لأنه لوحظ أثناء إجراء التحليل العاملي تمايز عاملين مهمين حصلا على نسبة تباين كبيرة تراوحت ما بين (٪23.50)، بالنسبة للعامل الأول، ونسبة تباين قدرها (٪20.35)، بالنسبة للعامل الثاني، حيث تم الاحتفاظ بهما والاكتفاء تبعا للاعتبارات التالية:

* على اعتبار أنهما حازا على أكبر نسبة من التباين. وعلى اعتبار أيضا وجود مشكلة تخص الصدق التمييزي « Component Transformation Matrix» بين العوامل الأربعة المستخرجة، لاسيما مصفوفة ارتباط بين العامل الأول والثاني، واللذان لم يتمايزا عن بعضهما البعض مما يفسر ذوبانهما في عامل واحد فقط. و على اعتبار أنه قد تم إجراء التحليل العاملي لمقياس الوحدة النفسية من طرف الباحث إمطانيوس نايف ميخائيل، على عينة قوامها (350)، وقد استخرج منها عاملين أيضا مثلا نسبة تباين مرتفعة ومعتبرة تمايزت عن باقي العوامل بشكل منفرد، وباعتبار أيضا أن بعض قيم الشيوع لفقرتين جاءت منخفضة تحت الحد الأدنى المقبول به وهو أكثر من (0.30)، حيث تراوحت بين (0.28) بالنسبة للفقرة رقم(6s)، والقيمة الثانية بالنسبة للفقرة (s 18)، حيث قدرت ب(0.25).

وبعد استعراض الاعتبارات الخاصة بإعادة التحليل العاملي للمرة الثانية، فقد أفرزت هذه العملية على استخراج عاملين مهمين من جهة وقد استقرت مصفوفة الارتباطات الخاصة بالصدق التمييزي بين العاملين، وقد أفرزت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (04) يوضح العوامل المستخرجة وقيم شيوعها ن=125

العوامل / الفقرات	العامل الأول	العامل الثاني	قيم الشيوع
1S	0.013-	0.267	0.746
S2	0.205	0.041-	0.496
S3	0.182	0.014-	0.385
S4	0.209	0.035-	0.512
S5	0.044-	0.286	0.791

0.427	0.020-	0.191	S7
0.807	0.290	0.016-	S9
0.633	0.033	0.228	S11
0.538	0.043	0.202	S12
0.449	0.009	0.195	S14
0.747	0.269	0.048	S19

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن نتائج التحليل العاملي بعد التدوير قد أفرزت على تشبع جميع الفقرات التي أدخلت ضمن المعالجة الإحصائية على عاملين أساسين، حيث جاءت قيم شيوعهما معقولة ومقبولة إحصائيا، ويتم التعامل معها بشكل معاملات انحدار لكل فقرة كمايلي: فبالنسبة للفقرة(1S) مثلا، كمتغير تابع والعامل الثاني كمتغير مستقل، حيث تكتب المعادلة كمايلي:

الفقرة(1S) العامل الأول، (0.013-) **و العامل الثاني،** (0.267+)، وتقرأ كالأتي: ارتفاع العامل الثاني بوحدة معيارية واحدة يصاحبه انخفاض في الفقرة(1S) بمقدار ضئيل لا يتجاوز 0.013-، ونفس الشيء بالنسبة للفقرة رقم (2S)، حيث أن قيمتها قدرت ب(0.205+)، فإذا تم التعامل معها كمتغير مستقل والعامل الثاني كمتغير تابع والمقدر ب(0.041-)، فتقرأ كالآتي: إن ارتفاع العامل الأول بوحدة معيارية واحدة يصاحبه انخفاض في الفقرة رقم(2S) بمقدار ضئيل لا يتجاوز (0.041-)، وهكذا تتم قراءة الفقرات المتبقية.

ومن أجل تسمية العوامل سيتم ترتيبها وفق أعلى تشبع إلى أقل تشبع لتسهل تسميتها، حيث أفرزت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (05) يوضح تسمية العوامل وتشبعاتها وترتيبها للوحدة النفسية

الفقرة	العبارة	الترتيب	التشبع	تسمية العوامل
11S	إلى أي درجة تشعر أنك مهمل أو متروك من قبل الآخرين؟	1	0.78	الوحدة الاجتماعية
S12	إلى أي درجة تشعر أن علاقاتك مع الآخرين بلا معنى؟	2	0.716	
S4	إلى أي درجة تشعر بالوحدة؟	3	0.711	
S2	إلى أي درجة تشعر أنك تفتقر إلى الرفاق والأصحاب؟	4	0.69	
S14	إلى أي درجة تشعر بأنك تعاني من العزلة عن الآخرين؟	5	0.66	
S7	إلى أي درجة تشعر بأنك لم قريبا من أي شخص؟	6	0.65	
S3	إلى أي درجة تشعر أنك تفتقر إلى الشخص الذي يمكن أن تعتمد عليه؟	7	0.62	
S9	إلى أي درجة تشعر أنك ودي ومنفتح على الآخرين؟	1	0.89	الوحدة العاطفية
S5	إلى أي درجة تشعر بأنك جزء من مجموعة الأصدقاء؟	2	0.88	
S1	إلى أي درجة تشعر أنك منسجم مع الآخرين؟	3	0.86	
S19	إلى أي درجة تشعر أن هناك أشخاصا يمكن التحدث معهم؟	4	0.84	
الجذر الكامن	3.427	3.101		
نسبة التباين	31.153٪	28.193٪		
النسبة التراكمية: 59.34 ٪				

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وبعد الاطلاع على محتوى البنود التي تم ترتيبها تنازليا طبقا لتشبعها على العامل أي من أعلى تشبع إلى أدناه، وبذلك تسهل تسمية العوامل حيث تم حصرها في (الوحدة النفسية الاجتماعية ، والوحدة النفسية العاطفية)، علما بأن العاملين قد تشبعت فقراتها تشبعا أعلى من(0.30)، حيث أن مؤشر التشبع المقبول (0.40) وهو الذي نعتمده في الدراسة الحالية، وقد قدرت النسبة التراكمية المفسرة للعاملين ب(59٪)، وهي مؤشر مقبول إحصائيا في التحليل العاملي، حسب كل من. [15] و[16] في حين قدرت قيمة اختبار كايز ماير أولكن (KMO) ب(0.78)، وهو أيضا مؤشر دال على صلاحية المقياس واحترامه لشروط التحليل العاملي. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه سوف يتم التعامل مع الفقرات المتبقية من نتائج التحليل العاملي، وكذا ما أفرزته هذه العملية من متغيرات كامنة، حيث ستأخذ بعين الاعتبار كمتغيرات تدخل ضمن المعالجة الإحصائية للفرضيات.

د-الصدق العاملي لاختبار لأيزنك:

وقد تم إجراء التحليل العاملي لاختبار أيزنك على نفس العينة والتي قوامها(125)، وبنفس الأسلوب للمكونات الأساسية وبطريقة فاريماكس أيضا، حيث تم إدخال الفقرات الدالة إحصائيا فقط من صدق البناء، والاكتفاء بها، حيث أفرزت العملية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (06) يوضح العوامل المستخرجة وقيم شيوعها ن=125

العوامل / الفقرات	العامل الأول	العامل الثاني	قيم الشيوع
E 2	0,113	**0,230**	0,510
3 E	0,040	**0,241**	0,339
10 E	0,023	**0,205**	0,223
11 E	0,059	**0,277**	0,480
N1	**0,364**	-0,166	0,697
4 N	**0,176**	-0,394	0,452
5 N	**0,337**	-0,030	0,782
9 N	**0,331**	-0,063	0,692
12 N	**0,144**	-0,383	0,434

نلاحظ من خلال الجدول بأن نتائج التحليل العاملي بعد التدوير قد أفرزت على تشبع جميع الفقرات التي أدخلت ضمن المعالجة الإحصائية على عاملين أساسين، حيث جاءت قيم شيوعهما معقولة ومقبولة إحصائيا، ويتم التعامل معها بشكل معاملات انحدار لكل فقرة كمايلي: فبالنسبة للفقرة(2E) مثلا، كمتغير تابع والعامل الثاني كمتغير مستقل،

حيث تكتب المعادلة كمايلي: **الفقرة**(2E) **العامل الأول**، (0.113 +) **و العامل الثاني**، (0.267+)، وتقرأ كالأتي: ارتفاع العامل الثاني بوحدة معيارية واحدة يصاحبه ارتفاع في الفقرة(2E) بمقدار ضئيل لا يتجاوز 0.113، وبالنسبة للفقرة (1N) العامل الأول كمتغير مستقل (0.364) والعامل الثاني (0.166-) كمتغير تابع، فإن ارتفاع العامل الأول بوحدة معيارية واحدة يصاحبه انخفاض في الفقرة(1N) بمقدار ضئيل لا يتجاوز 0.166، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفقرتين التاليتين وهما: (N4-N12) جاءت مرتبطة بالعامل الثاني لكن ارتباطها سالب مما يدل أنها لا تنتمي إلى هذا العامل رغم حيازتها على تشبع لا بأس به، لكن محتوى الفقرة من جهة وارتباطها السالب من جهة ثانية يدل على أنها لا تنتمي إلى هذا العامل بل إلى عاملها الأصلي وهو بعد العصابية.

ومن أجل تسمية العوامل سيتم ترتيبها وفق أعلى تشبع إلى أقل تشبع لتسهل تسميتها، حيث أفرزت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (07) يوضح تسمية العوامل وتشبعاتها وترتيبها ن=125

الفقرة	العبارات	الترتيب	التشبع	تسمية العوامل
5N	هل تعتبر نفسك شخصا عصبيا؟	1	0.86	العصابية
N1	هل يتقلب مزاجك كثيرا؟	2	0.83	
N 9	هل تعاني من العصبية أو النرفزة؟	3	0.82	
N 12	هل تشعر بالوحدة في غالب الأحيان؟	4	0.652	
N 4	هل تشعر بالملل في غالب الأحيان؟	5	0.651	
E 11	هل يراك الآخرون شخصا مليئا بالحيوية والنشاط؟	1	0.59	الانبساطية
E 2	هل أنت شخص مهموم؟	2	0.54	
E 3	هل أنت على درجة لا بأس بها من الحيوية والنشاط؟	3	0.50	
E 10	هل تلتزم الصمت غالبا عندما تكون مع الآخرين؟	4	0.42	
الجذر الكامن	2.628	1.982		
نسبة التباين	29.199٪	22.026٪		
النسبة التراكمية: 51.22 ٪				

نلاحظ من خلال الجدول وبعد الاطلاع على محتوى البنود التي تم ترتيبها تنازليا طبقا لتشبعها على العامل أي من أعلى تشبع إلى أدناه، وبذلك تسهل تسمية العوامل حيث تم حصرها في (العصابية، والانبساطية) علما بأن العاملين قد تشبعت فقراتها تشبعا أعلى من(0.30)، حيث أن مؤشر التشبع المقبول (0.40) وهو الذي نعتمده في الدراسة الحالية، وقد قدرت النسبة التراكمية المفسرة للعاملين ب(51٪)، وهي مؤشر مقبول إحصائيا في التحليل العاملي، في حين قدرت قيمة اختبار كايز ماير أولكن (KMO) ب(0.73)، وهو أيضا مؤشر دال على صلاحية المقياس واحترامه لشروط للتحليل العاملي

9-الأساليب الإحصائية في معالجة البيانات:

ولتأكد من صحة الفرضيات استخدمنا الإحصاء المتقدم: المتمثل في تحليل الانحدار المتعدد، وذلك باستخدام (spss ;20).

10-عرض ومناقشة النتائج:

10-1-عرض ومناقشة الفرضية الأولى:

والتي تنص: تختلف مساهمة كل من بعدي الشخصية (الانبساط، والعصابية) والجنس والمستوي التعليمي في التنبؤ بالوحدة الاجتماعية لدى مرضى القصور الكلوي المزمن، ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا تحليل الانحدار المتعدد، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تم التعامل مع متوسطات الأباعد على اعتبار أنها غير متجانسة ومتساوية وذلك توخيا لأكثر مصداقية، حيث أسفرت النتائج كما هو موضح في الجدول أسفله على مايلي:

جدول رقم (08) يوضح ملخص نتائج تحليل الانحدار المتعدد بالنسبة للوحدة الاجتماعية

المتغير التابع	الوحدة الاجتماعية				
الطريقة	إدخال كل المتغيرات				
نتيجة تحليل التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الانحدار	4	7.218	1.805	7.19	دال عند 0.05
الخطأ	120	30.108	0.251		
المجموع	124	37.327			
معامل ر	0.440	معامل ر المعدل		0.166	دال عند 0.01

المتغيرات المساهمة	الانبساطية	العصابية	الجنس	المستوى التعليمي	
معامل بيتا المعدل Beta	0.261-	0.304	0.228	0.116-	
قيمة(ت)	3.04	3.58	2.74	1.38	
مستوى الدلالة	دال عند 0.003	دال عند0.01	دال عند 0.007	غير دال	

يظهر من خلال الجدول أعلاه من تحليل التباين، ومن معاملات الارتباط ومعاملات بيتا أنه هناك مساهمة للمتغيرات المستقلة(بعد الانبساطية، بعد العصابية، والجنس) في التنبؤ بالوحدة النفسية الاجتماعية، فزيادة بعد الانبساطية بوحدة معيارية واحدة يصاحبه انخفاض في الوحدة النفسية بقيمة معتبرة لا تتجاوز (0.26-)، في حين أن زيادة العصابية بدرجة معيارية واحدة يلازمه زيادة في الوحدة النفسية بدرجة معيارية قدرها (0.30)، في حين أن زيادة متغير الجنس بدرجة معيارية واحدة يصاحبه زيادة في الوحدة النفسية بقيمة لا تتجاوز (0.22)، حيث كانت الفروق لصالح الإناث بمتوسط حسابي قدره (2.16) مقارنة بالذكور والذي تراوح المتوسط الحسابي لديهم ب(1.91)، في حين لم تكن هناك أي مساهمة لمتغير المستوى التعليمي، وهذه المتغيرات الدالة إحصائيا في تحديد تباين مساهمتها في التنبؤ بالوحدة الاجتماعية والتي هي بعد من أبعاد الوحدة النفسية لدى مرضى القصور الكلوي المزمن. وعليه يمكن صياغة معادلة الانحدار كمايلي:

الوحدة الاجتماعية= الثابت(12.05)+ (0.26-xالانبساطية) +(0.30xالعصابية) + (0.22x الجنس).

لقد دلت النتائج المعالجات الإحصائية من خلال الانحدار المتعدد ومعاملات الارتباط ومعاملات بيتا أن هناك مساهمة للمتغيرات المستقلة (بعد الانبساطية والعصابية والجنس) في التنبؤ بالوحدة النفسية الاجتماعية وقد يعزى ذلك إلى أن لكل شخصية سماتها الرئيسية التي تحدد خصائصها ونقاط ضعفها وقدراتها على التوافق مع الآخرين وأن هذه السمات تتأثر بالبيئة الاجتماعية والثقافية المحيطة به فتنج مجموعة من السلوكات. حيث أن بعد الانبساطية يتميز بأنه اجتماعي، واقعي التفكير، متفائل، لامبالي، كثير الحركة والكلام، سريع في تكوين الصدقات، قليل التأمل والتفكير، التكيف السريع للمواقف والأحداث، وهو يحتاج إلى أناس يتحدث معهم، وهذه السمات تجعله أكثر قدرة على الاندماج بالمحيطين به يؤثر فيهم ويتأثر بهم، وأن عدد الانجازات وتركيزه على المهمات تجعل منه يزداد نشاط

وحيوية وذلك في إطار المحيطين، باعتبار أن مرضى القصور الكلوي المزمن من الأمراض الخطيرة والقاتلة والذي لديه مردود عكسي على وسيئ على باقي وظائف الجسم وهذا ما يؤثر على سير حياته بشكل طبيعي إلا أن في ظل المساندة المقدمة بجميع أشكالها (الدعم الأسري، الأصدقاء، الدعم المادي) تعمل بمثابة عامل وقاية وحماية من مضاعفات المرض خاصة من الناحية النفسية، وبالتالي ينجحون في اختيار استراتجيات مناسبة لمواجهة آثار المرض على حياتهم . كذلك الأمر لسمات العصابية التي قد يميل صاحبها إلى مشاعر الاكتئاب، التمركز حول الذات، الانطواء، الشعور بالذنب، لا يسعى إلى عقد صدقات اجتماعية، المبالغة الانفعالية، الإحساس بأنه مهمل ومنبوذ من قبل الآخرين، ومع المرض تستوطن الأفكار السوداوية والتشاؤمية حول مسار حياتهم الجديد وتزداد المخاوف من فقدان حياته من جانب ومن جانب آخر توجه مشاعر القلق نحو التفاعلات الاجتماعية مع البيئة المحيطة، كما يولد هذا المرض مشاعر اليأس مما يجعل المرضى انطوائيين لأن المرض والتزاماته العلاجية ضابطا ومقيدا فينعكس ذلك على ثقته بنفسه فقد يحدث خلل في شبكة علاقاته الاجتماعية، الأسرة والأصدقاء.كل هذه المؤشرات تجعله يتقوقع ويكون فريسة لمختلف الاضطرابات النفسية التي تفاقم من وضعيته الصحية، أما فيما يخص الجنس فنجد الإناث هم أكثر وحدة من الذكور وهذا راجع إلى الفروق الفردية، وطبيعة المرض وما يفرضه من مضاعفات وتغيرات التي تطرأ على الجسم وهذا الفرق ليس راجع إلى العدد وإنما إلى خصوصية التكوين البيولوجي من الناحية الجسدية والعقلية والتكوين النفسي لكل فرد، وأيضا إلى عدم القدرة على تحمل أعباء الحياة وحل المشكلات مقارنة بالذكور. ولأن طبيعة المرض والقدرة على التحمل وبالتالي معظم الحالات (الإناث) ماكثات في البيت لذلك يكون لديهن قيود من إقامة علاقات وصدقات مع الآخرين بالإضافة إلى ذلك عدم القدرة على السفر والتنقل بسب ارتباطهم بالآلة وهذا ما يثبط الدينامكية في التعبير عن انفعالاته، حيث يمكن تفسير ذلك أيضا للتنشئة الاجتماعية من حيث تلقي المسؤولية على الذكور في أغلب الأحيان مما يؤدي إلى اكتساب الثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرارات. أما فيما يخص مستوى التعليمي فلم تكن هناك أي مساهمة على اختلاف المستويات التعليمية (بدون مستوى، ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي) فهم يدركون المرض بنفس المستوى على أنه خطير على حياتهم لكونه مرضا يلازمه طول رحلاتهم في الحياة، متزامنا لذلك مع برنامج علاجي وغذائي مفروض عليه وضابط على نمط حياتهم.

لقد بلغت نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة(بعد الانبساط والعصابية والجنس والمستوى التعليمي) في التنبؤ بالوحدة الاجتماعية ب.16٪ وهي نسبة منخفضة ولكن يمكن اعتبارها نسبة ذات دلالة وأهمية كبيرة.

ونتائج الدراسة الحالية تتفق جزئيا مع كل من دراسة (أل مشرف،1999)، ودراسة(شقير، 2000). .[17]، والتي أفرزتا نتائجهما عن رسم صورة واضحة عن الصفات التي يتميز فيها الشخص الانعزالي بالحزن والشعور بعدم الراحة والقلق الاجتماعي، وشعوره بالوحدة حتى في ظل تواجد الآخرين، وهذه الأخيرة (الوحدة الاجتماعية) كبعد من أبعاد الوحدة النفسية تتفق في هذا الشطر بالذات، لأن الشخص الانبساطي ينشط ويتفاعل في ظل تواجد الآخرين ولا يستطيع العيش بمعزل عن وجود الآخرين الذين يمثلون الكثير بالنسبة له، فهم يشبعون حاجاته الاجتماعية بالانتماء والحماية، ولقد أشارت نتائج الانحدار المتعدد من خلال نتائج قيمة بيتا والمقدرة ب(0.26-) مما يعنى أنه كلما ارتفعت درجة الانبساطية لدى هؤلاء المرضى تنخفض معها الشعور بالوحدة الاجتماعية والعكس يحدث إن ارتفعت نسبة الوحدة الاجتماعية تنخفض معها درجة الانبساطية. كما وتؤكد أيضا نتائج دراسة. [18] إلى وجود علاقة سالبة بين بعد الانبساطية والشعور بالوحدة النفسية وهو ما تشير إليه نتيجة بيتا المعيارية السالبة أيضا. وتتفق مع دراسة.[19] ، حيث أكدت نتائج الانحدار على أن كل من الانبساطي والعصابية كانا من أفضل المنبئات بالوحدة النفسية. وهي تتعارض مع نتائج دراسة.[20] ، والتي أشارت إلى وجود فروق بين الجنسين في الوحدة النفسية ولصالح الذكور، وهو يتعارض مع نتائج الدراسة الحالية، لأن الفروق كانت لصالح الإناث.

10-2-عرض نتائج الفرضية الثانية:

والتي تنص: تختلف مساهمة كل من بعد الانبساط والعصابية والمستوى التعليمي في تباين درجات الوحدة العاطفية لدى مرض القصور الكلوي المزمن، ولاختبار هذه الفرضية استخدامنا تحليل الانحدار المتعدد Régression Multiple، حيث أسفرت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(09) يوضح ملخص تحليل الانحدار المتعدد بالنسبة للوحدة العاطفية

المتغير التابع	الوحدة العاطفية				
الطريقة	إدخال كل المتغيرات				
نتيجة تحليل التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الانحدار	3	6.911	2.304	2.77	دال عند 0.01
الخطأ	121	100.497	0.831		
المجموع	124	107.408			
معامل ر	0.254	معامل ر المعدل		0.04	دال عند 0.04
المتغيرات المساهمة	الانبساطية	العصابية		المستوى التعليمي	
معامل بيتا المعدل Beta	0.055-	0.063-		0.246	
قيمة(ت)	0.59	0.49		2.75	
مستوى الدلالة	غير دال	غير دال		دال عند 0.007	

يظهر من خلال الجدول أعلاه من تحليل التباين، ومن معاملات الارتباط ومعاملات بيتا أنه ليس هناك مساهمة للمتغيرات المستقلة(بعد الانبساطية، بعد العصابية) في التنبؤ بالوحدة النفسية العاطفية، في حين ظهرت هناك مساهمة معتبرة لمتغير المستوى التعليمي، فارتفاع هذا الأخير بدرجة معيارية يصاحبه ارتفاع في الوحدة العاطفية بقيمة ضئيلة نسبيا لا تتجاوز (0.25) . ومنه يمكن صياغة معادلة الانحدار كالآتي:

الوحدة العاطفية= الثابت(8.38)+ (**0.25X المستوى التعليمي**).

لقد دلت نتائج المعالجات الإحصائية من خلال الانحدار المتعدد ومعاملات الارتباط ومعاملات بيتا أن هناك مساهمة للمتغير المستقل منفردا (والمستوى التعليمي) في التنبؤ بالوحدة النفسية العاطفية، أما عم متغيري بعد العصابية والانبساطية) فلم تكن لهما أية مساهمة، على اعتبار أن بعدي الانبساطية والعصابية كسمات من سمات الشخصية تتأثر بالتكوين العقلي والتنشئة الاجتماعية، وترجع أيضا إلى خبرات الحياة في التعامل مع

الضغوط وكيفية معالجة المعلومات حسب توظيفها لإدراك البيئة والتوافق معها، وقد يعزى تفسير ذلك إلى:

أن عينة الدراسة تتميز بخصائص شخصية مختلفة (كونها تعاني من مرض القصور الكلوي المزمن) وهذا راجع إلى طبيعة المرض وما يفرضه من قيود عليهم وبالتالي يتثبط نوعا ما طريقة تفكيرهم وتصورهم للمستقبل ومصيرهم مرتبط بزرع كلية جديدة، فلكي يكون الفرد انبساطيا لابد من توفر مؤشرات سواء خاصة به كفرد أو بالبيئة المحيطة به فقد نجد الانبساطي اجتماعي واقعي التفكير، محب الحفلات يسعى وراء الإثارة الخارجية، يتميز بالمرح والتفاؤل، النشاط والحيوية لديه العديد من الأصدقاء، ويحتاج إلى أناس يتحدث معهم، وينجز أهدافه وطموحاته في ظل تواجد الآخرين ودعمهم، وهذا ما لم يتوفر لدى العينة محل الدراسة (مرضى القصور الكلوي)، حيث نجدهم متواجدين بصفة دائمة في المستشفى للقيام بالفحوصات الطبية وحصص التصفية مصحوبين مع أحد أفراد أسرتهم أو لوحدهم وهذا مالا يتناسب مع سمات الشخص الانبساطي الذي يتمتع نوعا ما بالصحة والحيوية والديناميكية في التعبير عن انفعالاته في التوافق مع بيئته من خلال استعمال استراتجيات فعالة ومناسبة في مواجهة الأحداث الضاغطة وبالتالي اختيار طرق مناسبة في التعامل والتعايش مع طبيعة المرض القاسية . وكذلك الأمر بالنسبة لسمات العصابية فقد ترتبط بالقلق والوحدة النفسية بل وحتى الاكتئاب على اختلاف درجاته بين الأفراد، لكن نجد لدى عينة محل الدراسة حتى وان بدت هناك مؤشرات القلق والاضطراب المتفاوت الشدة حسب مضاعفات المرض وعلى الجسم والنفس ككل، نجدهم لم يعبروا بصراحة عن هذا الاضطراب الكامن في ذواتهم، الذي ارتبط بمؤشرات ظهور المرض والتقهقر وهذا كفيل بأن يكون كإستراتيجية عقلية تفرض عليهم حسن تقبل المرض والرضا بقضاء الله وقدره، كما أن المريض يصاحبه مجموعة من التغيرات سواء من الناحية الجسدية مثل القيام بإتباع حمية غذائية أو النفسية مثل القلق والاكتئاب التي تؤدي إلى سوء التوافق ولكن في وجود الأسرة واعتبارها المحصن الأساسي الذي يحفظ الفرد من الأزمات النفسية وتقدم له الدعم في كل المجالات الحياتية خاصة النفسية، وتساعده على التكيف مع ما يعتريه من خوف وتوتر وتخفف عليه وطأة الاضطرابات ونتائجها. وفي ظل الدعم الأسري الذي يتلقونه كان تأثيرا ايجابيا على عينة الدراسة مما ساعدهم على مقاومة الإحباط وأيضا تحمل مضاعفات المرض فالتعاطف أفراد الأسرة مع المريض يلعب دورا في تخفيف وحماية ضد الوضعيات المقلقة وغرس مشاعر الطمأنينة والثقة بالنفس، وهذه المشاعر تؤكد له إمكانية الاعتماد عليهم عند الحاجة، وأيضا من ناحية أخري نجد دعم الطبيب ففي حالة المصاب بالقصور الكلوي المزمن يكون ارتباط المريض بالطبيب المعالج نوعا ما ارتباطا أبديا، حيث يتولد عند المريض شعور بأن الطبيب هو الوحيد الذي يقدر حالته ويعرف معاناته فهو

المنفذ لحمايته الغذائية، وراعي لصحته والحافظ لحياته من الخطر. كما يعد التدين وسيلة أخرى من الوسائل المتبعة لتجنب الوقوع في الوحدة النفسية، فمعاناة المريض من جراء الظروف القاسية للمرض باعتباره ملازم له مدى الحياة، فهو لا يحتاج إلى دواء يتناوله عن طريق الفم أو حقنة يستعملها ولكنه يحتاج إلى ملازمة الآلة مما يخلق لديه نوع من التوتر والقلق والاكتئاب، فتناول الأطعمة مقيد بتعليمات الطبيب، بالإضافة إلى ذلك السوائل التي يتناولها بكمية محدودة وكل هذه المشاكل تخلق لديه غضب وخوف من الموت، وهذا ما يؤدي به إلى تعميق الصلة بالله والرضا بقضاء الله وقدره واعتباره ابتلاء.

أما فيما يخص المستوى التعليمي نجد أن هناك مساهمة معتبرة لهذا المتغير بقيمة بيتا قدرها (0.25)، أي أن ارتفاع المستوى التعليمي بدرجة معيارية واحدة يصاحبه ارتفاع في الوحدة العاطفية بقيمة لا تتجاوز (0.25)، حيث كانت الفروق دالة لصالح للجامعين في الوحدة العاطفية وقد يعزى تفسير ذلك إلى:

-لأن الجامعة تعد قطب لاكتساب العلم والمعرفة والاحتكاك بالآخرين وتكوين الصدقات وتبادل المعارف ومجال لتحقيق الطموحات والآمال، إلا أن المرض كونه مرض مزمن وغير قابل للشفاء ومؤثر على عضو رئسي وهام من أعضاء الجسم، وله أبعاد خطيرة وسلبية على المكونات والجوانب الأساسية لحياة المرضى، وبحكم أن الطالب الجامعي لديه وعي وإدراك مدى خطورة المرض وهذا ما يجعلهم يشعرون بالإحباط واليأس والتخلي عن المشاريع المستقبلية وكل هذا يخلق لدى المريض نظرة تشاؤمية وقلق مما يحمله المستقبل حول مصيرهم المجهول وهذا باعتبار أن مرضى القصور الكلوي غير قادرين على أداء عملهم بشكل مستمر وهذا ما أدى بهم إلى التخلي عن بعض وظائفهم،وجل مشاريعهم من جهة، وبالتالي يترتب عليه تأثير على البعد الاقتصادي له ولأسرته من جهة ثانية، وكل هذه المؤشرات أثرت سلبا على طريقة تفكيرهم وعدم قدرتهم على التركيز والشك في قدراتهم على تحمل الصعاب والتغلب عليها والتكيف مع الوضع الجديد فهم يعتقدون أن الحياة قد انتهت ولا مجال لتحقيق الأهداف وتلبية الحاجات على اعتبار أن كل مريض له غاياته وأهدافه التي يرغب في تحقيقها .

ويرى الباحثين أن الوحدة العاطفية هنا تظهر كردة فعل نتيجة العجز عن إقامة علاقات عاطفية وتلبية حاجاتهم ورغباتهم وإشباعها كتكوين أسرة وعم القدرة على تحمل متطلبات أفراد أسرته وعلى تأمين مستقبل جيد وحياة هنيئة وفي النهاية يتولد لديه الألم والحسرة والحزن وهذا مؤشر ويذكره بالقصور والعجز مما آل إليه وضعه الصحي. ولقد بلغت نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة (بعد الانبساط والعصابية والمستوى التعليمي) بالتنبؤ بالوحدة العاطفية ب (4٪) وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالوحدة الاجتماعية ولكن تبقى نسبة ضعيفة

نسبيا في التنبؤ بالوحدة العاطفية.

ولا تتفق نتائج الدراسة مع كل من دراسة.[21] ، والتي أفرزت عن عدم وجود فروق في مستوى الشعور بالوحدة النفسية تبعا لمتغير المؤهل العلمي، فهي تتعارض في كون هناك مساهمة لهذا المتغير في تباين الشعور بالوحدة العاطفية لدى هؤلاء المرضي المصابين بالقصور الكلوي. ولا تتفق أيضا مع دراسة.[22] ، حيث أشارت النتائج إلى وجود فروق في الشعور بالوحدة النفسية عامة تعزي للمؤهل العلمي.

الخاتمة:

لقد حاولت الدراسات السابقة تناول القصور الكلوي من مناحي متعددة من الشخصية، لكن بحثنا الحالي جاء لدراسة مدى مساهمة كل من بعدي الانبساطية والعصابية كمؤشرات للتنبؤ بالوحدة النفسية بقطبيها الاجتماعي والعاطفي، حيث انطلقنا من الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة كل من الانبساطية والعصابية والجنس والمستوى التعليمي في التنبؤ بالوحدة النفسية لدى مرضى القصور الكلوي المزمن؟

وبعد تطبيق أدوات الدراسة وتحليل البيانات كميا أفرزت النتائج على مايلي:

* تختلف مساهمة المتغيرات المستقلة الانبساط والعصابية والجنس في التنبؤ بالوحدة الاجتماعية لدى مرضى القصور الكلوي المزمن، حيث قدرت قيمة بيتا لمساهمة بعد الانبساط(0.26-) حيث أن ارتفاع هذا الأخير بدرجة معيارية واحدة يصاحبها انخفاض في الوحدة الاجتماعية، ووجود أيضا مساهمة في بعد العصابية، حيث قدرت قيمة بيتا ب(0.59) فارتفاع العصابية يصاحبه ارتفاع في الوحدة الاجتماعية، ووجود أيضا مساهمة في متغير الجنس، حيث قدرت قيمة بيتا (0.22) فزيادة متغير الجنس بدرجة معيارية يصاحبه زيادة في الوحدة الاجتماعية، حيث كانت الفروق لصالح الإناث، في حين لم تكن هناك أية مساهمة للمستوى التعليمي، حيث قدرت نسبة التباين المفسر ب(16 ٪).
* تختلف مساهمة المستوى التعليمي في التنبؤ بالوحدة العاطفية لدى مرضى القصور الكلوي المزمن، حيث قدرت نسبة بيتا (0.25) فارتفاع هذا الأخير بدرجة معيارية واحدة يصاحبه ارتفاع في الوحدة العاطفية، حيث كانت الفروق لصالح الجامعين، في حين لم تكن هناك مساهمة لكل من بعد الانبساطية والعصابية في التنبؤ بالوحدة العاطفية، حيث قدرت نسبة التباين المفسر ب(٪4) .

التوصيات والاقتراحات:

ومن خلال ما أفرزته نتائج الدراسة الحالية أمكننا أن نحدد بعض الجوانب الأساسية في شكل توصيات واقتراحات كالأتي:

* ضرورة عمل برامج توعية قي جميع وسائل الإعلام لشرح طبيعة مرض القصور الكلوي المزمن وأهم مخاطره وكيفية الوقاية منه.
* العمل على تفعيل دور الأخصائيين النفسانيين في علاج المشاكل النفسية لدى مرضى القصور الكلوي .
* توفير معلومات دقيقة ومبسطة لجميع شرائح المجتمع عن مرض القصور الكلوي المزمن.
* عمل برامج تدريبية للأخصائيين في مجال الطبي والنفسي لتكفل ومتابعة الحالات في منازلهم .
* دراسة الوحدة النفسية وعلاقتها بالمساندة الاجتماعية لدى مرضى القصور الكلوي .
* القيام بإجراء دراسة مقارنة بين حديثي الإصابة والمرضى الذين لديهم مدة طويلة من الإصابة.
* دراسة الوحدة النفسية وعلاقتها بالرضا عن الحياة في ضوء بعض المتغيرات الشخصية والديمغرافية لدى مرضى القصور الكلوي المزمن.

قائمة المراجع:

1- صالح،مأمون، الشخصية بناؤها،تكوينها،أنماطها،اضطراباتها، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص72

2- عبد الرحمان،الوافي، مدخل إلى علم النفس، دار هومة للنشر، الجزائر، (2013)،ص246.

3- بشير،معمرية،مصدر الضبط والصحة النفسية وفق الاتجاه المعرفي السلوكي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص40.

4- أحمد، عبد اللطيف أبو أسعد، الفرق في الشعور بالوحدة النفسية والتوجه الحياتي بين المتزوجين والعازبين والأرامل من مستويات اقتصادية مختلفة. مجلة جامعة دمشق،2010،المجلد 26العدد 3، صص695-735.

5- مازن،ملحم، الشعور بالوحدة النفسية وعلاقتها بالعوامل الخمسة الكبرى للشخصية،مجلة دمشق، 2010 المجلد26 العدد (4)، صص625-628.

6- وليد،الهري، تحقيق حول مرضى الكلى اطلع عليه بتاريخ 27-03-2014 من الموقع الالكتروني .WWW.akreraa.co، 2014، ص1-2.

7- شيلي، تايلور،علم النفس الصحي، ترجمة: وسام، درويش فوزي وشاكر، داود، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص45.
8- عدة، بن عتو، بعد الانبساط وعلاقته بالشعور النفسية لدى المرأة العاملة.مجلة عالم التربية بمصر، 2014، المجلد 1، العدد(47)، صص332-357.
9- مازن ملحم، 2010، المرجع السابق، ص634.
10- ياسين سالم، الشواورة، علاقة الذكاء الانفعالي بالعوامل الخمسة الكبرى للشخصية عند طلبة جامعة مؤتة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، 2006، ص35.
11- ريم،محمود يوسف أبوفايد، فعالية برنامج إرشادي مقترح لتخفيف حدة الاكتئاب لدى مرضى الفشل الكلوي.رسالة ماجستير.الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010، ص96.
12- ريم محمود يوسف أبو فايد، 2010، المرجع السابق، ص97.
13- إمطانيوس،نايف ميخائيل، دليل استخدام مجموعة من المقاييس العالمية في البيئة العربية، دار الإعصار للنشر والتوزيع،عمان الأردن، ط1، 2015، ص42.
14- أحمد،بوزيان تيغزة، التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي مفاهيمها ومنهجيتها بتوظيف حزمةSPSS وليزرلLISREL ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012، ص90.
15- حجاج،غانم.(2013).التحليل العاملي نظريا وعمليا في العلوم الإنسانية والاجتماعية، عالم الكتب، القاهرة، (ط1)، 2013، ص130.
16-أحمد بوزيان تيغزة، 2012، المرجع السابق، ص83.
17- محمد،عزة عربي كتابي، العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالوحدة النفسية دراسة ميدانية على عينة من طلبة الصف الأول الثانوي بمحافظة ريف دمشق،مجلة جامعة دمشق، 2012، المجلد 28 العدد (1)، صص73-106.
18- سالم الشواورة، المرجع السابق، 2006، ص35.
19- مازن ملحم، 2010، المرجع السابق، ص634.
20- مازن ملحم، 2010، المرجع السابق، ص625.
21-عبد الله،مسكين، الفروق في العصابية لدى معلمي المرحلة الابتدائية في ضوء بعض المتغيرات.دراسة نفسية وتربوية.مخبر تطوير الدراسات النفسية التربوية،جامعة غليزان العدد 13سبتمبر2014، ص85.
22- وفاء،جميل دياب عابد،الوحدة النفسية لدى زوجات الشهداء في ضوء بعض المتغيرات النفسية،رسالة ماجستير،جامعة غزة، فلسطين، 2008، ص5.

31 Agence nationale pour la promotion de l'investissement, lien : http://www.andi.dz/index.php/fr/bilan-des-investissements, date de visite : 22-02-2017.

32 Cela explique par exemple la politique des USA, durant la période de la guerre froide, visant à empêcher l'exportation des produits de haute technologie vers les pays communistes de l'Europe de l'Est. (Med Rezzouk, secteurs stratégiques, concept et politique, une perspective économique, document de travail CEDE /DT /MR /100110, p.11)

33 Med Rezzouk, secteurs stratégiques, concept et politique, une perspective économique, document de travail CEDE /DT /MR /100110, p.11.

34 Idem.

35 Ibid.

36 B.Bathelot, mis à jour le 3 février 2015, lien : http://www.definitions-marketing.com/definition/etude-de-marche/, date de visite : 05/04/2017.

37 Éric Denécé, « Diplomatie économique et compétition des États », Géoéconomie2011/1 (n° 56), p. 71.

38 Idem. p. 71-72.

39 REVEL, Claude. Diplomatie économique multilatérale et influence. Géoéconomie, 2010, no 1, p. 59-67. Cité par (Amine DAFIR and Karima HAOUDI, La diplomatie économique et l'insertion internationale de l'économie marocaine, International Journal of Innovation and Applied Studies ISSN 2028-9324 Vol. 6 No. 4 July 2014, pp. 850-859.)

40 *Idem*

41 Organisation mondiale du commerce,
lien : https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/mc9_f/brief_adp_f.htm.

42 Idem.

43 Ibid.

44 Georges Picca, Les défis de la criminalité organisée transnationale : quels outils pour quelles stratégies ? Rivista di Criminologia, Vittimologia e Sicurezza Vol. III - N. 3, Vol. IV – N. 1 – Settembre 2009–prile 2010, p.7, lien : www.vittimologia.it/rivista/articolo_picca_2009-03_2010-01.pdf, date de visite : 28/04/2017

45 Office des nations unis contre la drogue et le crime, lien : https : // www.unodc.org/toc/fr/crimes/organized-crime.html, date de visite : 02/05/2017.

15 Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur lien :
http://www.algex.dz/index.php/export_algex/item/709-fspe.

16 Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportation, lien : http://www.cagex.dz/produits.html.

17 Idem.

18 Idem.

19 Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur lien :http://www.algex.dz/index.php/qui-sommes-nous/a-propos-d-algex

20 **La Société** Algérienne **des Foires et Exposition, lien :**
http://www.safex.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=101&Itemid=402&lang=fr

21 Agence Nationale de la Promotion de l'Investissement, lien : http://www.andi.dz/index.php/fr/missions-de-l-andi

22 Djoudi Bouras, Les contraintes d'intégration de l'économie algérienne à la mondialisation : Crise du modèle de transition et prégnance des intérêts des acteurs, l'Algérie face à la mondialisation, date de mise en ligne : Sunday 15 Jaune 2008, Library - CODESRIA Publications in full tex, pp 1-10.

23 CIGREF, intelligence économique et stratégique, mars 2003, p.27, lien : www.cigref.fr, date de visite : 25-04-2017.

24 Commissariat Général du Plan, intelligence économique et stratégie des entreprises, , Travaux du groupe présidé par Henri Martre, la Documentation Française, février1994, pp.77-82.

25 Bernard Carayon, intelligence économique, compétitivité et cohésion sociale Rapport au Premier ministre, juin 2003, pp.29-31, lien : www.entreprises.gouv.fr/.../intelligence-economique-competitivite-cohesion-sociale.pdf, date de visite : 22-04-2017.

26 Chambre de commerce et d'industrie Rhône-Alpes «protéger son patrimoine matériel et immatériel », intelligence économique, Espace Innovation & Compétitivité, lien : http://www.innovation.rhone-alpes.cci.fr/, date de visite : 04-04-2017.

27 Intelligence économique et stratégie des entreprises, op. Cité, p.55.

28 Intelligence économique et stratégique, op. Cité, pp.30-31.

29 Ali EL AKKAOUI, l'analyse de la conjoncture économique : expérience de l'INAC, séminaire sur l'analyse de l'information statistique pour le développement, Tunis le 13 et 14 avril 2005.

30 Centre national de l'informatique et des statistiques, douanes algériennes, le lien : http://www.douane.gov.dz/, date de visite : 04-03-2017.

Références bibliographiques :

1 Première Ministère, Plan d'action du gouvernement 2014, Alger mai 2014, p27, lien : http://www.premier-ministre.gov.dz/fr/documents/textes-de-references/plans-d-actions.

2 Portail Rse, http://www.portail-rse.fr/lexique-rse/definition-insertion-sociale-199.html

3 Le dictionnaire de politique, http://www.toupie.org/Dictionnaire/Insertion.htm

4 Mehdi Abbas. L'ouverture commerciale de l'Algérie, revue Tiers Monde, Presses Universitaires de France, Paris, 2012, pp.51-68.

5 Pour HENNER H.F. « Un programme d'ajustement structurel regroupe un ensemble de mesures de politique économique visant à restaurer les équilibres macroéconomiques d'un pays afin de lui permette de retrouver une croissance soutenable et régulière dans le temps. » cité par (ABADLI Riad, Processus d'ouverture de l'économie algérienne, vingt ans de transition, évolution et performance, Présentée et soutenue publiquement en Juin 2011, Université Paris 8 Vincennes-Saint-Denis, paris 2011, pp 29-44.)

6 Mehdi Abbas, op. Cité, pp.51-68.

7 Première Ministère, politique gouvernementale dans le domaine de l'industrie et des mines, p.8, lien :http://www.premier-ministre.gov.dz/fr/gouvernement/politiques-publiques/developpement-economique/ date de visite : 25-03-2017

8 Idem.

9 Ibid.

10 Première Ministère, politique gouvernementale dans le domaine de l'aménagement du territoire, du tourisme et de l'artisanat, p.10, lien :http://www.premier-ministre.gov.dz/fr/gouvernement/politiques-publiques/developpement-economique/ date de visite : 25-03-2017.

11 Idem.

12 Ibid.

13 Ibid.

14 Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, stratégie et politiques de relance et de développement industriels (synthèse), ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, 2007, p.11, lien : http://www.maison-mum.com/index.php?option=com_k2&Itemid=435&id=463_e4a1b1fae556bc6_c64da51aa5c9d3586&lang=fr&task=download&view=item, date de visite : 18-04-2017.

Conclusion

Le choix de l'Algérie de s'intégrer dans l'économie mondiale doit changer le rôle classique de l'Etat et des entreprises. Du côté du l'Etat, le changement doit se manifester par un volontarisme dans la gestion des rapports économiques avec le monde extérieur à travers l'intervention par des mesures réglementaires et institutionnelles qui peuvent améliorer la compétitivité des entreprises notamment à travers un renseignement fiable qui permettra à ces dernières de tracer une stratégie forte face à leurs clients, leurs fournisseurs et leurs concurrents. Toutefois, l'étude du rôle des autorités algériennes interpelle,de notre part, un certain nombre de remarques :

- la dispersion des interventions des différentes institutions chargées d'accompagner les entreprises ;
- l'absence des étudesadaptées de la conjoncture économique et financière et de la situation politique du champ représentant un intérêt stratégique pour l'Algérie comme le font beaucoup de pays ;
- l'absence d'une démarche centralisatrice du soutien aux différents acteurs économiques,

En effet, ce constat permet de conclure que la gestion de la politique d'insertion internationale de l'Algérie souffre de manqued'accompagnement, une insuffisance que l'Etat peut nuancer par la mise en place d'un système national d'intelligence économique.

Du côté de l'entreprise, une adhésion au nouveau système d'intelligence économique sera d'un apport considérable Aussi, face au piratage et l'espionnage industriel, l'entreprise doit développer un système de sécurité de son patrimoine scientifique et technologique et ce, au-delà de la protection assurée par les institutions de l'Etat comme les services des douanes, de commerce, etc.

C- Les mesures de sauvegardes

Les mesures de sauvegarde sont des mesures temporaires, elles sont « définies comme des mesures « d'urgence » qui peuvent être adoptées lorsqu'une branche de production nationale est affectée de façon significative par une hausse imprévue, conséquente et subite des importations.

L'objectif des mesures de sauvegarde est d'accorder à cette branche de production un répit afin de réduire la pression des importations et de procéder aux changements nécessaires. »[43]

1.2- La protection de l'économie nationale contre le crime transnational

Par crime international, en entend : « les activités illégales commises à travers des réseaux internationaux et, dont le but est de réaliser des profits, le plus souvent, considérables.

Ces activités trouvent un champ d'action particulièrement favorable dans une économie mondialisée, caractérisée par une libre circulation des personnes et des capitaux et une ouverture des frontières. Il en résulte, en effet, des opportunités nouvelles pour des activités criminelles, telles que la criminalité économique et financière, le trafic de stupéfiants mais, aussi, une grande diversité d'activités illégales complémentaires. »[44]

Par conséquent, l'Office des nations unis contre la drogue et le crime met en garde contre les effets désastreux de ce type de crime. En effet, dans un article intitulé : 'Criminalité transnationale organisée : l'économie illégale mondialisée', l'Office estime que le crime organisé peut déstabiliser des pays voire des régions. Les groupes criminels organisés peuvent développer la corruption, l'extorsion, le racket et la violence.

Par ailleurs, l'Office confirme que le crime organisé frappe aussi bien les pays en développement que les pays développés. Le blanchiment d'argent, les faux médicaments, le commerce de produits contrefaits, etc. peuvent avoir un impact désastreux sur l'économie nationale. Enfin, le crime organisé contribue à l'augmentation des dépenses publiques de sécurité et de police.[45]

En réponse à cette nouvelle menace, l'Etat doit déployer les moyens nécessaires pour protéger ces citoyens et ces entreprises notamment par le développement d'une coopération internationale dans le domaine de lutte contre le crime (ex : Afripol).

Dans ce cadre, une diplomatie économique cherche à promouvoir le flux des investissements étrangers, la pénétration des marchés extérieurs par les entreprises nationales, de valoriser les atouts du pays dans le domaine du tourisme, d'encourager le transfert de technologie et la création des liens de coopération économique.

Enfin, pour renforcer leur diplomatie économique avec les pays considérés comme partenaires stratégiques, certains États n'hésitent pas à doter leurs ambassades de douaniers et d'autres fonctionnaires spécialistes dans le domaine commercial.

5- la protection de l'économie nationale contre la menace extérieure

La protection de l'économie fait partie des missions régaliennes de l'Etat, sauf que dans le contexte de la mondialisation, les menaces et les méthodes d'intervention sont différentes.

1.1- La mise en œuvre des mesures de défense commerciale

Cette mission repose sur la fiabilité des circuits de l'information, sachant que dans ce type de situation, l'intervention de l'Etat ou de ces institutions pour la lutte contre la concurrence déloyale est rigoureusement encadrée par des accords commerciaux bilatéraux ou multilatéraux. Elle doit donc, reposer sur des informations exactes et précises, d'où l'importance d'un système national d'intelligence économique se manifeste encore une fois.

A- L'Antidumping

Selon l'Organisation mondiale du commerce, « il y a dumping quand un produit est exporté d'un pays à un autre à un prix inférieur à sa valeur normale. C'est une pratique commerciale déloyale qui peut avoir des effets de distorsion sur le commerce international. L'antidumping est une mesure qui permet de corriger une situation due à une pratique de dumping et ses effets de distorsion sur le commerce. Par conséquent, le but des mesures antidumping est de corriger les distorsions causées par le dumping et de rétablir une situation de commerce loyal. »[41]

B- Les mesures compensatoires

Une mesure compensatoire, ou « un droit compensateur est un droit supplémentaire imposé par un pays importateur pour compenser les subventions gouvernementales du pays exportateur, lorsque les importations subventionnées causent un préjudice important à l'industrie nationale du pays importateur.»[42]

4- La diplomatie économique

La fin de la guerre froide qui a consacré la victoire de l'économie de marché a « entraîné le retour du rôle du commerce comme domaine principal de compétition entre les nations. Ainsi, s'est produit le transfert de la conflictualité internationale du champ militaro-idéologique vers le champ économique et culturel. Les affrontements entre États sont désormais essentiellement de nature commerciale et la conquête des marchés a pris la place des conquêtes territoriales.»[37]

Dans ce contexte, les enjeux économiques sont devenus d'une importance capitale pour les pays qui doivent, désormais, être en mesure de préserver leur :

- indépendance économique, c'est-à-dire leur liberté d'action et le modèle économique ils ont choisi ;
- capacité à innover et à produire, grâce à une base industrielle et technologique solide ;
- prospérité et ressources, lesquelles conditionnent leur capacité d'action ;
- enfin, leur sphère d'influence politique, économique ou culturelle qui leur confère leur rôle international.[38]

À partir de ce constat, la diplomatie économique devient un moyen d'action particulièrement efficace. En effet, une diplomatie économique peut se définir comme « un ensemble d'activités visant les méthodes et procédés de la prise internationale de décision et relatives aux activités économiques transfrontières dans le monde réel. Elle a comme champs d'action le commerce, l'investissement, les marchés internationaux, les migrations, l'aide, la sécurité économique et les institutions qui façonnent l'environnement international, et comme instruments les relations, la négociation et l'influence. »[39] De son côté, « Lee considère la diplomatie économique comme "l'ensemble des efforts déployés par un réseau d'acteurs publics et privés afin de gérer les relations commerciales à travers les divers canaux et processus diplomatiques. Le terme relations commerciales fait référence aux échanges commerciaux ainsi qu'à l'investissement direct étranger. »[40] La deuxième définition fait référence au rôle joué par l'entreprise, ou la diplomatie d'entreprise, une nouvelle forme de diplomatie qui cherche à promouvoir les intérêts des entreprises. Nous constatons qu'en Algérie, ce rôle est joué par le représentant du Forum des chefs d'entreprises.

tient au rôle des produits de haute technologie[32] en tant qu'éléments indispensables à la production d'autres biens. »[33]

- Selon le critère commercial, l'entreprise est stratégique quand elle réalise des économies d'échelle. Ainsi, « les secteurs très concentrés offrant de tels rendements ouvrent la possibilité d'une intervention stratégique de l'Etat. Airbus n'aurait pu entrer sur le marché dominé par Boeing sans le soutien d'une subvention, à laquelle l'Europe doit aujourd'hui son industrie aérospatiale. »[34]
- Selon le critère industriel, l'entreprise mérite l'intérêt et l'intervention de l'Etat quand ses inputs qu'elle reçoit des autres entreprises en amont et les produits qu'elle livre en aval aux autres sociétés sont les plus denses parmi les échanges interindustriels.[35]

Elle peut être considérée comme stratégique, l'entreprise implantée dans un autre pays qui approvisionne le pays en produits stratégiques dont la faillite peut provoquer une crise dans le pays. C'est avec cette logique que nos clients s'intéressent aux changements qui surviennent de temps à autre dans le domaine des hydrocarbures.

1.3- Le produit stratégique

Un produit devient stratégique quand sa consommation devient régulière à tel point que l'élasticité de cette consommation (que ce soit il s'agit d'une consommation définitive comme le lait, le blé…etc. ou d'une consommation intermédiaire comme le cas des produits énergétiques) devient très faible, ce qui rend le pays dépendant de la disponibilité de ce produit. Par conséquent, l'étude du marché propre à ce produit acquiert une importance capitale comme la montre la stratégie de « l'Arme verte » menée par les USA et qui ont utilisé le marché du blé contre les pays de tiers monde et l'URSS. Aussi, le produit est stratégique lorsqu'il devient la principale source pour l'approvisionnement d'un pays par les produits manquants sur son territoire.

Par exemple l'Algérie a intérêt à anticiper la pénurie (qu'elle a connue plusieurs fois) d'un produit de large consommation (exemple du blé ou de la pomme de terre) afin éviter le mécontentement des consommateurs. C'est là qu'intervient l'étude du marché. Il s'agit, en effet, d'un travail « de collecte et d'analyse d'informations ayant pour but d'identifier les caractéristiques d'un marché. Le terme d'étude de marché aborde les grandes composantes d'un marché existant (demande, concurrence, produits, environnement, distribution, taille du marché, etc.). »[36]

3- L'identification de l'espace international stratégique de l'Algérie

L'espace vital d'un pays est constitué des territoires, des pays, des entreprises et des produits qui représentent une importance stratégique à cause du volume d'échanges ou d'investissements, de la dépendance du pays vis-à-vis d'un autre au vis-à-vis d'un produit ou pour l'intérêt industriel, commercial ou technologique d'un secteur ou d'une entreprise pour le pays.

1.1- Les pays représentant un intérêt stratégique pour l'Algérie

Les statistiques du commerce extérieur du CNIS[30] pour l'année 2016 nous informent que les principaux clients de l'Algérie sont, par ordre de priorité : l'Italie, l'Espagne, les USA, la France, le Brésil, le Canada, les Pays-Bas, la Turquie, la Grande Bretagne, la Belgique, le Portugal, la Tunisie, le Maroc, le Singapour et l'Inde.

Toujours selon les statistiques du CNIS, nous constatons que les principaux fournisseurs de l'Algérie sont : la Chine, la France, l'Italie, l'Espagne, l'Allemagne, les Usa, la Turquie, l'Argentine, le Brésil, la Corée du Sud, l'Inde, la Grande Bretagne, les Pays-Bas, l'Arabie Saoudite et le Portugal.

En matière d'investissement, les statistiques de l'ANDI[31] nous renseignent sur les principaux investisseurs en Algérie, en prenant en considération le nombre d'entreprises enregistrées auprès du Centre nationale de registre de commerce. Il s'agit de : la France, la Série, la Tunisie, la Chine, la Turquie, l'Égypte, la Jordanie, l'Espagne, le Liban et le Maroc.

Comme nous le remarquons, certains partenaires manifestent une triple importance : en tant que clients, fournisseurs, et investisseurs comme l'Espagne ou la Turquie. En effet, ces pays doivent suscités plus d'intérêt et de suivi que les autres.

1.2- Entreprises représentant un intérêt stratégique

L'identification des entreprises revêtant un intérêt stratégique pour l'économie nationale peut se faire selon trois critères. Le terme stratégique signifie ici l'intérêt pour un pays d'aider ses entreprises à prendre position dans l'une des activités économiques.

- Selon le critère technologique, l'entreprise devient stratégique quand « ses retombées (apprentissage, économies d'échelle dynamiques…), conditionnent l'accessibilité sur le long terme à d'autres productions de biens d'équipement et de consommation. Le caractère stratégique

les modifications de comportement des acteurs économiques, politiques et sociaux maintiendront un bon niveau de compétitivité. »[28]

2- Les études de conjoncture

L'autre appui sur lequel s'articule un système national d'intelligence économique est les études réalisées par les différents organes chargés de suivre la conjoncture économique. Les études de conjoncture se positionnent comme l'outil incontournable de prise de décision. Ces études doivent répondre aux besoins des différents acteurs quant à la situation économique du champ international stratégique de l'Algérie (qui sera défini ci-dessous). Globalement, l'analyse conjoncturelle passe par quatre étapes essentielles.

- La collecte de l'information statistique de conjoncture : Souvent, ces informations sont collectées à travers les enquêtes de conjoncture auprès des entreprises, les enquêtes sur les prix, l'emploi, les indices de la production industrielle, la comptabilité trimestrielle, les statistiques administratives et les données relatives à l'environnement international.
- La modélisation des séries de données : Il s'agit, à ce niveau, de constituer et d'actualiser les séries temporelles (généralement infra annuelles), pour chacun des agrégats retenus pour le suivi de la conjoncture (les données sectorielles, les prix, l'emploi, le financement de l'économie, le budget de l'Etat, l'environnement international, les échanges extérieurs, etc.).
- Le diagnostic conjoncturel : Il est établi afin d'examiner les évolutions, récemment constatés, et d'interpréter les estimations pour la période en cours. La lecture des liaisons identifiées, ainsi que l'exploitation des rapports des administrations et des professionnels, constituent les principaux supports de compréhension des phénomènes et des évolutions relevées.

La prévision conjoncturelle : Il s'agit d'élaborer des prévisions à court terme (trimestrielles ou semestrielles) des principaux agrégats économiques, avec une mise à jour de la prévision annuelle correspondante.[29]

En outre, la décision du gouvernement et des entreprises doit s'assoir sur des études de la conjoncture qui est consacrée au domaine économique, mais aussi sur des études de la situation politique des pays partenaires (risque pays) et de l'analyse financière des clients et fournisseurs qu'il s'agit d'une entreprise ou d'un secteur d'activité intéressant l'Algérie.

afin de permettre ainsi d'ajuster leurs stratégies à ces nouvelles menaces concurrentielles.

En deuxième lieu, l'État est le protecteur du patrimoine économique et technologique, notamment des entreprises situées sur des créneaux stratégiques pour l'économie nationale.[24]

En dernier lieu, l'État mobilise toutes ses administrations pour coordonner une action de soutien des entreprises nationales confrontées aux formes multiples de la concurrence internationale.

Afin d'assumer cette fonction stratégique, l'Etat doit mieux connaître les besoins des acteurs économiques, en faisant participer l'entreprise dans le choix de ses priorités. Comme le signale Bernard Carayon, « en raison de la mondialisation des marchés, du développement des technologies, de l'imbrication des acteurs, l'Etat n'a plus le monopole ni même toujours l'expertise suffisante à la promotion et à la défense de [ses] intérêts. »[25]

1.2- La place des entreprises dans le système national d'intelligence économique

Les entreprises peuvent intervenir sur deux volets :

Premièrement, la protection de leur patrimoine scientifique et technologique qui représente l'ensemble des informations et connaissances qu'elles ont emmagasinées. En effet, ce patrimoine regroupe à la fois les informations formelles, stockées sur des supports (qu'ils soient numériques ou papier) et les informations informelles, détenues par le personnel ou les dirigeants de l'entreprise. Cette protection permet de protéger l'entreprise et de la prévenir des pertes, des fuites, des vols de connaissances, des procédés de production, etc.[26] Cette mission repose sur deux types d'actions : des mesures de sécurité applicables aux salariés, aux systèmes informatiques…etc. et « la maîtrise des modalités juridiques de la protection industrielle et intellectuelle, mais aussi sur le suivi, voire l'innovation en matière de systèmes techniques d'identification des produits véritables. »[27]

Deuxièment, les entreprises participent à l'alimentation du système national d'intelligence économique en informations (feed-back).

En retour, les entreprises peuvent bénéficier de ce gisement d'informations recueillies et traitées pour orienter ses choix. Comme le confirme Henri Martre, l'information « dans le contexte de compétition économique, est devenue une composante essentielle de la réussite des organisations. Car seules les entreprises qui sauront prévoir l'évolution des marchés, cerner les besoins potentiels, identifier les innovations technologiques, anticiper

de la pratique des affaires, du suivi de la constitution des sociétés et de la réalisation des projets ; l'information et la sensibilisation des milieux d'affaires. »[21] Aussi, l'ANDI est habilitée pour l'octroi des avantages fiscaux pour les investisseurs étrangers.

1.6- La Chambre Algérienne du Commerce et d'Industrie

En plus du centre d'arbitrage qui permet la résolution des litiges entre opérateurs économiques (nationaux ou étrangers), la Chambre algérienne de commerce et d'industrie informe les entreprises algériennes, via son site, sur les opportunités d'affaires y compris celles liées aux marchés étrangers.

Toutefois, malgré ces efforts, Bouras Djoudi estime que « l'état des lieux de l'économie révèle, en outre, de multiples déconnexions par rapport aux standards internationaux avec de nombreux retards en matière de mise en place de dispositifs d'accompagnement des processus d'ouverture. »[22]

II- La consolidation des efforts de soutien à la politique d'insertion internationale

1- la priorité d'un système national d'intelligence économique

Telle que définie par l'Institut français des hautes études de la défense nationale, l'intelligence économique est «(une démarche organisée, au service du management stratégique de l'entreprise, visant à améliorer sa compétitivité par la collecte, le traitement d'informations et la diffusion de connaissances utiles à la maîtrise de son environnement (menaces et opportunités) ; ce processus d'aide à la décision utilise des outils spécifiques, mobilise les salariés, et s'appuie sur l'animation de réseaux internes et externes.) A cette définition peut être ajoutée une dimension supplémentaire. Cette démarche implique une politique adaptée de protection des connaissances et du savoir de l'entreprise et peut nécessiter l'emploi d'actions offensives. »[23]

1.1- La place de l'Etat dans le système national d'intelligence économique

Le rôle de l'Etat dans un système national d'intelligence économique se dicline en trois actions. En premier lieu, il consolide l'information économique pour la mettre au service des entreprises. L'objectif de cette action est d'aider les entreprises engagées dans la concurrence internationale et soumises à la concurrence étrangère sur leur propre marché domestique. Dans ce sens, l'Etat procède à la diffusion d'informations élaborées,

1.3- L'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur

ALGEX est un établissement public à caractère administratif. Elle est créée par le décret exécutif n°04-174 du 12 juin 2004. Ses principales missions consistent dans :

- le développement des exportations algériennes hors hydrocarbures ;
- les études d'impact des accords commerciaux sur l'économie algérienne ;
- élaboration de notes de conjoncture sur les produits de base importés par l'Algérie ;
- l'analyse des marchés, des produits et des panoramas sectoriels.
- l'orientation des entreprises algériennes et leur information sur le dispositif public d'aide aux exportations, sur la réglementation commerciale internationale et sur les opportunités d'affaires ;
- la mise en relations d'affaires des entreprises algériennes avec les importateurs étrangers afin de trouver des débouchés pour leurs produits sur les marchés étrangers.[19]

Cependant, nous avons constaté après l'exploitation de l'étude réalisée par cette Agence, relative au marché des dattes, que cette analyse présente bien des limites. En effet, l'étude ne contient que des statistiques des pays importateurs et exportateurs des dattes dans le monde et elle ne comporte aucun commentaire ni orientations mais surtout le mode de pénétration de ces marchés par les exportateurs de dattes algériens.

1.4- La SociétéAlgériennedes Foires et Exposition

SAFEX est une entreprise publique à caractère économique, elle a pour mission notamment l'organisation des foires, salons spécialisés et expositions à caractère national, international, local et régional ; l'organisation de la participation algérienne aux foires et expositions à l'étranger ; l'assistance aux opérateurs économiques en matière de commerce international, au moyens de : L'information sur la réglementation du commerce international, les opportunités d'affaires avec l'étranger et la mise en relation d'affaires.[20]

1.5- L'Agence Nationale de Développement et de l'Investissement

L'apport de l'ANDI en matière d'insertion internationale consiste dans « la promotion des investissements en Algérie et à l'étranger, la facilitation

3- Le dispositif algérien de soutien à l'insertion internationale

Le dispositif s'appuie, en fait, sur un ensemble d'organismes publics chargés du financement et de la promotion des activités des acteurs de l'insertion internationale.

1.1- Fonds Spécial pour la Promotion des Exportations

Le FSPE a été créé pour promouvoir les exportations hors hydrocarbures à travers la prise en charge d'une partie des frais liés au transport des marchandises et à la participation des entreprises aux foires et salons à l'étranger. Ainsi, le fonds finance :

- la moitié des coûts, pour le cas de transport international des produits agricoles périssables (à l'exception des dattes) ;
- 25% des coûts de transport international des produits non agricoles à destination éloignée ;
- 80%, dans le cas de transport international des dattes et ce, pour toutes destinations de ce produit.

Sur un autre volet, le FSPE encourage la participation aux manifestations économiques à l'étranger. En effet, il couvre :

- 80% des coûts d'une participation collective aux foires et expositions inscrites au programme annuel officiel (arrêté par SAFEX) ;
- 50% des coûts d'une participation individuelle aux autres foires ne figurant pas au programme annuel officiel ;
- 100% des coûts dans le cas d'une participation revêtant un caractère exceptionnel.[15]

1.2- La Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations

CAGEX offre un appui important pour les entreprises exportatrices à travers l'assurance de l'ensemble du chiffre d'affaires annuel à l'exportation réalisé par l'exportateur et (dont la durée de paiement ne dépasse pas les 180 jours), contre le non-paiement des créances résultant de l'insolvabilité, la carence d'un acheteur ou de faits politiques, catastrophes naturelles ou de non transfert.[16] Aussi, la compagnie propose des services d'information qui porte sur les acheteurs étrangers et sur les systèmes juridiques, économiques, politiques des pays des importateurs étrangers.[17] Enfin, la CAGEX peut gérer les contentieux des entreprises algériennes par l'accès aux services et aux réseaux internationaux spécialisés dans le recouvrement des créances.[18]

dans différents secteurs permet de confirmer cette stratégie qui s'articule sur l'insertion internationale pour la réalisation des objectifs de développement national.

- En matière de transfert des connaissances, le ministère de l'industrie et des mines vise à attirer les « capitaux porteurs de technologie, de savoir-faire, de valorisation du potentiel national et créateur d'emplois. »[7] Pour ce faire, il projette de recourir à l'expertise internationale spécialisée pour bénéficier des bonnes pratiques au niveau mondiale visant à améliorer les climat de affaires en Algérie[8]
- En matière de l'investissement, le même ministère vise la promotion des investissements étrangers à destination de l'Algérie.[9]
- Dans le domaine du tourisme, le ministère du tourisme espère aussi, augmenter le nombre de touristes à destination de l'Algérie, la valorisation et l'amélioration de l'attractivité et de la compétitivité de l'Algérie[10] dans ce secteur. Afin de réaliser cet objectif, le ministère compte définir et mettre en œuvre un plan de financement pour augmenter le nombre d'investissements étrangers dans le secteur du tourisme[11] et mettre en place une stratégie de communication institutionnelle, en direction des nationaux résidents et non-résidents comme touristes potentiels, basée sur l'utilisation des Technologie de l'information et de la Communication (TIC).[12]
- Pour la pénétration des marchés internationaux, le gouvernement prévois l'étude et l'identification du potentiel exportable et des marchés-cibles et la mise à disposition des opérateurs économiques algériens des informations commerciales notamment celles relatives aux conditions d'accès aux marchés internationaux.[13]
- Dans un autre document portant stratégie industrielle, le ministère de l'industrie confirme que : « notre choix d'industrialisation s'appuiera donc sur une stratégie de développement ouvert et doit permettre aux entreprises non seulement d'être compétitives sur le marché intérieur mais aussi de viser le marché international, il est alors naturel que la stratégie de relance et de développement industriel se donne pour objectif majeur de réunir les conditions permettant une intégration compétitive dans l'économie mondiale/régionale. En utilisant les ressources naturelles et avec l'héritage historique en matière d'industrialisation des années 70, l'Algérie a les moyens de relever le défi. »[14]

sion qui n'est pas définie par le dictionnaire économique, mais elle est une expression d'usage. Le mot insertion est utilisé, en fait, dans le domaine des sciences sociales. Dans ce sens, une insertion sociale signifie « avoir une place, assuré une position sociale reconnue et différenciée telle que les statuts, les rôles, etc. »[2] elle désigne aussi, « l'action ayant pour objectif de faire évoluer une personne isolée ou marginale vers un état où les échanges avec son environnement social sont considérés comme satisfaisants.»[3] En effet, par insertion internationale, nous entendons une visioninterne de la politique économique dont l'objectif est de chercher à se positionner dans un espace économique mondialisé. Également, l'insertion internationale exprime le volontarisme d'un pays à travers une stratégie politique et économique qui cherche à tirer profit des avantages et de réduire les menaces de la mondialisation.

2- Les objectifs de développement de l'insertion internationale de l'Algérie

Dès la fin des années quatre-vingt, l'Algérie a opté pour un modèle de développement extraverti dont la demande d'adhésion au GATT en 1987 constitue la première manifestation. Contrairement à son passé socialiste, le nouveau modèle se base sur la logique de la génération du développement par une insertion active dans l'économie mondiale. Cette stratégie vise « la diversification des échanges afin de sortir d'une spécialisation étroite, la libéralisation du commerce extérieur constituant la condition première de cette diversification à moyen et à long terme des exportations et de la production et le relèvement du niveau général de la compétitivité industrielle afin de mieux préparer les industries à affronter les effets de la concurrence internationale. »[4]

Au milieu des années quatre-vingt-dix, en situation de cessation de paiement, l'Algérie a accepté le plan de libéralisation imposé par le FMI et a appliqué, en effet, un programme d'ajustement structurel. Le PAS[5] s'articule sur les objectifs suivants : « favoriser une forte croissance économique ; assurer une convergence rapide de l'inflation vers les taux en vigueur dans les pays industrialisés ; atténuer les retombées transitoires de l'ajustement structurel sur les couches les plus défavorisées de la population et rétablir la viabilité de la position extérieure tout en constituant des réserves de change suffisantes (IMF, 1998). »[6]

Après trente ans de début du processus d'insertion internationale, l'Algérie tente toujours de tirer profil de son adhésion à la sphère économique mondialisée. En effet, l'analyse des politiques du gouvernement

ting help the Algerianactors to take advantage of the political and economic choice of Algeria.

Keywords

Algeria, accompanying measures, economic development, economic intelligence, information, protection, globalization.

Classification JEL : F02, F15, E61, D81.

Introduction

L'Algérie a fait le choix stratégique de libéraliser son économie et ses relations économiques extérieures. En dépit de la vague de critiques et de résistances qui a suivi cette nouvelle orientation,les autorités algériennes n'ont pas changé l'objectif affiché depuis le début des années 90. Dans ce sens, dans son plan d'action,le gouvernement confirme que : « l'action du Gouvernement portera sur la poursuite de la démarche d'ouverture et d'intégration de l'économie nationale à des espaces économiques mondiaux et régionaux. Il poursuivra le processus de négociation pour l'accession de l'Algérie à l'Organisation Mondiale du Commerce (OMC) dans des conditions qui doivent obligatoirement sauvegarder les intérêts de l'économie nationale et promouvoir notre commerce extérieur. »[1] À travers ce processus d'insertion internationale, l'Algérie cherche à stimuler son développement économique grâce aux opportunités du contexte économique mondiale.

Toutefois, la démarche d'ouverture sur le monde extérieur quant à elle, reste toujours objets de débats et de discussions. Les résultats mitigés de plus de trente ans du lancement du processus de libéralisation ne font qu'alimenter, d'avantage, cette altercation.

Dans cet ordre idées, sachant que la concurrence internationale impose aux entreprises algériennes la confrontation des firmes multinationales expérimentées dans les domaines du commerce, d'investissement et des économies d'échelles, comment l'Algérie prévoit de soutenir les acteurs de l'économie nationale pour se positionner dans la nouvelle sphère économique internationale très concurrentielle et réaliser, ainsi, les objectifs attendus de sa politique d'insertion ?

I- La politique algérienne d'insertion internationale

1- Définition de l'insertion internationale

Au début, il faut souligner que l'insertion internationale est une expres-

Accompagnement de la politique d'insertion internationale de l'Algérie.

M. NAIT ABDESSELAM Hakim
Étudiant doctorant
Ecole Nationale Supérieure des Sciences Politiques - Alger

ملخص بالعربية

يهدف هذا المقال إلى دراسة وتحليل سياسة الدعم المتبعة من طرف الجزائر والتي ترمي إلى تشجيع اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي. فإذا كان من المسلم به أن الانفتاح والاندماج في مجال الاقتصاد العالمي اوضمن التكتلات الاقتصادية الإقليمية يمنح فرص التنمية للبلدان، فإن هذا المجال الجديد يفرض على إقتصادياتها تهديدات جديدة. فدرجة الاستفادة من هذا الاندماج يعتمد على مدى رفع التحدي الذي يفرضه، وذلك من أجل اغتنام الفرص ومواجهة التهديدات. ويعتمد ذلك على عدة عناصر مهمة من بينها وضع الأليات المساندة لمسار الانفتاح والاندماج وكذلك دراسة وجمع واستغلال كل البنانات المتعلقة بالمجال المنفتح عليه. وبالتالي فالتوجه الجديد للجزائر الذي يتسم بإرادة سياسية للانفتاح الاقتصادي يفرض عليها تحديات تتعلق خاصة، بمسايرة ودعم هذا التوجه بإجراءات مرافقة وذلك على غرار ما تفعله الكثير من الدول. حيث تحدد نسبة الاستفادة من الاقتصادي العالمي بقدر نجاح الآليات الداعمة لمختلف الفواعل الاقتصادية الذين تظهر عليهم نتائجالاختيار السياسي والاقتصادي للجزائر.

الكلمات المفتاحية

الجزائر، آليات الدعم، التنمية الاقتصادية، الذكاء الاقتصادي، المعلومة، حماية الاقتصاد، العولمة

Abstract

If it is recognized that openness and integration in the global economy or in the regional economic blocs gives development opportunities to countries on the one hand, on the other, they pose risks of their same origin. The advantage of such integration depends on how much the challenge it poses is raised. Therefore, the new economic direction of Algeria poses great challenges consists to support the openness with accompanying measures, as many States do. The good results of openness for the global economic is determined by the success of the mechanisms suppor-

127 محمد قريشي ، مرجع سابق ، ص 152 .
128Colette et Françis Jeanson ، op cit ، p 199 .
129 احمد محساس ، مرجع سابق ، ص 59 .
130محمد حربي ، مصدر سابق ، ص 91 .
131 Ahmed Mahsas، Réalites colonials et resistances ، El Maarifa ، Alger ، 2006 ، p 100.
132 Ahmed Mahsas ،op cit ، p 100.
133أحمد محساس ، مرجع سابق ، ص 38 .
134Boualem Bourouiba ، op cit ، p 135.
135 Ibid ، p 135 .
136 محفوظ قداش ، تاريخ الحركة ، ج 1 ، ص 38 .
137 محمد قريشي ، مرجع سابق ، ص 154 .
138 Boualem Bourouiba ، op cit ، p133.
139Ibid ، p 116 .
140 Colette et Françis Jeanson ، op cit ، p 189 .
141حسينة حاميد ، مرجع سابق ، ص 87 .
142 Algerians used huts as hosing gathering a lot of children lack of mattresses and blankets besides food as a results of settlement policy that excluded Algerians and attracted Europeans.
143Benjamin Stora ،Algérie ، op cit ، p 107 .
144 محمد قريشي ، مرجع سابق ، ص 158 .
145نفسه ، ص 188 .
146Boualem Bourouiba ، op cit ، p ١٣٣.
147André Lecourtois ، op cit ، p 113 .

محمد حربي ، مصدر سابق ، ص 129 .148

103 محفوظ قداش ، الحركة ، ج 2 ، مرجع سابق ، ص 1056 .

104نفسه ، ص 1057 .

105 شارل روبير آجرون ، مرجع سابق ، ج 2 ، ص 763 .

106محمد قريشي ، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ الحرب العالمية الثانية الى اندلاع الثورة التحريرية 1945-1954 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية جامعة الجزائر ، قسم التاريخ ، 2001-2002 ، ص 143 .

107 نفسه ، ص 145 .

108محفوظ قداش ، الحركة ، ج 1 ، مرجع سابق ، ص 20 .

109 نفسه ص 150 .

110 جيلالي بلوفة عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 245 .

111 André Lecourtois ، Algérie années 1950 ، un prètre témoigne chroniques ، Lazari Labter ، Algérie ، 2008 ، p 121.

112 فرحات عباس ، مرجع سابق ، ص 153 .

113محمد قريشي ، مرجع سابق ، ص 138 .

114There was a great gap of food in Algerian societybecause of French injustice in reparation of agricultural means ant the cause which might put Algerians suffer from starvation and diseases .

115 محمود آيت مدور ، الحركة النقابية المغاربية 1945-1962 ، الجزائر وتونس نموذجا ، أطروحة لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية يوالاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2006 -2007 ، ص 25.

116 يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، ص 54 .

117 اني راي غولدزيغر، جذور حرب الجزائر ، من المرسى الكبير الى مجازر الشمال القسنطيني 1940-1945 ، ترجمة وردة لينان ، دار القصبة للنشر ، 2005 ، ص 360 .

118Charles Robert Ageron ، op cit، p 108.

119André Nouschi ،Portrait social de la colonisation en Algérie، Annales économies ، societés ، civilisations ، volume 20،No 06 ، 1965 ، p 1252 .

120حسينة حاميد ، مرجع سابق ، ص 86

121عبد المالك خلف التميمي ، مرجع سابق ، ص 23

122 احمد محساس ، مرجع سابق ، ص 28 .

123Kamel kateb ، op cit ، p 218 .

124 Mohamed Fares ، Aissat Idir، documents et témoignages sur le syndicalisme en Algérie، ENAL، 1992 ، p 133.

125عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 322.

126 Mohamed Fares ، op cit ، p 133.

details see :Roger Lequy، Agriculture Algérienne de 1954-1962، Revue de l'occident musulman et de méditerranée ،volume 08، no01، 1970، p 96 .

83 الغالي غربي ، مرجع سابق ، ص ٠٩ .

84 Noura Benalleugue-Chaouia ، op cit p 336.

85 عبد القادر جيلالي بلوفة ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .

86André Nouschi ، La politique de sécurité sociale en Algérie ، population ،volume 07 ، 1952، p 19 .

87Colette et Françis Jeanson ، op cit ، p ١٩٠.

88100،000 provided a sample of the Halfa collectors who were the least paid of agricultural workers. It took them to collect، transport and sell 100kgof Halfa for 11 hours at 230 frs that it meant at 20 frs per hour.

89 الغالي غربي ، مرجع سابق ، ص 11 .

90عدة بن داهة ، مرجع سابق ، ص 408 .

91Colette et Françis Jeanson ، op cit p185.

92 Boualem Bourouiba ،Les syndicalistes Algériens ، leur combat de l'eveil à la libération nationale ١٩٣٦ -١٩٦٢ ، Co-edition Dahleb- ENAG ،Alger، 2001 ، p 135.

93 Colette et Françis Jeanson ، op cit p 186 .

94French politician and intellectual born in Montpellier 03-02-1912، professor of philosophy، revolted against the German presence 1940-1944 and joined the ranks of resistance from London، a member of the French Association of three times and a general governor of Algeria 1955-1956 and opposed de Gaulle's path to self-determination in Algeria and chose Italy as an exile from 1960 to 1969 and died in 06-08-1990. See more in:

: لزهربديدة ، مرجع سابق ، ص25 .

95فرحات عباس ، الشاب الجزائري ، ترجمة أحمد منور ، الجزائر عاصمة الثقافة العربية ، 2007 ، ص 170 .

96 Algérie Libre ، Pour lutter contre le chômage ، 05-03-1954 .

97Both Farhat Abbas and MTLD had set up a special program on how to deal with unemployment that affected the majority of Algerians ،they approached each other on many points. Abbas alone called for the liberalization of union work in Algeria to modify the social and economic situation that served a class at the expense of large sections of Algerians

98 Jacques Simon ،L'immigration Algérienne en France ، des origines à l'indépendance ، édition Méditerranée ، Paris ، 2000، p 30.

99 محمد حربي ، مصدر سابق ، ص 128 .

100 Yahyaoui-Meraber Messaouda ، op cit ، p 181 .

101محفوظ قداش وجيلالي صاري ، مرجع سابق ، ص 213 .

102محمد حربي ، مصدر سابق ، ص 129

6 4عبد المجيد بوجلة ، الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962 اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة تلمسان ، 2007-2008 ، ص 17 .

65محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية 1939-1951 ، ج 2 ، ترجمة احمد بن البار ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2008 ، ص 390 .

6 6 محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939، ج 1 ، ترجمة احمد بن البار ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2008 ، ص 53 .

67نفسه ، الجزء 2 ، ص 962 .

6 8 Algeria used to live paradox in its economy since settlers monopolised benefits on Algerians behalf .

69Noura Benalleugue- Chaouia ،Algérie mouvement ouvrier et question nationale 1919-1954، OPU ، 2005، op cit ، p 272.

7 0 Yahiaoui-Merabet Messaouda ، op cit ، 189 .

71 Ibid ، p 302 .

7 2 محفوظ قداش وجيلالي صاري ، مرجع سابق ، ص 2205 .

7 3 L'Etoile Algerienne ، Féodalité agraire fait du colonialisme ، 23-01-1949 .

7 4 Kamel kateb ، op cit ، p 218 .

7 5Benjamin Stora ، Algérie ، Histoire Contemporaine 1830-1988 ، Casbah ، Alger ،2004، p 111.

7 6محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية ، ج 1 ، مرجع سابق ، ص 1055 .

77 European settlers occupied a large fertile land with more funds and means to deal with .

78عدة بن داهة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 ،الجزء الثاني ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2008، ص 408 .أنظرتفاصيل أكثر :

Yahiaoui-Merabet Messaouda ، op cit ، 181

79After the failure of the SIP ، an other organisation took place to improve the means of agriculture and the expansion of irrigated land and to provide farmers with means and extension of guidance and the integration of peasants who did not own land، but the administration in the era of Nigelain recovered the irrigation lands in the Plain of Chlef (5000 AH) and the purchase of the Dominions and municipalities that were not exploited and save large property to merge Algerians of whom 25،000 are exploited .

8 0 حسنة حماميد ، مرجع سابق ، ص 71 .

8 1 EL Moudjahid، La réforme agraire avant 1954، No 56، 05-01-1960 ، p 623.

8 2This body provided financial loans between 1954-1960 for the traditional agricultural sector، an average of 3.14 billion francs، which is the pattern of agriculture for Algerians. In the same way، the modern sector - the majority of Europeans - received 463.45 billion francs in the same period.for more

40شارل روبير آجرون ، مرجع سابق ، ص 821 .

41 اندري مندوز ،الثورة الجزائرية عبر النصوص ، ترجمة ميشال سطوف ، منشورات ANEP ، الجزائر ، 2007 ، ص 118 .

42Colette et Françis Jeanson ، op cit ، p 165 .

43ibid ، p 164

44يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، ص 52

45 حسينة حاميد . مرجع سابق ، ص 68 .

46Colette et Françis Jeanson ، op cit ، p 181 .

47 Xvier Yaccono ، Histoire de la colonisation française ، PUF، Paris ، 1993، p 303 .

48 Yahiaoui-Merabet Messaouda ، Société musulmane et communautés Européennes dans l'Algérie du 20 siècle ،édition Houma ، Alger ، 2009 ، p 182.

49محمد حربي ، مرجع سابق ، ص 85 .

5 0 Jean Despois ،Population Algérienne au 31-10-1954 ، Annales géographiques ، volume 65 ، No 347، 1956 ، p 56 .

5 1حسينة حاميد ، مرجع سابق ، ص 84 .

52 أحمد محساس ، مرجع سابق ، ص 33 .

5 3 شارل روبير آجرون ، مرجع سابق ، ص 764 .وانظرأيضا :- Yahiaoui-Merabet messaouuda ، op cit ، p 185 .

54Colette et Françis Jeanson ، op cit ، p ١٨٣ .

55 Demographic explosion in Algeria was a stronger factor that made French settlement in vain .

56 Yves Courriere ،La Guerre d'Algerie ، Tome 5 ،SGED ، Paris ، 2001، p2150 .

5 7. ٣٢ أحمد محساس ، مرجع سابق ، ص

5 8 Alistar Horn، Histoire de la guerre d'Algérie، édition Dahleb، Alger ، 2007 ، p65

59محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر في التاريخ (المقاومة السياسية)بين 1900-1954 الطريق الاصلاحي والطريق الثوري ،ترجمة عبد القادر بن حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1987، ص 209 .

6 0 احمد محساس ، مرجع سابق ، ص 34 .

6 1 Republique Algérienne ، Statistiques officielles et consommation Algérienne ، 16-10-1953 .

6 2 الغالي غربي ، مرجع سابق ، ص 08 .

63عبد القادر جيلالي بلوفة ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران ، الخروج من النفق – من اكتشاف المنظمة الخاصة الى اندلاع الثورة التحريرية 1950-1954 ، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة تلمسان ،2007-2008 ،ص 247 .

especially in countryside.

21عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، 318 .21

22 محمد حربي ، الثورة الجزائرية ، سنوات المخاض ، ترجمة صالح المثلوثي ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الرغاية الجزائر ، 1994 ، ص 90 .

23احمد محساس ، مرجع سابق ، ص 117 .2 3

24 أسعد لهلالي ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية بين 1954-1962 ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ المعاصر ، جامعة منتوري بقسنطينة ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم التاريخ والاثار، 2011-2012 ، ص 11 .

25محمد حركات ، شبكة الكهرباء والغاز في الجزائر بين 1946-1962 ، اطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة منتوري بقسنطينة ، 2005-2006، ص 21 .

. Colette et Françis jeanson ، op cit، p172 6 2

2 7عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ،ص 320

28محمد حركات ، مرجع سابق ، ص 30 .

29شارل روبير آجرون ، مرجع سابق ، ص 816 .30

30 نفسه ، ص 817 31

31عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 334 .

32Colette et Françis jeanson ، op cit ، p 176 .

33حسينة حاميد ، مرجع سابق ، 68

34 Youcef djabri ، la France en Algérie ، bilans et perspectives ، volume 03 ، OPU، Alger،1995 ، p 612.

35محمد حركات ، مرجع سابق ، ص 44

36 Born in1891 Professor of history and geography، leftist and diplomat who took over the government of the Popular Front 1936، took over the General Government between 1944-1948 Settlers accused him of sympathizing with the Algerians and calling him Mohammed، but the Algerians received in his time the massacres of 1945 . for more details see :

لزهر بديدة ، الحركة الديغولية بالجزائر 1940-1945 من الظهور الى المواجهة مع الحركة الوطنية ، دكتوراه في التاريخ المعاصر ، جامعة الجزائر-2- معهد التاريخ ،إشراف د/ محمد العربي الزبيري ، 2009-2010 ، ص 62 .

37محمد حركات ، مرجع سابق ، ص 23 .

38 Ounassa Siari Tengour ، 1945-1962 vers l’independance ، in histoire de l’Algérie à la période coloniale ، Barzakh ، Alger، 2012، p 471 .

39Collette et Françis Jeanson ، op cit ، p 173 .

References:

1عبد المالك التميمي الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي دراسة تاريخية مقارنة ،عالم المعرفة ، نوفمبر 1983 ، ص 24.

2شارل روبير آجرون ، الجزائر المعاصرة 1871-1954 ، الجزء الثاني ، دار الأمة ، 2008 ، ص 770.

3 نفسه ص 771 .

4 أحمد محساس ، الحقائق الاستعمارية و المقاومة ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2007 ، ص 26 .

5 زوزو عبد الحميد ، محطات في تاريخ الجزائر ، دراسات في الحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة ، منشورات وزارة المجاهدين ، 2007، ص 311 .

6حسينة حماميد ، المستوطنون الاوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962 ، ط1 ،الجزائر ، 2007 ، ص 76 .

7عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 311 .

8عبد المالك خلف التميمي ، مرجع سابق ، ص 21 .

9 عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 316 .

10 نفسه ، ص 416 .

11 Kamel kateb ،Europeens ، Indigènes et juifs en Algérie 1830-1962 ،El Maarifa، Alger، 2010 ، p218 .

12حسينة حماميد ، مرجع سابق ، ص 65 .12

13The Bank of Algeria established 1851 to grant agricultural loans to settlers and to support the settlement and marketing of vineyards، cotton، tobacco and grains as part of financial and material support to enable the Europeans to settle .

14Colette et Françis jeanson ،Hors la loi ،Ministère de la culture، édition Spéciale ، Alger ، 2007، p166.

15الغالي غربي ، الاستراتيجيات الفرنسية في مواجهة الثورة التحريرية 1954-1962 ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الانسانية و الحضارة الاسلامية ، جامعة وهران ، 2004-2005 ، ص 10.

16شارل روبير آجرون ، مرجع سابق . ص 770 .16

17عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 315 .17

18شارل روبير آجرون ، مرجع سابق ، ص 37318

19يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية بين 1830-1954 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 49

20We see many pictures that proved the terrible conditions of Algerian living

the attainment of social and national rights, conscious of the political role assigned to it within cities or in the diaspora.

The displacement to the city is not the end of the march nor an end in itself, but was a warrior rest for the training and stand on the urban transactions and concepts to inspire the means of national struggle. The deep painful social transition at the same time will give rise to the will to survive. The displaced to the cities had a sense of hatred for the occupier greed on one hand and admiration of the West civilizationon other hand as a conviction that changed the statu quo between the colonizer and the colonized and embodied it in a national thought that did not exist in the countryside but in cities there was the activity of political parties and trade unions was increasing and gave them a rich asset of the struggle to break the professional, social and economic restrictions . We may not exaggerate if we say that the large base of the popularity of Algerian political parties comes from the displaced of the countryside, especially the Algerian People's Party - the victory movement for democratic freedoms, which cracked a national independence in a precedent not given to the Algerians at homeland .

Percentage	Cottage's inhabitants	Urban algerians	Urban municipalities
41.5 %	86.000	293.000	Algiers
18 %	38.000	131.000	Oran
3.5 %	7000	103.000	Constantine
9.5 %	20.000	66.000	Annaba
27.5 %	57.000	769.000	Other municipalities
100 %	208.000	1.362.000	Total

محمد قريشي، الاوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري من ح.ع.2 الى اندلاع الثورة 1939-1954، قسم التاريخ. 2002، ص 158 .

Algeria, Oran and Annaba received the largest number of displaced persons (10.57% of the total population in cities in 1954 and 69.23% of the total population of shantytowns as coastal cities characterised by progressing trade and port activities such as shipping, unloading, transport that required many workers of muscle effort).

The initial friction that faced the displaced into the cities did not give any hope to improve the lives of the newcomers following their simulations of the misery in huts that had been growing remarkably around cities. Their number in Algiers grew from 58 tin districts in 1947 to 164[145] in 1954 that it means 106 hutsin 08 years. And the city was abandoned by the colonial authority and got rid of keeping human rights at all.

The Algerian social structure was dismantled by French authority at a regular and continuous pace throughout its existence in Algeria, from 1830 to 1962, by deportation, displacement, exile, isolation and displacement which disrupted the Algerian cultural and intellectual system and missed the means to reduce the scale of the disaster that touched their personality , religion and honor after losing their land; and their social status became ambiguous due to the degradation of the traditions and social laws that prevailed in the rural society such as the exit of women to work without giving importance to the custom[146] and indulging in social pests and became vulnerable to all diseases such as the diarrhea of the Algerian residents Huts[147], social deviations[148] and cultural assimilation .

The displacement towards cities became an important factor in the gradual crystallization of an urban proletariat to trace its issues related to

Unit: French franc

Difference	Algerians	Europeans	Children's number
6995	4800	11795	children 02
13700	7200	20900	children 03
18675	9600	28275	children 04

Colette et Françis Jeanson , op cit , p 189 .

It is noted that the salary of European workers was increasing automatically as the number of their children to encourage birth in the European society and to weight the demographic balance and vice versa with their Algerian counterparts, who are punished to reproduce in order to stop their birth, a policy pursued by the French colonialism in Algeria to work on deflation of the population in all ways. Algerian families benefit from family allowances such as prenatal allowances, maternityand housing. In the Social Protection Act of 1949, they were granted financial compensation only after the eleventh day of suspension and payment of public expenses; estimated to : 2000 frs / year[141].

As a result of the relentless search for temporary and irregular work in the producing sectors, service or trade sectors, the displaced person, disturbed by the fear of stability and shelter and living under double occupancy (work-housing) and double exclusion (rural-urban) living in huts around the borders of the city[142] reached in 1938- according to the mayor of the city of Algiers, Jacques chevallet- 4800 people lived in cottages and in 1953-1954 the latter reached 125,000 people who were victims both of cities and countryside and victims of dual exploitation:

1-The confiscation of land and property in the countryside.
2- exploitation and marginalization in cities [143].

In 1954 had been counted 52.000 huts , including 41,000 cottages in urban municipalities and the following table gives indicators of the development of "Algerian ghettos" on the outskirts of cities in 1954144:

Multi-services	Mining	Construction	Departments
01	04	03	Algiers
/	03	01	Oran
01	02	03	Constantine

Boualem Bourouiba, Boualem Bourouib, Les syndicalistes Algériens , leur combat de l'eveil à la libération nationale 1936- 1962 , Co-edition Dahleb- ENAG ,Alger, 2001 , p 135.

1,577 trainees Graduated in 1953, 846 of them were in construction and 731 in mining[135]. The new immigrants remained vulnerable to exploitation and discrimination by employers in employment and wages. The Algerian paid less than his European counterpart, even if he did the same job . He was writing the name of the Algerian job, which remains Arabic, but in French letters like Kadi[136]

Due to their extreme poverty, Algerians continued to work without regard to their wages and hours of work. What is important for them was how to be away from begging for a few days . This was the opportunity that the colon used to reduce the daily wage to 500 francs / day in Skikda[137] for example. In the majority of them, weresubject to injustice, and persecution. The 300.000 Algerians were working for a few weeks or months at a low wages , in hard and exhausting work without protesting their miserable situation[138]. The Algerian was out of the following privileges : wages and social benefits, promotion and classification associated with the rehabilitation of the majority of workers and professional diseases[139].

With regard to social laws, the Algerian system differs from the French one in the following characteristics:

1. Social grants were not available in the agricultural sector in Algeria.
2 - Social grants wre high in industry and trade three times in France than Algeria.
3-1/5 of Algerians had the right to a social grant the others exposed to suffering.

The following table reveals the huge gap in the social allowances on 31/12/1954[140]between Algerian and Europeans settlers:

Total	Algerians	Europeans	Functions
18	01	17	High functioners
48	08	40	Average functioners
56	09	47	admisitrator
15	06	09	Trader
159	146	13	agriculturer
191	111	80	worker
34	25	09	Servant
23	06	17	Army/police
545	313	232	Total

Ahmed Mahsas ,op cit , p 100.

The number of Algerians did not outweigh the number of Europeans except in sectors that relied on the muscular effort and lack of scientific qualification such as the construction sector.

On the eve of the outbreak of the liberation revolution, the government published a report stating: "In order to cope with the population explosion of working age, we found the same difficulties to satisfy the demands of work, where physical preparedness and vocational training were limited . As for the qualified workforce, we find it difficult to accept a lot of demands for employment, especially in the mechanics and construction, drilling and ports". So; the highly qualified jobs remained exclusive to the Europeans.

This is how the colonial authority shaped a terrible educational and training reality for the Algerians, which lost their physical structure and professionalism. They defeated themselves and those suffering in their own land and sought to exclude Algerians from technical education as a policy to preserve cheap labor[133]. It is difficult to employ a qualified technical worker with low wages. This table shows a few training centers in construction, mining and other professions in 1953 affected to Algerians[134]:

Total	Algerians	Europeans	Societies
75	02	73	Idustrial institut (Harrach)
152	07	145	Indusrial school(Dellys)
1716	260	1456	Technical school(Algiers)
30	02	28	Technical branch of modern school

احمد محساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 59 .

The Algerians were excluded from all aspects of life in the economy, administration and education, and turned them into tools. The displaced Algerian became synonymous with the unskilled worker, making up 95% of the day laborers, 68% of the workers with limited qualifications, 17% of technicians and 07% of high qualification[130]. . The "urban" Algerians in the non-agricultural sector are distributed as follows[131]:

Ahmed Mahsas, Réalites colonials et resistances , El Maarifa , Alger , 2006 , p 100

Total	Algerians	Europeans	Professional types
50 .000ha	30 .000ha	20 ,000 ha	Handcrafts
101.000ha	75 .000ha	26 .000ha	Young traders
16 .000ha	06 .000ha	10 .000ha	Traders/makers
23 .000ha	10 .000ha	13 .000ha	Free business

In the following table, we compare the wages of both parties (unit per thousand)[132]:

vestor without the calculation of wages, taxes and capital benefits was estimated at 2.9 million francs for settlers and 117,000frs for Algerians , The difference is vast between them, which will push the Algerian farmer to adopt more painful options[120], it means transformation of the Algerian from Falah in his land to" Khammas " through sale, purchase and speculation;orexploitation and settlement[121].

5-The economic impoverishment of the villagers forced families to migrate to cities and even Europeans. Between 1926 and 1936, the population of Algeria increased from 5,412,000 to 6,596,000, an increase of 1,180,000 in 10 years and Europeans from 828,000 to 978,000, an increase of 149,800[122] making the mechanisms of the settlement economy not able to satisfy the needs of the growing numbers of the population and absorb them in a non-vital space characterized by the closure of the horizon imbalance between resources and population growth[123].

In 1939, the city's population reached 722,000, and in 1954 it reached 1.129,000. The cities became overcrowded and many industrial workshops were established during and after World War II (olive presses, tanning, cement, construction and maintenance workshops)[124].

Oran 40.5%, Constantine 53% and Annaba 58.5%[125] The labor market was quickly saturated and put the unqualified Algerians under the unemployment but the European still monopolied management[126]. . It is not possible to distinguish between conditions that attracted and those excluded Algerians from the countryside and to the cities, which we attributed as the sole cause of the social transformation witnessed by Algeria. All the factors in its cumulative form were accompanied by a reaction that took a rising trend to escape from a reality that no longer tolerated. The newcomers were stunned by the lack of work and housing, and they occupied marginal jobs with cheap returns like fruit and vegetable sellers on sidewalks, roads and some simple supplies in the European neighbourhoods. They hurried to work hard to protect themselves from the hardships of living[127] .

The lack of rehabilitation and training made Algerians' integration into the urban society difficult . This basic handicap was the economic integration of the Algerians. The primary technical education (there were 7500 seats in the centers of education, ie, one seat for every 57 students) The second was distributed in technical schools and technical branches of secondary schools: 2500 seats, one seat for every 171 students[128] and the same given in the industrial formation between 1949-1950 as follows[129]:

the cities about 50% of the inhabitants of Sour El Ghozlan, Bousaada and Djelfa, 25% of Bouira and Sidi Aïch, left their homehood ,10% Of the Kabyle , 05% of Algiers, as well as the equally important reasons for living was tight rooms and bring water from far away[111].

In a letter ofFarhat Abbas, sent it to the head of the French state, Michel Petan, on 10-04-1941: "The Algerian farmer, with his methods and work inherited from his ancestors and his motherhood, and he is troubled by a number of children, was on his way to extinction. Today, Which is driven by unemployment and unpaid wages (from 8 to 12 frs per day in 1944) to spread in the cities and spread tin huts, epidemics, insecurity and addiction to alcohol and prostitution "[113].It was difficult to ensure food security of Algerians and colon farms did not absorb thousands of invalids because of using the machine[114] which worsened social and economic aspects that touched Algerian family in its existence :

1- The decline in agricultural production during and after the Second World War[115], which caused the rise in prices compared to wages and impact on the Algerians' poor purchasing power and opened the way to the black market, where the price of 100kg of wheatwas for 20 thousand francs, while the wages of workers in the agricultural sector between 50 - 85 Francs a day[116].

2- The collapse of local trades and industries turned their owners into simple workers or unemployed after the spread of modern technology in both agriculture and industry [116]. and in the agricultural field spread mechanization and the establishment of private farms which urgedthe Algerians to emigrate from mixed municipalities where the use of plow 1937-1938, which led to the demobilization of seasonal workers who had no choice but to migrate to the city in search of work[117] .

3- Algerians Lose their land due to real estate procedures and fear of the future ; this situation encouraged unemployment, banditry, theft to live or migrate to cities or to France[118], the individual lose his tribal support and slipped into the urban proletariat and this isolation made him away from participation in the economic and social world that surrounded him and became a stranger in his native country and his traditional culture was disturbed and interest in money became more than social values as a result of the strong capitalist colonization[119] .

4- The low income of Algeria's agriculture in 1954, which amounted to 205.4 billion frs, Europeans share was 114.4 billion francs and the share of Algerians was 91.2 billion francs. The net income of the in-

youth component behind the revolutionary party of Messali Hadj(Algerian national leader). The population of cities in Constantine in 1954 was 17.9% (590,000 residents), Algiers 26.9% (322,000 inhabitants) and Oran 33.6% (143,000 inhabitants)[105]. It was the right of reverse migration from the countryside to the city in response to the displacement of colonization which threw Algerian citizens from their cities to countryside .In the period 1948-1954, urban dwellers increased from 1.838.000 inhabitants to 2.188,000 inhabitants, an increase of 350,000[106] in seven years and 3/5 left theKabyle to Algiers, then from Biskra, Ouled Djallal, Sidi Khaled, Oued Souf and from western Algeriasuch as Meliana, Chlef, Sourelghezlane, Tablat; Sidi-aissa to Algiers. And the number of Europeans with the Algerians in Algiers in 1953 was 268,000 for both of them[107].

In 1921, the number ofsettlers surpassed the number of Algerians. the number of European reached 1,140,000 against 300,000 Algerians because of their control over administrative jobs, especially economic ones, where the local labor force was low[108]. However, by the beginning of the 1950s the number of Algeriansin Constantine, Annaba, Algiers retained the superiority of the Europeans on the number of Algeriansexcept for Oran where Europeans greater than Algerians .Thus, one million of Algerians displaced constituted a miserable class will be urban proletariat in industrial workshops and services.

There was 2/3 of the population of cities who were Muslims[109]keeping the center of society as a structure of Algerian demographic and economic development among the European settler. The Algerians and the Europeans were divided according to the three sectors as 1954 census, in the following figure on the basis of comparison with the settlers[110]:

4-Algerians in cities ….beginning of political struggle :

The Algerians responded to the colonial administration in its settlement project in two overlapping ways that the French authorities could not restrain and ignore rural population explosion and rural exodus to the cities, the social phenomena that turned the Algerian colonial project upside down to their political, economic, cultural and social dimensions. Since we are in the process of diagnosing the phenomenon of internal migration, this social movement had not been linked to the industrial development in the city as is common in the industrialized countries of the world that witnessed the phenomenon, but due to many other interrelated reasons. At the same time that transport began to make its way in the countryside in the lean years, local migration started intensively from the interior to

1954		1948		1936		Population
%	Number	%	Number	%	Number	
18.2	1430	14.8	1090	12.9	720	Urban
81.8	6410	85.2	5570	87.1	4850	Countryside
100	7840	100	6660	100	5570	Total

محفوظ قداش وجيلالي صاري ،مرجع سابق،ص 213 .

Unit / A thousand people

In 1936, the city's population rose to 722,000 Algerians, to 1,600,000 in 1954, of whom 113,110 were unemployed and 84,000 were workers seasonally[102]. To illustrate the idea of the distribution of Algerians between the countryside and the city, the data should be compared to the Europeans in the following tables[103]:

Number of Algerians to one European	Algerian countryside	European countryside	Years
18	4.419.943	234.245	1931
21	4.847.814	230.311	1936
28	5.747.930	201.009	1948

محفوظ قداش،الحركة،ج 2،مرجع سابق،ص 1056 .

European exodus to cities because of Algerian increasing population in countryside as a threat to their lives at the same did the Algerian in seek of work[104] .

Number of Algerians to 1european	Urban Algerian	Urban european	Years
0.94	606.440	641.219	1931
1.02	722.293	702.220	1936
1.59	1.129.482	708.670	1948

محفوظ قداش،الحركة،ج 2،مرجع سابق، ص 1057 .

The rural displacement of Algerians will accelerate as early as the 1950s, making the Europeans more nervous and their future more ambiguous that the increase in rural areas or in cities was made up of the

included the following points[96]:

1- Increasing the value of unemployment-related loans
2- Counting the number of unemployed in all municipalities and opening of the workshops urgently
3- Establishing a fund and a bonus for unemployed on the basis of 75% of the guaranteed minimum wage
4- Developing technical training and giving priority to Algerians.

The legal decision was 40 hours per weekand the application of a minimum guaranteed wage in consideration to the cost of living must be applied to agricultural workers .

5- Determining the daily working hours for agricultural workers by 48 hours .
6- Establish equal committees composed of workers and employers in all factories and workshops to ensure equality
7- Cancel the transfer of staff to Algeria.
8- Stop European migration and prevent the use of foreign labor97.

The countryside was overcrowded with the number of inhabitants ; so , the migration towards the cities and the hills where development was increasing widely to agricultural areas such as the Chlef Plain, the Sersou(Tiaret), the Upper Highlands, and Metidja .The internal migration of the inhabitants of the eastern Algeria took place despite the popularity of its abundance of grain and seasonal activity. The same did the western of Algeria where its inhabitants moved to Oran's plains to work in cereal farms and livestock as permanent work[98] . The rapid development was not accompanied by a similar development in the distribution of good and power, which contributed to the deepening of social and political contradictions and made it intolerable between the two camps.The rural exodus to cities posed another challenge to colonialism, pushed the settlers to get afraid of the invasion of small peasants to leave the countryside towards the cities after they had been able to restrain Algerian nationalism[99] and that meant the transformation the Algerian society from an agricultural proletariat to an urban proletariat[100].

The population curve in Algeria in the 1930s to 1954 began to rise in the highest density of urban population as an antecedent not seen in the country before . Amazed the colonial authorities at the time ;the table shows the extent of population growth in urban areas[101]:

Funds	Seasons
82.5million frs	1948-1949
125 million frs	1949-1950
100 million frs	1950- 1951
172.8 million frs	1951-1952
250 million frs	1952-1953
400 million frs	1953-1954
800 million frs	1954-1955

Colette et Françis Jeanson , op cit p 186 .

It is noteworthy that the amount of money allocated to the elimination of unemployment remained below the required level. the lack of seriousness in dealing with this phenomenon in all its dimensions except for the last two seasons, when the authority doubled in light of the emergence of the revolutionary coup (1953-1954). The season (1954-1955) This was part of the French government's policy of coaxing the Algerians to create a third force under the direction of General Governor Jacques Soustelle[94] to abort the revolutionary project.

3-Algerian parties intervened…..took the lead :

The solution that the Algerians agreed with - from the point of view of Farhat Abbas -was to eliminate the unemployment dilemma can only come in two different programs depending on the urban structure of the Algerians: (A) In the countryside - Providing the work to the agricultural proletariat - Giving a living wage that allowed for decent living - Organizing Khammas legally and forcing them to work in any property exceeding 200hectars (B) In cities: - Establishment of a large industrial base .- Opening of large workshops of national benefit. - Prevent the employment of foreign labor, regardless of its origin - union work was the only guarantee of the worker to defend their rights in front of their employers for reasonable wages and good professional conditions [95].

On the part of MTLD, it presented an anti-unemployment program for Algerians through its delegates in the Algerian Council to alleviate the tragedy of the unemployed and their families as a matter of urgency which

230 francs[84], and the income of Algerian farmers in 1954 was 22 thousand / frs , while the annual income of the settler was 780 thousand /frs[85]. In addition, agricultural workers suffered from new racism. There is no social security for agricultural workers, no family grants, no medical insurance[86], and the old age allowance was paid with the following conditions:

- At least 60 years of age. - The justification for ten years of lease, each of which contained at least 180 working days and filled before 19/04/1938 in a non-agricultural occupation. The old-age allowances for non-wage law (Law 17/01/1948 and 10/07/1952) Algerians can not be insured for work accidents in their own interests87. Thus, the Algerian suffered by the exploitation in the fields of the settlers at low wages88, which did not protect their bodies from hunger and disease in front of the inflamed prices of basic foodstuffs unemployment which reached a record level in the countryside between 800,00089 to 1.5 million Unemployed90.

But the real number of these was still not accurate and often the statistics were incomplete because the census procedures were ensured by the municipal monitoring committees, which were located in 1/10 of the municipalities far from reality, the unemployed who received no grant had no interest in registering himself and the same for women unemployed. So, The Algerian unemployment is characterized by:

1-The permanence of the unbalanced colonial economy made it unable to absorb surplus labor and that population growth outpaced the labor market.

2-Limitation: The French administration and settlers employ a limited number of workers and did not employ the rest to maintain low wages and sustain exploitation.

3- Distribution: Unemployment in the rural areas reached an alarming rate of 800,000 to 1 million.

4-Racism: Unemployment rarely touched the European element, but it was a general rule that hit the Algerians[91].

The colonial authorities tried to give a solution to the growing unemployment problem in the countryside. In the 1953-1954 season, it allocated a budget of 394,170.202 francs, according to the unemployed who were counted in 1953 from 95,000 to 145,000, equal to 4149 per year. Colons did not want to loose the cheap labor, but keep it soft and opposed to emigration[92]. The government allocated the public financial packages to solve the unemployment crisis during the following seasons[93]:

workers working 250 days a year with a salary of 75,000 francs and 400 temporary workers working 90 days a year with a pay between 20-25 thousand frs[75]. These permanent agricultural workers provide 3,500,000 people. At the same time about 2,500,000 people provided themselves with traditional agricultural resources[76]. The rural bourgeoisie accounted for 04 % of the total rural population about 25,000 Persons, the ownership of one of them exceeded 50 / ha , 96% make up the rest of the public rural community, of which 160,000 small farmers had agricultural land ranging between 10-50 / ha. The bulk of the agricultural of which 440,000 small farmers each of them had 10 / hectares making up 70% of the total farmers. Of these farmers, the agricultural proletariat[77], with an estimated 112,000 permanent workers, 459,000 seasonal workers and 1.5 million peasants without work[78].

The Governor-General Yves Chatigneau expressed his "sympathy" towards agrarian reform to develop the countryside and reduce the escalating disaster in central Algeria by modernizing the traditional economy of the population in 18-04-1946[79]. The peasantry was organized in associations supported by loans called " The project lasted 10 years (up until 1956) to form 800 cooperatives. 100 cooperatives were established in 1948, 75,000 familiesbenefited . The farmers gradually multiplied. Under pressure of the colons , the general governor of Algeria was deposed and they brought-Marcel Edmond Nigelan[80].In 1954, the number of cooperatives reached 200 units 300,000 workers out of 6 million farmers and 600 cooperatives were expected to be achieved, not 200 cooperatives[81].

In exchange for the material support of SAR, the farmer must commit himself to placing his land at the disposal of the guardianship. The financial rights were commensurate with the number of days completed and to provide his farmer's product and leave what his family only needs [81].

The general government tried to camouflage the public opinion by establishing two agricultural bodies that provide support, guidance : (SIP) and the Agricultural Reserve Company (SAP)[82]. However, the Algerians boycotted them looking it as a new method of collecting taxes, burdening them with debt and forcing them to sell their land to settlers[83].

Agricultural workers were the most exploited class and the worst paid in Algeria according to the geographical region ;in the first region earned 385 francs / day, in the second area was 348frs / day and the third area was 300 frs / day. At the same time, the price of 1 kg of bread was 60 francs and kg of meat was 400 to 500 francs, Kg of sugar 135 francs ; litre of oil

and pastries were the main food of the Algerians so that the proportions increased between 59% and 65%[69].

As a result of the link between this production and the liberalization of prices and the salary freezing[70], the cost of living and weakening purchasing power increased, as confirmed by the report of the General Confederation of Labor at its fourth conference in January 1951 stated : "The purchasing power in 1948 was twice as low as in 1938, In July and August 1947 the price of potatoes challenged from 15 francs a kilo to 60 francs in September 1947, an increase between 300% and 400%[71]. The structure of settlement economy remained dominated by the impoverishment of the Algerian people during 1950 and 1952, as shown in the following table[72]:

Peasants in 1952		Peasents in 1950		
%	Numbers	%	Numbers	Types
0.5	37207	16	105954	Less than 1ha
18.2	1341257	52.17	332529	1 – 10ha
18.7	1378464	29.5	438482	Total
43.3	3185180	26.5	187170	10-50ha
15	1096136	2.6	16580	50-100ha
58.3	4281946	29.1	183750	Total
23	1667756	1.4	8499	More than 100ha
/	7349166	/	630732	General total

محفوظ قداش وجيلالي صاري، الجزائر في التاريخ (المقاومة السياسية) بين 1900-1954، تر:عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 205

On the table, few farmers got the greater agricultural fields(European settlers). The great number of farmers had smaller agricultural areas(Algerians) ; ie ownership is proportional to the number of exploiters[73]. The land is gradually concentrated in large agricultural properties with a capitalistic nature, so, 25% of the farmers owned 80% situated in the coastal plains, 18.1% in the inner plains and 28.9% in the Upper Plains[74], suggesting that the disparity in ownership necessarily results in disparities in the standard of living and health and the structure of Algerian society. Theterrible economic and social situation that followed the Second World War did not push the colonial authorities to take serious care of the Algerian peasants in a real program to establish a social balance even relatively.

Between 1950 and 1951, there were 160,000 permanent agricultural

a progress between 1874 and 1954, the number of tractors increased from 5,900 to 19,000, and harvesters from 1200 to 3200 harvesters[64].

The social and economic situation was terrible during the 1920s and 1930s due to the consequences of World War I and the 1929 global economic crisis. Agricultural products were threatened, except for wheat (protected by customs rights), alcohol (protected by the Fraud Prevention Act) and tobacco (purchased by the state) but the crisis hit the high plateaus producing the grain[65] destined for local consumption , while settlers received ¾ of the total grain production per capita during the 1920-1921 seasonand French government did not intervene to solve cereal agriculture[66]:

Goat	Sheep	Grian	Hard wheat	Soft wheat	
0.60 kg	117 kg	196 kg	72.53 kg	5.43kg	Algerians
0.09 kg	0.70 kg	956kg	281 kg	26 kg	Settlers

محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية 1919-1939، ج 1 ، ترجمة احمد بن البار ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2008 ، ص 53

Algeria›s agricultural production was further disturbed by the Second World War, slower trade with France, rationing of food and poor harvest season 1943-1944. Wheat, barley, and quotas for Algerians were no longer sufficient. The Algerian family was given enough 4.5 kg of wheat per month and sometimes 20 kg in the month, mixed with dust and in some areas to call them for a few months and some ones fed on the flourishing .so, the black market got spreading, one kilogram of wheat worth 3 to 4 francs in the kabylie. «The distribution of fabrics and clothing remained racist, rural Muslims could not get it, Some ones did not go to their home for more than a year because they are almost naked and their parents did not dare to enter their homes and did not see their daughters for 06 months. «[67]

After the defeat of the Nazis by the Allies, the Algerians living conditions had not been improved and the supply became subject to the scarcity while the poles of the colon imposed the high price on the agricultural production. After the poor harvest of grain in 1946 which was 10-11 million / Q it was below the domestic consumption of 18 million / Q[68] . The price of bread increased steadily during the month of August 1947, rising from 06 francs to 06.5 francs and then to 08 francs. In September 1947, the price of bread became 07 francs, 08 francs and 10.5 francs, noting that bread

red the prehistoric era or the cave age"[60] . Professor Soli wrote in 1927. The same situation was described by the Democratic Union of the Algerian Declaration on October 16, 1953," In 1925the production of wheat declined from 19.3 m/Q to 4.04 million / Q in 1945, which explained the imbalance between population growth and food resources and posed a food crisis, poor living and deteriorating health[61].

The population explosion in the countryside, in particular, posed strong challenges for the Algerians themselves and for the colonial power as well

For Algerians, the land remained their only source of livelihood to support their families. They relied on the traditional economic system in the agricultural sector to secure their food, which was subjected to French decrees and legislation. The connection to land acquisition and changing the typical structure from an alimentary agriculture to a monetary culture that responded especially to the foreign market instead of the internal one [62] and expressed the interest of commercial agriculture through the land allocated to grapes farming in the three provinces in 1953 in the field next shows more [63]:

Percentage	Surface/thousand/ha	Departments
%67.47	272	Oran
27.23 %	109.8	Algiers
5.28 %	21.3	Constantine
100 %	403.1	Total

عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عمالة وهران الخروج من النفق – من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية 1950–1954، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2007–2008، ص 247

In the table above, the Algerian West(Oran) took the first place in vineyards and the production of wines, followed by Algiers and then Constantine, which was explained by the concentration of settlers in the west that where they a wide area of agriculture. As soon as agriculture supplied in 1930, 160,000 jobs , in 1954it supplied only 112,000 jobs. the same year that saw 25% of the labor force worked for no more than 45 days, 50% worked less than 100 days and 70% less than 240 days between the years 1930-1954, the number of Khammas(Agricultural worker who bargained his physical effort at a proprietor's farms with 1/5 of production instead of money) decreased from 640 to 6,500.for mechanising culture we saw

This reflected the youth of Algerian society that posed strong challenges to development, health and social care, and required regular costs to manage its affairs. At the same time, it worried the settlers and threatened the future colonial project in Algeria[55] . The evolution of demography in Algeria in comparison between Algerians and Europeans in 1921-1954 was presented by Yves courriere as follows[56]:

Percentage	Settlers	Algerians	Years
13.63 %	791370	5.804.275	1921
13.74 %	833359	6.064.865	1926
13.45 %	881584	6.553.451	1931
10.62 %	922272	8.681.785	1948
10.33 %	984031	9.529.226	1954

YvesCourriere,LaGuerred'Algérie,Tome5,SGED ,Paris,2001,p2150.

The number of Algerians tripled between 1830-1954 and four times between 1872-1962. At a time when the Algerians were steadily increasing, the Europeans were declining, which had upset the balance of population adopted by the colonial administration as a strategy for the reconstruction of Algeria according to her demographic balance . To the Europeans, the Algerian demographic explosion was one of main factor of the failure of colonial settlement project in Algeria , on the opposite it was the fundamental element for the revolutionary movement to use it in the Algerian national movement later on[57] .

"The reason for the rapid increase was the cost-effectiveness of European medicine, which had eliminated many diseases that slow down births such as typhoid and malaria," said Alistar Horne[58]. "Child mortality had fallen to the same percentage as France and the use of penicillin, which had eliminated reproductive diseases. «This opinion may not be true according to Remchi's administrator (Tlemcen) at the evening of the first world war, stated" but the circumstances of the Algerians were more worst "The lives of Algerians were all rough and simple, and the majority of the population lived with water and bread. For most of them, couscous and meat were festival foods,"[59] he said. ""It can be said that housing, clothing and food were lacking in the majority of Algerians who simply remembe-

Constantine) and the south in 1948 and 1954 was divided as follows: the brown color of the Algerians in the countryside and the blue color of the Algerians in the cities[50]:

The number of Algerians in Constantine is bigger than of Oran, where the European component surpassed it until 1926, when it lost the rank in favor of Algiers. The reasons for the population growth of the Algerians were due to the increase in the number of births about42‰ , from 1948 to 1950 and then to 47‰ between 1951 and 1954,that expressed the lot of marriages within the rural community , early marriage and the access of Algerians in urban areas where they gained the social allowances and benefits. on the other side there was a drop in the mortality rate from 27‰ in 1947 to 17.5‰ in 1954 ; in addition to the disappearance of some deadly diseases (typhoid and smallpox)[51] .

Symbolic health care offered by French government did not meet the required purpose, so, 15% of Algerian children died in their first year and their parents had doubts about the medical process as means of occupation, and looked for traditional medicine as a last resort[52]Famous saying for the Algeria demographic reality " The poor's table is weak in food but the poor's bed is fertile " the following table shows the amount of annual increase between 1921-1954[53]:

Births	Years
45000 persons	1921-1926
86000persons	1926-1931
112000 persons	1931-1936
125000persons	1936-1948
128000 persons	1948-1954

شارل روبير آجرون، الجزائر المعاصرة 1871-1954، الجزء2، دار الامة، 2008، ص 764

The proportion of married women under the age of 20 years was 73%, and the share of mixed municipalities in these increases was greater because it is predominantly Algerian. In 1926, the number of Algerians reached 3.285.700 people and in 1936, 3,790,670 inhabitants, The cities received these human waves, in four years, Algeria got the same births as France in 40 years, half of them less than 20 years, or 3.279,000 adults, compared with 3,520,000 children from 1 to 15 years old (94 adults versus 100 children), 05 % More than 60 years[54]

known as the man of vineyards (produces 40 thousand HL / a year) and extended its influence to the following companies[43]:

Société Anonyme du Chapeau de Gendarme, Compagnie Générale Nord Africaine., Union Foncier Nord Africain, Domaine de Benislimane, Nord africain Commercial, Usines Nord Africain de Casablanca, Moulins du Chelif, Distillerie de d'Algérie, Lièges et Produits Nord Africain, Cargos Algériens , Chantiers Warot (bois), Société Lucien Borgeaud and cie (textiles), Nord Africain des Ciments Lafarge, Manufacture de Tabac Bastos The profits of these companies rose in 1947 from 468 million francs to 7155 million francs in 1954[44], but those huge profits that were in the hands of an exploitative group did not necessarily reflect an advanced economy and a developed society. On the contrary, we see a steady deficit of the trade balance of Algeria between 1949-1954 In the following table[45]:

1954	1953	1952	1951	1950	1949	Years
-78.2	-62	-79.5	-69.5	-39.8	- 38.9	Trade balance

حسينة حماميد . المستوطنون الاوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962 أط1 أالجزائر أ2007أ ص 68 .

This deficit was explained by the fact that Algeria imported 11.3% from France in 1953 in the form of industrial products, while France exported 8.3% to Switzerland, 7.1% to West Germany, 60% to Belgium and Luxembourg, 5.4% to Britain and, 4.5% to the United States. Algeria exported to France 73.6% in the form of raw materials, which show the dependence of the Algerian economy on his French counterpart[46] by the will of an authoritarian group of settlers, controlling Algeria's economy and designing an improper trade pattern that made Algeria a source of raw materials and a market for industrial products.

2-Algerians….emigration or subjection:

Since 1930, the explosion of Algerian population had been increasing, causing panic among the settlers who saw it as a threat to their existence and that the Europeans will sink and spread away[47]. In 1954, the number of Algerians was 8,460,000, of which 6,200,000 lived in rural areas[48],ie 73%; 1.850.000 Algerians lived in settlers' centers and only 1,430,000 live in cities[49].

The population of Algeria in the three provinces (Algiers, Oran ,

Algeria formed a customs union with France and even the factories that had been established were branches of major companies in France.

-The cost of Algerian electricity was 70%, which was more expensive than the French industry in France (the cost of each kilowatt /hour in France equals 2.20frs but 2.60frs in Algeria), besides other causes as the rugged terrain, the harsh climate and the cost of transporting equipment from France to Algeria[37] .

- Ten French companies dominated the maritime transport between Algeria and France, which raised the cost of imports and prices alike38.

-The tax system changed after Algeria's manufacturing project in 1946. The costs were equal between agriculture on the one hand and industry and trade on the other39, and then the tax burden on the industry became very large, so the heads of companies opposed to the industrial project in Algeria and sought to destroy it in every way.

-Unproductive labour and limited market, poor road network and absence of north-south rail network40.

What had been presented as a justification for the absence of an industrial base in Algeria, as conceived by many French economists and politicians, was originally the result of a colonial state policy and the greed of social group, because creating an encouraging atmosphere for investment required raising the standard of living for Algerians to improve demand for goods, attract capital and companies interested in industry[41]. But we see the emergence of famous settlers in Algeria in the economic, commercial, services fields but they extended their wealth to Tunisia and Morocco like George Plachat;(deputy in the parliament for the city of Algiers) instead to do the same in Algeria .

Halfa company whose annual revenues were estimated at 1.5 billion francs and managed several companies, including the Algerian Halfa Company, the Moroccan Halfa Company, Plachat Wood Company, the Water Company of Oran, the Textile Company, the Al-Bassateen Company in Malakoff(Actually oued sly, far from chlef west 23km) , company of quarries based in Paris[42].

The settler Loren Chiavino, a member of the Senate, controlled the city of Algiers, a career of the shipping company Charles Chiavino, and the management of the various companies including the Constantine Phosphate Company, the General Company for Maritime Transport, the Industrial Bank of North Africa, the Bank of Tunisia and Algeria and the Bank of the Organization of the African Group. Another settler Henri Burgeauwas

Articles	Export			Production		
	1953	1952	1951	1953	1952	1951
Iron	3211	3031	2842	3372	3085	2815
Coal	89.2	68	73	295	269	247
Lead	9.1	7.4	2.2	11.8	6.7	4.7
Petroleum	88	40	6.7	85	46	7
Zinc	26.1	6.5	5.1	28.1	8.3	5.1
Phosphate	551	601	711	603	703	777

Colette et Françis jeanson , Hors la loi , ministere de la culture ;ed ;spéciale ;Alger ;2007 , p 176 .

The table shows the nature of the economic system existing in Algeria in the industrial field, which depended on mining resources for the purpose of exporting and collecting large funds without giving importance to converting them in Algeria and building an industrial base that established an equitable trade relationship between Algeria and abroad in addition to a fair social relationship between the European and Algerian communities. Algeria was not a country that extracted its natural resources and its population consumed imported products .

In addition, industrial and extractive workshops received unprecedented care through loans. 6,500 industrial enterprises received 375 billion francs, while 100,000 Algerian enterprises received 33 billion francs[33]. Among the companies with wide control over Algeria's resources are : the Union Bank of Paris-Mirabo Group, which oversees the Algerian Loan and Bank Corporation, the North African Finance Company, the Morocco Finance Company, the Chlef Farms, and the Al-Wenza mines[34].. In the wake of World War II, exactly in 1946; the Fourth French Republic's goal was to protect the security of France and regain its place in the international and European arena[35].Hence, France proposedher plan of development to its colonies as modernization and processing plans to provide public services and advanced infrastructure such as Ives Chatignau did in 1946 [36].

Many historians state some obstacles that prevented the manufacturing of Algeria, including what was economic (cost - profit margin), including what was at the heart of colonial policy, as follows:

- France's desire to keep Algerian industry at the mercy of French industry so,the competition could not be avoided by any customs system because

accept an Algerian competitive industry ,therefore, Algeria remained a consumer market and a source of raw materials.

The financial envelope allocated to investments in Algeria for the year 1940 is worth 149 billion francs, the share of industry was 1.14 billion francs, and neither one of the major settlers nor the mixed French companies wanted to invest or maintain their markets in Algeria such as Beghin who opposed the cultivation of sugar beet and the construction of a sugar refinery in Ain Defla[26].

In the First World War, France built 916 industrial workshops to resist the Germans, with 29,000 workers. Algeria remained far from industrialization until the Second World War[27], when the colonial concept changed. The war revealed the deficit on the economic situation suffered by Algeria, which directly affected France's defense capabilities and threatened its strategic security[28]. At the time of the Vichy government, industrial projects emerged to provide 50,000 workers with 1.014 million francs in order to eliminate a contradictory economic reality at a time when Algeria is experiencing a shortage of textiles, but a country producing wool, and suffering a scarcity of paper, but a country that owns the hectares of "Halfa" (a kind of plants that grows in upper-plains(Algeria) , in continental climate, used for producing papers;mats etc….) and lack of fertilizers but produced large amounts of phosphate[29]; it is really the paradox imposed by French colonialism in Algeria. It was decided in 1944 to build 93 light industrial workshops that would allow the provision of jobs and production with the participation of large industrial companies starting from October 1946 until the end of 1948, only 82 industrial units were successful and provided 9,500 jobs until the end of 1949. Public works and construction attracted 117,000 workers out of 910,000 in 195430 Some of the industrial groups were behind the most important factories in Algeria, such as the French Paper Union, which established the "Halfa Factory " in Baba Ali and cement factories set up by Lafarge. Some companies opposed the emergence of a military industry in Algeria[31] .

The following table shows the exhausting exploitation of the settlers' companies in Algeria between 1951 and 1953 production and exportation, the unit million / ton[32]:

They were interconnected with ethnic, sexual and economic ties, at the expense of the Algerians who suffered more in other functions .

2-Dismantling industry….dependence and underdevelopment:

The Europeans influx into cities and urban areas, in search of wealth and got afraid from Algerian population density in the villages had brought the conflict between the settlers and Algerians who moved from the countryside to the city and from agriculture to industry, trade and services. the countryside had thrown them away on one hand and the city attracts them on the other hand and perhaps what attracted the Settlers more in the cities was the well- living and health but not for the Algerian cities that witnessed a hard living characterized by decline in local industry, which mixed two types of it as follow :

A- Handicrafts: 1- Crafts industry carried out by women in their homes (wool weaving, the manufacture of blankets, clothes and mattresses and tents. 2- An industry carried out by men in workshops in the cities with ropes and the formation of clay. The craft industry did not know a remarkable development, because the European products sold at low prices which meant recession of Algerian products, local market and work were closed down22.

B - extractive industry: the transformation of its materials abroad instead of turning them at home , that emerged since the arrival of the French colonizer to Algeria in the form of repair workshops and units to convert food to consumer materials23, but it is due above all to the policy of industrialization in Algeria, Algerian economic affairs in 1944 "We can not take the industrialization initiative in Algeria because this will enable the colony to be hostile to French industry24"Hence ,the Algerians left for cities or abroad .The industry in Algeria did not keep pace with the expansion witnessed by commercial agriculture, but it remained a mining industry and did not live up to a manufacturing industry. The production was directed to export to the French or European market except for the food industry or industry required by the colonial economy in Algeria such as building materials and mechanical machinery repair workshops for the means of transport and agricultural equipment25. So, the relationship between Algeria and France was unequal. The colony is the source of raw materials and a market for the disposal of industrial products. The "hostile attitude" of the colony towards the French industry may be based on the colonial background that established the settlement bases in Algeria, that the settlers did not

3- The smaller the number of owners, the greater surface of the agricultural area, suggesting the presence of a large class of small farmers who will lose their land in favor of the large real estate and turn into agricultural workers who sell their land to the Europeans because of debt.
4- Each Algerian had14 / ha of the total Algerian owners while the settler ha109 / ha[12] of the total settler owners which is fertile land besides the agricultural means and bank loans[13] offered by their government .

Another author stated that 25,000 settlers owned 2,720,000 ha and 7,672,000 ha are owned by 532,000 Algerians[14], most of which are located in the high hills and poor desert or mountain areas less fertile. the return of one hectare among the Algerians is 04.5 q / ha while the same hectare gave 8,7 q ha. In 1952; 14082European farmers received a financial loan of 12,300 million francs while the Algerian farmers counted 8401 received 2,300,000 francs. The income of the settler farmer in 1954 was 800,000 francs whereas the Algerian farmer had 17691 francs only [15].

In spite of the fertile agricultural areas, mechanization and financial support, the European settlement declined and the small and medium-sized colons left the countryside towards cities but who remained in the villages were few compared to the number of Algerians in the countryside. In 1954,there were 196,000 settlers ; in 1948, 201,000 settlers and in 1926, 239,497 settlers[16], their number decreased gradually meanwhile their presence increased in the major cities , their number in Algiers was 427726 people, 40.9% and Oran 405018 39.2% and 151256 Constantine 10.5%[17]. Algeria preceded Oran in attracting groups of colon migrated from the countryside to the city after Oran was the largest community in 1926. 250,841people lived in Algiers about 42% compared to 307195 lived in Oran about 36.9% [18], by virtue of the European ownership in major exploitative units and decreasing the number of settler farmers from 125,300 in 1948 to 93,000 in 1954[19].

Europeans settlers who lived in large cities, they resorted to trade and services about 57% in 1953 such as transport 08%, trade 22%, public administration 22%, services 05% they reached in 1954 , 253,000 workers[20]. They also provided 34% of craftsmen in the industrial sector, 93% of the high employees , 83% of the technicians and 86% of the public function[21]. As the large European presence settled in the big cities as well as the displaced from the countryside, they formed a distinct social class that monopolized trade, services and both industry (28.6%) and agriculture (14%).

Financial Return	01 Hectare cultivated
15000frs	Cereals
160.000 frs	Grapes
170.000frs	Oranges
320.000frs	Clementines

عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة على ضوء وثائق جديدة، ص 316 .

The production of grapes had been at the expense of cereals since the 1930s, from 1920 to 1929, 9.265 million liters; between 1930-1939, 17,100,000 liters, production continued to rise in 1953, European farmers achieved 18,300,000 liters, and in 1954, 19.300.000 lrs , Oran accounted for 60% of production, Algiers, one quarter, Constantine and Annaba 70%, grapes' revenue in 1953 was 55 billion francs[10], while grain production which was considered the base lunch on Algerian tables still decreased[11] .

By analysing the table data, we conclude the following points:

European proprietors			Algerian proprietors			Hectares number
Number	percentage	surface	number	Percentage	Surface	
8000	32.0	40000	391000	73.5	1830000	Less than 01 hectare
7000	28	209000	118000	22.2	3013000	hectares 10-50
4000	16	306000	17400	3.3	1226400	hectares 50-100
5100	20.4	1202000	5000	0.9	1108000	hectares 100-500
900	3.6	963000	600	0.1	474700	More than 100 hectares
25000	100	2722723	532000	100	7673000	Total

Kamel kateb ,Europeens , Indigènes et juifs en Algerie 1830-1962 ,El Maarifa, Alger, 2010 , p218 .

1 - The number of Algerian was 8.4 million person in 1954 ; 532,000 of them owned 7.6 million / h i.e. 6.33% of the total population of Algeria.

2 - The number of settlers was 984,000 people in 1954; 25,000, of them owned 2.7 million / h, ie 2.5% of the total number of settlers.

1-French Settlement policy….land and the plow:

In the last quarter of the 19th century, the number of settlers rose from a quarter of a million to 376,000. Any increase in the number of settlers meant an increase in the number of confiscated hectares and an increase in the unemployment of Algerians and their migration to the cities or abroad[1]. In1921, 791370 , in 1926, 833359 in 1931, 881584 and in 1936 the number reached 946013[2] . European settlers was a minority compared to the number of Algerians . As a result of the economic crisis after the First World War and the failure of the French Settlement policy [3].

The population of the European community in 1954 was 984,000, with French participation of 934,000, and foreigners with 50.000. The number of those born in Algeria was 774,500 Europeans by 79%, 121,000 were born in France(13%) and 70,000, or 09%, by migration4. The annual rate of 1950 was 1.07% and in 1953 it was 0.99% and then 1%, which made the number of annual births not more than 10000 people, the reasons why the Europeans were concerned about the rate of increase of Algerian population5were :

- The migration of Europeans to Algeria has stopped since 1934 after it was the main factor in the influx of immigrants between 1878-1911 because of its association with the official settlement policy.
- weakness of birth among European settlers[6].
- The transformation of European society into a French society (naturalization of French nationality), 79% of whom felt that they were French and Algerian in 1954 [7] and had nothing to do with their European origins .

The relationship between the French colonizer and the Algerians had been strained since the colonizer took over the land (the capital of the Algerians by more than 70%), which was enriched by the Algerians and redistributed to the settlers, forcing many Algerians to migrate to mountains , desert or abroad[8].

The confiscation of 273,000 hectares between 1848-1950 led to a violent collapse in the economic and social construction of the Algerians, which will affect the basic needs of the population for food and spread poverty , unemployment and increase migration to cities or abroad . The paradox of European settlement in Algeria was that the face of the exploitation of fertile spaces to produce cash crops with large financial returns .The following table shows the commercial phenomenon in cash farming[9]:

Abstract:

This study examines the European settlement policy in Algeria and the mechanisms of social and economic fragmentation of Algerian society since it landed in Algeria in 1830-1962. The French colonial administration quickly attempted to change the social and economic pattern of the Algerians in a different way. From expropriation of lands, fixed and movable property, displacement of the Algerian population to the interior, mountains and deserts, and bringing the Europeans from different countries to "fill the void" and enable them to provide financial and material support and security for the purpose of weighing the balance. European demographics at the expense of the population growth of the Algerians and they did not hesitate to rephrase the pattern of production and consumption commensurate with the civilization of the new intruder, which affected the social cohesion and artificial crafts in depth because of the colonial policy that relied on the robbery intimidation and absconding and diminished the capabilities of Algerians and began the process of internal migration to cities and foreign East and west to France to secure a living, which will open the eyes of the Algerians on the horizon of a new struggle to confront the policy of impoverishment and disruption of development, which made the colonizer to make Algeria a consumer market and the source of raw materials

INTRODCTION

Since the colonization of Algeria, the French colonial administration was quick to try to change the social and economic pattern of the Algerians drastically, after eliminating the popular resistance from the displacement of the Algerian population to the interior, mountains and deserts, and taking over their property and bringing the Europeans from different countries to sway the European demographic balance At the expense of the population growth of the Algerians and they did not hesitate to reformulate the pattern of production and consumption commensurate with the civilization of the new intruder, reduced Algerian incomes and began the process of internal migration to cities and Arabs in the east and outer skin towards France to secure a living, creating new ways to struggle to confront the policy of impoverishment and marginalization of Algeria and the French consumer market and an economic source search.

.

French colonization impact on dismantling the socio-economic structure and blockingdevelopment in Algeria between 1919-1945

(Historicaland Social study)

تأثير الاستعمار الفرنسي في تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية وتعطيل التنمية بالجزائر بين 1919 -1950 (دراسة تاريخية-اجتماعية)

Dr :Djilali Tekrane
Universty of Hassiba Ben Bouali-Chlef.

ملخص باللغة العربية :

تتوخى هذه الدراسة الكشف عن سياسة الاستيطان الأوربي في الجزائر وعن آليات التفتيت الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري منذ أن نزل بالجزائر 1830-1962 ، بحث سارعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى محاولة تغيير النمط الاجتماعي والاقتصادي للجزائريين جذريا وفق طرائق مختلفة تتماشى ومآرب المستوطنين بعد القضاء على المقاومات الشعبية انطلاقا من مصادرة الراضي والأملاك الثابتة والمنقولة وتهجير السكان الجزائريين إلى المناطق الداخلية والجبال والصحاري والإتيان بالأوربيين من دول مختلفة « لملء الفراغ « وتمكينهم من الدعم المالي والمادي والأمن بغرض ترجيح الكفة الديموغرافية الأوربية على حساب النمو السكاني للجزائريين كما أنها لم تتوان عن إعادة صياغة نمط الإنتاج والاستهلاك بما يتناسب وحضارة الدخيل الجديد الأمر الذي أصاب التماسك الاجتماعي والحرف الصناعية في العمق بسبب السياسة الاستعمارية التي اعتمدت على السلب ترهيبا وترغيبا فانكمشت مقدرات الجزائريين وبدأت عملية الهجرة الداخلية نحو المدن والخارجية شرقا وعربا نحو فرنسا لتامين لقمة العيش ، الأمر الذي سيفتح عيون الجزائريين على أفق نضال جديد لمواجهة سياسة التفقير وتعطيل التنمية التي أقدم المستعمر على جعل الجزائر سوقا استهلاكية ومصدرا للمواد الأولية

(Endnotes)

1 Maître de Conférences – B – L'École Supérieure d'Économie d'Oran. Algérie.

2 Micro-enterprises, small and medium-sized enterprises.

3 Merzouk. F, [2009], Based on: Bouyacoub. A, «SMEs in Algeria: dynamism and institutional limits. The governance of SMEs. Regards croisés France - Algeria «. Edition L'Harmattan, 2006. pp. 117-127.

4 The Official Journal of the Republic of Algeria No. 77 of 15 December 2001, Chapter II, Article 4.

5 For the purposes of this Law, the following definitions shall apply: - Persons employed: the number of persons corresponding to the number of work-year units (AWU), ie the number of full-time employees during one year. Partial work or seasonal work being fractions of Work-Year. Thus, - the year to be taken into consideration is that of the last financial year closed. - The thresholds for the determination of turnover or for the total of the balance sheet those for the last financial year ending twelve months. The Act specifies that the Independent Enterprise is an enterprise whose capital is not 25% or more owned by one or more other undertakings not falling within the definition of SME (Article 4).

Annexes

Year	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		*2012	
	Number	**%**	**Number**	**%**	**Number**	**%**	**Number**	**%**	**Number**	**%**	**Number**	**%**	**Number**	**%**	**Number**	**%**
Private SME	842 245	71,71	806 269	71,61	946 293	71,53	013 392	75,45	398 455	72,86	892 482	78	856 511	77,63	702 532	77,5
Public SME	874	0,25	739	0,19	666	0,16	626	0,12	591	0,09	557	0,09	572	0,09	561	0,08
Artisans	072 96	28,02	222 106	28,19	346 116	28,31	887 126	24,42	080 169	27,05	623 135	21,91	881 146	22,28	123 154	22,42
Total	**788 342**	**100**	**767 376**	**100**	**959 410**	**100**	**526 519**	**100**	**069 625**	**100**	**072 619**	**100**	**309 659**	**100**	**386 687**	**100**

Table (I.): Evolution of SMEs in Algeria [2005-2012]

* The table shows the evolution of the overall population of SMEs until the end of the first semester [2012].

Source: Synthesis carried out on the basis of data from MIPMEPI Information Bulletins Nos. 8, 10, 12, 14, 16, and 20, 21, [2012].

Business Performance in Cameroon», Research Report of FR-CIEA No. 24/12; Center of Studies and Research in Economy and Management -University of Yaounde II- June, Yaoundé, Cameroon.

Ministry of Industry, Small and Medium-Sized Enterprises and Investment Promotion - ANDPME, (2011), «Nomenclature of expenditure: Financial Aid relating to the National Upgrading Program», Internal Document, P 1-3.

Ministry of Industry, Small and Medium-Sized Enterprises and Investment Promotion, (2012), «Statistical Information Bulletin of the SME, No. 21».

Ministry of Small and Medium Enterprises (MPMEA), (2001), «Economic Information Bulletin, DSIS, No. 1».

Ministry of Small and Medium Enterprises (MPMEA), (2001), «Economic Information Bulletin, DSIS, No. 2».

Ministry of Small and Medium Enterprises (MPMEA), (2001), «Economic Information Bulletin, DSIS, No. 4».

Ministry of Small and Medium Enterprises (MPMEA), (2001), «Economic Information Bulletin, DSIS, No. 6».

Ministry of Small and Medium Enterprises (MPMEA), (2001), «Economic Information Bulletin, DSIS, No. 8».

Ministry of Small and Medium-sized Enterprises (MPMEA), (2004), «Proceedings of the National Conference of SMEs», Official Printing, Algiers, January.

Ministry of Small and Medium Enterprises (SMMEA), (2007), «European Commission, Euro-Development SMEs», Final Report, December.

Ministry of SMEs and Handicrafts (MPMEA), (2009), «Economic Information Bulletin,

DSIS, No. 16».

Ministry of Participation and Promotion of Investments, (2007), «Strategy and policies for industrial recovery and development», Imprimerie Officielle, Algiers. Pastre. Olivier, (2012), «« Business Economics », Economica, Paris.

in 2002 and ended at the end of 2007, and the Program for Support to SMEs and SMEs and the Mastery of Information and Communication Technologies (SME II), which Was set up in 2009. In fact, the latter aim in particular to encourage local production and to promote the industrial competitiveness of the Algerian SME, maintain its internal market share and eventually conquer the external market. They aim to support the dynamics of industrial restructuring, integration and growth.

Bibliography

Abedou Abderrahmane & Bouyacoub Ahmed & Kherbachi Hamid, (2013), "Entrepreneurship in Algeria 2011", Global Entrepreneurship Monitor (GEM), GIZ (Germany) CREAD (Algiers), January, 125 pages.

Abedou Abderrahmane & Bouyacoub Ahmed & Kherbachi Hamid, (2014), "Entrepreneurship in Algeria 2012", Global Entrepreneurship Monitor (GEM), GIZ (Germany) CREAD (Algiers), January, 125 pages.

Abedou Abderrahmane & Bouyacoub Ahmed & Lallement Michel & Madoui Mohamed, (2006), "The Governance of Small and Medium-Sized Businesses, Regards croisés France-Maghreb", L'Harmattan, Paris, 338 pages.

Abedou Abderrahmane & Bouyacoub Ahmed & Lallement Michel & Madoui Mohamed, (2007), "SMEs, Employment and social relations, France-Maghreb", L'Harmattan, Paris, 272 pages.

Bouri. N, (2012), «Competitiveness and SME Upgrading: Logic and Results? «,

Cottet Francis, (2012), «How to finance innovation in SMEs? «Paris.

Daoud. S, (2013), «Sectoral Structuring and Contribution of Algerian SMEs to Foreign Trade», In International Colloquium: «Evaluation of the Effects of Public Investment Programs [2001-2014] and their Impact on Employment, Investment and Economic growth «, 11-12 March, Setif, Algeria.

Elhamma. Azzouz, (2012), «Management Control and Performance: Case of Moroccan SMEs», Communication at the International Symposium «Management of SMEs and Territorial Competitiveness», 22-23 March, ENCG Fez.

Henri. Atangana Ondoa. & Thierry. Yogo, (2012), «Social Capital and

Conclusions

Despite growing importance, it should not be forgotten that the Algerian SME, as an organized system, its growth will depend on its ability to withstand the assaults of this economic environment that weakens it. Its survival is a function of its ability to withstand competition and to intercept new local and international markets, in the face of players with considerable assets and opportunities. However, significant obstacles may hinder the achievement of the objectives of these entities. Indeed, they face numerous constraints (economic, financial, administrative and legal, etc.), and social realities thus limiting the realization of their primordial role in relaunching the production apparatus, as well as Process of the country's economy.

To this end, and like its Moroccan and Tunisian counterparts, Algeria, has a strong demand to be part of the liberalization, globalization and opening up of the world economy, which is currently marked By deep, wobbly and complex changes that have affected the methods of organization, management, production systems and distribution channels, as well as trade practices at national and international levels, through membership of the Organization And the signing of a number of preferential arrangements and / or free trade area (FTA) agreements.

The Algerian economy has thus taken a very important step, which would have to go through the establishment of a competitive market economy striking at the door of this national, subregional and international context, which makes it possible in particular to aim at its progressive integration into The global economy, to offer its industries a great opportunity to anchor in the economic space of the developed countries which represents the largest market in the world; In the face of the challenge of adjusting its economy by establishing an integrated fabric of competitive companies, within the framework of the imperative to put in place development, restructuring and upgrading measures in favor of its SMEs, in order to promote their industrial competitiveness, through the implementation of a multitude of upgrading programs, some of which have ended and others have just been launched.

Indeed, these are the following programs: "The National Program for the Improvement of Industrial Competitiveness" for the period January 2002 to December 31, 2005, "the Program of Support to the Development of the SMEs (Euro Development SME) EDPme (MEDA), which was launched

Hotels and restoration	Private	54,5	87	71,12	88,07	80,87	88,70	94,8	89,9	101,36	88,61
	Public	8,14	13	9,63	11,92	10,30	11,30	10,65	10,1	13,03	11,39
	Total	**62.64**	**100**	**80,75**	**100**	**91,18**	**100**	**105,45**	**100**	**114,39**	**100**
Industry Food	Private	93,5	78,41	127,98	84,12	136,95	84,69	161,55	86,14	95 ,169	86,03
	Public	25,73	21,58	24,14	15,87	24,76	15,31	26	13,86	58 ,27	1,96
	Total	**119,24**	**100**	**152,13**	**100**	**161,71**	**100**	**187,55**	**100**	**197,53**	**100**
Leather and shoe	Private	2,23	83,2	2,08	87,39	2,23	87,08	2,25	88,33	2,29	88,42
	Public	0,45	16,8	0,30	12,6	0,33	12,92	0,3	11,67	0,3	11,58
	Total	**2,68**	**100**	**2,38**	**100**	**919,55**	**100**	**2,55**	**100**	**2,59**	**100**
Trade And distribution	Private	567,19	93,43	776,82	93,25	67,33	93,18	1077,75	93,58	1204,02	94,10
	Public	39,86	6,56	56,18	6,74	67,33	6,82	73,88	6,42	75,45	5,90
	Total	**607,05**	**100**	**833**	**100**	**986,88**	**100**	**1151,62**	**100**	**1279,47**	**100**

*: Unit: In Billions of Algerian dinars.
Source: MIPMEPI Newsletter 20, [2011].

Table (8.): Changes in value added by sector of activity and legal nature [2006 - 2010]

sectors activity	sectors legal	2006		2007		2008		2009		2010	
		VA	%	VA	%	VA	%	VA	%	VA	%
Agriculture	Private	577,97	99,84	701,03	99,55	708,17	99,50	924,99	99,85	1012,11	99,70
	Public	0,94	0,16	3,16	0,45	3,58	0,50	1,38	0,15	3,08	0,30
	Total	**578,88**	**100**	**704,19**	**100**	**711,75**	**100**	**926,37**	**100**	**1015,19**	**100**
BTPH	Private	358,33	78,12	704,19	80,94	754,02	86,67	871,08	87,1	1058,16	98,73
	Public	100,34	21.87	593,09	19,05	115,97	13,33	128,97	12,9	13,59	1,27
	Total	**458,67**	**100**	**732,71**	**100**	**869,99**	**100**	**1000,05**	**100**	**1071,75**	**100**
Transport ans communication	Private	349,06	69,27	657,35	79,19	699,04	79,99	744,42	81,41	806,01	81,58
	Public	145,81	30,72	172,72	20,80	174,82	20,01	169,95	18,59	182,02	18,42
	Total	**503,87**	**100**	**830,07**	**100**	**873,86**	**100**	**914,36**	**100**	**988,03**	**100**
Services provided Business	Private	36,06	71,13	56,60	78,92	62,23	74,05	77,66	78,78	96,86	79,15
	Public	14,62	28,86	15,11	21,07	21,81	25,95	20,92	21,22	25,51	20,85
	Total	**50,69**	**100**	**71,71**	**100**	**84,04**	**100**	**98,58**	**100**	**122,37**	**100**

The same trend is now evident on the results of Value Added during the period [2006-2010]. The evolution of this aggregate according to the sectors of activity and the legal nature was presented in table (8). Thus, after accounting for only 40% of the total added value created during the 1990s (Merzouk, F, [2009]), the share of private SMEs recorded amounts to 87.64% and almost 89% respectively In 2007 and 2008, to 1,486.8 billion DA in 2001, and 85.35%, to 2,239.56 billion DA, an average of 85.35% in 2005. The table confirms in fact the predominance of this park, in Particularly in the Agriculture sector, with 99.70% in 2010 and 98.73% in the BTPH, as well as in Commerce and distribution, ie 94.10% after 93.43% in 2006. On the other hand, , Public park participation is still too low particularly in the Agriculture, BTPH and Agri-food Industry sectors, respectively (0.30%), (1.27) and (1.96) (See table below).

Table (7.): Evolution of GDP by non-hydrocarbon legal sector [2006-2010]

legal Sector	2006		2007		2008		2009		2010	
	Value *	%	Value	%	Value	%	Value	%	Value	%
Share of Public in GDP	704,05	20,44	749,86	19,2	760,92	17,55	816,8	16,41	827.53	15,02
Share of Private in GDP	2740,06	79,56	3153,77	80,8	3574,07	82,45	4162,02	83,59	4,681.68	84,98
Total	**3444,11**	**100**	**3903,63**	**100**	**4334.99**	**100**	**4978,82**	**100**	**5509,21**	**100**

* Unit: In Billions of Algerian dinars.

Source: MIPMEPI Statistical Information Bulletin No. 20, [2011].

Private SMEs remain the majority in contributing to the growth of these two aggregates. According to data from the National Statistics Office, the private sector contributed 48% of GDP (including hydrocarbons) in 2004, and 78.2% (excluding hydrocarbons), this 2 146.7 million AD in value, (ONS, [2006]). Thus, the number of private operators increased significantly by 66.67% during 1999-2004, explained by the evolution of the large number of private operators, notably through the adoption of the law on the promotion of SMEs in 2001, in fact it was up to 53.6% in 1998 (CNES, [2002]). The table above (7.) expresses the same logic followed during [2006-2010]. Only private companies contribute to GDP growth by an average of 83.59%, recording 4,162.02 billion DA and 84.98%, ie 4,681.68 billion DA respectively in 2009 and 2010. On the other hand, the sector Public sector has been steadily declining, from 25.2% in 2000 to 21.8% in 2004 (ONS, [2006]), with 16.2% at the end of 2008 (MPMEA, [2009]), then with 15.02% in the year 2010.

Table (6.): Trends in Registered Jobs by Components [2011-2012]

Nature of SMEs		1st semester 2011	%	1st semester 2012	%	Evolution
private SME	Employees	415 983	58,67	221 041 1	58,61	5,88
	*employers	314 642	38,32	825 686	38,66	6,93
public SME		467 50	3,01	415 48	2,73%	24,07%
Total		**964 756 1**	**100**	**461 776 1**	**100**	**5,98**

* This figure includes employers of private SMEs 'legal entities' companies and employers of 'private sector' private enterprises.
Source: MIPMEPI Statistical Information Bulletin No. 21, [2012].

As already mentioned, the SME has justified its revival and its power as a tool for permanent renewal of the national economic fabric. It is therefore responsible for the vast majority of jobs created over the long term. Cumulative employment in all types of SMEs at the end of the first half of 2012 is 1,776,461, of which MIPMEPI includes employers in private SMEs (legal entities) and The heads of private companies under the liberal functions and the craftsmen. In this context, the concentration of their sources in the private sector, employing 1,728,046 jobs (employers + employees) in the first half of 2012 and 1,625,729 in 2011, is an increase of 6.29%. However, the number of jobs generated by public SMEs is steadily declining as a result of the decline in their numbers. This park contributes to the creation of 48,415 jobs in 2012, and 50,467 in 2011, thus showing a decrease of (- 4.07%). While it recorded a negative evolution rate of about (-2.5%) for the period [20082009-], and nearly (-8%) during [20072008-].

4.2. The contribution of SMEs to Value Added (VA) and Gross Domestic Product (GDP)

The Algerian SME is constantly growing. This sector has made considerable progress in recent years, as evidenced by its creation and the steady growth of its share in the main economic indicators. In this fact, the tables below reflect the contribution of SMEs (private and public combined) in the national economy from a photograph of their evolution and shares in terms of Gross Domestic Product and Added Value.

Private SMEs are divided into four geographic regions. As indicated in the two tables above, they are now centralized in the northern region of the country with 232,664 SMEs in 2011, ie almost 60% of the total number of SMEs, and 241,885 in the first half of the year, Next year, with almost the same previous rate, with a clear progress of 9221 SMEs. The High Plateaux region ranks second with 124,136, or 30.44%, while the southern and southern regions remain the lowest, accounting for 10% of the total.

Indeed, the statistics show clearly this imbalance between these regions, as well as the evolution of private SMEs at national level, which is marked in the northern region by the creation of 9,009 new companies in the first half of 2012 and 4,802 In the Highlands (Table 5.). Lastly, the regions of the South and the Greater South refer to a slow growth of their SMEs, presenting respectively 1288 and 372 private SMEs.

4. The contribution of SMEs to the national economy

The SME sector has justified its revival and its power, as a tool for the permanent renewal of the economic fabric and local industrial development, as well as a core of productive networks built around large companies. In fact, it plays a very important role in Algeria, in several fields, by consolidating the relations between the various industrial, agricultural and service activities, increasing the volume of investment and production on the one hand, and absorbing the rate Unemployment, and poverty on the other. It is therefore necessary to situate Algerian SMEs in a macroeconomic context through the analysis of some vulnerable aggregates (Employment, GDP, and VA).

4.1. The contribution of SMEs to employment

In terms of employment, SMEs contributed to better results during the period [1999-2005], especially in 2001 with 102,687 new jobs (MPMEA, [2006]). However, a decrease in the number of jobs was achieved during the period 2002-2003 and explained by the freeze on investment projects in the Transport sector and the reduction in the tax and parafiscal benefits linked to the operation Of investment. On the other hand, the number of employees increased during the period [2003-2005] with a rate close to 16.42% due to the increase in the large number of small and medium enterprises. With this in mind, the creation of jobs declared between [1st Half 2011 - 1st half 2012] will be reported as follows:

specific to each company according to their size, it is so necessary to distinguish them on the territorial basis. Which makes it possible to situate them in a strategic position by determining a basic reference of economic and territorial activity. To this end, the breakdown by geographical region carried out in 2011 and in the first half of 2012 and which concerns private SMEs as the dominant economic entity in this sector, is thus recorded in the following tables:

Table (4.): Distribution of private SMEs by geographic region [2011-2012]

Region	Number of SME 2011	Movements -Year 2012-			Number of SME *2012
North		Creations	Radiations	Reactivations	
Highlands	664 232	009 9	246 1	458 1	885 241
South	146 119	802 4	592	780	136 124
Great South	216 32	288 1	88	245	661 33
Total	735 7	372	61	51	097 8
	761 391	**471 15**	**987 1**	**534 2**	**779 407**

Source: MIPMEPI Statistical Information Bulletin No. 21, [2012].

Table (5.): Distribution of private SMEs by geographic region [2011-2012]

(Percentage %)

Region	SME 2011	SME *2012
North	59,40	59,32
Highlands	30,41	30,44
South	8,22	8,25
Great South	1,97	1,99
Total	**100**	**100**

*1st semester 2012.

Source: Our calculations, from Table (4.).

Services				
Transport et communica--				
tion	36 620		38 317	
Commerce-	69 837		73 367	
Hôtellerie et restauration-	21 251		22 126	
Services aux entreprises-	595 26		28 813	
Services aux ménages-	26 977		28 114	
Financial Institutions -	1 329		1 417	
real estate -	1 124		1 197	
Services for communities	2 424		2 538	
ST5	**157 186**	**47,52**	**889 195**	**48,04**
Total	**761 391**	**100**	**779 407**	**100**

Source: Based on data from Information Bulletin No. 21, MIPMEPI, [2012].

Private SMEs are present in force in the Services, which concentrate almost half of private SMEs, followed by the BTPH sector and manufacturing industries. The statistics show the clear predominance of the latter three, and indicates that almost 187,000 activate services on 391,761 private small and medium-sized enterprises (SMEs), almost 47.6% of the total number registered in 2011. Thus, among Almost 408 000 private SMEs active in the national territory, there are almost 196 000 specialized services (48.04%) in the first half of 2012, thus 139 875 SMEs, or 34.30% registered in the same year. While they reached 135 752 in 2011, thus representing 34.64% of the private labor force.

Indeed, this concentration on these sectors has been explained by the Ministry of Industry, Small and Medium-Sized Enterprises and Investment Promotion so that "because of their vulnerability, private SMEs tend to In areas where competition is not tough and where supervision of compliance with labor legislation is more delicate, thus offering widely avoided margins, particularly in services (particularly transport) and BTPH (The building in particular) "(MIPMEPI, [2012]).

3.4. Classification of SMEs by geographical region

Since the classification of SMEs according to their size seems very important, since it makes it possible to identify characteristics and behavior

Table (3.): Number of private SMEs by sector of activity [2011-2012]

Sectors	2011	%	1st semester 2012	%
Agriculture and Fisheries- Agriculture and Fisheries	4 006		4 142	
ST1	**4 006**	**1,02**	**4 142**	**1,02**
Hydrocarbons, Energy, Mines and related services	106		109	
Water and energy -	599		615	
hydrocarbons -	293		308	
Petroleum services and works -	958		982	
Mines and quarries -				
ST2	**1 956**	**0,50**	**014 2**	**0,49**
BTPH				
Construction and public works (BTPH) -	135 752		139 875	
ST3	**135 752**	**34,65**	**875 139**	**34,30**
Manufacturing				
ISMME-	9900		10 141	
Construction materials -	8225		8 487	
Chemical, plastic -	2603		2710	
Food industry -	19 172		19 758	
Textile Industry -	727 4		4 910	
Leather industry -	1 718		1 747	
Wood and paper industry -	13 701		14 169	
other industries -	3 844		3 937	
ST4	**890 63**	**16,31**	**859 65**	**16,15**

Table (2.): Changes in the structure of SMEs in Algeria [1995-2008] in%

	1995	1999	2000	2003	2007	2008
Micro-enterprises with 1 to 9 employees ((TPE	91,00	93,24	90,00	95,06	95,53	96,15
Small and medium enterprises More than 10 employees	9,00	6,76	10,00	4,94	4,67	3,85
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Ministry of SMEs and Handicrafts, [2008].

Reading the table clearly shows the predominance of the very small enterprise (TPE) or the micro enterprise (TPE), which thus represents the major part of the total SMEs throughout the period. Unlike small and medium-sized enterprises, this family-dominated cell dominates the overall structure of SMEs in Algeria, and recorded a sharp increase during the period [1995-2008]. It registered a rate of 96.15% in 2008, while small and medium-sized enterprises showed a very small participation with 3.85% of the total SMEs in the same year.

3.3. Classification of SMEs by sector of activity

The SME sector is undoubtedly the mainstay of the Algerian economy. Beyond that, in order to better understand this vulnerable economic entity, it is important to note in this respect that the private sector is still predominant and accounts for the largest part of the overall structure of SMEs in Algeria. As a result, we will present the SME population according to their concentration by sector of activity focusing on the private park:

of the total. This fleet consisted of 511,856 companies in 2011 (Table 1). Indeed, it has experienced rapid, accelerated and remarkable growth since 2001, following the same logic observed during the period [2008-2009] where the annual rate of change reached + 62.67%, or 7.63 % Of legal entities (Enterprises), thus an increase of 55.04%, compared to Natural persons (Liberal functions). It thus records an evolution of the private sector. This explains why private SMEs remain the majority in this sector. For this reason, the private sector justifies its predominance in most economic sectors, and its weight in the economic arena, providing the majority of Algerian production of non-hydrocarbon goods and services (MPMEA, [2003]).

As for the public park, it is worth noting that it represents only a small part of the sphere of the Algerian SMEs. It has now, experienced a continuous and remarkable decrease. At the end of the first half of 2012, MIPMEPI recorded a 0.08% interest. At the end of 2008, there were 626 enterprises, which represented 0.12% of the total population. At the end of 2009, they were 0.09%, ie 591 companies with 625 069 registered, with a decline Of 5.59% compared to the previous year.
Moreover, they were at a rate of 0.16% in 2007 and 0.31% in 2001. This shy presence of public SMEs expresses the weakness of this fleet in the global population and is reflected in the refocusing The role of the facilitating State and the accompanier of private initiative, as well as the process of privatization of public enterprises engaged in restructuring and the reorganization of the public sector within the framework of the structural transformation of the Algerian economy.

In addition, artisanal activity rose sharply to 154,123 in the first half of 2012, following a batch of 169,080 in 2009, ie 27,05%, with an increase of 33,25% compared to The previous year. Indeed, the number of craftsmen almost doubled during the period [20012008-]; This park reached 126,887 in 2008, 24,42%, compared with 64,677 artisans in 2001, representing 26.37% of the total population as a whole.

3.2. Classification of SMEs by size

The classification of SMEs according to their size makes it possible to identify characteristics and behavior specific to each company according to their structures. The table below shows the classification of SMEs as a percentage in the years [1995], [1999], [2000], [2003], [2007] and [2008].

Those whose capital, or the majority of the capital, belongs to the State, are enterprises that constitute entities governed by public law (public administrations and establishments), and those which participate in the sector of crafts and crafts. In fact, the following table has highlighted the classification of SMEs in Algeria on the basis of legal structures, focusing on 2012, whose main components are as follows:

Table (1.): Population of Algerian SMEs by legal nature in [2012]

Nature of SMEs		Number of SME *2012	%
Private SME	Moral person	779 407	59,32%
	Physical person	923 124	18,17%
Public SME		561	0,08
Craft activities		123 154	22,42
Total		**386 687**	**100**

* The table declares the population of SMEs until the end of the first half of 2012.

Source: MIPMEPI Statistical Information Bulletin No. 21, [2012].

Figure (2.): The SME population in Algeria by legal status

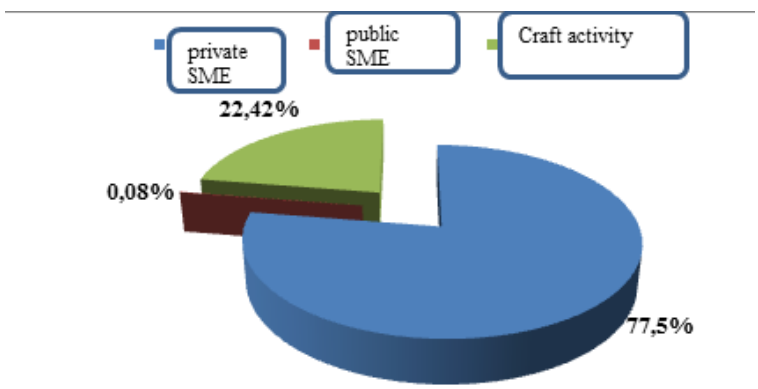

Source: Figure from table (1.).

In the first half of 2012, the Ministry of Industry, SMEs and Investment Promotion identified a total of 687,386 SMEs with a total number of private SMEs of all sizes, amounting to 532,702; Accounting for 77.47%

Figure (1.): The SME population in Algeria [2005-2012]

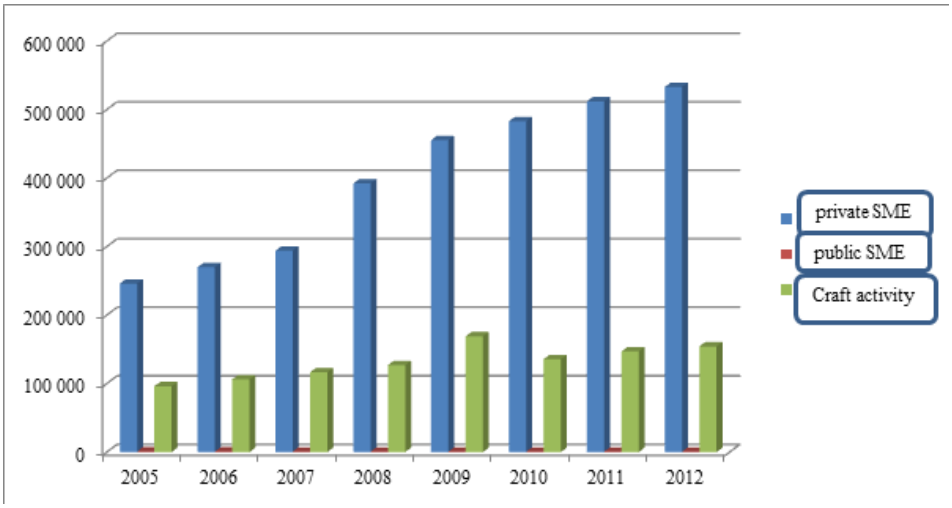

Source: Figure established from MIPMEPI Information Bulletins Nos. 8, 10, 12, 14, 16, and 20, 21, [2012].

At the end of the first half of 2012, the SME sector (private and public) had 533,263 companies out of a total of 687,386 companies, representing 77.58% of the total. It shows a positive trend compared with 2011, of which there are 512,428, and seems to follow the same logic observed during the period [2005-2008]. At the end of 2008, this sector recorded 392,639 companies out of a total of 51,952 enterprises, which represents 75.57% of the total, compared with 294,612 in 2007, ie 71.69% Of the total number. Indeed, at the end of the first half of 2009, Algerian SMEs (private and public combined) constituted a population of 408,753 SMEs, compared to 455,989 at the end of this year. 72.86% were part of the private park, and 0.09% were public park entities.

3. Typologies of SMEs in Algeria

SMEs can be presented, referring to several basic criteria. They can be distinguished by the legal form, depending on the size, or according to the sector of activity, as well as, by geographical region:

3.1. Classification of SMEs by legal nature

We can classify SMEs in Algeria on the basis of particularly diverse legal forms. The first is to focus on those that make up the private park, which has developed in a predominantly familial and generally narrow setting.

- Small business is defined as an enterprise employing between 10 and 49 persons, whose annual turnover does not exceed 200 million Dinars or whose annual balance sheet total does not exceed 100 million Dinars 6).

- The very small company (TPE), or micro-enterprise, is a company employing 1 to 9 employees and generating a turnover of less than 20 million Dinars or whose annual balance total does not exceed 10 million Dinars (Article 7).

2. Evolution of SMEs in Algeria

SMEs in Algeria were born in the late 1980s, after the economic crisis following oil price cuts, and the decision to liberalize the Algerian economy by introducing the 1988 law which authorized The financial benefits (external financing, taxation and land), release the volume of investment and establish chambers of commerce to develop the private sector. According to this logic, this sector appears to be of very recent creation during the period [1962 - 2000], whose annual number of SMEs was well below 1,000 by 1990, and reached almost 3,000 in 1991, It exceeded 5,000 in 1994 (Bouyacoub, 2003). In fact, almost 60% of the SMEs in existence in 2000 were created after the adoption of the new investment code in 1993 (October 1993), and after the Structural Adjustment Program came into effect in 1993 May 1994).

From 2000 onwards, the weight of SMEs increased significantly, the number more than doubled, and the density almost quadrupled. Available statistics indicate that around 54% of SMEs were created between 2001-2008, following the 2001 SME Guidance Law, ie 212 120 companies (Merzouk, F, [2009]). Indeed, the figure below presents and clarifies the annual evolution of the number of SMEs during the period [2005 - 2012]:

diversification, and for the acceleration of the volume of investment, production and employment. These vulnerable entities represent the core of the economic fabric and occupy a singular place in the growth of the production apparatus. They constitute a source of wealth, satisfaction of economic and social needs and absorption of unemployment; All these factors make eyes look in recent years towards the small enterprise to participate in the process of modernization of the Algerian economy. The aim of this book is to present the importance of the Algerian SME in the creation of employment and its contribution to the national economy.

1. Definition of SME in Algeria

The lack of a recognized definition of the various types of companies up to the recent past makes the inventory of Algerian SMEs (assimilated indifferently[2]) approximate. Nevertheless, following the application of the definition of SME adopted by the European Union in 1996 and which was the subject of a recommendation to all the member countries, it should be recalled that Algeria Adopted the Bologna Charter in June 2000[3] on the European definition of SMEs.

Indeed, this definition is based on three criteria: the workforce, the turnover and the independence of the company. By giving a clear configuration of the Algerian SME, the law N ° 01-18 of December 12, 2001 laying down the law of orientation on the promotion of Small and Medium Enterprise stipulates that: "The SME is defined, whatever its legal status , As a goods and / or services production enterprise that is characterized by[4]:

- Employing one (1) to (250);

- Of which the annual turnover does not exceed 2 billion Dinars or whose total annual balance does not exceed 500 million Dinars,

- And that meets the criteria of independence[5] ".

According to Articles 5, 6 and 7 of Chapter II, the Official Journal introduced precision elements of a practical n++ature by subdividing it into three categories;

- The average enterprise is defined as an enterprise employing 50 to 250 people and whose turnover is between 200 million and 2 billion Dinars or whose total annual balance is between 100 and 500 million Dinars Article (5).

Mots clés : PME algérienne, secteur d'activité, valeur ajoutée, Produit intérieur brut, Programmes de mise à niveau, mesures de restructuration, Compétitivité industrielle.

ملخص

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الديناميكية والتطور الاقتصادي فهي تمثل عنصر أساسي في التنمية والتعددية الاقتصادية كما في سريع مستوى الاستثمارات الإنتاج والتشغيل. هذه الوحدات الحساسة تمثل أيضا نواة النسيج الاقتصادي وتحتل مكانة هامة في نمو الآلة الإنتاجية. فهي مورد للثروة و لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وامتصاص البطالة كل هذه العوامل تجعل الأنظار متوجهة في هذه السنوات الأخيرة نحو المؤسسة الصغيرة للمشاركة في تجديد صيرورة الاقتصاد الوطني. هذا المقال يهدف إلى تقديم وزن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب الشغل والمساهمة في الاقتصاد الوطني .

الكلمات المفتاحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، قطاع النشاط، القيمة المضافة، الناتج المحلي الإجمالي، برامج الترقية، إعادة هيكلة التدابير، التنافسية الصناعية.

Introduction

The Algerian SME is constantly growing. Indeed, it has made considerable progress in recent years, as evidenced by its creation and development, as well as the steady growth of its share in the main economic indicators of the country. This entity has therefore justified its revival and its power, as a tool for the permanent renewal of the economic fabric and local industrial development, as well as a core of productive networks built around large companies.

In fact, it plays a very important role in Algeria, in several fields, by consolidating the relations between the various industrial, agricultural and services activities, increasing the volume of investment and production on the one hand, and absorbing the rate Unemployment, and poverty on the other. Indeed, SMEs constitute a source of wealth, satisfaction of economic and social needs and absorption of unemployment. It is in this context that we have focused on the situation of SMEs in Algeria, where this sector is an important and sensitive element in the new economic development strategy.

SMEs now play an indisputable role in dynamism and economic development. They represent an essential element for economic integration and

Small and Medium Sized Enterprises in Algeria: sources of integration and economic growth

Nassima BOURI[1]
nassimabouri@rocketmail.com
University of Oran 2 (Mohamed Ben Ahmed)

Abstract

SMEs play an indisputable role, in the dynamism and the economic development. They represent an element essential to the integration and to the economic diversification, so to the acceleration of the volume of investment, production and jobs. These vulnerable entities represent the pit of the economic fabric and occupy a singular place in the growth of the device of production. it establish a source of wealth satisfaction of the economic and social needs and the absorption of the employment; all these factors make that the looks turn these last years to the small company to participate in the process of modernization of the Algerian economy. The present article has for object to present the weight of the Algerian SME in the creation of employment, so its contribution in the state economy.

Keywords: Algerian SME, Business sector, Added value, Gross domestic product, Programs of upgrade, Measures of restructuring, Industrial competitiveness.

Résumé

Les PME jouent un rôle désormais indiscutable, dans le dynamisme et le développement économique. Elles représentent un élément indispensable à l'intégration et à la diversification économique, ainsi à l'accélération du volume d'investissement, de production et d'emplois. Ces entités vulnérables représentent le noyau du tissu économique et occupent une place singulière dans la croissance de l'appareil de production. Elles constituent une source de richesse, de satisfaction des besoins économiques et sociaux et d'absorption du chômage ; tous ces facteurs font que les regards se tournent ces dernières années vers la petite entreprise pour participer au processus de modernisation de l'économie algérienne. Le présent article a pour objet de présenter le poids de la PME algérienne dans la création d'emploi, ainsi sa contribution dans l'économie nationale.